



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

مؤلف
العلامة محمد بن يوسف الحفيش

الجزء الثاني

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



سَلْطَنَةُ عُومَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالشَّقَافَةِ

شَرْحُ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ



تَالِيفُ
الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ الْإِطْفِيشِ

الْجُزْءُ الثَّانِي

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



فدو التعمدَى بكسر حبه وع ذا
وجهين هـ ر و شد عاءه عللا

وبت قطعالم
.

أى إن أردت بيان المضاعف المفتوح المتعدى المكسور عين مضارعه
ندوراً فاعلم أنه على قسمين :

أحدهما : ورد بالكسر فقط ، وهو كلمة واحدة ، وهى حبه
يجبه بكسر حاء المضارع كسراً منقولاً لا من بائه الأولى التى هى
عينه ، وفتح يائه ، فأصل حب حب بفتح الياء الأولى سلب فتحها ،
وأدغمت فى الثانية ، وأصل مضارعه المذكور يجبه بفتح الياء المثناة ،
وسكون الحاء ، وكسر الباء الأولى ، نقل كسرهما الى الحاء ، وأدغمت
فى الثانية ، والكسر شاذ ، ولم يرد معه الضم وبذلك قرأ أبو رجاء
العطارى : (فاتبعونى يحبكم الله) بفتح المثناة وكسر الحاء نقلاً من
الباء المدغمة ، وفتح الباء الثانية ، المدغم فيها للتخفيف فتحاً مانعاً من
ظهور الجزم المنوى فيها ، ولو ظهر مع الإدغام لالتقى ساكنان .

قال فى الصحاح : حبه يجبه بالكسر شاذ ، لأنه لا يأتى فى
المضاعف المتعدى بالكسر إلا ويشاركه يفعل بالضم ، وحب الثلاثى
المذكور لغة فى أحبه يجبه بضم الياء ، وكسر الحاء رباعياً كأكرمه
يكرمه ، وبه قرئت الآية فى السبع ، واسم مفعوله الثلاثى محبوب على
القياس ، والمصدر حُبٌ وحِبٌّ بالضم والكسر كذا ورد ، وورد
أيضاً الحباب بكسر الحاء والحباب بضمها ، والمحبة مصدر ميمي .

وأما الرباعى فاسم مفعوله القياسى محب بضم الميم وفتح
الحاء ، لكنه قليل الاستعمال ، فهو شاذ استعمالاً فصيح قياساً ،

والغالب مجيء اسم مفعوله بلفظ محبوب كالثلاثي يقال : أحبه فهو محبوب شاذّ قياساً فصيح استعمالاً ، وقياس مصدره الإحباب بكسر الهمزة ، والأكثر الاستغناء عنه بالمصادر المذكورة .

الثاني : ما ورد بالضم على القياس ، وبالكسر على الشذوذ : وهو خمسة ألفاظ :

الأول : هر زيد الشيء يهره بضم الهاء نقلاً من الراء المدغمة الأولى ، وهو القياس وبكسرهما كذلك على الشذوذ ، وأصل هرّ هرر بفتح الراء الأولى سبب فتحها ، وأدغمت في الثانية ، وأصل يهر يهرر بسكون الهاء ، وضم الراء الأولى أو كسرهما ، نقل ضمهما أو كسرهما إلى الهاء ، وأدغمت وهكذا في مثل ذلك مما يأتي وغيره ، والمعنى كرهه يكرهه ، وكذا هرته الحرب تهره وتهره بالضم ، والكسر كذلك والمصدر ، هرّ وهرير وأصلهما من هرّ الكلب يهر بالكسر دون انضم هريراً ، وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ، كأنه كره البرد وهو لازم ، ولكونه الأصل لهما جاء فيهما الكسر .

وأما هرّ البرد أي صوته فالضارع له يهر بالضم فقط على القياس ، وكذا هر البعير سلحه أطلقه من بطنه ، وأما هر الشوكة اشتد يسه أو ييس ، وتنفش مطلقاً ، وهرت القوس صوتت ، وهر أكل هرور العنب ، وهر بسلحه رمى به ، وهر سلحه استطلق ، وهرت الإبل أكثر من أكل الحمض فالضارع فيها بالكسر فقط على القياس ، لأنهن لوازم مثل هر الكلب .

الثاني : شدّه يشدّه بالضم قياساً ، والكسر شذوذاً ، وداله مهملة أي أوثقه أو قواه ، وأصله شدّ الشيء باللزوم أي اشتد ، ولذا جاء الكسر لأن شدّ الشيء بالرفع أي اشتد مضارعه بالكسر على القياس ، لأنه لازم ، وكذا شدّ حمل في الحرب ، وشدّ

عدا ، وشدت النار ارتفعت ، وقيل مضارع شد بمعنى عدا
مضموم العين ازوماً شذوداً وهو ما عليه النظم كما يأتي •

وأما شدّ بذال معجمة بمعنى خرج عن الجمهور فمضارعه بالضم
والكسر ، وهو مفتوح عين الماضي ، لأنه لازم ولم يذكره ، وأما شدّه
بالمعجمة والتعدي ، أي أخرجه عن الجمهور فمضارعه بالضم على
القياس •

الثالث : علّ يعلّ بالضم على القياس ، ويعلّ بالكسر على
الشذوذ ، أي سقاه السقية الثانية ، أو سقى بعد سقى تباعاً ، أو
سقى بعد رى ، وهى العل بفتح العين واللام الأولى ، وأما الأوى
فتسمى النّهل بفتح الفون والهاء ، ويقال أيضاً : العا وإنما جاء فيه
الكسر لأن أصله علت الأرض تعل بالكسر أي كثر ماؤها ، وهذا لازم ،
ويقال : عل بنفسه يعمل ويعل بالوجهين ، أي شرب ثانياً وهو لازم
لا شاهد فيه •

وأما علّ يعمل بالبناء للفاعل أي مرض فالمضارع فيه بالكسر
فقط على القياس للزومه ، واحترز بقوله : علا من علّ الله بدون
همزة ، أي مرضه بناء على جوازه ، وعل إيله صرفها قبل الرى ، فإن
مضارعها مضموم على القياس •

الرابع : بتّ الشئ بيته بالضم على القياس ، وبالكسر على
الشذوذ ، أي قطعه كما غسره بقوله : قطعاً قاله أبو يحيى •

قال صاحب فتح الأقفال : لم يظهر لى وجه تقييد الناظم له
بقوله : قطعاً إلا أن يكون تفسيراً •

قلت : يجوز أن يريد به التفسير والاحتراز عن بتّ أي هزل ،

فإنه لازم مكسور المضارع على القياس ، وعن بت بمعنى انقطع
إن قلنا بوروده فإنه لازم مكسور المضارع كذلك ، وإنما جاء الكسر
في مضارع بته بمعنى قطعه ، لأن أصاه بت بمعنى انقطع ، المكسور
المضارع للزومه ، وتاء الكل مثناة ، وأما بته بمثلثة أى فرقه ونثره
فمضارعه مضموم مكسور كذلك ، ولم يذكره وأما بث الغبار بمثلثة
أى هيجه فمضارعه مضموم على القياس •

الخامس : نم الحديث ينمته بالضم قياساً ، وينمته بالكسر
شذوذاً ، نقله سواء أفشاه وفرقه أم لا ، وقيل : أفشاه وفرقه ،
وسواء نقله على وجه الصلاح أو الفساد ، وقيل : على وجه
الفساد ، وأما على وجه الصلاح فيقال : أنمته أى نقله على الصلاح ،
وكذلك نم زيد عمراً أى أغراه ، ونم الكلام زينه ينمته وينمته فيهما بالكسر
والضم وهو القياس ، وكلام الناظم شامل لذلك ، فحمل صاحب
فتح الأقفال وغيره كابى يحيى وصاحب التحقيق لكلام الناظم ، على
نم الحديث فقط ، إما قصور وإما اقتصار ، نجانا الله منهما •

وقد يجاب : بأن وجه الحمل عليه فقط أنه هو الذى يقال فى
حيزه : نم الحديث بالرفع أى انتقل ، أو فشى ينم بالكسر فقط على
القياس لازومه وهو أصله ، فلذا جاء فيه الكسر مع الضم لا الضم
وحده ، وأما نم المسك أى سطع فمضارعه بالكسر فقط على القياس ،
والله أعلم •

وظاهر كلام المصنف فى هذا النظم وغيره أنه لم يجىء من
فعل المفتوح المضاعف المتعدى مضارع مضموم العين مكسورها غير
تلك الخمسة ، وليس كذلك ، فإن بث بمعجمة أى فرق كذلك وصر كذلك
بمعنى جمع ، قرأ ابن عباس : (فصرهن اليك) بضم الصاد وكسرها
وتشديد الراء المفتوحة ، وهو أمر يصر بضم الصاد وكسرها نقلاً من

انراء المدغمة ، ذكره الزمخشري ، ورم الشيء يرمه بالضم والكسر
أى أصله كذلك ، ذكره صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس •

وهش الورق يهشه ويهشه بالضم والكسر كذلك ، وبهما قرىء :
(وأهش بها على غمى) والكسر قراءة النخعى ، أى أهش الورق
وأصله من هش الخبز بالرفع يهش بالكسر اذا كان ينكسر ، وهذا
لازم ، ولكونه أصلا للمتعدى المذكور ، جاء فى ذاك المتعدى الكسر مع
الضم ، ذكر تلك المادة الزمخشري ، وصاحب القاموس ، وتحقيق
المقال ، وقد تقدم التمثيل بها للمضاعف المتعدى •

ونث الخبز ينثه وينثه بالضم والكسر أى أفشاه ، ونث الجرح
ينثه وينثه كذلك أى دهنه ، وهما بنون فمثلة ذكره فى القاموس ،
وشج رأسه يشجه ويشجه كذلك كسره ، وكذا شج البحر يشجه
ويشجه شقه ، وشج المفازة يشجها ويشجها قطعها ، وشج الشراب
ويشجه مزجه ذكره فى القاموس •

وأضه يؤضه ويؤضه كذلك أى أبلغه المشقة ، أو كسره أو
ألجأه الى كذا ، ولم يذكر فى القاموس فيه إلا الضم ، لأنه ذكر
ماضيه بدون مضارعه ، فهو ككتب يكتب كما تراه فى ترجمته ، فبطل
قول صاحب فتح الأقفال أنه ذكر الوجهين فى القاموس ، فهذه سبعة
أفعال مفتوحة متعدية مضاعفة ، جاء فى مضارعها الضم وهو اقياس ،
والكسر على الشذوذ ، مثل الخمسة التى ذكرها الناظم ، والجملة
اثنا عشر ، ولولا العجل منى لبحثت فأزيد على ذلك إن شاء الله ،
والأمر بيده •

ويعلم من قولى أصل هرّه هو هرر اللزوم الذى هو فعل
الكلب ، وأصل شدّه شدّ اللزوم بمعنى اشتد ، وأصل علّه

علّ اللازم المستعمل للأرض بمعنى كثر ماؤها ، وأصل بتّه بتّ اللام
بمعنى انقطع ، وأصل نمّته نمّ اللازم بمعنى انتقل ، أو فشى ، وأصل
هشّه هشّ اللازم بمعنى انكسر ، أن الذى سهل مجيء الكسر مع الضم
هو أن أصلها فعل لازم ، واللازم كما صرحت به ، وأنها تتعدى مرّة
وتلزم أخرى •

تنبيهان :

الأول : المضارع المضاعف المجزوم مطلقاً وأمره ، يجوز فكهما
وهو لغة الحجاز ، وهو الأفصح ، وبه جاء القرآن غالباً نحو :
(إن تمسّكم حسنة) ، (ومن يحال عليه غضبى) ، (واغضض من
صوتك) ، (ولا تمنن) والإدغام وهو لغة تميم •

قال السيوطى : وغيرهم ووجهها اعتداد بتحريك الساكن فى بعض
الأحوال نحو : لم يردد القوم ، واردد القوم ، وأهل الحجاز لا يعتدون
بذلك ، وجاء عليها : (ومن يرتد) فى بعض القراءات فى المسائفة :
(ومن يشاق الله) فى الحشر ، وقول جرير :

✽ فغضّ الطرف إنك من نمير ✽

وتجب همزة الوصل فى الأمر الثلاثى على لغة الحجاز لأجل
تسكين الحرف الأول ، ويجب طرحها على لغة تميم لعدم الاحتياج
إليها ، لأن الأول عندهم متحرك ، وذكر الكسائى أنه سمع من عبد القيس
إثبات همزة الوصل مع الإدغام قالوا : أرد وأغض وأمر ولم يحك
ذلك أحد من البصريين ، وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع ، أو ياء
مخاطبة ، أو نون توكيد ، أبقى الحجازيون وغيرهم الإدغام لأن الفعل
متحرك قبل هذه العلامات ، فتحريكه ليس بعارض ، فلا يرددان من
شرط الإدغام عدم عروض حركة الحرف الثانى من المثنيين •

قال بعضهم : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة كردها ، ولم يردّها لأن الهاء خفية فلم يعتدّوا بوجودها ، فكان ما قبلها متصلا بالألف بعدها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو : ردّه ولم يردّه ، وحكى الكوفيون ضمّه وكسره قبل هاء الغائبة ، وكسره وفتحته قبل هاء الغائب ، وذلك في مضموم الفاء وهاء الغائب ، يضمها الحجاز بعد ضمة وفتحة وكسرة ، وياء ساكنة وغيرها ، ويكسرها غيرهم بعد ياء ساكنة أو كسرة ، وحكى ثعلب فتح المدغم فيه وكسره وضمه قبل هاء الغائب •

قال الشيخ خالد : وغلطوه في تجويز الفتح •

قلت : مرّ عن الكوفيين حكاية الفتح ، فلا وجه لتغليظه دونهم ، ولا وجه لتغليظ واحد ، لأن من حفظ حجة وأما الكسر فالصحيح أنه لغة ضعيفة ، سمع الأخفش من ناس من بنى عقيل مدّه وغضّه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن كرّد انقوم ولم يرد القوم ، وردّ ابن زيد لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، وبنو أسد يفتحون قبل الساكن •

قال في التسهيل : ولا يضم ا ه ، وحكى ابن جنى الضم وبالحرركات الثلاث ، روى :

✽ فغض الطرف إنك من نمير ✽

والضم قليل ، وإن لم يتصل بالمدغم فيه واو الجماعة ، ولا ياء المخاطبة ، ولا نون التوكيد ، ولا هاء الغائبة ، ولا هاء الغائب ولا ساكن ففيه سواء كان مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، وهو لغة بنى أسد وغيرهم ، والكسر مطلقا ، وهو لغة كعب ونمير ، والإتباع لحركة الفاء وهذا كثير في كلامهم ،

وإذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك وجب الفك عند جمهور العرب ، ولو أدغم لالتقى ساكنان ، لأن لغتهم تسكين ما قبل ذلك الضمير ، والإدغام لغة ضعيفة حكاها سيبويه عن الخليل عن ناس من بكر بن وائل ، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول الضمير ، وأبقوا اللفظ على حاله بعد دخوله ، أى لم يسكنوا آخره كما يسكنه غيرهم لذلك الضمير ، فلم يلتق ساكنان ، وإنما جاز الفك والإدغام في المضارع المجزوم ، والأمر لعروض سكون المضارع ، والأمر محمول عليه .

وعن على باشا في شرح التسهيل : أن من يدغم من بكر بن وائل إنما يدغم مع زيادة حرف ساكن نحو : ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها كغيرهم ، وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير .

الثاني : أن في قوله : وضم عين معدها ويندر ذا كسر ، كما لازم ذا ضم احتملا ، وقوله : فذو التعدى بكسر حبه الى قوله حرّ نهار لفاً ونشراً مرتبين ، هذا هو الحق ، لأن البيت الأول مشتمل على اللف جميعاً والأبيات بعده مشتملة على النشر جميعاً ، وأما أن يكون اللف والنشر بين البيتين الأولين ، أى مع زيادة قوله : وبث قطعاً ، ونم كما زعم أبو يحيى فباطل ، لأن البيت الأول مشتمل على جملة اللف ، والثاني مع ما ذكر مشتمل على بعض النشر فقط ، فتأمل .

الإعراب : الفاء رابطة لجواب شرط ما جازم أو غير جازم ، محذوف أو عاطفة للجملة الاسمية بعدها على الفعلية في قوله : ويندر ذا كسر ، وهى (ح) للترتيب الذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو : (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه) لأن قوله : ويندر ذا كسر كما الخ مجمل ، وقوله : فذو التعدى مفصل قاله الشيخ أبو يحيى ، والترتيب الذكري وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب

الذكر لفظاً لا أن الحكم عليه وقع بعد الحكم على المعطوف عليه كما في المعنوي قاله خالد ، وفيه أن الترتيب الذكرى بذلك المعنى موجود مع إسقاط الفاء •

والجواب : أن لو أسقطت الفاء لم يفهم العطف ، فلا يرتبط الكلام ، بل يحتاج في تصحيحه الى طول بأن يقال : في قام زيد بكر ، قام زيد قام بكر ، والأولى تفسيره بأنه بيان أن المعطوف متأخر ، ذكرنا لتأخر رتبته على رتبة المتقدم ، وأكثر ما يكون بل غالبه في عطف مفصل على مجمل ، وتمثيل أبي يحيى مبنى على أن يراد اخراجهما مما كانا فيه من النعم والكرامة ، وإلا فلو أعدنا الضمير في عنهما الشجرة أو الجنة ، فلترتيب المعنوي في الأول ، وللتساوي في الثاني ، لأن اخراجهما من الجنة بعد الإزالة عن الشجرة ، والذي كانا فيه هو الجنة •

وذو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه واو محذوفة من اللسان ، والمكتوبة خطأ دليل عليها ، وعلة حذفها دفع التقاء الساكنين والتعدي مضاف اليه وبكسر متعلق بمحذوف حال من حبه أى كائناً بكسر ، أو ملتبساً بكسر ، فالباء للمصاحبة •

وحبه بجملة اسم واحد محكى خبر ، أى بعض حبه ، لأن المتعدي بكسر هو حب ويضعف كون قوله يكسر حالاً من ذو لضعف مجيء الحال من المبتدأ ، ويجوز تعليقه بمحذوف خبر ، وحبه بدل من ذو بدل كل ، والخبر ليس بأجنبي من المبتدأ ، فجاز فصاه بين البدل والمبدل منه •

والواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية على الاسمية التي هي ذو اتعدي الخ ، وع فعل أمر مبنى على حذف آخره ، وهو الياء ، والفاعل مستقر وجوباً وفاءؤه محذوفة كما حذف في يعى ولم يع ،

ومعناه احفظ ، وإنما لم يلحقه هاء السكت لأنه في الوصل ، وإذا وقف عليه فلا بد من هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ، أو سكن الوقف ، ولئلا يلزم الوقف على المتحرك لو حرك وقفاً وهكذا في كل فعل بقي على حرف واحد ، ولا محل للاطالة في ذلك هنا .

وذا حال من هر ، ويقدر لكل واحد من شد وعل وبت وغم حال حذف لدلالة الأول عليه ، أو يقدر الجميع حال واحد ، أى ذوات وجهين ، حذف لدلالة الأول ، أو يجعل ذا حالا من الجميع بتأويله بالفريق أو الصنف أو نحوهما ، أو بتأويل ذا بمعنى ذوات ، ويجوز جعل شد وما بعده مبتدأ ومعطوفاً عليه محذوفاً خبره ، أى وشد وعل وبت ونم كذلك .

والجملة مستأنفة وهى مفعول ع ، ويجوز جعل ذا مفعولاً به لع ، وهر بدلاً منه بدل كل باعتبار ما عطف عليه ، أو بيان أى احفظ هذا الذى اذكره هر وشد الخ ، ويجوز جعل ذا مفعولاً به ، وهو خبر لمحذوف أى هو هر الخ أو مفعولاً لمحذوف أى ، أعنى هر الخ .

ووجهين مضاف اليه ، والمعطوفات كل معطوف على ما يليه أو على الأول ، وعله عللاً معطوف بواو محذوفة ، والمجموع كلمة واحدة أريد لفظها ، لكن المراد حقيقة بعضه وهو عل .

وقطعاً منصوب على نزع الخافض أى فى القطع أو للقطع ، أو على نزعه وتقدير مضاف أى بمعنى القطع يتعلق بمحذوف حال من بت ، لأنه يدل على القطع إذا أريد المعنى ، أو يقدر مضاف حال أى دال قطع أو مفيد قطع ، وليس مفعولاً مطلقاً لبت كما قد يتوهم ، لأن المراد لفظ بت فبت اسم كرجل فى البيت أى لفظاً بت المستعمل بمعنى انقطع ، ويجوز كون بت قطعاً كلمة واحدة محكية قصد بعضها ، وهو بت أصلها ان بت فعل وقطعاً مفعول مطلق ، وبذلك كله يقال فى عله عللاً .

واضمن مع اللـزوم
في أمر ربه وجل مثل جلا
هبت وذرت وأج كرههم به
وعم ذم وسح مل أى ذمـلا
وأل لمعاً وصرخاً شك أب وشـ
د أى عدا ثق خش غل أى دخـلا
وقش قوم عليه الليل جنّ ورش
المزن طش وثل أصله ثلا
أى راث طل دم خب الحصان ونـب
ت كم نخل وعست ناقـة بخـلا
فسـت كذا

.. . . .

أى اضمم ولا بد عين مضارع هذه الأفعال المفتوح
ماضيها عين المضاعفة اللازمة وانقياس الكسر وهى ثمانية وعشرون :

الأول : مر به أو عليه يمر بالضم مرأ أو مروراً خطر وذهب ،
أو ذهب وجاز ، ولو لم يكن الخطور والمنصوب بعده على نزع الخافض
ضرورة ، وقيل وسعة لا على التعدى ، وظاهر القاموس أنه على التعدى
فالضم فيه متعدياً قياسى ، وفيه لازما سماعى ، وقيده الناظم بقـواه :
به احتراز من مرّ ضد حلا ، غايته فعل بالكسر ومضارعه يمر
بالفتح ، وفى الحديث القدسى : « يا دنيـاي مـرى على أوليائى
ولا تحلولى فتفتنيهم » •

وقال في القاموس : يفتح ويضم ، وظاهره أن ماضيه فعل بالفتح ،
ومن مرّ بعيره شد عليه الحبل فانه متعدد مضموم المضارع ومن
مررت بالمازاج أى غلبت على المرة بالكسر ، وهى مزاج بدنى فانه
مبنى للمفعول •

الثانى : جل عن موضعه يجل بالضم جلولا زال عنه ، مثل
جلا عنه يجاو أى انكشف عنه وزال ، واحترز بقوله : مثل جلا أى مثله
فى المعنى كما رأيت عن جل بمعنى عظم أو أسن أو احتتك ، فان مضارعه
يجل بالكسر ، وكذا جل الشئ فى العين ، وجل احتقر وصغر ، وعن
جل اليعر والعذرة جمعهما والتقطعهما ، وعن جللت الدابة أجلها ألبيستها
الجل ، وعن جللت هذا على نفسك حننته ، فانها متعدية مضموم
عين مضارعها •

ويقال أيضا : جلّت الدابة بالكسر أجلها بالفتح لكن جلا غير صريح
فى المراد ، لأن له معانى سوى الارتحال عن الموضع مثل جلا
الخبر أى اتضح ، وجلا بثوبه ألقاه ، ولكن فعل ذلك اشهرة جلا
بمعنى زال عن موضعه ، وما كان متعديا من معانى جلا يخرج بأن
جل المتكلم فيه لازم ، فتفسيره باللازم أليق ، ولأن معانى جلا كلها
لا تخرج عن بعض معنى الزوال والارتحال ، والناظم حافظ على جل
الذى بمعنى زال وارتحل ، واحترز عن غيره فأخل بطرده ، ولو قال وجل
أى رحلا كان أولى فى الأفهام وأبين ، وان فاته التنبيه على أنه وجلا
مترادفان وجلا فى البيت واوى اللام •

الثالث : هبت الريح تهب بالضم تحركت هباً وهبوباً وهيبياً ،
وهب من نومه هباً وهبوباً انتبه ، وهب السائر نشط وأسرع
هبا وهبوباً وهباباً يكسر هاء الأخير ، وهب السيف اهتر ، وهب غاب ،

وهب في الحرب انهزم ، وهب يفعل طفق ، وهبت به دعوته ليترو ،
ولا يقال هيبته على التعدى خلافاً للجوهري ، وهب جاء .

فمضارع الكل بالضم فتقييد الناظم في بعض كتبه ، وصاحب فتح
الأقفال كصاحب تحقيق المقال وأبى يحيى ، هب بالريح ليس بشيء ،
وقد يقال : ليس ذلك بتقييد ، وخرج هبه يهبه بالضم لأنه متعد ،
أى قطعه أو أيقظه من النوم ، وخرج هب التيس يهب بالكسر ويهب
بالضم نب للسفاد فهو بالوجهين .

الرابع : ذرت الشمس بذال معجمة تذر بالضم ، أى طلعت ،
أو فاض شفاعها على الأرض ، وذر البقل يذر طلع ، وذر الرجل يذر
تخدد ، والكل بالضم فتقييد صاحب فتح الأقفال بذرت الشمس قصور
أو اقتصار ، وخرج ذر الرجل أى شاب مقدم رأسه ، فان مضارعه
يذر بالفتح شاذاً ، وخرج ذرت الأرض انبت أطلعت ، فانه متعد ،
وعين مضارعه مضمومة على القياس .

الخامس : أج الرجل أو المرأة أو غيرها يؤج بالضم أجاً أسرع ،
وأج الظليم أسرع أوعداً ، وأجبت النار تؤج تلهبت ، أو سمع
لها دوى ، وأجبت الريح سمع لها دوى ، وكبرن أج الظليم يؤج بالضم
فقط هو ما عليه صاحب فتح الأقفال ، وصاحب تحقيق المقال ، وهو
باطل ، ومثله قول أبى يحيى : أج الرجل فانه جاء أيضاً بالكسر
على القياس كما في القاموس ، فلا ينبغي تخريج النظم عليه .

وأما أج الماء أى مرّ أى لم يحل فهو بالفتح في الماضي ، والضم
في المضارع ، ككتب يكتب ويأجج بفتح الجيم والماضى أجج بكسر ،
ويأجج بضمها ، والماضى أجج بفتحها ويأجج بكسرهما ، والماضى بفتحها ،
وليس داخلاً في كلام الناظم ، كما لا يدخل فيه أجج بالفتح يأجج بالفتح
أيضاً أى حمل على العدو .

السادس : كر على قرنه بكسر القاف أى كفؤه فى الشجاعة يكر بالضم ، أى رجع ، وكر الى الشئ مطلقاً يكر ، وكر عنه رجع يكر ، ولا فائدة فى تقييده بكر على قرنه ، ولو فعله صاحب فتح الأقفال ، وخرج كر أى صات من صدره صوتاً كصوت المنخفق ، فانه مكسور العين ، ومضارعه مفتوحها ، ويجىء أيضاً مفتوحها ومضارعه مكسورها .

السابع : همّ بالأمر يهم بالضم أى قصده وأراده ، وقيده بقرله به ليخرج همت خشاخش تهم أى دبت ، فانه بالكسر على القياس ، وليخرج همه الأمر يهمه أحزنه ، وهم السقم جسمه أذابه وأذهب لحمه يهمه ، وهمه ما أهمه أى أذابه ما أغمه ، وهمّ الشحم أذابه ، وهمّ اللبن حلبه ، وهم الناقة جهدها ، فانها متعديات مضموم عـين مضارعا .

الثامن : عم النبات والنخلة تعمان ، أى طالا وهو بعين مهملة ، وكذا عم بمعنى صار عما فتقييد صاحب فتح الأقفال بعسم النبات والنخلة قصور أو اقتصار ، وخرج عمه يعمه بالضم أى شمله ، فانه متعد ، وخرج غمه بغين معجمة يغمه أحزنه ، وغم الحمار وغيره يغمه ألقم فاه ومنخريه الغمامة بالكسر ، وغم الشئ غطاه ، فانها مضموم مضارعاتها على القياس لتعديها ، وأما غم اليوم بالمعجمة أيضاً اشتد حره ، فانه لازم مضموم المضارع مثل عم النبات والنخل بمهملة .

التاسع : زمّ بزاء معجمة يزوم بالضم تكبر ، وزم البعير بأنفه ، أو برأسه رفع رأسه ، وزمت القربة بالرفع امتلات ، وكذا غيرها ، وزم تقدم فى السير أو تكلم ، وكلام الناظم شامل لذلك ، وأما زم العصفور أى صات صوتاً ضعيفاً فمضارعه يزوم بالكسر على القياس ،

وهو وارد على الناظم ، وأما زم الشيء بمعنى شده ، وزم القرية أو غيرها أى ملأها ، وزم البعير حطمه وأوثقه ، وزم النعل جعل لها زماماً فمعديات مضموم عين مضارعها •

العاشر : سح المطر يسح بالضم أى نزل بكثرة ، وسحت العين أى نزل دمعها بكثرة ، وسح الماء والزيت واللبن ونحوها سال من فوق ، ويقال فى ذلك سحه يسحه بالتعدى ، والضم قياساً صرح به صاحب تحقيق المقال وأشار إليه فى القاموس بقوله : السح الصب والسيلان ، فان الصب متعد والسيلان لازم ، وهو بمهملتين ، ومثله شخ بمعجمتين ببو له صات ، وشخ فى نومه غط ، فانه لازم مفتوح فى الماضى مضموم فى المضارع •

وأما شححت بالشين المعجمة والحاء المهملة والفتح فمضارعه يشحح بالكسر قياساً ، والضم شذوذاً وأما شححت بالكسر فمضارعه مفتوح ، وأما شجّ بالمعجمة وجيم فقد تقدم ، وأما سجّ بمهمله فجيم بمعنى رق غائطه ، فمضارعه مضموم هـ ثل سح بالمهملتين ، وكذا سخ بمهمله فحاء معجمة أمعن فى الحفر أو فى السير ، أو غرز الجراد ذنبها فى الأرض •

الحادى عشر : مل يمل بالضم بمعنى أسرع كذمل أى أسرع أو مشى فرق العنق ، أو مشيا لينا ما كان ، واحتترز بقوله : أى ذملا عن مل الخبزة أو اللحم بمعنى أذخاها الملة وهى الرماد الحار أو الجمر ، فإن مضارعه مضموم قياساً لتعديه ، وعن ملقه بالكسر وملت منه فمضارعهما أمل بالفتح ، وعن مل السهم أو القوس بالنار عالجه بها ، ومل الشيء فى الجمر أذخله فيه •

وعن مل الثوب خاطه فان مضارع الكل مضموم متعد ، وقيل مفتوح

وأن الماضي مكسور ، وعن مل عليه السفر أى طال يمل بالفتح في المضارع والكسر في الماضي ، وكذا مل بمعنى تقلب مرضاً أو غماً ، وعن ملته بالفتح أملة بالضم أى قلبته فإنه مضموم متعد .

الثاني عشر : ألّ السيف يؤل بالضم أى صفا ولمع ، كما أشار إليه بقوله : لمعاً ، وآل العليل وغيره يؤل صرخ كما أشار إليه بقوله : وصرخا وكذا في شرح التسهيل ، واحترز بقوله لمعاً وصرخاً عن آل بمعنى أسرع أو اهتز أو اضطرب ، فان مضارعه بالضم على الشذوذ ، والكسر على القياس للزومه .

وعن آل فلاناً طعنه وطرده ، وآل الثوب خاطه تضييماً ، وآله عليه حمله ، فإن مضارعها بالضم قياساً لتعديها ، وبالكسر شذوذاً ، وبقي على الناظم آل الفرس أى نصب أذنيه وحددهما ، وآل الصقر أى أبى أن يصيد ، فان مضارع الكل مضموم لازم .

وجعل في القاموس مضارع آل الحزين والمريض أى أنّ وحنّ ، ورفع صوته بالدعاء ، وآل صرخ عند المصيبة مكسوراً فقط على القياس ، وجعل مضارع آل بمعنى لمع بالضم والكسر مثل : صدّ وأثّ وخرّ .

الثالث عشر : شك في الأمر يشك بالضم تردد فيه ، وشك البعير يشك بالضم أى ظلع ، وشك في السلاح يشك كذلك أى دخل فيه ، وكلام الناظم شامل لذلك فلا فائدة في تقييد فتح الأقفال بالأول ، وكذا تحقيق المقال وشامل أيضاً لشك البعير لزق عضده بالجنب ، وأما شك بالرمح انتطقه فمضارعه مضموم على القياس لتعديده ، وأما شكته وشككت إليه أى ركنت فهو مكسور ، والمضارع مفتوح .

الرابع عشر : أب يؤب تهيأ لسفر أو لذهاب ما كذا في الصحاح والضياء وشرح التسهيل بالضم ، وجعل في القاموس مضارع أب المذكور ، ومضارع أب إلى وطنه أي اشتاق بالضم والكسر ، وأما أب بيده إلى سيفه ، وأب بسيفه أي رد يده ليأخذه بمضارعه بالضم شذوذاً ، فكلام الناظم شامل له .

وأما أب يده إلى سيفه أي ردها ليسله فمضارعه بالضم قياساً لتعديده ، وكذا أبه أي حركه ، وأما أب أبه أي قصد قصده فهالضم شذوذاً إن جعل لازماً ، وقياساً إن جعل متعدياً ، وأما أبت إِبَابَتُهُ أي استقامت طريقته فضم مضارعه شذوذاً للزومه ، وكذا أب بمعنى هزم وأب تيسر .

الخامس عشر : شد يشد بمهلة بمعنى عدا أي تعدى ، وظلم أو مشى نوع مشى ، وأما شده بالتعدى فقد مر أنه بالضم والكسر ، وعنه احتراز بقوله : أي عدا ، فانظر ما مر هناك .

السادس عشر : شقّ عليه الأمر يشق شقا وشقه إذا أضر به ، وشق بصر الميت نظر إلى شيء نظراً لا يرتد إليه طرفه ، وشق عمود الصبح لاح ، وشق ناب البعير طلع ، وشق عليه أوقعه في المشقة . إما لثق الشيء صدعه أو فرقته ، وشق العصي فارق الجماعة ، فالضم في مضارعه قياسي لأنه متعد ، ويرد على الناظم شق الرجل أي طال ، فإن مضارعه يشق بالفتح ، إلا إن قيل : إن الماضي مكسور العين .

السابع عشر : خشّ في الشيء يخشّ بالمعجمتين أي دخل ، وخش السحاب جاء بالذليل ، وكلام الناظم شامل لذلك ، فليس قوله أي دخلاً تفسيراً لخش وغل جميعاً ، بل لغل فقط ، وزعم أو يحیی أنه تفسیر لها ، وليس بشيء ، لأن خش السحاب أي جاء بالليل ، مثل خش بمعنى

دخل إلا إن قيل : خش السحاب بمعنى جاء بالليل فيه معنى دخل في الليل .

وأما خششت فلانا أى شغأته ولتته فى خفاء ، وخششت البعير أذخأت فى أنفه الخشاش ، وهو ما يدخل فى أنفه من خشب فمضارعه مضموم قياسا لتعديه .

الثامن عشر : غل فيه يغل ، أى دخل وفسره به الناظم احترازا من غل ائشى يغله بالضم أى سرقه ، فانه متعد ، فضمه مقيس ومن غل يغل أى حقد ، وغل يغل أى لم يرو عطشا ، فان مضارعهما بالكسر ، وفى القاموس غل بالبناء للمفعول أى لم يرد فهو عطشان ، وغل البعير يغل بفتحهما ، وقد يقال بتعدى خش وغل اذا كانا مثل دخل كما يعلم من باب التعدى والزوم ، وبسطه فى غير هذا .

التاسع عشر : قش القوم يقشون حسنت حالهم بعد بؤس ، قاله أبو يحيى ، وقال صاحب التحقيق : حيووا بعد الهزال ، وقال فى القاموس : صلحوا بعد الهزال ، والأول أعم ، وقشوا أكأوا من هاهنا وهاهنا ، وقش لف ما قدر عليه ، وقش مشى مشى المهزول أو أكل ما يلقيه الناس على المزابل ، أو أكل كسر الصدقة ، وقش النبات ييس ، وقش القوم انطلقوا .

وأما قش الشئ جمعه أو حكه بيده حتى يتحات ، قش الناقة أسرع حلبها فضم مضارعاتها مقيس ، لأنها متعدية .

المتهم العشرين : جن عليه الليل يجن أظلم ، وقيده بقوله : عليه احترازا من جنه الليل ، فإن ضم مضارعه مقيس لأنه متعد ، أى ستره ، وعن جن الشئ ستره كذلك بضم مضارعه قياسا لتعديه ، وعن جن

في الرحم يجن بالكسر على القياس أى استتر ، وعن جنّ بالبناء للمفعول أى أزيل عقابه ، وعن جنت الأرض بالبناء للمفعول أى أنبت فيها الزهر والنور •

قال صاحب تحقيق المقال : ومادة جن تدور مع الستر حيثما دار سترنا الله بستره في الدنيا والآخرة بجاء سيدنا محمد ، أى عندنا صلى الله عليه وسلم •

الحادى والعشرون : رشّ المزن يرش أى جاء بارش أى أمطر مطراً ضعيفاً ، والمزن السحاب الأبيض أو السحاب مطلقاً ، أو ذو الماء خلاف ، ورشت الطعنة جاءت بالرش أو اتسعت فتفرق دمها ، وأما رش الفصيل حك ذنبه ليرتضع ، ورشّ الفرس عرفه بالركض فضم مضارعهما لتعديهما •

الثانى والعشرون : طش المزن يطش أمطر مطراً خفيفاً دون الرش ، وفوق الرذاذ ، والذي في القاموس أن مضارعه بالكسر والضم ، وظاهر الصحاح أنه بالكسر فقط على القياس حيث أطلقه ، ولم ينبه على شذوذه كمعاده ، ولم يضبطه ، وخرج كش الرجل بالبناء للمفعول أى أصابه داء كالزكام •

الثالث والعشرون : ثل الفرس والحمار ونحوهما يثل بمثلثة أى راث أى أخرج الروث ، وفسره براث احترازاً من ثل البئر يثلها أى أخرج منها التراب ، ومن ثله أهأكه ، ومن ثل التراب المجتمع أو الكتيب حركه بيده أو من إحدى جوانبه ، ومن ثل التراب أهاله ، ومن ثل الدراهم صبها ، ومن ثل الله عرشه أماته وأذهب ملكه ، أو عزه •

فإن ضم مضارعاتها قياسى لأنها متعدية ، ولا فائدة في قوله

أصله ثللا لأنه معلوم أنه مفتوح ، لأن الكلام على فعل المفتوح المضاعف الا تتميم البيت ، وقد يقال : إنه نبيه على أصله الفتح فأدغم إشعاراً بأنه فتح ، ولو كان من الأعراض ، والغالب في الأعراض الكسر ، وفيه أنه معلوم أنه بالفتح ، لأن الكلام في المفتوح بدون تنبيه ، فيظهر أن فائدته تتميم البيت ، وأن وزنه فعل بالفتح فأدغم والتنبيه على الفتح من هذا الجانب غير التنبيه المطلق المعترض ، بأنه لا حاجة إليه ، لأن الكلام في المفتوح فافهم •

والرابع والعشرون : طل دمه أى بطل وضاع ولم يعاقب الجانى عليه ، وهو مرادف لهدر ، وقيل : الإهدار أخص من الطل ، لأن الطل لا يقتل قاتله ، ولا تعطى فيه دية ، والإهدار أن يكون القتل مباحاً آمناً فاعله ، ولا يتبع بجريسته ، ولا تخشى عاقبته ، وذلك مبنى على استعمال طلّ مبنياً للفاعل والمشهور وهو الأكثر بناؤه للمفعول كما في القاموس ، وعلى استعماله لازماً ، واحتترز عما اذا استعمل متعدياً نحو : طل زيد دم عمرو ، فان الضم في مضارعه مقيس ، وتعديته هي الموافقة لبنائه للمفعول ، ونياية الدم أو ضميره عن الفاعل ، فتعديته أكثر •

وورد طل يطل بالكسر على القياس ، وجاء طلّيته بكسر اللام أطله بفتح الطاء نقلاً من اللام المدغمة ، ولا شاهد فيهما ، وخرج أيضاً طل طلاله أى أعجب ، فإن عينه مكسورة ومضارعه مفتوح العين ، وخرج طله لمدة يقصه إياه ، وطله أحقه أبطله ، وطل غريمه مطله ، وطله حقه منعه ، وطله أى طلاه فان مضارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها •

وأما طلّت الأرض نزل عليها الطل أى المطر الضعيف ، أو أخفه وأضعفه ، أو الندى أو فوقه ودون المطر فمبنى للمفعول •

الخامس والعشرون : خبّ الحصان وغيره يخبّ أسرع ، وخبّ النبات يخبّ طال بسرعة ، وقيل : خب مشى مشيا دون الإسراع ، وقيل : بمعنى مبادىء الجرى ، وقيل من العدو ، وقيل : كالرمل ، وقيل : أن ينقل الفرس أيامه جميعا وأياسره جميعا ، وقيل : أن يراوج بين يديه •

قال بعض : وخبّ النبات طال وارتفع ولم يقيد به بسرعة ، وخب الرجل منع ما عنده ، وخب نزل المنهبط من الأرض ليجهل موضعه بخلا ، وخبّ البحر اضطراب ، وكذا خبّ الماء مطلقا ، وخبّ انشراب ، وخب زيد صار خداعا •

وخرج ، خب زيد غش فانه مكسورة عين الماضى ، ومفتوحة عين المضارع ، والحصان بكسر الحاء الفرس الذكر ، وقيل : الفرس الضنين بمائه ، وفي الصحاح سمى حصانا لأنه ضنن بمائه فلم ينز إلا على كريمة ، ثم كثر ذلك حتى سمو كل ذكر من الخيل حصانا •

السادس والعشرون : كمّ النخل يكم طاعت اكمامه أى أوعيته طلعه ، وكم النبات والشجر طلع غطاء نوره ، وكم الناس اجتمعوا •

وخرج كم فم البعير يكمه غطاء لئلا يعضّ ، وكم الحبّ يكسه شدّد رأسه ، فان ضم مضارعاتها قياسى لتعديدها ، وخرج أيضا كمت النخلة فهي مكوم بلا هاء ، وكم الغسيل أشفق عليه فستر حتى يقوى لأنهما مبنيان للمفعول متعديان •

السابع والعشرون : عست الناقة تعس بعين وسين مهماتين أى رعت وحدها ، كما أشار اليه بقوله : بخلا أى بموضع خال ، وأصله

المدّ قصر ضرورة ، وانباء ظرفية ، وهذا أولى وأظهر من جعل الخلا بمعنى الحشيش الرطب ، فيكون مقصوراً على الأصل ، والباء بمعنى في ، أى رعت في الحشيش كما قال صاحب التحقيق ، أو بمعنى من كما قال صاحب الفتوح ، ومنه أخذت المخلاة لأنه يجعل فيها الخلا العلف ، والواحدة خلا ، ووجه كون ذلك أولى وأظهر مع أن فيه استعمال ضرورة قصر الممدود أن فيه إشارة الى تفسير عست ، وعست معناه رعت وحدها في موضع خال ، سواء رعت من الحشيش الرطب أم من اليابس .

وكذلك عست الناقة تعس أى لا تدّ حتى تباعد الناس ، وعس زيد يعس طاف بالليل ، وعس خبره أبطأ ، وأما عس زيد القوم أى أطعمهم شيئاً قليلاً فضم عين مضارعه قياسى لتعديده .

والخلاء بالمدّ مقابضة همزته عن واو ، وألف الخلى بالقصر عن ياء ، فان أزيد الأول في البيت كتب بالألف لأنها مقلوبة عن واو ، بل لأنها وسط ، لأن انهمزة مقدرة بعدها ، وهذه الهمزة هي المقلوبة عن واو ، وإن أزيد انثانى كتب بالياء .

والثامن والعشرون : قست بقاف وسين مهملة ، أى رعت وحدها . قال في تحقيق المقال : ولولا قوله : قست كذا لاحتمل أن يكون عست ، معناه لا تدر حتى تتفرد عن الناس ، وقس الرجل مشى بالنميمة واغتاب ، لأنه أيضاً بالضم في المضارع شذوذاً ، وأما قسه أى أذاه بكلام قبيح فضم مضارعه قياسى لتعديده .

فهذه ثمانية وعشرون فعلاً مفتوح عين ماضيها مضاعفة لازمة ، مض-موم عين مضارعها شذوذاً ، ولم تكسر مع أن الكسر هو القياس المضاعفة واللزوم هذا مراد الناظم ، وسبق الانتقاد عليه في آل وأب

وطش وغيرها ، وبقيت على الناظم ثمانية وعشرون فعلا أخرى ، هي مثل الثمانية والعشرين التي ذكرها في فتح عين الماضي والمضاعفة واللزوم ، وانفرد الضم شذوذاً في مضارعاتها ، فإذا حسبناها مع ما ذكر الناظم يكون الخارج ستة وخمسين فنقول :

التاسع والعشرون : متّ اليه بقرابة يمتد بالضم ، أى توصل ، ولا يقال فى التوصل بغير قرابة خلافاً لبعض .

المتعم الثلاثين : ثجّ الماء يثج بمتثة سال ، ويستعمل متعدياً فيكون ضمه قياساً ، ثجه يثجّه أى أسأله ، وليس مختصاً بالماء ، بل يقل أيضاً : ثج دم الهدى يثج أى سال .

الحادى والثلاثون : سج زيد يسج بمهمله فجيم أى رق غائطه ، وأما سجّ الحائط يسجّه أى طينه فمتعدّ مضموم قياساً .

الثانى والثلاثون : أحّ الرجل يؤح بمهمله سعل .

الثالث والثلاثون : سخّ فى الحفر أو السير يسخّ أمعن ، وقد تقدم هذا والذى قبله ، وسخت الجرادة غرزت ذنبها فى الأرض أى لتبيض وقد مرّ أيضاً .

الرابع والثلاثون : أدّ البعير يؤد هدر ، أو رجع الحنين فى جوفه ، وأدت الناقة تؤدّ أى حنت ، وأد فى الأرض ذهب ، وأما أد الشيء يؤده مدّه فالضم فيه قياس لتعديه ، وأما أدته الداهية فمضارعه مضموم على القياس ، ويكسر ويفتح على الشذوذ .

الخامس والثلاثون : حدّ يحدّ غضب ، وأما حدّ يحدّ

أى طاش وخف عند الغضب فمضارعه بالكسر قياساً ، والضم
شذوذاً •

السادس والثلاثون : عرّ الظليم يعرّ بهملتين صاح ، وأما عرّ
البعير مثلاً يعرّ أى جرب فمضارعه بالضم والكسر •

السابع والثلاثون : حصّ الحمار يحصّ ضم أذنيه ، وحرك
ذنبه ، وضرب به ، وحص يحص ضرط أو مشى شديداً ، أو جرب ،
وأما حصّ الشعر يحصه فمتعدّ ضمّه قياسى •

الثامن والثلاثون : لطّ الناقة بذنبها تلط أى ألصقته بين فخذيها
مطلقاً ، وقيل : عند المسمى بالعدو ، وأما لطفّ الخبر أى طواه ، ولط
الباب أغلقه ، ولطّطت النسيء ألصقته ، ولطفّ حقّه جحده ، والمضارع
فيها مضموم قياس لتعديتها ، وأما لطفّ بالأمر أى لزم ، ولط عليه
سقر فمضارعهما مكسور قياساً للزومه •

التاسع والثلاثون : كفّ بصره يكف أى عمى ، ويقال أيضاً :
كف بصره بالبناء للمفعول فهو متعدّ لازم ، وكفت الناقة تكف أى
تأكلت أسنانها من الكبر حتى تكاد تذهب ، وكفّ الشاعر يكف أسقط
الحروف السابع الساكن من الجزء •

وأما كف الثوب أى خاط حاشيته ، وكف الإناء ملاء مفرطاً ، وكف
رجله عصبها بخرقة ، وكفّ العيبة شدّها ، وكفه دفعه وصرفه
وصرفه فمضارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها ، وأما كف عنه فلازم
مضموم شذوذاً فينبغى عدّه •

الأمم الأربعين : بقّ يبق أى كثر كلامه ، وبق النبات طلع ، وبقّت
المرأة كثر ولدها ، وبقّت السماء جاءت بمطر شديد ، وبق الوادى خرج

بقاقه ، وبقت الغنم رادت ، وهى مهازيلة ، وبق أوسع فى العطية ،
وأما بق عيابه أى نشرها ، وبق ماله فرقه ، وبق الجراب شقه ، فضم
مضارعاتها قياسى لتعديها •

الحادى والأربعون : شقّ بصر الميت يشقّ تبع روحه •

الثانى والأربعون : عكّ اليوم أو الليلة كذا قيل ، والذي فى
القاموس كسر مضارعه على القياس أى اشتد حرّه ، وسكنت ريحه ،
وأما عكه عليه عطفه ، وعكّ فلاناً حدثه بحديث فاستعاذ منه مرتين
أو ثلاثاً ، وعكّ فلاناً ماطله بحقه ، وعكه بشر كرره عليه ، وعكه عن
حاجته صرفه ، وعكه بالحجة قهره بها ، وعكه بالأمر ردّه عليه حتى
اتعبه ، وعكه بانسوط ضربه ، وعكّ الكلام فسرّه ، فضم مضارعاتها
على القياس لتعديها •

الثالث والأربعون : فكّ يـفـكّ هرم ، وفكّت يده انكسرت ، وفكّ
منكبه استرخى ، وانفـرج ، وأما فكّ أى حمق فى استرخاء فهو مكسور
العين ، مفتوح العين فى المضارع كعلم يعلم ، ومضمومها ككرم يكرم ،
وأما فكّه أى خلصه أو فصله ، وفكّ الرقبة أى خاصها أى أعتقها ،
وفكّ يده فتحها عما فيها ، وفكّ يده كسرهما ، فضم مضارعاتها على
القياس •

الرابع والأربعون : أمّت المرأة تؤمّ صارت أمّا ، وأما أمّه أى
قصده ، وأمّه أصاب أم رأسه فضم مضارعيهما على القياس
لتعديهما •

الخامس والأربعون : غمّ اليوم يغمّ اشتد حرّه ، وكذا الايلة ،

وغم في الحرب اشتد عليه الأمر ، وأما غمّ الهلال وغمّ الخبر فمبنيان للمفعول به •

السادس والأربعون : حنّ عنه يحنّ أى صدّ وأعرض •

السابع والأربعون : ذبّ عنه بالذال المعجمة يذبّ أى دفع ، وذب يذبّ اختف ، ولم يستقم في مكان ، وذبّ الغدير جفّ في آخر الحر ، وذبّ هزل ، وذبّ النبات دَوّى ، وذبّ النهار بقيت منه بقية قليلة ، وذبّ فلان شحب لونه ، وذبّ أتعب في السير ، وأما ذبت شبته جفت عطشا فمضارعه بالكسر على القياس •

الثامن والأربعون : نص على كذا ينص عينه وأظهره أو أسنده انى الرئيس الأكبر ، ونص الشواء صوّت على النار ، ونصت القدر غلت •

وأما نص الحديث اليه رفعه ، ونص ناقته استخرج أقصى سيرها ، ونصه حركه ، ونص أنفه حركه غصباً ، ونص الأثياء جعل بعضها على بعض ، ونصه استقصى سؤاله عن الشيء ، ونص العروس أقعدها على المنصة أى ما ترفع عليه ، ونصه أظهره ، فضم مضارعاتها على القياس لتعديها •

التاسع والأربعون : غض من طرفه بمعجمتين يغض أى خفضه ، وغضّ منه نقص كغض من صوته ، وغض من قدره وضع منه ، وقيل غض طرفه بالتعدى أى خفضه ، وغض منه باللزم نقص ، فالضم في متعديه قياسى كالضم في مضارع غض الغصن أى كسره ، ولم ينعم كسره وغضّ الشيء نقصه ، وأما غضت البقرة أى كانت قريبة العهد بالنتاج ، أى نتجت قريباً فمكسورة عينه مفتوحة عين مضارعه ، ومفتوحة عينه مع عين مضارعه •

المتم الخمسين : حطّ بالمكان يحطّ أى نزل ، وحط من علوّ الى أسفل ، وأما حطه أى وضعه وحط الجلد صقله ونقشه ، فمضارعهما بالضم على القياس لتعديهما •

الحادى والخمسون : خطّ بالقلم يخطّ أى كتب ، وخط منه أى أكل عنه قليلا ، وأما خطه أى كتبه بانتعدي وخطها أى جامعها نوعاً من الجماع فضم مضارعهما قياسى لتعديتهما •

الثانى والخمسون : حفّ القوم به يحفون أى أحـدقوا ، وأما حفّ رأسه أى بعد عهده بالدّهن ، وحفت الأرض ييس بقلها ، وحف سمعه ذهب كله ، وحفّ الفرس سمع عند ركضه صوت ، وحفت الأفعى صـاتت بجاذها ، وحفّ الطائر كذلك ، وحفت الشجرة صاتت ، فمضارعاتها بالكسر على القياس ، وقيل بالضم شذوذاً ، وأما ضم مضارع حفّ رأسه أو شاربه أخفاهما ، وحفت وجهها قشرته فقياس لتعديهما •

الثالث والخمسون : صفوا يصفون أى وقفوا صفوفاً ، وأما صف الناقة أى حلبها فى محلّتين أو ثلاث ، وصف الطائر جناحيه أى جعلهما مصطفين ، وصفت الناقة أقداحاً من لبنها ، وصفت ثديها عند الحلب ، وصفت قوائمها ، وصفت القوم أقماتهم صفوفاً ، وصفت السرج جعلت له صفة ، فضم مضارعها قياسى لتعديها •

الرابع والخمسون : عقّ عن والده يعق ، وعقّ عن المولود ذبح عنه ، وعق بالسهم رمى به نحو السماء ، وعقّ انشقّ •

وأما عقّ والده يعقه فضمه قياس لتعديّه ، وأما عقت الفرس أى صارت حاملاً أو حائلاً أو هو على التفاضل فمضارعه بالكسر على القياس •

الخامس والخمسون : حلّ بالمكان يحل أى نزل به ، وسمع كسره على القياس ، وأما يحلّه فضمه على القياس لتعدّيه ، وأما يحل من إحرامه ويحل أى لم تحرم فمكسوران قياساً •

السادس والخمسون : منّ عليه يمنّ أى أنعم عليه ، ومنّ الشئ نقص ، وأما منّهُ أى امتنّ أى ذكر له ما أنعم عليه به ، ومنّ الحبل قطعه ، ومنّ انفاقة حسرهما ، ومنه السير أضعفه وأعياه ، فضم مضارعاتها مقيس لتعديها •

ومنّ تتبع كلامنا فى أثناء بيان تلك الستة والخمسين ، فإنه يجد أكثر من ذلك ، وإنما جاء الضم فى ذلك مع اللزوم للملاحظة التعدية ، فإن كثيراً منها يستعمل متعدّياً ولأزماً ، وأصل المعنى واحد مثل : خطّ بالقلم فإنه يقال : خط المسألة ، بل قد يقال فى خط بالقلم إنه من باب حذف المفعول ، أو من باب عدم إرادته ، ومثل : طل ، وكثيراً فى معنى ما هو متعدّ مثل : ثل أى راث يقال : ثل التراب أى أهله وصبيه ، فكأن الدابة تلت روثها أى صبته •

ومثل : زم فإنه يقال زمه أى رفع زم البعير رأسه رفعه ، وزمّ الشئ شدّه ، وقد قيل أصله زمّ متعدّ لأجل ذلك ، وأصل ملّ التعدى ملّهُ ، أى ضجر منه ، وأصل شدّ التعدى شدّ المتاع يشدّه ، وأصل غلّ كذلك غلّته سرقة وأخفاه ، وأصل ثل كذلك ثل التراب منه ، وكذا أصل جل ، وهبت الريح ، وذرت الشمس ، وسحّ المطر ، وخشّ وغل ، وجنّ الليل ، ورشّ المزن ، وكم النخل ، وحلّ البعير يحلّه التقطه ، وكال القوم عند جلائهم التقطوا أمتعتهم ، ثم حذف المفعول ويقال : هبّه من النوم ، وكأن الرّيح هبت الأشجار أى حركتها •

ويقال : درّ الملح وغيره ، وكان الشمس درت شعاعها أفاضته ، وسححت الماء ، وخش متاعه وغائه أى أدخله وأخفاه ، وجنّه الليل ستره ، ورش المكان بله ، وكان المزن رش الأرض ، وكملت الشئ سترته وأصل ذلك التعدى ثم طرأ عليه الازوم ، وأبقى الضم وكذا غيرها ، وكذا ذبّ أصله التعدى ذبّه يذبّه ، ونصه رفعه أو أظهره ، ويستملان كذلك ، وغضّ طرفه ، وحط رحله ، وحفّته (وحففناهما بنخل) وصف قدميه ، وصف الطائر جناحيه ، وعقّ العقيق ، وحلّ المنزل أى نزله ، ومن عليه النعمة أى ذكرها (وتلك نعمة تمنّئها) وغير ذلك مما يعلم مما مرّ فى تلك المواد ، وكون الشئ أصله التعدية لا ينافى عدّ ضمه بعد لزومه شذوذاً باعتبار ، وكون فعل لازم وافق لفظ فعل متعدّ لا يوجب كون أصله التعدية .

فائدتان :

الأولى : أنه وقع فى عبارة الناظم وغيره ، وعبارتى ذكر الشئ وتفسيره ، وقد نصّ الأدباء على أن جمع المفسر والمفسر باطل .

والجواب : أنه ذكر السيد فى حواشى الوافية وابنه فى الرشاد ، أن محل البطلان ما اذا لم ينشأ الإبهام فى المفسر إلا من حذفه ، وأما المفسر الذى فيه إبهام بدون حذفه ، فيجوز الجمع بينه وبين مفسره ، كقولك : جاءنى رجل أى زيد ، وما فعلناه من هذا القبيل .

الثانية : ذكر ابن هشام وغيره أنه اذا وقعت أى المفسرة بعد تقول ، وقبل فعل مسند للضمير المذكور قبلها ، حكى الضمير كقولك تقول : استكتمته الحديث ، أى سألته كتماناً ، يقال ذلك بضم التاء أى تاء سألته كما ضممت تاء استكتمته ، ولو فتحت تاء استكتمته لفتحت تاء سألته ، وكذا الكسر .

ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت : اذا سألته ، لأن اذا ظرف
لنقول ، وهو للخطاب فيكون ما بعده كذلك ، ويضم بعد اذا إن
سبقها لفظ أقول ، وإن كان القول مبنياً للمفعول جاز الوجهان : الضم
بعد اذا على إرادة أقول ، والفتح على إرادة تقول .

وقد ناقش التفتازانى الزمخشري في قوله : لقيته ولاقيته اذا
استقبلته ، فقال التفتازانى : حـق التكلم تقول بلفظ الخطاب أو أى
استقبلته بضم التاء ، وبأى المفسرة ، وذلك أنه اذا أريد تفسير الفعل
المسند الى ضمير المتكلم ، فان أتى بكلمة أى كان ما بعدها مطابقاً لما
قبأها ، ويجوز فى صدر الكلام تقول على الخطاب ، ويقال بالبناء للمفعول
وإن أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء ، فيجب أن
يكون ما بعده اذا على لفظ الخطاب ، أى اذا استقبلت تقول لقيته ،
ولا يستقيم اذا استقبلته ، يقال : لقيته إلا اذا قدر القائل هو
المخاطب .

قال فى فتح الهادى شرح جمل المجرادى : اذا فسرته جملة فعلية
مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضمت تقول : استكتمته سرى ، أى
سألته كتماناً بضمها ، لأنك تحكيه ، واذا فسرته باذا فتحت لأنك
تخاطبه أى تقول ذلك اذا قلت ذلك القول ، وفى بعض حواشى الكاف
السرّ فى الضم إن أى مفسرة فينبغى أن يطابق ما بعدها لما قبأها .

الإعراب : انوار للاستئناف ، أو لعطف جملة طلبية فعلية بعدها
على اسمية خبرية فى قوله : فذو القعدة إلخ ، أو على مثلها فى قوله :
وع ذا وجهين ، بل هو الأولى لأنه يمنع تعاطف الخبر والإنشاء ،
واضمن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الشديدة ،
ونون التوكيد الشديدة والفاعل مستتر وجوباً .

ومع ظرف متعلق بمحذوف حال من مستتر اضمن ، ويجوز تعليقه بمحذوف حال من امر به ، وما بعده لإجازة الناظم ، سبق الحال أو ظرفه الاستقراري على صاحبه المجرور بحرف جر ، ولتثني ضعیف هنا إن لم يمنع ، لأن قوله في امر به على حذف مضاف أي في مضارع امر به ، والحال الآتي من المضاف اليه لا يتقدم هو ولا معموله على المضاف ، إلا إن قيل : إذا قدر المضاف أو لوحظ كانت الحالية منه لا من المضاف اليه ، ويبقى بعد فيه ما مر من سبق الحال أو معموله على صاحبه المجرور بحرف جر ، ويضعف من حيث المعنى تعليق مع باضمم ، ومفعول اضمم محذوف أي وضمن العين في مضارع امر به ، ومضارع جـل ، ومضارع هبت وهكذا بتقدير مضاف مع كل مادة •

والمختصر تقديره مرة قبل أمر به جمعا أي في مضارعات امر به ، وجل وهبت إلخ أو مفردا أريد به الجمع ، وانما احتجنا لتقدير ذلك ، لأن الضم في عين المضارع لا في الماضي والأمر ، واو كان الضم في غيره لكن تبعا للمضارع ، والمقصود هنا المضارع ، وكون امر فعل أمر وبه متعلقا به ، وجل وما بعده أفعالا ماضية ، والقاء للتأنيث هو بحسب الأصل •

وأما الآن فأسماء محكية مع المجرور والجار ، ومع القاء كما مر مثل ذلك ، ويقدر مضاف آخر في امر به وهم به ، وقش قوم عليه الليل جن وطل دم ، وخب الحصان ، وكم نخل ، وعست ناقة ، وفي هبت وذرت وقست أي أبعاض ذلك ، أي بعض امر به ، وبعض هبت وهكذا وهي مجرد تلك الألفاظ بدون الجار والمجرور والقاء ، أو أفعال ذلك ، أو يقدر ذلك تعبيرا بالكل وإرادة البعض كما مر ، لأن المضارع انما هو لامر لا لامر به ، ولهم لا لهم به وانجن لا لجن عليه الليل ، ولقش لا لقش قوم وهكذا •

ولهب لا لهبت ، ولذر لا لذرت ، والمزوم مضاف اليه ، وفي
امرر به متعلق باضمم أو بمحذوف حال من مفعول اضمم ، وهو
لفظ العين المقدر ، وتلك المواد معطوفة على امرر به ، أو كل على متلوها
بعضها بعاطف مذكور ، وبعضها بعاطف محذوف ، كما ترى .

ومثل بالنصب حال من جل واضافته لمعرفة لا تفيد تعريفها وهي
لفظ جلا لأنه علم على الفعل الماضي الذي في مثل جلا زيدا ، وخبر
لمحذوف أي هو مثل جلا ، فالجملة تفسيرية لا محل لها ، واستثنائية
نحوية أو حالية محلها النصب ، أو مثل بدل أو بيان من جل ، وجلا
مضاف اليه ، وهبت اسم واحد وهكذا مثله والأصل فعل ، وتاء
التأنيث وأي حرف تفسير ، وذمل بدل أو بيان من مل باعتبار
تقدير مضاف أي مل دال ذمل أي الدال على معنى ذمل

وعلى قول الكوفيين أي حرف عطف وما بعدها معطوف ، وسبقت
الكلام عليه في النحو ، وهكذا قوله أي عدا مع قوله شد ، وقراه
أي دخلا مع قوله غل ونحو ذلك .

وهم به كلمة واحدة محكية وأصلها فعل ، وجار ومجرور ،
وقش قوم كلمة ، وأصله فعل وفاعل ، وعايه الليل جن كلمة ،
وأصله جار ومجرور متعلق بجن ، والليل مبتدأ ، وجن ماض مستتر
الفاعل خبره ، والجملة نعت قوم هذا في الأصل .

وظل دم كلمة وهكذا خب الحصان ، وكم نخل وعست ناقية ،
والأصل فعل وفاعل ، وتاء التأنيث في الآخر ، بل خب الحصان ونبت
كلمة واحدة أصلها فعل وفاعل ومعطوف ، وفي قوله لما مر في قوله
علا ، وقوله قطعاً وصرخاً معطوف على لمأ ، وأصل مبتدأ ، والهاء
مضاف اليه ، وتلا اسم مفرد خبره حكى فتح آخره منذ كان فعلا ،
والجملة حال من مثل أو استثنائية استثنافاً نحويًا .

وقست مبتدأ وكذا متعلق بمحذوف خبره أولا يتعلق وذلك المحذوف خبر ، والاشارة بذا الى عست أى مثل عست فى المعنى ، وفى ضم عين المضارع شذوذاً مع اللزوم ، والمضاعفة فيهما ، وهذا لكثرة وجه الشبه فيه ولقربه ، ولعدم التأويل أولى من كرن ذا اشارة الى ما مر كله ، لأنه يأول (ح) ما مر من المواد بقولك ما ذكر حتى تصح الاشارة اليه باللفظ الموضوع للمفرد ، ووجه الشبه (ح) هو مجرد كسر عين المضارع شذوذاً فى اللزوم ، والمضاعفة ، ويصح جعل الكاف اسما خبر المبتدأ مضافا لذا ، ويصح عطـف قست على ما قبله .

وكذا متعلق بمحذوف حال منه أو الكاف اسم حال منه مضاف لذا ، ونصف البيت فى اللام الأولى الساكنة المدغمة من قوله مع اللزوم ، وياء فى محذوفة نطقا لالتقاء الساكنين ، وهى دميم امرر ومعدلول عليها بكتابتها خطأ ، ونصف البيت فى الدال الساكنة المدغمة من قوله : وشـد ونصف البيت أيضا فى الثين الساكنة المدغمة من قوله : ورش ونصف البيت أيضا فى باء نبت .

نبت وع وجهى صد أث وخر
الصَّادُ حَدَّتْ وَثَرَتْ جَدَّ من عملا
قرت وطررت ودرت جم شب حصا
ن عى فحت وشذ شح أى بخلا
وشطت الدار نس الشىء حـرنها

أى احفظ الوجهين الضم شذوذاً والكسر قياساً فى عين مضارع هذه
الأفعال الثمانية عشر المفتوح عينها المضاعفة اللازمة •

الأول : صد عن الشىء يصد بالكسر والضم أى أعرض عنه ،
وصد منه ضج ، وبالوجهين قرىء (اذا قومك منه يصدون) والأصل
صده عنه يصد بالضم فقط لتعديته ، ولكونه أصله جاء انضم مع
الكسر فيه ، والذي فى القاموس أن صد عنه يصد هو بالضم فقط ،
وصد منه أى ضج يصد بالكسر والضم ، وهما فى الآية بمعنى
يضجون ، وقيل الضم بمعنى يعرضون ويعدلون ، فالكسر بمعنى
يضجون ، وقيل فى قراءة الكسر معناه يضحجون ، ولا يضم ما بمعنى
الضحك ، وقيل : يصد عنه بالضم يعرض ، ويصد منه يضج يتعدى
كل بما يتعدى به الفعل الذى بمعناه ، فيصد فى الآية بمعنى يضج ،
ووجه ضحكهم أنهم سمعوا : (إنكم وما تعبدون من دون) الخ فقالوا :
(آللهتنا خير أم هو) أى عيسى صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنه
نسب إليه ما لا يليق بمخلوق من الألوهية ، وضحكوا تعجباً وسروراً ،
ورأوا أن عيسى صلى الله عليه وسلم وآلهتهم سواء فى كونهم حصب
جهنم ، فأنزل : (ولما ضرب ابن مريم مثلاً اذا قومك منه يصدون)
أى يضحكون وقوله : (ما ضربوه لك إلا جدلاً) أى إلا إرادة للجدال
والانغوى فى الحق •

وقد علموا أن المراد بحصب جهنم معبوداتهم من الموات ، وأنزل
أيضاً زيادة فى البيان ودفعاً للبهتان : (إن الذين سبقت لهم منا الحسنى

أولئك عنها مبعدون) الخ فشملت عيسى والملائكة ، ومن عبد من دون الله ،
ممن سبقت لهم الحسنى ، والذي ضربه مثلاً هو ابن الزبيرى قبل
اسلامه ، ومحل بسط ذلك كتب التفسير .

ومن متعلقة ببيعد ان كان بمعنى يضحك أو يضج أو يعرض
أو يعدل ، لأنها التعليل ، أى يعدلون لأجل ضربه مثلاً ،
ولا يمنع من ذلك كون صد بمعنى أعرض وعدل من أجل أنها حينئذ
انما تتعدى بعن ، لأن تعديتها بعن انما هو لمطربها من المعرض عنه ،
والمعدل عنه ، وقد قلنا : ان من للتعليل ، وهذا كما تقول :
أنت من أجل كذا معرض عنى ، وأك أن تقول : ان من اذا فسرنا صد
بأعرض متعلقة بمعنى الكلام السابق والتقدير : اذا قومك من أجل
المثل يعدلون ، وكأنه على هذا متعلق بمحذوف ، أى يرجدون من أجل
المثل معرضين ، أو بما فى المفاجأة من معنى الفعل .

والظروف والمجرورات يسهل فيها مثل هذا ، ولا يبعد ،
والله أعلم .

ومصدر صد المتعدى صداً ، واللازم الذى بمعنى أعرض صدود
وبمعنى ضج صديد ، وهو قياس لأنه صوت ، قاله صاحب تحقيق
المقال .

الثانى : أث النبات أو الشجر أو الأغصان أو الشعر يئث ويؤث
بمثلثة التث وكثر .

وقال فى القاموس : انه مثث يضم ويكسر ويفتح ويرد على النظم
أثت المرأة تثت عظمت عجيزتها ، فانه جاء مضارعه بالكسر فقط على
القياس ، وذكر أث ولم يستثنه ، وظاهر القاموس أنه مثث بل مضموم
فقط .

الثالث : خر الصلد أى الحجر يخر ويخر سقط من علو إلى

أسفل ، وكذا خرّ الانسان لوجهه ، والكسر أفصح ، وعليه أجمع انقراء : (ويخرون للأذقان سجداً) ، (ويخرون للأذقان ييكون) •

وكذا خرّ الماء أو الريح أو الهوة أى صاقت ، وخرت العقاب حفت ، وخرّ الانسان مات ، وخر على الشيء أقام •

قال في القاموس : الخر السقوط أو من علو الى أسفل ، والصلد بفتح الصاد وتكسر : الصلب الأماس أى من كل شيء لا من الحجارة فقط •

الرابع : حدث المرأة تحدّ وتحّد تركت الزينة لموت زوجها ، أو للمعدة ، فهي حاد لا حادة ، وأصله حده أى منعه يحده بالضم فقط لتعديه ، وكأنها حدث نفسها من الزينة أى منعها منها فامتنعت ، فالضم باعتبار التعدى ، والكسر باعتبار اللزوم ، وقيل : انه يقال أهدت المرأة أى امتنعت من الزينة رباعياً لأهدت ثلاثياً ، وعليه الأصمعى فهي متحد لا محدّدة ، وأثبت في القاموس ارباعى والثلاثى •

قال صاحب تحقيق المقال : ولعل قول المصنف حدث بالتأنيث احتراز من حددت على الرجل أحد حدة وحدا وحدداً من الترق ، وهو الخفة والطبش والانفعال الغضب ، فانه بالضم وهو مما بقى عليه مما جاء بالضم أ • ه • •

قلت : الذى في القاموس أن هذا بالكسر ، وأما حد بينهم أى حجز فبالضم شذوذاً ، وأما حده أى منعه أو دفعه ، أو أخرج الحق من فاعل الذنب الكبير ، فمضارعاتها بالضم قياساً لتعديها ، وكذا حده بمعنى ميزه ، وحد السكين مثلاً أى مسحها بحجر أو مبرد ، ومطاوع هذا بالكسر للزومه يحدها بالضم فتحد بالكسر ، وأما حد عليه أى غضب ، فمضارعه بالكسر قياساً •

الخامس : ثرت العين بمثلثة تثر وتثر ، أى غزر دمعها ، وثرث السحابة كثر ماؤها ، وثرث عين الماء كثر ماؤها ، وثرث عين المطر وهى مطر أيام لا يقلع ، وسحابة تأتى من قبل قبلة العراق ، وثر بحر العين ويخر العين بالحاء والحاء ، وبنات بحر وبخر سحاب يجئن قبل الصيف رفاق بيض منتصابات ، وبنات مخر بالميم أيضا مع اخاء المعجمة ، وأصله من ثر التراب يثره أى صبه وهو بالضم قياساً لتعديه ، ولكونه أصل ثرت المذكور جاء فى ثرت المذكور الضم مع الكسر .

والذى فى القاموس : أن مضارع ثرت العين ، وثرث انفاة أو الشاة ، أى كثر لبنها ، أو وسع إحليلها ، وثرث الطعنة كثر دمعها يكسر ويضم ويفتح ، وإن ثرت المرأة كثر كلامها ، وثره فرقه أو بدده ، وثر أى وسع ، وثر السحاب كثر ماؤه مضارعاتها بالضم إلا الأول ، فلعله بالكسر .

قلت : ويجوز أن يكون تر فى البيت بمثناة ، من تر العظم يتر ويتر بان وانقطع ، فانه بالوجهين أيضا ، والتأنيث لا يمنعه لجواز أن يريد ترت العظام أى بانث وانقطعت .

السادس : جد فى عمله يجد ويجدّ بالجيم والبدال المهملة أى قصده بعزم وهمة ، وكذا جد فى الأمر ومعناها اجتهد أيضا ، وعزم عليه وأصله جد الحبل أو غيره قطعه يجده بالضم فقط قياساً لتعديه ، والضم فى اللازم لكون هذا أصله كأنه قطع عنه كل شغل ، واحتراز بقوله : من عملا بفتح الميم الأولى من جد فى الشيء ضد هزل ، ومن جدّ الشيء صار جديداً ، فان مضارعهما بالكسر على القياس ، قاله صاحب تحقيق المقال .

والذى فى القاموس : أن مضارع جد ضد هزل يكسر ويضم ، ومن جد البيت يجد أى قطر ، فإنه مكسور المضارع على القياس ،

ومن جدت المرأة تجد أى صغر ثديها ، أو قطع أذننها ، أو ذهب لبنها ، فإنه مكسور عين الماضى مفتوح عين المضارع ، ومن جد يجد أى عظم ، أو صار ذا بخت أو حظ أو حظوة أو رزق أو سمن أو عظم بدنه أو عجل أو حثق أو بالغ فى التحقيق ، أو خلقت ثيابه ، فإن مضارعها بالضم شذوذاً فقط ، ومن جده أى قطعه وجد النخل صرمة فإن مضارعها بالضم قياساً لتعديه .

السابع : تَرَّتْ بالمتفـاة تَرَّتْ يده تتر وتتر بانـت عند القطـع ، وكذا تَرَّتْ النواة وثبت من تحت المرضاخ ، وقيل : فتت ، وقيل : لم يحكموا بالوجهين إلا فى النواة ، ومثله : تر العظم بان وانقطع كما مر ، ويحتمله البيت ، فيكون التأنيث باعتبار تَرَّتْ العظام ، ويكون تر العظم يتر بالضم والكسر بطل قول من قال لم يحكموا بالوجهين إلا فى تَرَّتْ النواة مثل صاحب تحقيق المقال ، إلا إن نال القصر فى عبارته اضافياً الى تر بمعنى سمن أو بضّ فإنه قال : وأما التـرارة بمعنى السمن والبضاضة ففعلها فعل بالكسر ، أى فالـمضارع يفعل بالفتح يتر بفتح التاء .

وأما تر عن بلده أى تباعد ، وتر امتلأ جسمه وتروى عظمه ، وترت النعامة ألقت ما فى بطنها ، فـمضارعها بالضم فقط شذوذاً .

الثامن : طرَّتْ يده بانـت وطارت عند القطـع ، تطر وتطر ، وأصله وأصل اكذى قبله طرها وترها بالتعدية يطرها ويترها بالضم فقط ، أى أبانها .

قال صاحب تحقيق المقال : وأما طر النباتات والشارب نباتاً فـمضارعها بالضم ، قلت : صرح فى القاموس أنه بالكسر والضم ، وكذا وجهان فى طر يطر بمعنى سقط .

وأما مضارع طر حوضه أى طينه ، وطر الشيء أى شده أو ساقه

سوقاً شديداً ، وطر الإبل ضمها من نواحيها ، وطر السكين وغيرها حدّدها ، وطر البنيان جدده ، وطر الشيء قطعه أو شقه أو خلّسه أو لطمه ، فالضم قياساً لتعديها •

وأما طر انفتح من قرعة واحدة ، فمضارعه بالضم أيضاً لكن شذوذاً •

التاسع : درت بالبدال المهيمة أى جرى لبنها كثيراً ، وأصله درها يدرها بالتعدية والضم أى استدرها ، والأكثر دررها بالتضعيف ثانياً ، ودر اللبن أى كثر كذلك مضارعه بالوجهين •

وظاهر انقاموس أن در اللبن بالوجهين ، ودرت الناقة باللبن بالضم •

وأما مضارع لا در درّه أى لا نكأ عمله ، ودر النبات التفت ، ودر العرق سال ، ودرت السماء بالمطر ، ودر السوق نفق متاعه ، ودر الشيء لان ، ودر السهم دار على الظفر ، ودر صاحب السهم أى أدر سهمه ، ودر السراج أضاء ، ودر الخراج فبالضم شذوذاً •

وأما مضارع در الفرس أى عدا شديداً أو عدواً سهلاً فبالكسر على القياس ، وأما در وجهه أى حسن بعد علة فمضارعه بالفتح ندوراً •

العاشر : جم الماء يجم ويجمّ كثر واجتمع ، وكذا غير الماء . وأصله يجمه بالضم والتعدية أى أكثره وجمعه ، وكذلك جم ابتر رجع مأوها ، وجم الفرس ترك الضراب فاجتمع مأؤه ، وجم الفرس ترك فلم يركب ، وأما جم الأمر بمعنى دنا فمضارعه بالضم فقط شذوذاً ، وأما جم الماء يجمه أى تركه يجتمع فبالضم فقط قياساً لتعديه •

الحادى عشر : شب الحصان يشب ويشب مرج ونشط فرغ يدية ، واحترز من شب أنشئ أى ارتفع ، فانه بالضم فقط شذوذاً ، ومن شب النار أو الحطب يشبها أى أوقدها ، فبالضم قياساً لتعديده ، وكذا شب الخمار أو الشعر لون المرأة أى زادها حسناً ، وأظهر جمالا ، ومن شب الغلام وغيره فانه بالكسر فى المضارع على القياس ، ومن شبت النار فان مضارعه بالضم على اشدوذ ، وأصله من شبتها أشببها بالتعدية والضم قياساً ، فهو متعد لازم ، ولا يقال من اللازم شابة أى متقدة ، بل يقال من المتعدى مشبربة •

الثانى عشر : عن له الشئ يعن ويعن عرض ، وعن الرجل كثر اعتراضه للأمور ، وجعل فى القاموس مضارع عن بمعنى ظهر أمامك واعترض بالكسر فقط •

وأما مضارع عن الكتاب يعنه أى كتب عنوانه ، وعننت اللجام جعلت له عناناً ، وعننت الفرس جعلت له عناناً أو حبسته به ، وعننت زيدا أعطته ، فبالضم فقط قياساً لتعديده •

الثالث عشر : فحت الأفعى تفح وتنفح أى صانت بفيها وهو بالحاء المهملة ، وأما كُتت فمعناه صانت بجلدها ، ويقال أيضاً : فخت بالخاء المعجمة أى صانت بفيها ، وظاهر فتح الأقفال أنه بالوجهين فى المضارع ، ونص صاحب تحقيق المقال أنه بالكسر فقط على انقياس ، لا بالوجهين اللذين فى فحت بالمهملة ، ولا يرد على المصنف فتح الرجل أى نفخ فى نومه من حيث ان مضارعه بالضم فقط كما هو ظاهر القاموس ، أو بالكسر على القياس كما هو ظاهر التحقيق ، لأنه قد قيده بتاء التانيث المناسبة للأفعى دون الرجل ، وقد يقال : هذا مع ما بعده لا يتم ، لأنه يقال : فحت المرأة أى نفخت فى نومها ، ويقال : فح بالمعجمة أى نفخاً فى نومها يفخان بالكسر ، وفخ أى نام

بعد الجماع أو نام على القفا ، أو نام في الغداة ، وفخت الرائحة
فاحت بالمعجمة مضارعاتها بالضم شذوذاً •

الرابع عشر : شذ بمعجمتين يشذ ويشذ انفرد عن الجمهور ، وأما
شذه أى أفردته فمضارعه بالضم على القياس •

الخامس عشر : شح يشح ويشحُ بخل ، كما فسره الناظم ،
وقيل : بخل مع حرص •

وفي القاموس : مثلة البخل والحرص ، وأما يشح بفتح الشين
فمضارع شح على وزن فعل بالكسر فهو على القياس ، وفسره الناظم
ليتم البيت برويه •

السادس عشر : شطت الدار تشط وتشط بعدت ، وكذا شط
الرجل وغيره •

وأما شط عليه في حكمه أى جار وشط في سلطته تباعد عن الحق ،
وشط في السوم أبعد ، فالمضارع بالكسر على القياس ، وأما شطه
شق عليه وظلمه فمضارعه بالضم على القياس لتعديده •

السابع عشر : نس الشيء ينس وينس أى جف ، وذهبت
رطوبته •

وأما نس ينس أى لزم المضاء في كل أمر أو ذهب سريعاً ، أو ورد
الماء خاصة ، فبضم المضارع شذوذاً ، وأما نسه أى ساقه
أو زجره فمضارعه بالضم قياساً لتعديده •

الثامن عشر : حرّ النهار يحرّ ويحرّ حميت شمسّه ، وأما يحرّ بالفتح فمضارع حرّ بوزن فعل بالكسر وهو قياس ، ومثله حرّ اليوم والنيلة وغيرهما من الأشياء •

وفي القاموس : حررت بالكسر أحر بالفتح ، وحررت بالفتح وأحر بالكسر ، وحررت بالفتح أحر بالضم •

وأما حر المملوك أى عتق ، وحر الرجل انتفت عنه العبودية من الأصل ، وحر عطش فبكسرها وفتح مضارعها كعلم يعلم •

قال أحمد بن يحيى : وتقول حر يومنا يحر حراً ، وتقول من الحرية حر المملوك يحر حراراً •

وقال على بن حمزة في تعقبه عليه : الصواب حر المملوك يحر بكسر الحاء في المستقبل نقلاً من الرأ وفتح الرأ قبل الادغام في الماضي أ • ه • ه •

وهكذا توهم بعض شراح الفصيح على أحمد بن يحيى أن حر المملوك يحر بالفتح في الماضي وفي المضارع ، وأن فتح المستقبل (ح) لا وجه له كما توهم عايه ذلك على بن حمزة حتى قال : الصواب حر المملوك الى آخر ما مر عنه ، وحتى قال بعض شراح الفصيح هذا يعنى كلام على بن حمزة هو القياس دون كلام أحمد بن يحيى •

وأجاب صاحب تحقيق المقال بأن هذا لا يصح أن يفهم عن أحمد ، لأن الأفتح عنه أو الفصيح الفتح في المستقبل ، وإنما يكون ذلك إذا كان ماضيه مكسوراً كما قاله غير واحد ، نعم نقل عن الكسائي أنه قال : حر المملوك يحر بالكسر في المستقبل والفتح في

الماضى لا غير ، فان أراد بالصواب هذا فيقرب الحال ،
والله أعلم أ . ه .

وبقى على الناظم أحد عشر فعلا مثل تلك الثمانية عشر ، فيكون
المجموع تسعة وعشرين فنقول .

التاسع عشر : جفّ الشيء يجفّ ويجفّ ، وأما جف يجف بكسر
الماضى وفتح المضارع فأنكره الكسائي ، وأثبتته غيره .

التم العشرين : دم يدم ويدم بالبدال المهملة قبح وصغر حبسه .

الحادى والعشرون : عل يعمل ويعل بالمهملة شرب بنفسه
كما مر .

الثانى والعشرون : شت الأمر يشت ويشت تفرق ، وأصله شته
أى فرقه يشته بالضم والتعدية ، والأكثر تشتهه بالتضعيف
ثانياً .

الثالث والعشرون : عرت الإبل بالمهملتين تعر وتعر أى سلحت ،
أو أصابها يتمعط منه وبرها .

الرابع والعشرون : قر اليوم أو الليلة أو غيرها يقر ويقر ، قال
في القاموس : ويقر بالفتح .

الخامس والعشرون : أزت القدر تنز وتؤز سمع لغيانها صوت
أى صات غيانها حتى سمع ، أى اشتد غيانها حتى سمع ، وقيل غات
غلياناً شديداً .

السادس والعشرون : رزت براء غزاي الجرادة ترز وترز غرزت
ذنبها لتبيض ، من رزه يرزه بالتعدية والضم ، والأكثر رزه بالتضعيف
ثانياً .

السابع والعشرون : أصت الناقة تنص وتؤص اشتد لحمها وسمنت
وتلاحكت ألواحها .

الثامن والعشرون : كع عن أنشء يكع ويكع جين وضعف ، من
كعه يكعه بالتعدية والضم أى كرهه وقيل : انما يقال كع بالفتح
يكع بالفتح أيضاً ، وكع بالكسر يكع بالفتح لغتان .

التاسع والعشرون : خلّ لحمه بالمعجمة يخل ويخل أى هزل ، من
خله يخله بالضم والتعدية ، والأكثر خلّله بالتضعيف ثانياً ، أى
أفسده .

ومن تتبع كلامى السابق والآتى ، أو تتبع كتب اللغة وجد أكثر
من ذلك ، ووجد أمثلة المفتوح اللازم المضاعف جميعاً أكثر من
مائة وأربعين .

قال الفراء : ما كان على فعلت بالفتح من ذوات التضعيف غير
واقع ، فإن يفعل منه مكسور العين مثل عففت تعف ، ويعنى بغير
الواقع اللازم ، وما كان واقعاً أى متعدياً مثل رددت فإن يفعل
منه مضموم العين إلا شدة وعله ونم الحديث ، فإن جاء مثل هذا
فما لم نسمعه فهو قليل ، وأصله الضم اهـ .

ولم يذكر الناظم فعل المكسور المضاعف ، لأن مضارعه مفتوح
على القياس أبداً إلا نادراً كما مرّ فهو داخل فى قوله : وافتتح موضع

الكسر في المبنى من فعلا ، سواء كان متعديا نحو : ودلو يفعل هذا يود ، أصل ودّودد بكسر الدال الأولى ، سلب كسرهما وأدغمت في الدال بعدها ، وأصل يود بفتح الواو بيودد بسكونها وفتح الدال الأولى ، نقل فتحها للواو ، فأدغمت وهكذا في مثله مما يأتي وغيره .

وودّه يوّدّه بفتح المضارع أحبه ، وبرّ وادّه يبرّه ، ومصّه بلسانه يمّصه ، وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، ومضّه السقم يمّضه أوجعه ، وسف الدواء يسّفه ، ومل الشيء يملّه كرهه وضجر منه ، ومسه يمسّه وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع .

وشمّ الرائحة يشمّها وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، أو لازما كخب يخبّ خدع ، وصب يصبّ عشق ، وطب يطب صار طبيا ، وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، ولج بالجيم يلج تمادى ، وبع صوته يبع ، وبذّ يبذّ ساءت حاله ، ولذ الشيء يأخذ لذّة ، وبر الرجل يبرّ أطاع الله ، وبر في يمينه يبر ، وحرّ العبد يحرّ عتق وقر بالمكان يقر ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع ، وقرت عينه تقر وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع .

وهر طعم الشيء يمر مرارة ، وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، وحسّ بالخبر يحسّ علم ، وخس يخسّ أى صار خسيسا ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع ، وبشّ به ييش لقيه بطلاقة وجه ، وهش له يهش ارتاح ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع .

وغصّ بالطعام يغصّ ، وغصّ المجلس بأهله يغصّ ، وغصّ عليه بأضراره يعصّ ، وفظ الرجل يفظ صار فظا غايظا ، وشلت يده تشلّ فسدت ، وظل نهاره يعمل يظل ، ومل من الشيء يملّ ضجر

منه ، وجمت الشاة تجم صارت لا قرن لها ، وحمّ الماء يحم
صار حاراً ، وذن بالشيء يذن بالضاد المعجمة بخل ، وفيه لغة
بفتح الماضي وكسر المضارع •

وعلى الطالب أن يعتنى بحفظ ما ورد منه ، فإنى اختبرت غير
واحد من الطابة فوجدتهم يلتبس عليهم فعل المكسور المضاعف من
المفتوح المضاعف ، حتى إنّ ما كان منه متعدياً يضم مضارعه
متوهماً أنه من فعل المفتوح المضاعف المتعدى ، وما كان منه لازماً
يكسر مضارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضاعف اللازم مع أنه
مكسور عين الماضي ، مفتوح عين المضارع ، فتلك الأفعال كلها مكسورة
الماضى ، مفتوحة المضارع ، إلا ما فيه لغة بأن كان من باب ضرب ،
أو من باب نصر •

ويكون للأعراض كضم وشم أى ارتفعت قسبة أنفه ، وصك
صارت ركبته تصطكان ، وسك صغرت أذناه ، وزل صغرت عجيزته ،
وزبّ طال شعره ، وزج دق حاجباه ، والنطق بالمضاعف الماضي كـ
سواء مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ، ويظهر الفرق في المضارع بنقل
حركة عينه لافاء أو بظهورها عند الفك للجازم في العين ، كيردّه ولم
يدده ، ويحنّ له ولم يحنن ، ويلبّ ولم يلبيب ، ويمس ولم يمسس •

فاذا أراد العارف إظهار ذلك مثل بالمضارع أو بما يوجب الفك
كالجازم والأمر ، واذا أراد إظهار حركة عين الماضي لمن جهلها أسنده
الى ضمير الرفع البارز المتصل المتحرك كتاء الفاعل ، ونونه فيجب
في اللغة الفصحى فك الإدغام ، فتظهر الحركة في العين كرددت بفتح
الدا لالأولى ، ولبّبت بضم الباء الأولى ، وحننت بكسر النون الأولى ،
ومسست بكسر السين الأولى تنتمة الفعل الثلاثى المكسور المضاعف
المسند الى تاء الفاعل أو نون الإناث ، أو نا الذى هو فاعل فيه ثلاثة
أوجه :

الأول : وهو الأصل المتفق عايه استعماله تاما نحو : ظلت بفتح الظاء وكسر اللام ، بعدها وسكون اللام الأخيرة •

الثانى : حذف عينه مع سلب حركة الفاء ، ونقل حركة العين اليها نحو : ظلت بكسر الظاء وسكون اللام الأخيرة التى هى لام الكلمة ، وحذف اللام الأولى التى هى عين الكلمة بعد نقل حركتها ، وهى الكسرة الى الظاء ، وهو فاء الكلمة ، فكسرت الظاء بعد أن كانت مفتوحة ، وإنما حذفت لتخفيف ، ونقلت حركتها استبقاء لها ، ودلالة عليها •

الثالث : حذف عينه بدون نقل حركتها للفاء ، فتبقى الفاء مفتوحة ، وسبب الحذف التخفيف ، فالمحذوف هنا عين الكلمة وحركتها نحو : ظلت بفتح الظاء وسكون اللام ، وهى الأخيرة ، واللام الأولى التى هى عين الكلمة محذوفة مع كسرتها ، والمحذوف فى الثانى حركة الفاء وعين الكلمة فقط دون كسرتها ، لبقائها فى الفاء نقلا ، وإن زاد الفعل على الثلاثة ، وكان مفتوح العين تعين الإتمام نحو : حلت وهممت بتشديد اللام الأولى والميم الأولى ، وشذّ هممت بفتح الميم بعد الهاء غير مشددة حكاها ابن الأنبارى •

وإن كان ذاك الفعل الثلاثى المضاعف المكسور مضارعاً متصلاً بنون الإناث ، أو أما متصلاً بها جاز الإتمام نحو تقررر وأقررر يا هنود بسكون القاف وكسر الراء الأولى ، واسكان الثانية ، وجاز حذف العين ونقل حركتها للفاء نحو : تقررر وقررر بحذف الراء الأولى ، وهى عين الكلمة ، ونقل كسرتها للقاف قبلها فتكسر القاف بعد أن كانت ساكنة ، وتحذف همزة الوصل التى فى أقررر لعدم الحاجة اليها لتحريك ما بعدها ، والماضى قررر بالفتح للقاف والراء الأولى ،

وبالحذف والنقل قرأ بعض : (وقرن في بيوتكن) بكسر القاف كسراً
منقولاً من الراء الأولى التالية لها المحذوفة .

وإن كان الماضي مفتوح العين ، أو كان المضارع مفتوح العين ،
فالإتمام نحو : رددت بفتح الراء والదال الأولى ، وإسكان الثانية ،
وقررن في المكان بفتح القاف والراء التالية لها في لغة من جعل قر
بالمكان من باب ضرب يضرب ، ونحو : يقررن بسكون القاف وفتح
الراء الأولى مضارع قررت بكسر الراء ، من باب علم يعلم وهو
لغة ، وقل حذف العين في الماضي نحو : ردت بفتح الراء وسكون
الدال الثانية ، وحذف الأولى بينهما ، وقل حذف العين في المضارع ،
ونقل فتححتها للفاء فتفتح بعد أن كانت ساكنة نحو : يقرن وقرن
بفتح القاف بعد أن كانت ساكنة نقلاً من الراء الأولى المحذوفة التي
عين الكلمة ، وحذف همزة الأمر الوصلية لعدم الاحتياج إليها لتحريك
ما بعدها ، وعلى هذا قراءة نافع وعاصم : (وقرن في بيوتكن)
بفتح القاف نقلاً من الراء الأولى المحذوفة ، وحذف الهمزة .

ووجه قلة الحذف في الماضي المفتوح ، وقلة الحذف مع النقل في
المضارع المفتوح ، وقلة النقل وحذف العين وهمزة الوصل في الأمر
المفتوح ، أن ذلك تخفيف للخطيف ، لأن المفتوح خفيف فلا حاجة إلى
تخفيفه ، وتحتمل قراءة : (وقرن) بكسر القاف أن يكون فيها أمر من
الوقار ، وقر يقر كوعد يعد ، فالقاف عين الكلمة ، والراء لامها وفاقها
محذوفة ، وهي واو ، وتحتمل قراءة : (وقرن) بالفتح أن يكون فيها
أمر من قار يقار ، كخاف يخاف بمعنى الاجتماع ، ولا يترجح كون قرن
بكسر القاف أمراً من قررت بفتح الراء الأولى ، لا من وقر يقر لمجرد
توافق قراءة قرن بفتحها ، لأننا نقول يتم هذا الترجيح لو كان قرن
بالفتح متعيناً لأن يكون أمراً من قررت بكسر الراء ، وليس كذلك لجواز
كونه أمراً من قار يقار كما مر .

هذا والمشهور في قررت بالمكان أقر فتح الماضي وكسر المضارع لا العكس ، وقررت عينا أقر عكس ذلك ، ولا يجوز حذف العين في المضارع المفتوح والأمر المفتوح بدون نقل الفتح ، لأنه يلتقى ساكنان ، لأن غاء الكلمة مسكنة ولامها مسكنة للضمير ، ولا يدعى النقل في الماضي المفتوح مع الحذف أو غيره ، لأن فاء مفتوحة قبل إمكان ادعاء النقل ، وقد يجوز الحذف بدون النقل في المضارع والأمر المفتوحين في لغة من لا يفك ، وإن كان الماضي مضموماً أى مضموم العين فالإتمام نحو لبّيت ، ويجوز حذف العين بدون نقل نحو لببت بفتح اللام وحذف الباء المضمومة •

ويجوز مع النقل نحو : لببت بضم اللام نقلاً من الياء المحذوفة ، لأن المضموم لثقله أحق بالتخفيف بالحذف وحده أو مع النقل ، وكذا في مضارعه وأمره المتصلين بنون الإناث ، ولقد أجاز ابن مالك في الكافية وشرحها إلحاق المضارع المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز في اغضض أن يقلب : غضض بحذف عين الكلمة وهي تضاد الأولى ، ونقل ضممتها إلى الغين المعجمة وهي فاء الكلمة •

قال خالد : واحتج له بأن المضموم فك أثقل من فك المكسور وإذا كان فك المفتوح قد غرّ منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك المضموم أحق بالجواز •

قال ابن مالك : ولم أره منقولاً ، هذا وظاهر قوله في الخلاصة (وقرن) نقلاً بفتح القاف أن النقل في المضارع والأمر المفتوحين المتصلين بنون الإناث لا يطرد ، وصرح به في الكافية فهو غير مقيس ، وأما في المكسورين فصرح في الكافية بقياسه قال : وقرن في اقررن ، وقس معترضاً •

وذكر غيره أنه غير مطرد أى لا يقاس وهو ظاهر التسهيل ، بل

ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في نحو : ظلت غير مطرد ، وقد صرح الإمام بشذوذه وبأنه أم يرد إلا في ظلت ومست من الثلاثي ، وفي أحست من الرباعي بحذف السين الأولى التي هي عين الكلمة ، ونقل فتحها للحاء ففتتح الحاء بعد إسكان ، ويرد على سيبويه وابن عصفور أن الحذف في نحو ظلت لغة سليم كما في التسهيل ، فكيف لا يطرد مع أنه لغة ؟ فألحق أطراده أي قياسه كما صرح به الشاويين ، وهو ظاهر إطلاق التوضيح ، بل قال خالد : إن إطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده .

ويجاب بأن مرادهما بالأطراد اللزوم لا القياس ، وأنهما أرادوا لا يطرد في غير لغة سليم أو أرادوا به القياس ، أي لا يقاس بالنظر الى لغة غير سليم لقلة ورودها فيها مطلقاً ، أو لقلته بالنسبة لـ لغة سليم إذ هو في لغة سليم أكثر ، وكثيراً ما يراد بالأطراد القياس ، وذكر ابن جنى أن كسر الظاء من ظلت أفضل لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم .

قال خالد : وينبغي العكس فإن الفتح جاء في القرآن ، والقرآن نزل بلغة الحجاز .

قلت : لم ينزل بلغتهم فقط ، بل نزل بعضه بلغتهم ، وبعضه بلغة غيرهم ، وبعضه بلغتهم ولغة غيرهم ، مثل : (يشاقق) بالفك و (يشاق) بالإدغام ، بل فتح الظاء أفصح ، وعليه أجمع القراء في : (ظلمتم تفكهنون) وما مرّ من أن المحذوف هو عين الكلمة ، هو مذهب ابن مالك في التسهيل ، وهو ظاهر كلام الإمام ، ووجه أنها قد تغيرت بالإدغام فلتغير بالحذف اذ التغيير يأنس بمثله وتقليل المحذوف اللام بقيت العين تالية لاضمير ، فسكنت بنقل حركتها للفاء ،

حيث كان النقل ، وبحذف حركتها حيث لم يكن ، وهو مذهب ابن مالك
في شرح الكافية •

ووجهه أن النقل إنما حصل بها ، ولأنها آخر الفعل ، والآخر
أولى بالتغيير ، وأما تغييرها بالسكون فكلا تغيير ، ونصف البيت في
قوله : وخرّ الصلّد الرء الساكنة المدغمة ، وفي قوله : شبّ حصان
ألف حصان ، وفي قوله : حرّ النهار ألف نهار •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على اضممن أو على ع في
قوله : وع ذا وجهين ، ووجهي مفعول علامة النصب فيه الياء ، وهو
مثنى حذف نونه لإضافته لصدّ ، والمعطوفات بعده بمذكور أو
محدّوف معطوفة عليه ، أو كل على متلوّه ، وخرّ الصلّد كلمة واحدة
معطوفة ، وأصله فعل وفاعل ، والمقصود بالذات خرّ وكذا
مثله •

وحدث وثرث ونحوهما مما فيه تاء كتائهما كلمة معطوفة ، والأصل
فعل ، وتاء تأنيث ، وأصل جد من عملا وفعل وفاعل بعدهما فعل مستتر
انفاعل ، وشبّ حصان ، وشطت الدار ، ونس الشيء وحر نهار مثل
خر الصلّد •

والحاصل أن إعراب ذلك كإعراب الإبيات قبله ، والله أعلم
وأحكم •

والمضارع من فعلت إن جمـلا
عينـا له الواو أو لاماً يجاء به

مضموم عين

أى المضارع المشتق من مصدر فعل المفتوح الذى هو
غير ضاعف ، يجب ضم عينه إن كانت عينه أو لامه واوا ،
وانما فهمنا أن المراد بفعلت فعل المفتوح ، لأن الكلام فيه منذ قال
وأدم كسر العين مضارع يلى فعلا ، فلا يقطع عنه إلا الدليل ، ولأن
الغالب إيصالهم فى التمثيل تاء الفاعل بفعل المفتوح لخفته ، فليحمل
البيت على الغالب ، ولأن المعرفة اذا أعيدت معرفة فالمقصود بهما
واحد ما لم يدل دليل ، ولا دليل هنا ، فإن فعلا فى قوله : يلى فعلا
معرفة بالعلمية على الماضيات المفتوحة ، وحيث أعد فعل فى هذا
البيت ولم يقيد حملناه عليه ، فهو بالفتح مثله فهما فعل بالفتح ،
ولا يضر تخالفهما باتصال الأول بألف الإشباع ، واتصال الثانى
بتاء الفاعل ، فان المقصود منهما فعل بفتح العين لا بقيد ألف الإشباع
وتاء الفاعل .

وفهمنا منه أن المراد فعل المفتوح غير المضاعف ، لأنه شرط أن
تكون عينه واوا أى ولامه غير واو أو لامه واوا ، أى وعينه غير
واو ، فاذا كانت عينه واوا دون لامه ، أو لامه واوا دون عينه ،
فأين التضعيف إذ لم تكن العين واللام (ح) من جنس واحد ،
فمضارع الواوى العين يجب ضم عينه ، سواء كان متعدياً : كساءه
يسوءه وجابه يجوبه خرقة وقطعه ، أو أتى به ، وشاب اللبن يشوبه
خاطه ، وصابه يصوبه بمعنى أصابه يصبه ، ونابه أمر
ينربه نزل به ، وفاته يفوته ، وقاته يقوته ، وماته يموته ، مثله
أذابه ، ومثله : ماسه يموسه ، وحاجه عن الطريق يحرجه عوج به ،
وأودّه بهمة مفتوحة فواو مفتوحة يتوده عطفه ، وداده يدوده طرده ،

وراده يروده طلبه ، وساده يسوده ، وعاد المريض يعودہ اى زاره ،
وقاده يقوده ، وساقه يسوقه ، وزاره يزوره ، وشار العسل يشوره
استخرجه من الخلية •

وصاره يصوره أماله ، ويقال أيضا يصيره ، وبهما قرأ :
(فصرهن) بسكون الراء ، وكسر الصاد وضمها ، وقاره يقوره خرقة
مستديراً ، وكار العمامة يكورها أدارها ، وهاز انبناء يهوره هدمه ،
وحازه يحوزه حواه ، ورازه يروزه حزره وقدّره ، وضازه يضـرزه
حقه نقصه ، وواسه يؤوسه ، وباسه ييوسه قبّله ، وجاس خلال
الديار يجوسها تردد بينها ، وداسه يدوسه وطئه ، وساسه يسوس
أدبه ، وحاش الإبل يحوشها ساقها ، وناشه ينوشه رفعه وتناوله ،
وحاص الثوب يحوصه خاطه وشاصه يشوصه دلكه ، وماصه يمرصه
غسله ، وحاضه يحوضه اى جمعه •

وخاض الماء يخوضه دخل فيه ، وراض المهر يروضه أدبه ،
وعاضه الله يعوضه أخلفه عليه ، وقاض البناء يقوضه هدمه ،
وحاطه يحوطه صانه ، وساطه يسوطه ضربه بيده ليخلطه ، ولاطه
ياوطه ألصقه ، وناطه ينوطه علقه ، وراعه يروعه أفزعه ، وزاعه
يزوعه حركه ، وصاغ الحلى يصوغه هياه على مثال •

وداف المسك يدوفه بله وخلطه ، وسافه يسوفه سحقه ، وجافه
يجوفه جـلاه ، وباقه ييوقه خانه ، وذاقه يذوقه ، وراقه يروقه أعجبه ،
وعاقه يعرقه منعه ، وشاقه يشوقه هاج شرقه ، وفاقه يفوق ، وباكه
بيوكه حركه ، وحاكه يحركه ، وداكه يدوكه سحقه ، وساكه يسوكه
كذلك •

وشاكنه الشوكة تشوكة أصابته ، ولاكه يلوكة علكه ، وغاله

ينغوله أهلكه ، وقال يقول ، ورامه يرومه طبه ، وسامه يسومه ، وصام
يصوم ، وفيه خلاف وبحث أطلتهما في النحو •

ولامه يلومه ، وخانه يخونه ، وصانه يصونه ، ومانه يمونه
قام بكفايته ، أو كان لازما كفاه يفوه نطق ، وهان يهون سهل أو ذل ،
وكان يكون ، وبان عليهم بيون فاق ، وقام يقوم ، ودام يدوم وحام
الطائر يحوم دار حول الماء ، وعال الميزان يعول مال ، وطال
يطول على ما مرّ ، وصال يصل سطا ، وشالت بذنبها تشول رفعته ،
وزال يزول ، ودال الثوب يدول بلى ، وحال يحول حجز ، وحال الحول
يحول دار ، وحال الحال تغير •

وجال يجول طاف ، وبل يبول ، وآل يئول رجع ، وتاق يتوق
اشتاق ، وشاف بمعنى تشوف للنظر أى علا يشوف ، وما شاف يشوف
أى نظر فمتعدّ ، وساغ الشيء يسوغ سهل ، وراغ الثعلب يروغ مال
في خفية ، وراغ غيره كذلك ، وضاع المسك يضوع فاح ، وراع
يروغ قرع ، وجاع يجوع ، وباع الفرس يبوع ، وسع خطوه ،
وشاظت النار تشوظ التهبّت ، وجاظ يجوظ ساء خلقه ، وغط في الشيء
يغوط خل ، وشاظ الفرس يشوظ جرى مرة الى غاية •

وخاض في الماء يخوض فيه ، وكذا غير الماء ، وناص عنه
مال ، وناص اليه التجأ ينوص ، وغاص في الماء يغوص ، وناس
ينوس فاح ، وعاس في الليل يعوس طاف ، وفاز يفوز ظفر أو نجاء ،
وجاز يجوز مرّ ، ونار ينور أضاء ، ومار يemor اضطرب ، وفار الماء
يفور جاش ، وغار الماء يغور ، وصار يصور صاح ، ودار يدور ،
وخار العجل يخور صاح ، وخار يخـور ضعف ، وخارت قواه
ضعفت •

وحار يحور رجع ، وجار يجور ، وسار غضبه يسور ، وثار يثور
تحرك ، وبار يبور هلك ، وبار السوق أو غيره كسد ، وناد ينود مال ،
وهاد يهود رجع ، وعاذ به يعوذ التجأ ، ولاذ به يلوذ توارى ،
وعاد يعود ، وجاد يجود سخا ، وساخت رجله في الأرض تسوخ
ويقال أيضا : تسيخ ، وداخ يدوخ ذل ، وباخت انفار تبوخ سدن
نهبها .

وناحت المرأة تنوح ، وكذا غيرها ، ولاح يلوح ، وفاخ المسك
يفوخ ، وفاج يفوج ، وفاح يفوح بمعنى ، وزاح يزوح تنحى ، وراح
يروح ، وباح السير ييروح ظهر ، وباح به ييروح أظهره ، وماج
يموج اضطرب ، وعاج يعوج عطف ، وراثت الدابة تروث أخرجت
الروث ، ومات يموت ، ويقال أيضا : يميت ، وناب عنه ينوب ،
ولاب الطائر يلوب أى حام حول الماء ليرده ولم يصله ، وصاب
يصوب مال ، وصاب المطر يصوب نزل بكثرة ، وراب اللبن يروب ،
وذاب الشيء يذوب ، وحاب يحوب أثم ، وثاب يثوب ، وتاب
يتوب ، وآب يؤوب بمعنى ، وناء ينوء نهض بمشقة ، الى غير ذلك من
المتعدى واللازم من تلك المواد مسندة الى غير ما ذكر ، ومن غير تلك
المواد وسواء فى لزوم الضم فى ذلك ما كانت لامه غير حرف حتر
أو حرفه كما رأيت فى تلك المواد .

وقال أحمد بن يحيى فى بغية الآمال : إن عين مضارع فعل
المفتوح الواوى العين تضم سواء كان متعديا أو لازما ، إلا أن يكون
لامه حرف حلق فانه يجىء على يفعل بالفتح ويفعل بالضم قال :
ماهت البئر تموه وتماه كثر ماؤها أو ظهر ، وظاهر التسهيل أيضا
أنه إن كانت لامه حرف حلق فتح وهو ظاهر إطلاقه أيضا فى
قوله :

* فى غير هذا لدى الحلقى فتحا أشع *

الى قوله :

• من دخلا •

كذا قال صاحب فتح الأقفال بإشارة •

والحق أن الحكم لقوله : والمضارع من فعلت إن جعلنا عينا نه
الواو أو لاما يجاء به مضموم عين لا لقوله في غير هذا : لدى
الحلقى إلخ فهو مقيد بقوله : والمضارع من فعلت إن جعلنا إلخ فنقول
الآن وهو انحق : ان ظاهر إطلاقه في قوله : والمضارع من فعلت إلخ
أنه لا اثر لحرف الحلق في المفتوح الواوى العين ، وكذا في الواوى اللام
والعين حرف حلق ، ثم إن الحق عندى لزوم ضم الواوى العين المفتوح
واطراده ، بحيث لا ينتفض ، وأن ما جاء منه بالكسر فيه لغتان لا فيه
وجهان ، وهو واوى العين كما هو ظاهر كلام بعض : كفاح يفوح ،
ويفيح من قال يفوح فهو عنده واوى ، ومن قال : يفيح فهو عنده يائى ،
وكذا صار يصور ويصير أى ضم ، قرأ : (فصرهن اليك) بسكون
الراء مع ضم الصاد وكسرها •

وجاء يجوء ويجىء ، وطاح يطوح ويطيح كما مر ، ومات يموت
ويميت ، وساخ يسوخ ويسبخ ، وعال الميزان يعول ويعيل ، وصار
وجهه يصوره ويصيره أقبل به ، وقد ظفرت أنا بمثال جاء مفتوحا
في القاموس وبغية الآمال ، وأم يظفر به صاحب فتح الأقفال ، وهو :
ماهت البئر وغيرها تماء وتموه •

وقد يقال : لا نسلم أن تماء مضارع ماه المفتوح ، بل مضارع
ماه المكسور عسى أنه وجد ، فماهت تماء كخاف يخاف ، وجاء
أيضا ماهت تميه ، فماه هذا الذى مضارعه تميه بوزن فعل بالفتح ،
لكن ألفه عن ياء ، وإنما القرم ضم عين مضارع فعل المفتوح الواوى

العين ، لأن الضمة تناسب الواو ، ولئلا يلتبس يائي العين لو كسر ،
ولئلا يخفى كونه واوياً أو يائياً لو فتح ، بل يلبس اذا فتح بباب علم ،
ونظير ذلك تقدم في قوله : أو اليا عينا ، ولأن اليائي المفتوح ينقل
الى فعل بالكسر نحو : باع وبعث ، في قول على ما يأتى إن شاء الله ،
والواوى الى فعل بالضم كقال وقتلت في قول على ما مر ، ويأتى
إن شاء الله . .

وفعل بالكسر يتردد بين الفتح في المضارع وهو قياس وبين الكسر ،
وقد علم أن فعل المضموم يلزم طريقة واحدة ، فالترم في اليائي ما جاز
في غيره ، إما لأنه فرع بالنظر الى التحصيل فأعطى الكسر الذى هو
فرع فعل بالكسر ، وإما لئلا يخرج عن طريق فعل بالفتح إذا كان
صحيحاً ، وإما لئلا يفوت اذبيان فيتوهم أنه مكسور أصالة : كخاف
يخاف ، وإما لئلا يوقع في اجمال واحتمال ، لأنه لو فتح المضارع صح
في الجملة ، واحتمل أن ألفه عن ياء أو عن واو .

قال ابن عصفور : شذ من الواوى المفتوح : طاح يطيح ، وتناه
يتيه في لغة من قال ما أطوحه وما أتوّه .

ويجاب : بأنهما مضارعا طاح يطوح ، وتاه يتوه ، استغنى بالياء
عن الواو تخفيفاً ، وقال (س) والخليل : طاح وتاه الواويان فعل يفعل
بكسر الماضى والمضارع ، يدلك على الواوية : طوحت وتوّهت ،
وما أطوحه وأتوّه ، ومن قال طيحت وتيهت فقد جاء بها على باع
بييع .

ورده ابن عصفور بأن فعل يفعل شاذ في الصحيح والمعتل ، وفعل
يفعل وإن شذ فيما عينه واو غير شاذ في الصحيح ، فليحمل على
ما يكون غير شاذ في حال .

وأجيب : بأن الشذوذ المرتكبة هو غير موجود نظيره في النوع ،
والذى ارتكب غيره موجود النظير في النوع ، ومراعاة النوع في
النوع أولى من مراعاة النوع في انجنس ، والله أعلم •

ومضارع الواوى اللام المفتوح ، يجب ضم عينه لبيان أنه واوى
اللام ، ولأن الضم يناسب الواو ، ولئلا يلتبس بذوات الياء لو كسرت
العين فتقلب الألف ياء ، ولئلا يحتمل القاب عن ياء لو فتحت العين
فتبقى الألف ، وسواء فيه المتعدى كأسى الجرح يأسوه داواه ، وآلاه
يألوه قصر : (لا يألونكم خبالا) وبلاه يبلوه اختبره ، وتلاه يتلوه
تبعه ، وتلا القرآن قرأه ، وجفاه يجفوه هجره ، وجفا البلد يجفوه
خرج منه ، وجلا السيف يجلوه صفاه ، وجلا العروس أراها الناس ،
وجلاه يجلوه أظهره وأخرجه ، وجباه يخبوه أعطاه ، وحدا
الإبل يحدوها غنى لها ليسوقها ، وحذاه يحذوه أعطاه ، وحساه
يحصوه شربه جرعا ، وحشا الوسادة يحشوها ، وذراه يذروه فرقه ،
ورجاه يرجوه ، ورشاه يرشوه ، ورفا الثوب يرفوه ألحمه ،
وشجاه يشجوه أطربه ، وشجاه يشجوه أيضا أحزنه ، وعداه يعدوه
جاوزه ، وغزاه يغزوه ، وقفاه يقفوه تبعه ، وكساه يكسوه ،
وهجاه يهجوه شتمه بشعر •

وهكذا تلك الأفعال متعدية الى غير ما ذكر أو آتية بمعان غير
ما ذكر كما تراه في القاموس في أواخره ، جاعلا صاحبه الواو قبل
الكلمة حمراء ، أو كبيرة سوداء ، علامة على أن الألف في آخر الكلمة
منقلبة عن واو ، أو على أن الزاير في آخرها أصل أى غير منقلبة عن
ياء ان صرح بها ، واللازم كآلايا يألوه اللازم ، وبدا يبدو أى ظهر
أو سكن البادية ، وبذا يبذو فحش في الكلام ، وجلا يجلو ظهر ، وجبا
يحبو مشى على بطنه ، وحنأ يحنو عطف ، وخبت النار تخبو سكنت ،
وخطا يخطو أى مشى ، وخلا يخلو ، ودجا الليل يدجو أى أظلم ، ودنا

يدنو ، وذكت النار تذكو أى اشتعلت ، وربا يربو زاد ، ونما ينمو
كذلك ، ورسا يرسو ثبت ، ورنأ اليه يرنو نظر ، وزكا يزكو ، وسجا
يسجو ، وسطا يسطو ، وسلا اليه يسلو وفيه لغة سلى يسلى كرضى
يرضى ، وأخرى سلى يسلى بفتحهما كأبى يأبى شاذاً أو مركباً من
المتين •

وسما يسمو ارتفع ، وشبأ يشبو مثله ، وشدا يشدو غنى ،
وشذا المسك يشذو فاح ، وصبا يصبو مال ، وصحا يصحو ، وصفا
يصفو ، وضفا الثوب يضفو ، وطرا يطرو حدث ، وطفا يطفو أى علا
على الماء ، وعدا يعدو جرى ، وعشا يعشو الى النار قصدها
من بعد ، وعفا يعفو ، وغدا يعدو ، وغفأ يغفو نام ، وغلا يغلو جاوز
الحد ، وفشا الخبر يفشو ، وقسا يقسو ، وكبا يكبو ، ونبا ينبو ، ونجا
ينجو خلاص ، ونزا ينزو وثب ، وهفا يهفو زل •

وهكذا تلك المواد اذا كان فاءها أو متعلقها غير ما ذكر ، وغير
تلك المواد أيضا كما ترى ذلك فى القاموس فى أواخره ، وسواء
فى ذلك كانت عينه حرف حلق أم لم تكنه ، واشترط أحمد بن يحيى فى
يفية الآمال ، والناظم فى التسهيل للزوم الضم هنا أن لا تكون
عينه حرف حلق ، فإن كانه حرفه فالضم غير لازم ، فمنه ما يجىء
بالضم وحده كثفت الشاة تشغو صاتت ، وحجا القراب يحجوه جرفه ،
ودعاه يوعوه ، ودهته الداهية تدهوه أدابته ، ورحوت الرحى
أرحوها أدرتها ، وسخا يسخو جاد ، وأما يسخى بالفتح فمضارع
سخى بالكسر كرضى ، ورغا البعير يرغو صات ، وسها يسهو ،
وشغت سنه تشغو خالفت غيرها بزيادة أو خروج ، وصحا يصحو ،
ولحاه يلحوه أى عذله ، ولحا الشجر قشره ولخاه الدواء يلخوه
أسعطه إياه ، ولغا الشيء يلغو لم يعتد به ، ولها يلهو ، ونخا ينخو
افتخر ، وغير ذلك من المتعلقات مع تلك المواد •

ومن المعانى لتلك المواد ومن مواد غير تلك المواد •

ومنه ما جاء بالضم والفتح كدحا الأرض يدحوها ويدحاها بسطها ،
وسحا التراب سحوه ويسحاه جرفه ، وصفا يصفو ويصفا ، وضحا
للشمس يضحو ويضحا برز ، وطها اللحم يطهوه ويطهاه أنضجه طبخا
وشيا ، ومحاه يمحوه ويمحاه كذا لصاحب فتح الأقفال •

قلت : وجاء أيضا يصحيه بالكسر ونحا نحوه ينحو وينحا
وغير ذلك ، ومنه ما جاء بالفتح فقط كطحا الأرض يطحاها ، وطغى
يطغى وفيه لغة طغى بالكسر يطغى بالفتح أيضا ، وغضا اقتراب
يفضاه جرفه •

ومنه ما جاء بثلاثة أوجه : كمحاه يمحوه ويمحاه ويمحيه ،
فكلام صاحب بغية الآمال ، والناظم في التسهيل صحيح ، لأنهما اشترطا
عدم كون العين حرف حلق للزوم الضم لا لوجوده ، أو لوجود
غيره ، فاعتراض صاحب فتح الأقفال لناظم ، واستدلاله بما ذكر
مما جاء بالضم ، وما جاء بالفتح ، وما جاء بهما ، وبأنه لم ينفرد
الكسر إلا في قليل باطل جاءه من عدم إمعان النظر ، كما بطل
قوله : إن ظاهر قوله في غير هذا لدى الحلقى الخ اشتراط أن لا تكون
تلك العين حرف حلق ، لأن قوله : في غير هذا الخ مقيد بأن لا تكون
اللام واو أو لا العكس كما مر في واوى العين •

واو سلمنا اعتراضه في حد ذاته ، لم نسلم استدلاله لصحة أن
يقال : أن تلك الأفعال الواردة بالفتح وحده أو مع الضم ، وما جاء
بالكسر وحده أو معها من تداخل اللغات ، وكذلك كونها من التداخل
مبطل لادعاء الناظم ، أن مثل تلك الأفعال التي جاءت بالضم مع
غيره ، أو بغير الضم خارجة عما تقتدر من لزوم الضم ، لأننا إذا قلنا
بالتداخل فالمضارع الآتى بغير الضم ألفه عن ياء لا عن واو ، وهو

لغة فالضم في الواوى اللام المفتوح العين مطرد لازم لا ينتقض بحرف الحلق ، فقد قال صاحب تحقيق المقال : إن ما جاء منه بالكسر فلان فيه لغتين مثل : نما ينمو وينمى ، فمن قال ينمو فألف نما عنده عن واو ، ومن قال ينمى فألف نما عنده عن ياء ، وكذا أتى يأتو ويأتى ، وقلا يقلو ويقلى ، وطما يطمو ويظمى ارتفع ، وطباه يطبـوه ويطبيه دعاه ، وبرأ يبرؤ ويبرى وهو كثير مرت منه أمثلة خلاف ما يوهمه كلام بعضهم ، أنه محصور في أفعال ذكرها الضير في نظمه ، فتوهم الخصوص بها وأما طباه عن كذا صرفه فالفه عن ياء •

فائتان :

الأولى : قال في بغية الآمال : إن مضارع فعل المفتوح الواوى اللام مضارعه على يفعل بالضم ، سواء كان متعدياً أو لازماً ما لم يكن عينه حرفاً من حروف الحلق نحو قولك : صفا يصفى ، وطغى يطغى ، وقالوا محاً يمحى ، فان المضارع منها جاء على يفعل بالفتح واللام واو لكان حرف الحلق ، وانقلبت الواو والياء ألفاً في المضارع لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يفعلوا ذلك فيما عينه واو وياء نحو : قال يقول ، وباع يبيع ، لئلا يلتبس بما ماضيه في الأصل فعل بالكسر ، ولأن الحركة لا تظهر للزوم سكون العين أ • ه •

ومراده بقوله : ما لم يكن عينه الخ أنه إذا كان عينه حرف حلق فليس الضم بلازم ، بدليل تمثيله بمحاً يمحى مع أنه قد مثل به فيما مضى هكذا محاً يمحو بالواو ، محاً يمحى بالياء ، وبدليل ذكره صفا يصفو بالواو ، فلو أراد أنه إذا كانت عينه حرف حلق ، فإنه يفتح حتماً لتنافي كلامه •

الثانية : سمي المضارع مضارعاً لأنه مشابه للاسم في الإبهام والتخصيص والمضارعة المشابهة ، مأخوذة من الضرع كأن كلا المتشابهين

ارتضعا من ضرع واحد ، وأصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع ، بأن تأخذ كل واحدة بحامة من الضرع ، فهو الاسم أخوان رضاعاً ، ووجه الشبه الإبهام والتخصيص ، فإن نحر رجل حر النكرات مبهم ، يصلح أن يكون لزيد أو لعمر أو غيرهما ، والمضارعة يصلح للحال والاستقبال ، ويخصص الاسم بنحو : إضافة أو وصف كرجل أحمر ، ورجل هند ، والرجل ، وهذا الرجل ، وكذا زيد ونحوه من المعارف المتعددة الوضع ، مبهم لصلوحه لكل واحد ممن سمي به ، فيخصص بذلك نحو : زيد الحداد ، وزيدنا ، ولا تدخله أل على الأصح .

ويخصص المضارع للاستقبال بنحو : ان ولن وغيرهما من النواصب ، وسوف والسين ، والحال بنحو : الآن ، والمراد بالتخصيص هنا غير التخصيص في باب الإضافة ، فإنه في بابها التخصيص بالحرف المقدر كاللام ، ومن وهما لا يقدران في الفعل ، فلا يقال : انهم نصوا في بابها أن التخصيص والتعريف لا يكونان إلا في الاسم ، تكون في الجملة أو دائماً على خلاف لأجلهما .

وقد يقال أيضاً : مرادهم بذلك أنهما لا يكونان جميعاً إلا في الأسماء ، فلا يرد أنه يكون أحدهما في الفعل وهو التخصيص ، أو المراد أنه لا يكون التخصيص بالأصالة إلا في الاسم ، وما ذكر من احتمال المضارع الحال والاستقبال عند عدم القرينة قول ، والقول الآخر أنه حقيقة في الحال ، فجاز في الاستقبال ، والقول الآخر عكس ذا ، وبسط ذلك في النحو .

وقيل : وجه الشبه قبول لام الابتداء ، فإن كلا منهما يقبلها نحو : لزيد قائم ، وأنه ليقوم ، ومنه ليقومن ونحوه في قول ، وفي ذلك بسط ذكرته في غير هذا .

وقيل : وجه الشبه الجريان على اسم الفاعل ، ولو باعتبار الأصل في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد نحو : يضرب وضارب ، فان كلا منهما متحرك الأول ساكن الثانى ، متحرك الثالث ، ونحو : يقوم وقائم ، فان أول يقوم فى الأصل متحرك ، وثانيه ساكن ، وثالثه متحرك ، لأن أصاه يقوم بفتح الياء وسكون القاف وضم الواو ، كما أن قائما محرك الأول والثالث ، مسكن الثانى ، ولا يضر اختلاف الحركات بأن يقابل كل من الضم والفتح والكسر بالآخر ، ولا اختلاف الساكنات بأن يكون أحد الساكنات صحيحا ، والآخر معتلا ، أو أحدها حيا والآخر ميتا ، ونحو : ينطلق ومنطلق باختلاف حركة الأول •

والأصول فى الاسم هى الأصول فى الفعل ، وما سواها زوائد ، فالزائد فى يضرب الياء قبل الضاد ، وفى ضارب الألف بعدها ، ومثله قائم ويقوم الزائد فى قائم الألف بعد القاف ، وفى يقوم الياء قبلها ، وفى منطلق وينطلق الميم والنون والياء قبل الطاء ، ومثل تلك الميم والنون والياء فى الزيادة همزة الوصل المحذوفة •

وقيل : وجه الشبه جميع ما ذكر ، ولا يبعد أن يقال وجه الشبه قبوله معانى مختلفة كالاسم ، ووجود بعض تلك الأوجه الشبيهة فى الماضى لا يوجب تسميته مضارعا ، لأن وجه التسمية لا يوجب التسمية ، مثل أن الماضى يحتتم الزمان القريب والبعيد الماضيين ، وتقربه قد للحال على قول ، ويقبل لام الابتداء ، ولو مجردا على قول نحو : انه لقام ويقيل اللام بعد لو ، وهى قيل لام الابتداء ، ويجرى على الاسم فى مثل فرح فهو فرح " ، وأشر فهو أشر " ، وغلب غلبا ، وجلب جلبا ، ولا يضرنا أن المضارع قد لا يجرى على الاسم فيما مر ، لأنه يكفى جريانه فى بعض وجريان بعض الأفعال المضارعات دون بعض •

وقد يقال : وجه الشبه أنه معرب كالاسم ، ولا يبطله قولهم أن المضارع أعرب للحمل على الاسم لمشابهته لأننا نقول : هذه العلل مناسبات لا موجبات ، والمراد بالحال عند النحاة والحراف أو آخر الماضي وأوائل المستقبل ، أو بعضها والكلام على ذلك كله بسطته في النحو .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة اسمية خبرية أو طلبية أن قيل : يجاء به بمعنى جىء به على فعلية طلبية ، وهى آدم بناء على جواز ذلك ، أو هى ضم عين معداة أو على كذا المضاعف ، أو على اضمن ، أو على ع ذا وجهين ، أو على ع وجهين صد ، وذلك كله من عطف قصة على أخرى ، والجامع كون كل واحدة فى مضارع فعل المفتوح ، وفى حركة عينه ، وإنما قلت بالعطف محل الأول والأوسط والآخر ، مع اشتهار أن العطف على الأول أو على الآخر فقط اذا كان العاطف غير مرتب لجواز ذلك ، أو لأنه اذا عطف على واحد جاز ذلك العطف على ما هو الآخر بالنظر اليه ، ويتوهم أن العطف على الأول والأوسط لمجىء المتعاطفات قبل وبعد ، أو قبل وبعد وهذا اذا صح فى المعطوف المسبوق بمعطوف أو أكثر ، أو معطوف عليه المتقدم عن معطوف أو أكثر أن يكون استئنافا فافهم .

وهكذا يقال فيما مر أو يأتى ، والمضارع مبتدأ ، ومن فعلت متعلق بمحذوف صفة المضارع لأن آل فيه للجنس ، بل ولو قدرناها لغير الجنس بناء على اجازة كثير من المتأخرين وصف المعرفة مطلقا بالجملة وشبهها ، ويضعف كونه حالا من المضارع ، لأنه مبتدأ ، ويجوز كونه حالا من هاء به بناء على جواز تقديم الحال ومعمولها ، وأحدهما على صاحبها المجرور ، والتعاقب بجاء ان جعل خبر المبتدأ ،

وان جعل جوابا أو بعض جواب فلا يعاق به ، ولا يجعل حالا من هاء به إلا على مذهب من أجاز تقديم مفعول الجزاء على أداة الشرط .

وإن حرف شرط ، وجعل فعل ماض مبنى للمفعول في محل جزم بأن على الشرط ، وعينا مفعوله الأول ، والواو نائب فاعله وهو المفعول الأول في الأصل ، ولا معطوف على عينا ، وجعل ونائبه لا محل لهما ، لأن الجازم طالب محل الفعل وحده كما بسطت ذاك في النحو ، وله متعلق بجعل ، أو بمحذوف ونعت لعينا ، أو مفعول ثان ، وعلى هذا الأخير فعينا حال من الواو ، ومن ضمير الاستقرار ، أو تعدد المفعول الثاني ، ويجاء مضارع مبنى للمفعول .

وبه جار ومجرور متعلق به في محل رفع نائب يجاء ، أو النائب هو المجرور فهو وحده في محل رفع ، والجملة خبر المبتدأ في محل رفع ، والرابط الهاء ، وهي دليل جواب الشرط المحذوف أو لا جواب للشرط لسد الخبر مسدده ، كما أجازته في التسهيل أو جملة يجاء به بعض الجواب خبر لمحذوف ، أي فهو يجاء به ، والمبتدأ والخبر جواب ، والفاء محذوفة للضرورة أو لجواز حذفها سعة لكثرة ورودها ، كما بسط في محله أو جملة يجاء به جواب مع قد المحذوفة مقرونة بفاء مقدرة ، أي فقد يجاء به .

وقد لغير التقليل والشرط والجواب خبر المبتدأ ، وكذا إذا جدل يجاء هو الجواب بلا تقدير ، ولم يجزم لأنه لما لم يعمل أداة الشرط في الشرط عملا يظهر فيه أثره ، بل عمل في محله ضعف عن العمل

في الجواب ، وفي ذلك مبحث ذكرته في النحو ، ومضموم حال من
هاء به مضاف لعين ، والله أعلم •

تنبيه :

الأولى في إعراب كلام كل مصنف وتخليجه ان يعرب ويخرج على
مذهبه من المنع والجواز والترجيح ويجوز تخليجه على ما لم ينص على
منعه ولو نص على ترجيح غيره •



* وهذا الحكم قد بذلا *

لما لبذ مفاخر وليس له

داع لزوم انكسار العين قبله

أى وهذا الحكم الذى هو ضم عين مضارع فعل المفتوح قد أعطى للمضارع الذى هو لغبته المفاخر الذى ماضيه فعل بالفتح الذى أيس فيه موجب الكسر ، وهو كون الفا واوا وكوين العين أو اللام ياء ، سواء وجد حرف الطلق عيناً أو لاماً أم عدم ، وذلك الذى فيه موجب الكسر هو مثل قلبى على لغة كون لامه ياء تقول قلانى فقلبته فأنا أقلبه ، أى فأنا غلبته فى القلاء ، وهو البغض بكسر أقلبه ، واو دل على غلبة المفاخر ، لأن لامه ياء ، ومثل واعدنى فوعدته فأنا أعدّه بكسر عين أعد ، ولو دل على المفاخرة لأن فاءه واو ، ومثل بايعنى فبعته فأنا أبيعه بكسر أبيع ، واو دل على غلبة المفاخر ، لأن عينه ياء .

ومثال ما يلزم ضمه لدلالته على غلبة المفاخر ، مما ليس فيه داعى الكسر : سابقنى فسبقته فأنا أسبقه بفتح باء سبقتة وضم باء أسبقه أى غلبته فى السبق وجادلنى فجادلته فأنا أجده بضم دال أجدل ، أى غلبته فى الجدال ، وإنما لزوم الضم فى الدال على غلبة المفاخر مما ليس فيه داعى الكسر للمناسبة ، لأن الغلبة فيها استعلاء فأعطى الفعل الدال عليها ما كان أشرف الحركات ، وهو الضم ليناسب اللفظ المعنى ، ولأن الضم قوى فالزوم باب المغالبة ليدل على معناها ، وليكون منبهة على معنى طراً فى الفعل ، لأن لزومهم إياه مشعر به .

فأصل أسبق وأجدل المضمومين فى المثالين أسبق وأجدل بكسر الباء والدال ، لأنهما مضارعاً سبق وجدل الثلاثين المفتوحين ، ولما طراً

عليهما الدلالة على غلبة المفاخر ضُمَّا وكسروا المضارع الدال على المفاخرة اذا كان فائؤه واواً ، أو عينه أو لامه ياء لاستتقال الضم فيه ، وأيضا لو ضم ما عينه أو لامه ياء لقلبت الياء واواً ، فيلتبس يائى العين ويائى اللام بواويهما •

وكذلك ضم الصحيح الدال على المفاخرة مع ، أن أصله الكسر لفتح ماضيه ، لما في الضم من القوة المناسبة للمفاخرة والغلبة ، وهو قابل للضم المطلوب ، ولو لم يضمه لاختلط بالمعتل ، فالتزموا في الصحيح في باب المغالبة ما جاز في غيره ، وحكم المضاعف اللازم المفتوح حكم غيره ، فيضم مضارعه في باب المغالبة كالمفتوح المضاعف المتعدى في باب الغلبة وغيرها ، لأن موجب الكسر وهو اللزوم قد زال لتعديه بسبب المغالبة •

واذا كان مضارع فعل المفتوح مضموما قبل الدلالة على الغلبة مثل : نصر ينصر ، وجبه يجبه ، وصبه يصبه ، فالضم الذى فيه بهـ الدلالة على الغلبة غير الذى قبلها ، ولا يصاغ المضارع للغلبة من فعل ناقص مثل كان الناسخة اتفاقاً ، ولا يصاغ المضارع للمغالبة من الماض المكسور العين ، والمضموم العين لا مضموما عند عدم موجب الكسر ، ولا مكسوراً عند عدمه هذا مذهب ابن عصفور •

وإنما يصاغ من فعل المفتوح المتصرف التام ، وصوغه مقيس ، وإنما خصه بالمفتوح لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه •

وقال غيره : يصاغ قياساً من كل فعل ثلاثى تام متصرف مفتوح العين ، أو مضمومها أو مكسورها ، ولكن تفتح عين الماضى ، ولو كانت قبل المفاخرة مضمومة أو كسورة ويتعدى ، ولو كان قبلها لازماً نحو : كرمته بفتح الراء خفيفة أكرمه بضمها كما في المعنى وغيره ، وإنما يقاس لكثرة وروده كثرة مـا •

وقال صاحب بغية الآمال : وباب المغالبة سماعي ، إنما تقف فيه عند ما سمع من العرب ، وروى عنها قال : قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته ، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك ، يريد أنهم قد يقولونه من غير لفظ الأول كقولهم : نازعني فغلبته ، وذلك مسموع اهـ •

ومعنى بذلا بذال معجمة أعطى ، والمضارع يبذل بضم الذال وكسرها ، والماضي بذل بفتحها ، والإشارة بذال إلى المجيء بالمضارع مضموم عين المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، أو إلى الضم المفهوم من قوله : مضموم عين •

وقال صاحب تحقيق المقال : إلى لزوم الضم أى لزومه المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، لأنه قال : يجاء به وام يقل : قد يجاء به ، ولا يجاء به جـ وازأ ، ولا مثل ذلك ، أو لأنه يؤول يجاء بالطلب الدال على اللزوم •

والبذّ بفتح الباء وتشديد الذال المعجمة بمعنى الغلبة ، وهو مصدر ، ومثله البذيذ ، والفعل بذّه يبذّه ، كتصره ينصره •

ومفاخر بكسر الخاء وضم الميم اسم فاعل ، إضافة بذّ إليه إضافة مصدر لفاعله ، أو بفتح الخاء ، وضم الميم اسم مفعول ، فالإضافة إضافة مصدر لمفعوله ، قاله صاحب تحقيق المقال ، وليس بمتعين لجواز أن يكون إضافة بذّ لمفاخر بكسر الخاء إضافة مصدر لمفعوله ، أى لغلبتك من فاخرتك ، وإضافة بذّ لمفاخر بالفتح إضافة مصدر لفاعله ، أى لغلبة من فاخرته إياك ، ويجوز على بعد أن يكون مفاخر بضم الميم وفتح الخاء مصدرأ ميميا بمعنى مفاخرة ، والمصدر

الميمى قيل : مصدر وقيل : اسم مصدر ، وعليه المكودى خلاف
أوضحته فى النصوص .

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه يجوز كونه اسم مصدر بمعنى
افتخار ، أما كونه اسم مصدر فهو قول كما رأيت ، وأما كونه بمعنى
افتخار فلا حاجة اليه ، بل المناسب بمعنى المفاخرة ، لأن مصدر فاخر
مفاخرة لا افتخاراً ، ومفاخر اسم ذلك المصدر ، إلا إن أراد مطلق
مطلق المعنى ، لأن معنى افتخار من حيث كونه يقع من شخص فى مقابلة
شخص فى معنى مفاخرة ، ولو كانت لفظة المفاخرة للمفاعلة بين اثنين
دون افتخر ، وافتخار ، ويجوز فتح الميم وكسر الخاء جمع مفخر أى
فخر فيمنع من الصرف ، ويجوز صرفه للبناء على القول بجواز صرف
مفاعل سعة ، وضرورة لا للضرورة ، لأن الوزن يقبل تنوينه وعدم
تنوينه بناء على أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وهو مذهب
الناظم وفيها مبحث طويل ذكرته فى النصوص .

وفى كثير من النسخ لما أبدى اسم فاعل أبدى بيدي رباعياً
بمعنى أظهر يظهر ، ومفاخر (ح) بفتح الميم وكسر الخاء وهو جمع
مفخر بفتح الميم والخاء ، وتتابع الإضافات فى قوله : داعى ازوم
انكسار العين ، بأن لم ينبون داعى وتتابعهما لا يخرج الكلام عن
الفصاحة ، وقد وقع فى التنزيل قال الله تعالى : (مثل دأب قوم نوح)
وقال : (ذكر رحمة ربك عبده) .

وزعم بعضهم أنه مخرج للكلام عن الفصاحة ، ويردّه وقوعه فى
التنزيل ، ويردّه أيضاً أنه إن ثقل اللفظ بسبب تتابعها على اللسان
فمخرج عن الفصاحة ، وهو نزع من التناثر ، وإن لم يثقل فلا يخل
بالفصاحة كما فى البيت والتنزيل ، فإنه لا ثقل فيهما فبطل تنوينه أن
تتابع الإضافات مخرج عن الفصاحة ، وبطل جعله تتابعهما نوعاً مخرجاً

عن الفصاحة غير نوع التنافر ، هذا ما يظهر لى ، وما ذكره الناظم من أن قلبى مفتوح العين لغة مشهورة ، وكذا ما ذكره من أنه يائى اللام ، وفيه لغة بكسر عينه كرضى ، ولغة بأنه واوى اللام فلا يقو ، كدعا يدعو ، وقد مر ذلك •

فعلى أنه يائى اللام كما فى البيت يكتب بالياء ، ويوجد فى جميع النسخ بالألف فى البيت موافقة للإلفات ، أو آخر الأبيات قبل وبعد ، وقياسه كتبه بالياء وعلى أنه واوى اللام يكتب بالألف •

تتمة:

قال صاحب تحقيق المقال : سماع خاصته فأنا أخصمه بالكسر ، أى مع كونه للمغالبة ، وكونه خالياً من موجب الكسر اذى هو كون الفاء واواً وكون العين أو اللام ياء ، قال : ويأبى ذلك البصريون • ه •

قلت : وجه الكسر الرجوع للأصل ، بل البقاء عليه ، لأن أصل مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر ، ويخصم مضارع خصم بالفتح ، ويفهم من قوله ويأبى ذلك البصريون أن الكوفيين مثلاً يجيزون قيس ذلك انكسر لوروده ، فيجوز عندهم كسر عين مضارع فعل بالفتح الدال على الغلبة رجوعاً لأصله ، بل بقاء عليه ، وعلى هذا النمط فقد يجوز أيضاً فتح عين مضارع فعل بالكسر الدال عليها ، وإبقاء ضم عين المضارع المضموم من فعل بالفتح أو بالضم بدون تجديد ضم آخر للغلبة لسماع البقاء على الأصل ، ولو فى نوع واحد ، وهو المضارع الذى حقه الكسر لولا المبالغة ، ومعنى منع البصريين لذلك انكسر منع القياس عليه لقلة وروده •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية على مثلها فى قوله والمضارع إلخ ، أو على فعلية هى قوله : يجاء به ، ولا يقال

إذا جعلت خبراً ففيها رابط ، وليس في المعطوفة عليها رابط ، لأننا نقول : الإشارة بمنزلة الرابط ، أو ال نائبة عن الضمير أو محذوف آى ، وهذا الحكم المذكور له قد بذلا إلخ .

وما حرف تنبيه مبنى على سكون الألف ، وإذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على سكون الألف ، والحكم بدل من ذا أو بيان له ، وقد اشتهر في مثل ذلك جوازها وجواز النعت ، وقد بسطت ذلك في النحو .

وقد حرف تحقيق ، وبذل فعل ماض مبنى للمفعول ، ونائبه مستتر فيه جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط بعضها ، وهو الضمير المستتر ، ولما جار ومجرور متعلق ببذل إن لم تجعل اللام زائدة ، وإن جعلت زائدة ، وما مفعول ثان لبذلا ، والأول هو النائب فلا تعلق كذا قيل ، والحق عندى أنه إن جعلنا بذل من باب أعطى وأعملناه عمله ، وجعلنا اللام زائدة فالمفعول الأول هو ما ، لأن ما لبذ مفاخر هو الآخذ بالمد ، وكسر الخاء تأخر عن الثانى ، والثانى هو النائب المأخوذ لعدم التباس الأول بالثانى ، كما نقول : أعطيت درهماً زيدا ، فزيدا هو الأول ودرهماً الثانى ، وإنما ناب المفعول الثانى لعدم التباس وهو مذهب الناظم ، وفى ذلك خلاف مذكور فى النحو .

وما موصول اسمى واقع على المضارع ، أو نكرة موصوفة واقعة عليه ، لا يقال : إن الذى أعطى الضم هو عين المضارع لا جملة ، لأننا نقول : إذا أعطيت عينه الضم فقد أعطى هو الضم ، لأن العين بعضه كما تقول ضربت زيدا مع أنك ضربت بعضه لا كله ، ولك مع هذا أن تقدر المضاف ، أى لعين ما لبذ مفاخر الى عين المضارع الذى لبذ مفاخر ، ولا تقع ما على العين إلا بتقدير مضاف فى قوله : لبذ أى العين التى لذى بذ مفاخر ، وذو بذ المفاخر هو المضارع ، والإضافة قد تكون الأدنى ملابسة ، ولبذ متعلق بمحذوف ، وذاك

المحذوف هو وفاعله المستتر فيه أو في قوله لبذّ صلة ما أو صفتها ،
أى ما ثبت لبذّ ومفاخر مضاف إليه •

وهذه النسخة أولى لكونها أدل على المقصود من نسخ لما
لبذري مفاخر ، ومن نسخ لما يدل على فخر ، وفي وقوع ما على
العين أو المضارع على النسختين ما فيه على نسخة لما لبذّ ، والواو
واو الحال ، وصاحبها ضمير الاستقرار ، والرابط الواو ، وهاء له أو
للعطف على جملة ثبت التى هى صلة ما أوصفتها عطف فعلية جامد
فعلها ، على فعلية متصرف فعلها وهو جائز قطعاً ، والرابط فيها هاء نه ،
وليس فعل ماض على الصحيح ، وفيه خلاف بسطته فى النحو •

وله متعلق بمحذوف خبر ايس إن قدر اسماً ، وإن قدر فعلاً
فخبرها هو وفاعله المستتر فيه ، وداع بكسر العين وبالتنوين اسم ليس
مرغوع بضمة مقدرة على ياء محذوفة لالتقاء ساكنة مع التنوين
الساكن الأصل داعى بالتنوين ، وضم الياء نقلت الضمة على الياء
فحذفت تلك الضمة ، فبقيت الياء ساكنة ، وبعدها التنوين ساكناً ،
فحذفه الياء ، لأنها الساكن الأول المعتل دون التنوين ، لأنه الساكن
الثانى الصحيح ، ولزوم مفعول داع وإن لم ينون داع ثبتت ياءه ،
ويضاف للزوم •

وانكسار مضاف إليه ، والعين مضاف إليه ، ونحو خبر لمحذوف ،
أى ذلك الذى فيه داعى الكسر هو مثل قلى ، أو مفعول لمحذوف ،
أى أعنى نحو : قلا أو لا تعط نحو قلى هذا الحكم ، لأنه فيه داعى
لزوم انكسار العين ، وانكسار مطاوع الكسر أو هو بمعنى الكسر •

وفتح ما حرف حلق غير أوله

عن الكسائي في ذا النوع قد حصل

يعنى أن الكسائي يفتح عين المضارع الذى حرف الحلق عينه
أو لامه ، أو عينه ولامه حرفا حلق لا فاءه الذى ماضيه فعل
بافتح الدال على المغالبة ، وليس فيه داعى الكسر ، فهو يغلب حكم
حرف الحلق وهو الفتح على حكم المغالبة ، وهو الضم ، وكذلك قل
في الصحاح •

وقد اختلف البصريون في نقل مذهب الكسائي ، فبعضهم نقل أنه
يوجب فتح عين المضارع الدال على الغلبة اذا كان غير أوله ، وهو
عينه أو لامه حرف حلق قياسا على غيره من المفتوح ، إلا ما سمع
بالضم ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهكذا نقل ابن الناظم في شرح
هذه القصيدة ، ومنهم من ينقل عنه أنه يجيز فتح العين في ذلك
قياسا على غيره من المفتوح ، لأجل حرف الحلق أى ويجيز ضمة أيضا ،
لأنه للمغالبة ، ولعله أجاز الوجهين عند عدم سماع أحدهما ، أو كان
ممن يجيز القياس مع وجود السماع في بعض المواضع ، وكذلك نقل
عنه الناظم في شرح التسهيل •

وكلامه هنا يحتمل النقلين ، وينبغى تخريجه على النقل الثانى ،
لأنه مذهب الناظم في النقل عنه ، فتخريج صاحب فتح الأقفال له على
وجوب فتح عين المضارع ، الذى عينه أو لامه حرف حلق في باب
الغلبة قياسا على داعى الكسر ، ولسماع الفتح في أفعال منه ، وعلى أن
حرف الحلق مانع الضم وهو النقل الأول عن الكسائي مما لا ينبغى ،
لأنه نقل ابن الناظم عنه ، لا نقل الناظم •

وما تقدم من ترجى أن الكسائي أجاز الضم والفتح في ذلك ،
وإن سمع الضم قياساً على غير باب المغالبة هو ظاهر قوله : في ذا
النوع ، على ما قال صاحب التحقيق •

قال : ويحتمل أن يكون قصره الحكم على النوع ليفيد أن الكسائي
إنما يلحق الحكم بالنوع لا بالشخص ، فيفتح ما لم يسمع ضمه ،
لا ما سمع ، قال : وإنما يفتح الكسائي إذا خلا من موجب الكسر ككون
الفاء واواً ، وكون العين ياء ، لأنه لا تأثير لحرف الحلق فيهما في باب
المغالبة ولا في غيره اهـ •

ومذهب الجمهور ضم عين المضارع الدال على الغلبة ، واو كان
حرف الحلق لاماً أو عيناً ، وحماوا ما سمع بالفتح للحلقى على الشذوذ ،
كما سمع الكسر في أفعال من المغالبة •

وأقول : إنما آثروا داعي الكسر في باب المغالبة ، فكسروا لأجله
ولم يؤثر حرف الحلق فيه فيفتحوا لأجله ، لأن داعي الكسر أقوى من
حيث إنه يقدم على جالب الفتح ، وهو حرف الحلق ، فيحكم له إذا
اجتمع معه نحو : باع يبيع ، اجتمع داعي الكسر وهو كون العين ياء ،
وداعى الفتح وهو كون اللام حرف حلق ، فحكم بحكم داعي الكسر
فكسرت العين ، ونحو : بغى يبغي اجتمع داعي الكسر وهو كون اللام
ياء ، وداعى الفتح وهو كون العين حرف حلق ، فحكم بحكم داعي الكسر
فكسرت العين ، إلا إذا سمع الفتح ومن حيث إن جالب الكسر يجر إلى
المطلوب الذي هو مخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضي •

بخلاف جالب الفتح ، فإنه يجر إلى غير المطلوب ، وهو توافق
حركتيهما ، وهو هنا أن تكونا فتحة ، وهاتان الحثيثتان دالتان على
أن جالب الكسر أقوى من جالب الفتح ، فحكم له في باب المغالبة ،

ولم يحكم لجالب الافتح إلا على مذهب الكسائي ، فالحكم له أو أجاز
الفتح والضم ، وذلك الخلاف بين الجمهور والكسائي في مضارع فعل
بالفتح ، الدال على الغلبة الصحيح ، أى الذى ليست فائده واواً ولا عينه
ولا لامه ياء •

ومثله مضارع فعل بالضم وفعل بالكسر فى المعالبة اذا كان
صحيحاً إن قلنا بمجيئها بالمغالبة عندهم ، وما نقل عن الكسائي من
انفتح صحيح منقول ، نقل السخاوى عن أهل اللغة عن العرب :
شاعرنى فشعرته فانا أشعره ، وفاخرنى ففخرته فانا أفخره
بالفتح •

وحكى أبو زيد عن العرب : شاعرنى فشعرته فانا أشعره ،
وفاخرنى ففخرته فانا أفخره بالضم ، مع أن العين حرف حلق ، وهو
مذهب الجمهور ، ونقل الجوهري : واضانى فوضأته فانا أوضئه بافتح
وهو مذهب الكسائي ، قال : وذلك للحلقى •

قال صاحب التحقيق : ولعله علل بذلك تبعاً للكسائي ، ولو تبع
غيره لقال : إنه من الشاذ إلا أن يكون علل ما سمع ا ه • ه •

قلت : يدل على أنه تبع الكسائي قوله فى حرف الميم فى مادة :
خصم خصمه أى بالفتح يخصمه أى بالكسر غلبه وهو شاذ ، فإن
فاعته ففعلته ، أى بالفتح يرد يفعل منه أى بالكسر الى الضم إن
لم يكن عينه حرف حلق ا ه •

وظاهر هذا أيضاً موافقة نقل ابن النازم ، من أن حرف الحلق
مانع من الضم عند الكسائي ، وما فى قوله : وفتح ما حرف حلق غير
أوله ، واقعة على المضارع ، لأن فتح عين المضارع فتح لامضارع ،

لأنها بعضه أو انتقدير مضاف ، أى وفتح عين ما حرف حلق غير أوله ،
ويضعف وقوعها على العين ، أى وفتح العين التى حرف الحلق غير أول
لها ، أى غير سابقة لها ، أى غير فاء ، لأن فاء الكلمة قبل عينها •

وكونه غير أول لها شامل لأن يكون هو العين نفسها ، أى حرف
الحاق عين الكلمة ، وأن يكون آخر الهاء أى بعدها ، أى لاما للكلمة ،
لأن لام الكلمة بعد العين ، والمقصود بالعين عين المضارع ، ويكون
التذكير حينئذ فى أوله باعتبار لفظ ما ، أو لجواز تذكير العين على
ما مرّ ، وسمى حرف الحاق حرف حلق لأنه يخرج من الحلق ، وهو
سته : الهمزة والحاء والخاء ، والعين والغين والهاء ، يجمعها أوائل كلم
هذا البيت :

أترى عين خليلي
هجت حين غليلى

وهو من مجزوء الرمل •

هذا مذهب الجمهور ، وهو المراد هنا ، وقيل سبعة السابغ الألف ،
ونقل عن الخليل وسيبويه ، وروى اللقانى عن الخليل أنها ستة كما هو
مذهب الجمهور ، والألف عندهم حرف هواء لا مخرج له ، وإيس ذكر
الغزى وغيره فى مثل هذا المقام أنها ستة اختياراً لمذهب الجمهور ،
كما توهم بل لأنها التى يفتح لها عين الكلمة والألف ، ولو كانت حرف
حلق لا يفتح لها على ما مرّ ، وربما شمل الألف ذكرهم الهمزة بأن
يراد بالهمزة اللينة والألف ، ولا بعد فى عدّ الألف من حروف الحلق
فى مثل هذا المقام أيضاً ، لأننا نقول : محلّ الفتح ما لم يسمع غيره ،
فنحسب : أتى سمع كسر مضارعه ، ولو كانت لامة حرف حلق وهو
الألف ، فليبق على كسره •

وممن قال بأن الألف للهواء ، أى الخلاء الداخل فى الفم ، حتى لا يكون لها حيّز محقق شيخ الإسلام •

وممن جعلها من حروف الحاق الشاطبى ، لأن مبدأها مبدأ الحلق ، ثم تمتدّ وتمر على الكل ، وجعلها بعد الهمزة وقبل الهاء ، لأن الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد فهى مرتبة فيه الهمزة ، ثم الألف ، ثم الهاء ، والصحيح فى مذهبه أنها بعد الهاء •

وحكى عن الشاطبى أن الألف حرف هواء لا حرف حلق ، وجعلها سييريه من مخرج الهمزة ، قيل ومعناه أن مبدأها مبدأ الحاق ، ويمد على الكل ، أن هذا معنى قول مكى : الألف حرف يهوى فى الفم حتى ينقطع مخرجه فى الحلق ، وقول الدانى ، لا معتمد لها فى شيء من أجزاء الفم ، قيل : وعليه يحمل قول الشاطبى وغيره الألف من حروف الحاق •

وخرج بقوله : غير أوله ، ما حرف الحلق أوله أى فاءه ، فإن الكسائى يضم عينه للمغالبة كالجمهور •

والكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن سليمان بن مرار الأسدى الأهوازى الكوفى ، أحد القراء السبعة كان إماماً فى النحو واللغة والقرآن ، ولم يكن له فى الشعر يد ، حتى قيل : ليس من علماء العربية أجهل من الكسائى بالشعر ، أخذ عن أبى بكر بن عباس وحمزة وغيرهما ، وأخذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما ، وسمى الكسائى لأنه أحرم فى كساء ، وقيل : لأنه كان يتشح ويتخلل فى كساء فى زمان قراءته على حمزة •

وكان حمزة يقول : اعرضوا على صاحب الكساء ، وقيل : لأنه دخل الى الكوفة وجاء الى حمزة المذكور ، وهو حمزة الزيات بن حبيب ، وعليه كساء ، وقيل : لأنه كان يصنعها فى ابتداء أمره ، واجتمع يوماً

بمحمد بن الحسن الحنفى الفقيه فى مجاس الرشيد ، وقال لمحمد :
النحو يهذى الى جميع العلوم ، فقال له محمد : ما تقول فيمن سها
فى سجود السهو ، هل يسجد مرة أخرى ؟

قال الكسائى : لا •

قال : لماذا ؟

قال : لأن النحاة يقولون : المصغر لا يصغر •

وقال له : ما تقول فى تعليق الطلاق ؟

قال : لا يصح لأن السيل لا يسبق المطر •

والكسائى شأنه فى الفقه والحديث أرفع من أن يستدل على المسألتين
بما ذكر ، ولكن استدل بهما مجازاة لمحمد ، والاستدلال على الثانية
لا تعلق له بالنحو إلا بتكلف •

وذكر الخطيب فى تاريخ بغداد : أن هذه الحكاية جرت بين
محمد المذكور والفراء ، وهما ابنا خالة ، وللكسائى مع سيويه وأبى محمد
الماتريدى مناظرات ومجاس أشهرها قصة العقرب والزنبور ، وله
منزلة عند هارون الرشيد ، وكان يعلم هارون الرشيد الأدب ببغداد ،
ثم ابنه الأمين ، ولم تكن له زوجة ولا سرية ، وكتب الى الرشيد :

مازلت مذكـر الأمير معى

عجـدى يدي ومطيتى رجلى

فى أبيات ، فأمر له الرشيد بعشرة آلاف درهم ، وجارية حسناء
بجميع آلاتها ، وخادم وبرذون بجميع آلاته ، واستوطن بغداد ، وبها
مات سنة تسع وثمانين ومائة ، وقيل : مات بالرعى خرج اليها صحبة
هارون الرشيد ، وقيل : مات بطوس سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين
ومائة •

والإشارة بهذا في قوله : في ذا النوع الى المضارع الدال على الغلبة بدون داعي الكسر ، والنوع الصنف والضرب والقسم ، وكلها ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدة في اللغة ، وهو المراد هنا لأن ألفاظ كل فن تحمل على معانيها اللغوية إن لم يكن في ذلك الفن اصطلاح لها ، فليس المراد بالنوع النوع المنطقي ، وهو ما دل على كل ، ولم يدخل في الحقيقة وهو ما به يكون الشيء هو ، ولم يخرج عنها ، بل هو مجموع الحقيقة •

ويعرف أيضاً بأنه الكلى الذى هو تمام الحقيقة كالإنسان ، فإنه يدل على أفراد وليس بداخل في الحقيقة وهى الحياة والنطق ، فبما كان الإنسان إنساناً ، ولا بخارج عنها ، بل هو ما اشتمل على مجموع الحياة والنطق ، والشيء لا يدخل في بعضه ، كما لا يدخل في نفسه ، ولا يخرج عن بعضه ، كما لا يخرج عن كله ، فهو صادق على حقيقة واحدة وهى الحياة والنطق بجنسها وفصلها ، فإن الحيوان جنس ، والناطق فصل •

واشتهر تعريفه بأنه ما دل على كثيرين متفقين في الحقيقة ، مختلفين في العدد ، فإن الإنسان دال على أفراد أى أضاف كثيرة كالذكر والأنثى ، وكالمجنون والعاقل وغير ذلك ، وحقيقة هذا كله الحيوان الناطق ، واختلاف بالعوارض وهى الذكورية والأنثوية ، ومعنى قولهم : مختلفين بالعدد أن أفرادهم مختلفة بالعوارض والشخصات ، وأفراد النوع أصنافه ، وأفراد الجنس أنواعه ، واختلاف أفرادهم بالحقيقة كالحيوان فإنه جنس ، وأفراده الإنسان والفرس وغيرهما ، وكل من الإنسان والفرس نوع مخالف للآخر في الحقيقة ، فإن حقيقة الإنسان الحيوانية والناطقية ، وحقيقة الفرس الحيوانية والصاهلية ، ومعنى كون الصهيل ذاتياً أنه طبع في الفرس معنى يصل به ، وإلا فصوت الصهيل عرض خاص •

فأقسام الشيء إن اختلفت حقائقها فهي من تقسيم الجنس الى أنواعه مثل تقسيم الحيوان الى الإنسان والفرس والبعير ، وإن اتفقت فمن تقسيم النوع الى أصنافه كتقسيم الإنسان الى ذكر وأنثى ، وليس المراد بالنوع في البيت هذا النوع المنطقي لما مر .

ولو صدق عليه من حيث إن المضارع جنس ، وأنواعه الدال على الغلبة ، وغير الدال والمبدوء بالمهزة ، والمبدوء بغيرها ، كالنون الى غير ذلك كالمفتوح والمضموم والمكسور ، وأصناف الدال على الغلبة مثلاً ما فيه حرف الحاق عينا أو لا ما ولم يكن فيه .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية بعده على مثلها في قوله : وهذا الحكم إلخ ، وفتح مبتدأ مصدر مضاف الى منقول ، وهو ما مع حذف فاعله أو استتاره فيه على خلاف ، وما مضاف اليه موصولة اسم أو نكرة موصوفة ، وحرف خبر مقدم مضاف لحلق ، وغير مبتدأ مضاف لأوّل ، وأوّل مضاف للهاء ، والجملة صلة ما أوصفتها ، والرابط على كل هاء أوله ، أي وفتح عين المضارع الذي حرف حلق إلخ ، أو فتح عين مضارع حرف حلق إلخ .

ولم أجعل حرف مبتدأ أو غير خبره لأن الكلام موضوع في عين الكلمة أو لامها هي حرف حلق أولا ، ولو صح الابتداء بكل من حيث إن لكل منهما مسوغا ، فإن غير ولو كانت نكرة مع إضافتها لمعرفة ، وكانت إضافتها لا تفيد تخصيصاً على ما زعموا لكنها تفيد نوع تخصيص غير ذلك التخصيص كاف في التسوين .

وكان أبا يحيى في جمعه حرف مبتدأ أو غير خبره راعى قول ابن هشام : إن المقدم من نكرتين صالحتين للابتداء هو المبتدأ مع أن للبحث فيه مجالا ، وربما جاز على هذا جعل حرف مبتدأ وغير بالنصب ظرفاً خبرياً لإضافته لما يكون ظرفاً ، وهو أوّل .

وعن الكسائي متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والروى أولهما ،
وللحصر أى ما حصل إلا عن الكسائي باعتبار أن من وافقه معه أو
بعده ، إنما هو تابع له ، أو أن الحصر إضافي ، أى عن الكسائي
لا عن الجمهور ، وفي ذا جار وهو في ، ومجرور هو ذا الإشارة المحذوف
ألفها لالتقاء ساكن مع النون الأولى المقلوبة عن لام آل المدغمة في نون
نوع متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والروى •

والنوع عطف بيان أو بدل على رأى الناظم الذى اختاره اختياراً
لا نعت لأنه رأى ابن الحاجب لا رآيه ، ويجيز النعت ، ووجه كونه
بياناً أو بدلاً أنه جامد ، ولا يقال إن لشرط البيان أن يكون أعرف من
المبين ، واسم الإشارة أعرف من ذى آل ، لأن البيت الناظم ، والناظم
أجاز أن يكون البيان مساوياً للمبين في التعريف ، وأعم وأعرف ، ولو
سلمنا اشتراط الأعرافية كما هو مذهب ابن عصفور الاختيارى ، فللناظم
أن يقول آل للحضور مفيدة مفاد اسم الإشارة من الحضور ، وتنفيذ
زيادة عليه أن الحاضر من جنس المغالبة الدال على الغلبة ، فذو آل في
مثل هذا المقام أعرف من اسم الإشارة ، فلا يرد أن البيان يكون
أعرف ولا بد •

ووجه النعت أن النوع ولو كان جامداً لكنه مؤول بالمشق ، فلا يرد
أن الصحيح المشهور كون النعت مشتقاً أو مؤولاً به ، لأن هذا مؤل به ،
وأل (ح) للعهد الذكري ، كأنه قال في ذا وهو النوع الذى ذكرته
وعهدته اك ، ولا دلالة فيه على الحضور ، واسم الإشارة يدل عليه ،
فهو أعرف من النعت ، فلا يرد أن النعت إما مساوٍ لمنعوته تعريفاً
وإما أقل •

واشترط بعض فى البيان أن يكون مساوياً أو أعم فقط ، وإن كان
أعرف فزيادة إيضاح غير واجبة ، وفى ذلك مباحث ذكرتها فى النحو ،
وقد حرف تحقيق ، وحصل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، وقد والجملة
خبر المبتدأ الذى هو فتح •

فتح الله لنا وللمؤمنين بالخير وختم به ، والله أعلم •

في غير هذا لدى الحلقى فتحة أشع
بالاتفاق كأن صيغ من سـ لا
إن لم يضاعف ولم يشهر بكسرة أو
ضم كيغى وما صرّفت من دخلا

أى المضارع الذى عينه أو لامه حرف حلق الذى هو غير دال على
المفاخرة ، تفتح عينه باتفاق من الكسائيء وغيره ، وبشـيوع إن لم
يضاعف ولم يشتهر بكسر أو ضم ، وذلك كالمضارع المشتق من
مصدر سأل بسين مهملة ، فهزمة مفتوحة ، وهو يسأل ، لأن حرف
الحلق ثقيل فخففوا ما هو فيه عيناً أو لاما بالفتح فى عينه ، فإن حروف
الحلق أثقل الحروف لتباعدها بالقياس الى سائرهما ، والفتح أخف
الحركات ففرّ به من ثقل حروف الحلق الذى هو أمر ثابت للمعادلة .

ولا يقال إنه أتى بحرف الحلق الثقيل ايقاوم ثقله خفة الفتح ،
لأن الفتح ليس ثابتاً إلا بعد ثبوت حرف الحلق كذلك .

قالوا : وقد يبحث فيه بأنه إنما تحسن المعادلة لو كان المطلوب
الذى هو المشروط ، كون العين واللام أحد حروف الحلق ، فيقال :
لا بد من الفتح ، فيحصل التعادل فيندفع الثقل ، وتحصل الخفة
أما حيث كان الأمر بالعكس وهو أن المشروط المطلوب يفعل بالفتح
فلا يضر ترك المعادلة إذ اللازم على تركها غاية الخفة ، وهو حسن
مطلوب ، لا محذور فيه ، فليأمل قوله ابن قاسم نحو : سأل يسأل ،
ودعب يدعب مزح ، وذهب يذهب ، ورعبه يرعبه أفزع ، وسحبه يسحبه
جره على الأرض ، وشعب الإناء يشعبه صدعه ، وشعبه يشعبه أيضاً
أصلح شعبه وأزاله ، وبغته يبيغته دخل عليه بغته ، وبهته يبيته افترى
عليه ، وسحت اللحم عن الطعام يسحته قشره .

وبحث عنه يبحث طلبه ، وبعثه يبعثه آثاره ، ولبث يابث أخرج
لسانه عطشاً أو عياء ، وجحده يجحده أنكره مع ثبوته ، واستعماله
بمعنى مطلق النفي مجاز ، وجهد يجهد أى أتى بطاقته ، وسعد
يسعد ، ولحده يلحده عمل له لحداً أو دفنه فيه ، ولحد القبر
يأحده وهو شق داخله عن جانب ، ولحد عن الحق يلحد مال عنه
ومال عن جانبه ، ومهده يمهده وطأه ، وشحد السكين يشحدها حدّها ،
وبحره يبحره شقه ، وبعر البعير وبعر النوه هاج ييعر •

وبهر القمر الكواكب يبهرها غلب ضوءه ضوءها ، وثغر الإناء
يثغره ثلمه أى جعل فيه فرجة وجار يجار رفع صوته بالاستغاثة ،
وجهر يجهر ، ودحره يدحره طرده ، وذخره يذخره خبأه ، وذعر يذعر
خاف ، وزار الأسد يزأر صات •

وزخر البحر يزخر ، وزغر يزغر ، وزهر يزهر ، وسخره يسخره ،
وسخره يسخره قهره ، وسعر النار يسعرها أوقدها ، وشغر المكان
يشغر لم يبق به أحد يحميه ، وشهره يشهره ، وصهرته الشمس
تصهره أحرقتة ، وصهر الشحم أذابه ، وظهر يظهر ، وشخر يفخر ،
وقهره يقهره ، ومخرت السفينة تمخر شقت الماء ، وسمع لها صوت
عند الجرى ، ونحر الجمل ينحره ، ونهر السائل ينهره ، نجسه حقه
ينجسه نقصه ، ونعشه ينعشه رفعه ، ونهش اللحم ينهشه عضه
بأضراسه ، وشخص يشخص أرتفع ، وشخص إليه بصره رفعه ،
وفحص عنه يفحص بحث ، ومحص الذهب بالنار يمحصه أخلصه
مما يشوبه ، وجهضه عن الأمر يجهضه أعجله •

ودحضت رجله تدحض زلقت ، ونهض ينهض قام ، ونهطه الأمر
أعجله ، ورخصه يرخضه غسله ، ومحضه يمحضه سقاه الخالص ،
وجحظت عينه تجحظ عظمت متعلقها أو ندرت ، ولحظه واليه يلحظ نظر

اليه بلحاظه بكسر اللام وهو مؤخر العين ، وبخع نفسه ييضعها قتلها
غمماً ، وزحف اليه يزحف مشى قدماً ، وزحف البعير أعياء ، وسحف رأسه
حلقة ، وشغفه الحب بالعين المهملة يشغفه أصاب شغافة قلبه وهي
رأسه ، شغفه بالمعجمة يشغفه أصاب شغاف قلبه وهو غلافه ، قرىء
في يوسف بالعين والغين •

ودهق الكأس يدهقها ملأها ، ودهقها أيضاً يدهقها أفرغها ، وزهق
يزهق ذب ، وزهق السهم أيضاً جاوز الهدف ، وسحقه يسحقه دقه ،
وصعقته الصاعقة تصعقه أصابته ، ومحقه يمحقه محاه ، ومعكه
يمعكه ولكن في التراب ، وبهله يبهله لعنه ، وبهله رابه ، وجعله
يجعله ، ودغل يدغل أى دخل خائفاً ، وذله يذله تركه عمداً وقيل :
نسياناً ، وذهل عنه نسيه ، ورحل يرحله ، ورحل بغيره يرحله أيضاً
جعل فيه الرجل ، وشغل النار يشعلها أو قدها ، وشغله يشغله ، وفعل
يفعل ، وجحم النار يجحمها أو قدها فهي جحيم ، وفحمها يفتحها أطفأها
وصيرها فحماً ، وذأمه يذأمه حقره ومنه : (اخرج منها دذعوماً)
وزحمه يزحمه ، وقعم الإناء يقعمه ملأه فهو مقعم كمكرم ، ولأم الصدع
يلأمه ، ورهنه يرهنه ، وشحن الفلك يشحنه ملأه ، ووطن الوطن
يطمن •

وظمن عن المكان يظمن ، ولعنه يلعنه ، ومحن الذهب بالنار يمحنه
اختبره ، وبدده الأمر يبدده فجأه ، وجبهه استقبله بما يكره ، وشده
شغله ، ونده البعير ينده زجره ، ونزغ بينهم الشيطان أعادنا الله
منه ينزغ أغرى وأفسد ، ولدغته العقرب والحيئة تلدغه ، وهطع يهطع
أقبل مسرعاً خائفاً ، وهرع يهرع أسرع ، وهجع يهجع نام ليلاً ، ونفغه
ينفغه ، ومنعه يمنعه ، ولمع يلمع ، ولسعته الحية والعقرب تسعه ، ولدعه
يلدعه بمهملتين بالنار كواه ، وقنع يقنع بفتح نونيهما تنوعاً بضم انقاف

فهو قانع وقنيع ، ومنه قولهم : نعوذ بك اللهم من القنوع ومعناه
المسؤال والتذلل ، ومنه : (وأطعموا القانع) •

ويستعمل أيضا ذلك بمعنى الرضى بالقسم ، ومنه المثل : خير
الغنى القنوع ، وشرّ الفقر الخضوع ، وأما قنع بكسر النون يقنع
بفتحها قناعة بفتح القاف وقنعا بفتحها وفتح النون ، وقنعا بضم
القاف وسكون النون فهو قنع بفتح القاف وكسر النون ، وقانع وقنيع
وقنوع بفتح القاف فمعناه الرضى بالقسم ، ومنه : نسألك اللهم
القناعة ، فقد علمت أن مضارعيها جميعا مفتوحة عيناهما أما قنع
بالفتح ففتح مضارعه للحاقى ، وأما قنع بالكسر ففتح مضارعه لكونه
من باب فرح يفرح ، وقد حفظت قديماً في زمان الطلب بيتين في بعض
ذلك ، وهما :

العبد حرٌّ إن قنع
والحر عبداً إن قنع
فاقنع ولا تقنع فما
شئ يشـ بين سوى الطمع

وهما من الكامل المجزوء بكسر نون قنع الأول وفتح نون الثانى
الأولى بمعنى رضى بالقسم ، والثانى بمعنى سأل وتذلل ، واقنع
بفتح النون أمر تقنع بفتحها أى أرض بالقسم ، وتقنع بفتح النون أيضاً
المجزوم بلا بمعنى لا تسأل وتذلل •

وفي رواية الحر عبد إن قنع بفتح النون ، والعبد حر إن قنع
بكسرهما ، ويازم عليها سناد التوجيه بين قنع بالكسر آخر البيت ،
وبين الطمع آخر البيت الآخر ، باختلاف حركة ما قبل
الرّوى المتقيّد بالسكون ، ومثله التخالف بضمّة وفتحة مع

التقييد ، وهما أشدّ ضعفا من التخالف بضمة وكسرة ، بل لزم
إسناد أيضا ، ولو قدم الشطر الثاني ، لأن البيت مقفى ضرعه فلزم
توافق العروض والضرب ، وقلع يقلع ، وقطع يقطع ، وقرع يقرع ،
وصنع يصنع وطبع يطبع ، وصرع يصرع ، وصدع يصدع
شقه شقا (فاصدع بما تؤمر) أى شق جماعاتهم بالتوحيد ، وافرقت
به يبين الحق والباطل ، وشفعه يشفعه صيره شفعا ، ومنه أمر بلال
أن يشفع الأذان بفتح الياء وسكون الشين وفتح الفاء ، وكونه كيقدر
تشديد للمبالغة ، وشفع له يشفع أعانه ومنه : (من يشفع شفعا)
ومثله : ذرع له يذرع ، وشرع فى الشيء يشرع دخل ، وشرعه رفعه ،
وسعه بناصيته يسعه جذبه بها ، وسطح النور يسطع ظهر وارتفع ،
وسجع الحمام يسجع صات ، وزرع يزرع ، وركع يركع ، ورقعه يرقعه
ورفعه يرفعه ، وردعه يردعه ، ورتع يرتع ، وذرعه قدره بذراعه ،
وذراعه القى سبقه ، ودفعه يدفعه ، وخنع يخنع ذل أو فجر ، واسم
التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أن أخنع الأسماء أن يسمى
الرجل شاهان شاه » أى ملك الملوك ، يحتمل أن يكون بمعنى أذل
أو بمعنى فجر ، وخشعت حواسه وقلبه تخشع ، وخضعت جوارحه
تخضع ، وخدعه يخدعه ، وخدع يخدع اختفى كخبع يخبع ، جمعه
يجمعه ، وجدعه يجدعه •

وبضعه يبضعه قطعه ، وبضعها يبضعها جامعها ، وبدعه يبدعه
أنشأه ، ونضخه ينضخه رشه ، ونضخت العين فار مأوها ، ونسخه
ينسخه ، ومسحه يمسه ، ولطخه بكذا يلطخه لوثه به ، وشدخ رأسه
يشدخه كسره ، وسلخه يسلخه ، ويقال أيضا يساخ بالضم ، ورسخ
قدمه يرسخ ثبت ، ونفخ الطيب ينفخ انتشر ، ونفخت الريح هبت ،
ونصح الشيء ينصح خلص ، ونصح له أخلص ، ومسحه يمسه ،
ومزح يمزح ، ومدحه يمدحه •

ولم يلمع ، ولمح يامح ، ولفحته النار تلفحه حرقته بحرها ،
وكأح وجهه يكأح عبس ، وكدح يكدح سعى ، وقرحه يقرحه جرحه ،
وقدح فيه يقدح ، وقدح على الشاهد ، وغلحه يغلحه شقه ، وفضحه
يفضحه ، وفتحته يفتحته ، وفسح يفسح ، وطمح يطمح ارتفع ، وطفح
الإناء يطفح امتلا ، وطرحه يطرحه ، وضبحت الخيل تضبح صاقت عند
العدو ، وصفح يصفح ، وسنح الظبي والطائر ، ولاك ميامنة ، وسنح
يسنح عرض ، وسمح بكذا يسمح جاء به .

وسرحت الماشية تسرح سامت ، وسرحها يسرحها أسامها ، وسبح
في النهر يسبح ، ورشح يرشح ، وذبحه يذبحه ، وجمع الفرس غلب
فارسه ، وخرج لعياله كسب ، وجرحه يجرحه ، وبرح الطائر والظبي
ولاك مياسرة ، وبعج بطنه يبعجه شقه ، ويطحه على بطنه يبطحه ،
وهذا يهدأ سكن ، ونسأه ينسأه أخره ، وملا يملأه ، وكلاه يكلأه
حرسه ، وفقأ العين يفقأها ، وطرأ عليهم يطرؤ جاءهم فجاءة ،
وزناً في الجبل يزناً معد ، ورقا الدمع سكن ، ورغأ الثوب أصلحه ،
وذراه يذراه فرقه ، ودرأه يدرأه دفعه ، وخلات الناقة تخلؤ بركت في
حال السير ، وخسأ الكلب يخسؤ بهمد ، وخسأته طردته ، وخبأ
الشيء يخبأه ستره ، وجفأ يجفأ قذف الجفاء أى الزبد .

وجسأت نفسه ارتفعت اخوف ، وجشأ يجشؤ صات من حلقه ،
وجزأه يجزئه قسمه أجزاء ، وجزأ به يجزؤ اكتفى ، وبرى المريض
يبرؤ في لغة ، وبرأه يبرأه خلقه ، وبدأه يبدأه .

وسواء في ذلك المتعدى واللازم ، هذا ويفهم من المقام أن
الفعل الذى يفتح لحرف الحاق هو الثلاثى المفتوح عين ماضيه ، لأن
الباب للثلاثى ، والكلام في فعل المفتوح ، وأما الزائد على الثلاثى
فلا يؤثر فيه ، حرف الحاق فمعه ما كسرت عينه كأوقع يوقع ،
وانتزع يفتزع ، واستقرأ يستقرأ .

ومنه ما فتحت عينه لا لأجل حرف الحلق كيتواقع ويتنازع ،
لأن وزنه لا يتغير مثل تغير فعل بالفتح الذى يأتى مضارعه تارة
على يفعل بالكسر ، وتارة على يفعل بالضم ، فلا يلزم مستقبله شيئاً
واحداً فاستجازوا أن يخرج منه إلى يفعل بالفتح .

وأما الثلاثى المضموم فلا يؤثر فى مضارعه حرف الحلق ، لأن وزنه
لا يتغير كما مر فانظره ، كصبح ويصبح ، وضخم يضخم بضمها .

وأما الثلاثى المكسور فلا يؤثر فيه حرف الحلق ، وما الفتح فى
مضارعه إلا لتخالف حركته حركة ماضيه على ما مر فى محله ، وليس
لأجل حرف الحلق ، وفهم من قوله لدى الحلقى أن حرف الحلق اذا كان
فاء لا يؤثر ، ووجه فهم ذلك منه أن أل فى الحلقى للعهد الذكري ،
وهو حرف الحلق فى قوله : وفتح ما حرف حلق غير أوله ، فإن حرف
الحلق الذى هو ليس بأول أى بفاء هو عين الكلمة أو لامها ،
ولا يشترط فى العهد الذكري ذكر للفظ الأول بتمامه على ما هو عليه .

وسواء فى ذلك كان قوله : ادى الحلقى بلام مفتوحة ودال مهملة
مفتوحة ، أو بلام مكسورة وذال معجمة مكسورة .

وأما اذا كسرت اللام ، وأعجمت الذال ، وفتحت فتصريح بذلك
لأن ذا إشارة الى حرف الحلق فى غير أوله ، وإنما لم يؤثر حرف
الحلق اذا كان أولاً أى فاء ، لأنه يسكن فى المضارع فى الجملة ،
والساكن ضعيف لا يوجب فتح ما بعده الضعفه بالسكون والفتح ،
إنما هو لثقل حرف الحلق وهو هنا خفيف بالسكون ، واذا لم يسكن
حمل على ما اذا سكن ، أو يقال إنه لا يثقل بالتحريك لكونه أولاً فى
الماضى بعد أول فى المضارع ، ولذلك لا يؤثر اذا كان عين الكلمة تلزم
السكن ، أكونها من ذوات الواو ، كجاع يجوع ، أو الياء كباع

يبيع ، أو التضعيف كسح يشح بضم المضارع ، وذلك أن الكلمة قد خفت بالسكون والذتح لكونه ثقيلاً بالنسبة إليه يصيرها ثقيلاً .

قال صاحب تحقيق المسال : ولم تؤثر حروف الحلق فاءات ، لأنها تسكن في المضارع ، وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللام .

قال سيبويه : لأن هذا إنما هو مثل الإدغام ، والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ، وتقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، ويكون الآخر على حاله ، وإنما شبه هذا بهذا الضرب من الإدغام ، ولا يتبعون الآخر الأول في الإدغام ، فعلى هذا يجري هذا ، ومع هذا أن الذي قبل اللام فتحته اللام حيث قرب جواره منها ، لأن الهمزة وأخواتها لو كن عينات فتحن ، فلما وقع موقعهن الحرف الذي كن يفتحن به لو قرب فتح ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهمزة لم يحرك ، ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة ، كما أن حال هذين في العين واحدة أ . ه .

وإنما آثروا حروف الحلق عيناً أو لاما ، لأنها سفلت في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والواو والياء ، وكذلك حركوهن إذا كن عينات ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء ، لأنها من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيز على حدة ، فانما يتناول المرتفع حركة من مرتفع .

وكره أن يتناول للذى سفل حركة من هذا النص ، هذا
ولا فرق بين حرف الحلق الأصلي وحرف الحلق المنقلب عن غيره ،
ولم يبين الناظم حروف الحلق إما لاشتغالها ، وإما لأنه قد أضاف
الحرف ونسبه للطق ، فأى حرف خرج من الحلق فهو حرف حلق ،
ويظهر مخرج الحرف ظهوراً واضحاً بأن يسكن وتدخل عليه همزة
الوصل ، فحيث انتهى الصوت فهو مخرجه تقول : اب فتجد الشفتين
عند السكوت قد انطبقت إحداها على الأخرى ، أو ينظر إليه
ساكناً بعد أى حرف كان •

قال صاحب تحقيق المقال : لا تدخل الألف في حروف الحلق ،
لأنها ساكنة أبداً ، ولأنها هوائية ، ولا تكون في مثل هذا إلا بدلاً من
واو أو ياء قال : وحروف الحلق الستة بعضها أقوى من بعض في
استدعاء الانفتاح ، فالهاء والهمزة أدعى للانفتاح من غيرهما ، ثم هي مندوحة
كذلك أ • ه •

ونص السعد أن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق أسفل ، وفوقها
الهاء إلى جهة الفم ، وفوق الهاء الغين المهملة ، وفوق العين الحاء
المهملة ، وفوق الحاء الغين المعجمة ، وفوق الغين الخاء المعجمة •

قلت : هذا لا يفيد تعيين المخرج في غير الهمزة ، وقد ذكروا أن
الهمزة والهاء من أقصى الحلق ، أى والهاء بعد الهمزة والعين والحاء
المهملتان من وسطه ، أى والهاء بعد العين والغين والحاء المعجمتين
من آخره ، والحاء بعد الغين •

قال في الدرر اللوامع :

فالهاء والهمزة ثم الألف
وأخر الحلق جميعاً تعرف

قال شارحها قيل : موضع الثلاثة واحد ، وقيل : الهاء أبعد مخرجا وبعدها الهمزة ، وبعده الهمزة الألف على ترتبيها في البيت ، وقيل : ان الهمزة هي المتقدمة ، ثم الهاء ، ثم الألف ، وهو مذهب الشاطبي ، وقيل : ان مخرج الألف على حسب مخرج الحروف ، إلا أن مستقره الحلق ، ولذلك يقال : الهاوى آ . ه . ه . قال فيها :

والعين من وسطه والحاء
والغين من آخره والحاء

قال شارحها : قيل : العين والحاء المهملتان موضعهما واحد ، وقيل : الحاء بعد العين بيسير ، وكذلك الخلاف بين العين والحاء المعجمتين ، قيل : من موضع ، وقيل : الخاء بعد الغين بيسير ، وأول الحلق مما يلي منه الفم ، وآخره مما يلي البطن ، لأن وضع الحلق على الانتصاب ، ولا يؤثر حرف الحلق في المعتل العين ، لأن الفتح للتخفيف ، وحرف العلة ساكن ، والسكون أخف من الفتح ، وعبرة التسهيل أن الضم يلتزم فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقيا آ . ه .

وهي توهم تأثير الحلق في الأجوف ، وصوابه أن يقول : والضم فيما عينه واو مطلقا أو لامه واو وليست عينه حلقية .

وأما المعتل اللام فيؤثر فيه حرف الحلق كما هو ظاهر من عبارة التسهيل ، وعظه صاحب التحقيق بأن العين قبله متحركة ، فيخفف الكلمة بحركة خفيفة وهي الفتحة ، ولا يؤثر في واوى الفاء فانظر ما مر في ذلك ، بل قيل ظاهر اقتصار الناظم هنا على استثناء

المضاعف ، والمشهور بكسر أو ضم أن الحلقى يؤثر في غير ذلك مطلقا ، ولو كان فيه داعى الكسر ككونه واوى الفاء كوعد يعد ، وكـونه فائى العين كباع يبيع ، وكونه يائى اللام كبغى يبنى ، أو داعى الضم ككونه واوى العين أو اللام كدعا يدعو ، وفاح يفوح ، وأن قياس ذلك كله الفتح ما لم يشهر بكسرة ، أو ضم وتمثيله في النسخ المشهورة ببيعى يدل على ذلك •

ويجـاب : باخراج ذلك بما مر في النظم من اطلاق كسر واوى الفاء ، ويائى العين أو اللام ، واطلاق ضم واوى العين أو اللام عن التقييد بعدم حرف الحلق ، وهذا أولى من أن يجاب بأن واوى الفاء يؤثر فيه حرف الحلق لاما كوضع يضع ، ووقع يقع ، وشذ خلاف الفتح فيه •

ويؤثر عينا لما لامه ياء كسعى يسعى ، وشذ ما خالفه ، وانهما داخلان في اطلاق قوله : في غير هذا لدى الحلقى الخ ، ولا يؤثر اذا كان عينا للواوى الفاء أو لاما ليائى العين ، أو لاما لما عينه واو وعينا لما لامه واو •

وجه الأولوية أن هذه الأربعة واردة في هذا الجواب على اطلاق هذا البيت فيما يقال ، وإرادته ما قبل هذه الأربعة دون الأربعة لا تدفع الإيراد ، لأن الإرادة لا تدفع الإيراد على الصواب إلا بقريضة ظاهرة ، وقد مر عن بعض أن إطلاق التسهيل يدل على كسر واوى الفاء الحلقى العين ، وإن إطلاق النظم مخالف له هنا ، وأن حلقى اللام منه مفتوح على إطلاق النظم هنا مخالف لإطلاق التسهيل ، وأن حلقى اللام اليائى العين مكسور على إطلاقه دون إطلاق النظم هنا ، وإن شرط كسر يائى اللام أن لا تكون عينه حرف حلق على تصريح التسهيل ، واطلاق النظم هنا •

وشذ بنى يبنى ، ونعى ينعى ، وأن واوى العين لا أثر لحرف
الحلق لاما فيه ، وشرط ذلك فى التسهيل ، وهو ظاهر إطلاق النظم
هنا ، وكذا فيما لامه واو أن غالب مؤاده مضمومة ، وقد سبق
ما فى ذلك .

ولنا أيضا أن نقول : الإشارة بذا فى قوله : فى غير هذا الخ
الى جميع ما تقدم لا على باب المغالبة فقط ، أى أشع الفتح لأجل
الحلقى فى غير واوى الفاء ويائى العين أو اللام ، وغير المضاعف ، وغير
واوى العين واللام ، وغير الدال على المفاخرة ، واشترط عدم المضاعفة
فى قوله : ان لم يضاعف ، ولو كان تكرارا للإشارة اليه مع غيره بذا لكنه
يغتنر احتياطا وتأكيدا ، لأن من الناس من جعل الحلقى مؤثرا فيه .

حكى سيبويه عن يونس عن العرب : كع يكع ، ويفهم
من قوله لدى الحلقى حيث علق الحكم بالحلقى ، أن الحلقى سبب
موجب لافتح ، وليس كذلك لوجود الضم والكسر مع وجود الحلقى
فى كثير ، بل الحلقى شرط للفتح ، فلا يوجد الفتح بدونه وبدون
شذوذ ، ولا يمنع عدم وجود الفتح فى الحلقى .

ويشير الى ذلك قواه فى التسهيل : ولا تفتح عين مضارع فعل
دون شذوذ ان لم تكن هى أو اللام حلقية ، وذلك أنه لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط ، والسبب يلزم من وجوده الوجود ،
فلا يرد علينا ما لم يفتح من الحلقى ، بل هو من تداخل اللغات ،
أو من الشذوذ كتحب ينحب بكسر المضارع ، ودخل يدخل .

ويجاب : بأن قوله : لدى الحلقى بلدى ، بمعنى عند ، أو بذى

بمعنى صاحب ، أو بذا الإسمارية ، ولو أفهم على الأول والثانى
تعليلا ، وصرح به على الثالث ، لكن تعطيل غير موجب ، وأفهم
قول : أشع بالاتفاق ، إنما ورد بدون فتح شاذ ، وذلك أن
الحلقى إما مفتوح العين في المضارع كالماضى كسأل يسأل وهو
القياس ، وإما مشهور كسر عينه كيئنى أو ضمها كيدخل كما رأيت في
النظم .

وإما وارد بالكسر والضم على الشذوذ : ككعب ثدى الجارية
يكعب ويكعب ، ومهرها ويمهرها ويمهثرها ، ونغض ينغض وينغض ، ونخر
ينخر وينخر ، ونعم ينعم وينعم ، وورد فتحة كما مر ، ونغم
ينغم وينغم .

وإما وارد بالكسر والضم شذوذاً ، والفتح قياسا كنعم المذكر ،
ونغب ريقه يغبه وينغبه ، ونحت العود ينحته وينحته وينحته ،
وجنح اليه يجنح ويجنح ويجنح ، ومخطه يمخطه ويمخطه ،
ونبع الماء ينبع وينبع وينبع ، ومثله نبغ بالمعجمة .

وصبغه يصبغه ويصبغه ، وينمت الظبية تبغم وتبغم
وتبغم ، ورجح يرجح ويرجح ويرجح ، ودبغ يدبغ ويدبغ
ويدبغ ، ونهق ينهق وينهق وينهق ، ونحل ينحل وينحل وينحل ،
وهنا الجمل يهنأ ويهنؤه ويهنؤه ، ولغى يلغى ويلغى ويلغى ،
ومحا يمحا ويمحى ويمحو ، وسحا الطين يسحاه ويسحاه ويسحوه
إلى غير ذلك .

وإما وارد بالضم شذوذاً والفتح قياساً ، ومثل له في بغية

الآمال : شَحَبَ يشحَبُ ويشحَبُ ، وفيه لغة بضم الماضي والمضارع ، وصلح يصالح ويصلح ، وفرغ يفرغ ويفرغ ، وجنح يجنح ويجنح ، ومر أنه كسر أيضا ، ومضع يمضع ويمضع ، ومحض يمحض ويمحض ، وس-لح يسلح ويسلح ، ورعف يرعف ويرعف ، ونعس ينعس وينعس ، ورعدت السماء ترعد وترعد ، وبرأ من المرض يبرؤ ويبرؤ .

قال السيرافي : لم يأت مما لامه همزة على فعل بالفتح يفعل بالضم إلا برأ يبرؤ ، والحق أن مثله هنا يهنا ويهنؤ ، وقرأ يقرأ ويقرؤ قاله في بغية الآمال .

وقد مر غير ذلك ، ومن ذلك شخب يشخب ويشخب بالفتح والضم ، ونهب ينهب وينهب ، وفيه لغة : نهب بالكسر ينهب بالفتح ، وملح الماء يملح ويملح ، وفيه لغة : ملح يملح يضمهما ، وسلخ يسلخ ويسلخ ، وطبخ يطبخ ويطبخ ، ورعد الرعد يرعد ويرعد ، ونهد الندى ينهد وينهد ، وفغراه يفغره ، ويفغره ، وسعط الدواء يسعطه ويسعطه ، ومخط السهم يمخط ويمخط ، ونخش ينخش وينخش ، وطلع سن الصبي ، وطلع الفحل خرج طلعه يطلع ويطلع ، وهمت عينه تهمع وتهمع ، ودمغه يدمغه ويدمغه ، وفي رفع مع ما مر لغة بضم ماضيه ومضارعه ، ولغة بكسر ما فيه فتح ، ومضارعه ، وكحل عينه يكحلها ويكحلها ، ونحل جسمه ينحل وينحل ، ومر كسر أيضا وفيه لغة بضم الماضي والمضارع ، ولغة بكسر الماضي وفتح المضارع .

وطعنه يطعنه ويطعنه بالرمح أو بالقرول ، وطعن في السن كذلك ،
ودخنت النار تدخن وتدخن ، ومهنة يمهنة ويمهنة •

ومثل صاحب التحقيق بمحا يمحو ويمحى ، وقد مر يمحي
أيضا •

وإما وارد بالفتح قياسا ، والكسر شذوذاً ومثل له صاحب
التحقيق بمنح يمنح ويمنح ، وكذا في بغية الآمال ، وزاد صاحب
بغية الآمال : زار الأسد يزأر ويزئُر ، وهنا يهنا ويهنيء أعطى ،
وشحج البغل يشحج ويشحج ، وشهق الرجل يشهق ويشهق ،
ورضع يرضع ويرضع ، ونطح ينطح وينطح ، ونبح ينبح وينبح ،
ومثل ذاك نعب الغراب ينعب وينعب ، ونبح الكلب والظبي والقيصر
ينبح وينبح ، وقد مر •

ونزح عن مكانه ونزح الماء ينزح وينزح ، ونكح ينكح وينكح ،
ورضخ له بسهم يرضخ ويرضخ أعطاء ، وأصله العطاء القليل ،
ورضخ الشيء دقه ، ونعق بغنمه ينعق وينعق ، ونفق الغراب ينفق
وينفق بمعجمة ، وسحل البغل والحمار يسحلان ويسحلان ، وصهل
الفرس يصهل ويصهل ، ونأم الظبي ينأم وينئم صات ، ونهم إبله
ينهما وينهما ، ونكه ينكه وينكه •

وإما وارد بالضم فقط كقعد يقعد ، وإما وارد بالكسر فقط
كرجع يرجع ، وهذان داخلان في ما شهر بضم أو كسر ، وقد
علمت مما مر في بعض الأمثلة أن الحلقى الماضي إما مفتوح العين

كمنع يمنع ، وإما مفتوحه ومضمومه كسحب يشحب بفتحها وشحب
يشحب بضمهما •

وملح الماء يماح بفتحهما ، وملح يملح بضمهما ، وصبا يصبو
بفتحهما ، وصبا يصبو بضمهما ، خرج من دين الى دين ، ونشأ ينشأ
بضمهما شب ، وصالح يصلح بفتحهما ، وصالح يصلح بضمهما ،
وشعر يشعر بفتحهما وضمهما •

ومحلت الأرض تحمل بفتحهما وضمهما ، وشأم يشأم بفتحهما
وضمهما •

وإما مفتوحة ومكسورة : كحنا عليه يحنا بفتحهما ، وحنى بالكسر
يحنا بالفتح ، وزراه يزرأه بفتحهما ويكسر الماضي وفتح المضارع
نقصه ، وشناه يشناه بفتحهما وكسر الماضي وفتح المضارع ، وفجأه
يفجأه بفتحهما ويكسر الماضي ، وفتح المضارع ولطأ يلطأ بفتحهما
ويكسر الماضي وفتح المضارع وشغبه ويشغبه بفتحهما ويكسر الماضي
وفتح المضارع ، وقرح الفرس ونحوه يقرح بفتحهما ويكسر الماضي وفتح
المضارع ، وربخت المرأة تربخ بفتحهما ويكسر الماضي ، وفتح المضارع ،
ودخر يدخر بمهملة فمعجمة بفتحهما وكسر الماضي وفتح المضارع •

وهكذا تعس الماشى ونهس الأنهم بالمهملة ، وجهش ورعش ،
ومخفضت المرأة ، وشحط وقحط ، وجرع الماء ، ودمعت عينه ،
وكرع في الماء ، وزهقت نفسه أو الباطل أو السهم ، ونهكتة الحمى ،
وقتل العود ، وجهمه وأبه وعمه ونقه يفتح الماضي ويكسر ويفتح
مضارعه مطلقا •

وإما مفتوح ومكسور ومضموم ، ومضارع المفتوح والمكسور مفتوح ، مضارع المضموم مضموم كمرأ الطعام يمرؤ بفتحهما ، ومرىء بالكسر يمرأ بالفتح ومرؤ يمرؤ بضمهما ، وكذا انصب الماشى ورجح الميزان ، وزهد في الشيء ، وبرع الرجل ، ورأف ورعف ونحل جسمه ، ورعن وسخن ، وأما نعم فمن باب فرح ونصر وضرب ، فيكسر الماضي مع فتح المضارع ، ويفتح مع ضمه أو كسره ، وأما رضع الصبي فمن باب فرح وضرب يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، ويفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأما نهق الحمار فمن باب ضرب وسمع يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، ويكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، وفهم من قول التسهيل لا تفتح عين مضارع فعل دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية أن هناك ما شذ بالفتح دون حرف الحلق ، ولم يذكر هو وكثير سوى أبي يأبى •

وزاد صاحب بغية الآمال : جبى الماء يجبى وقلب يقلب وسلا يسلا وشجا يشجا ، قال : وسمع فيها مجيئها على القياس إلا أبي يأبى فإنه متفق على فتح ماضيه ومضارعه •

قلت : لم يتفقوا على ذلك ، بل فيه أبي بالكسر كما مر فانظره

وأقول أيضا ذلك من تداخل اللغات وهو مقيس فيما يظهر ، لأن من استعمله لم يخرج من كلام العرب غايته أنه نطق بماض على لغة ، وبمضارعه على لغة ، كما أجاز الفقهاء للمكاف في غير باب الأحكام مثل الطهارة والصلاة أن يأخذ بقولين فأكثر في مسألة ، تارة يأخذ

بذا وتارة بذاك وتارة بذلك ، بل زعم بعضهم أن كل فعل ذكر في
القاموس أنه من باب منع ، وأيس فيه حرف الحلق ، فهو باب
تداخل اللغتين أو اللغات •

وأما مثل قولك : هلك كضرب وعلم ، ومنع وركن ، كنصر وعلم ،
ومنع وقنط كنصر وضرب وكرم وفرح ، ومنع وحسب وهاتان اللغتان
على الجمع بين اللغتين ، يعنى قوله : وحسب فظاهر •

وحكى الجوهري عن أبى زيد : ركن يركن بفتحهما ، وجعله من
تداخل اللغتين ، ويحصل بالتداخل أمثلة كثيرة ، وتتولد به اللغات مثل :
هك فإن فيه ثلاث لغات : فتح الماضي وكسر المضارع ، وعكس
هذا ، وفتحهما ، فاذا أخذ مضارع كل واحدة مع ماضيها زادت لغات
أى ما هو كذبة أخرى ، وفى الحقيقة لم يزد شيء ، ولكن لا يقال :
بأن المضارع المفتوح مضارع للمفتوح بدون حلقى إلا بدليل ،
فلا يدعى أن يهلك بالفتح مضارع للغة هلك بالفتح إلا بدليل ،
لأن جعله مضارعا لهلك بالكسر هو الأصل فافهم •

وقوله : بالاتفاق هو بكسر لام آل لالتقاء الساكنين لا للنقل
من همزة اتفاق ، لأنها محذوفة لفظا لا تثبت فى الدرج حتى تنقل
حركتها ، وهكذا فى مثل ذلك ، فنطق بعض فى مثل ذلك باللام ساكنة ،
وبالهمزة مكسورة لحن فى الوصل ، وقبيح فى الوقف •

وقوله : صيغ من سالا ، أى من مصدر سأل أو المراد أخذ من
سأل لا اشتق منه وباب الأخذ أوسع ، وقد مر ذلك فى قوله :

في المبنى من فعلا ، وقد وعدتك أن أتكلم على الخلاف في الأصل المشتق منه •

وفهم من قوله : ان لم يضاعف أنه ان ضوعف لم يؤثر فيه حرف الحلق ، بل ان كان لازما فقياسه الكسر ، أو متعديا فالضم •

وفهم من قوله : ولم يشهر الخ أنه ان شهر بالكسر فهو على الكسر كبنى يبنى ، وبه مثل في النظم ، ونعى ينعى ، وقد سبق الكلام عليهما ، ونضحه بالماء ينضحه ، ونتخه ينتخه نزع ، وشخر بمعجمتين يشخر صات من حلقه وأنفه ، ورجع يرجع ، ونزعه ينزعه ، ورضع يرضع ، ومر أنه يكسر ماضيه أيضا ، ويفتح مضارعه ، ومثله نهق وسغب ، وان شهر بالضم فهو عليه كيدخل الذى صرفته من دخل أى أخذته منه ، أو حولته أو اشتققته من مصدره ، وصرخ يصرخ ، ونفخ ينفخ ، وقعد يقعد ، وأخذه يأخذه ، وطلعت الشمس تطلع ، وبزغت تبزغ ، وبلغ يبلغ ، وسبغ الثوب يسبغ ، وسعل يسعل ، ونحله ينحله ، ونخل الدقيق ينخله ، وزعم يزعم ، وقحمه يقحم دخل بلا تفكر ، ولحم الفضة يلحمها •

وقواه : كيخ مثال لما اشتهر بالكسر •

وقوله : وما صرفت من دخلا مثال لما اشتهر بالضم ، ففي ذلك تلفيف ونشر مرتبان ، وذلك هو ما في أكثر النسخ ، وفي بعضها كيهنى وما صرفت من دخلا بالتمثيل بيهنى بكسر النون اشتهارا ، وسهل همزته أو سكنها للضرورة ، ومعناه يعطى ، وجاء فيه الفتح قياسا ، وما يهنو الجمل أى يطلبه بالقطران فاليفتح والضم ، وفي حديث ابن مسعود رضى الله عنه : « لأن أزاحم جملا قد هنى بقطران أحب الى أن أزاحم امرأة عطرة » •

تنبيهات :

الأول : قد علمت أنه كلما سفل حرف الحلق كان الفتح له ألزم ، لأن الفتح من الألف ، وهي أقرب إلى حروف الحلق من الواو والياء ، فالضم مع الهمزة كبراً يبرؤ ، والكسر كهناً يهنئ أقل ، لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدّها سفولا •

قال صاحب التحقيق : وكذلك انتهاء لأنه ليس في السنة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها ، وإنما الألف بينهما هذا كلام سيويه وحسبك به بياناً أ ه •

الثاني : مثل غير واحد من شراح التسهيل لما جاء بالكسر من الحلقى : بجاء يجيء ، ولما جاء بالضم بساء يسوء وهذا في نفسه صحيح ، ولكنه بطل من بحيث تمثيلهم به لقول التسهيل وقد يجيء ذو الحلقى غيره بكسر أو ضم ، لأن الحلقى لا يؤثر في يائي العين وواوئها كذا لصاحب التحقيق المقال بزيادة إيضاح منى •

وأقول : لا يبطل إلا تمثيله بجاء يجيء ، لأن صاحب التسهيل صرح بأن يائي العين لا يؤثر فيه الحلقى ، وأما تمثيله بساء يسوء فلا يبطل ، فإنما هو مجازاة للتسهيل ، لأنه نص فيه على تأثير الحلقى في معتل العين بالواو فافهم •

الثالث : تقديم توجيه ضم باب قال يقول ، وباب دعا يدعوا وباب المغالبة ، وباب المضاعف المتعدى ، وتوجيه كسر باب باع يبيع ، ورمى يرمى ، ووعد يعد ، والمضاعف الانلازم ، وتوجيه فتح الحلقى •

ونقول : لما لم يكن في باب ضرب ونصر وجه يرجح ضم عين مضارعه ، ولا كسرها ، كان القياس جواز ضمها وكسرها لاستوائيهما ،

ولكن سماع الكسر في مضارعات نحو : ضرب مانع من اجازة الضم
قياساً وبالعكس في مضارعات نحو : نصر ، ولذا جاز الوجهان فيما لم
يسمع بضم ولا بكسر ، واذا سمعا جميعا جازا •

الإعراب : في غير متعلق بأشع ، وقدم للوزن ، وكذا لدى بفتح
اللام والذال المهملة ، وهى ظرف بمعنى عند هذا أشهر النسخ ، وفي
بعضها لدى بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة أى لصاحب ، والخلقى
مضاف اليه ، وكذا اذا مضاف اليه غير فصلت بينهما هاء التثنية ،
والخلقى على النسخة الأولى نعت لمحذوف ، أى لدى الحرف الخلقى ،
وهذا ولى من تقدير لدى المضارع الخلقى ، وعلى الثانية يتعين تقدير
المنعوت لفظ الحرف ، وذى واقعة عن المضارع أى للمضارع الذى
هو صاحب الحرف الخلقى ، وفي نسخة لذا بكسر اللام جارة ، وفتح
الذال معجمة هى مع الألف المحذوفة اسم اشارة ، والخلقى نعت
أو بدل أو بيان من ذا ، وهو فى الحقيقة نعت لمحذوف أى لهذا
الحرف الخلقى ، ولا يصح هذه النسخة الثالثة إلا أن تكون اللام
للتعليل قاله صاحب التحقيق •

قائ : ويجوز أن تكون بمعنى عندى ، أى عند هذا الحرف
الخلقى ، ويجوز أن تكون للتعدية فيشار بذا الى المضارع ، أى
أشع فتحا لهذا المضارع الخلقى ، أى لدى فيه حـرف الخلق ،
وأن تكون بمعنى فى أى أشعه فى المضارع هذا الخلقى وغير ذلك •

وتجوز هذه الأوجه على النسخة الثانية غير التعليل ، والمقصود
بالمضارع المشار اليه بهذا على النسخة الثانية ، والمضارع المنعوت
بالخلقى فى الأولى والثالثة مضارع فعل المفتوح المتكلم فيه ، والاستثناء
فى قوله : فى غير هذا باق على حاله على كل نسخة ، وتقدير وذا فى

قوله : في غير هذا اشارة الى مضارع المتأخرة ، أو الى جميع ما مر .

وفتحا مفعول به لأشع ، وقدم للحصر والوزن وأشع فعل أم مستتر الفاعل وجوبا ، والجملة مستأنفة ، وبالاتفاق متعلق به ، أو بمحذوف نعت لفتحها ، كما يجوز في لدى أو لذا ، وفي قوله في غير أن يتعلق بمحذوف حال من فتحها ، ولو كان نكرة لتسوين التقديم على ما في محله .

وكآت متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أي وذلك ثابت كآت ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين .

وصيغ ماض مبني للمفعول ، ونائبه مستتر فيه جوازا والجملة نعت لآت إن قلنا بتغلب الاسمية عليه ، وإن قلنا ببقاء وصفيته فالجملة نعت ثان لمحذوف ، أو حال منه بناء على جواز الحال جملة ماضوية مصرفا ، فعلها مجردة ، وآت نعت أول أي كمضارع آت صيغ من سألا ، أو الجملة حال من مستتر آت ومن سألا متعلق بصيغ أو بآت على التنازع ان بقى آت على وصفيته ، وإلا تعلق بصيغ لا غير ، والواضح تغلب الاسمية لأن المراد به المضارع الذي للمحال أو للاستقبال أو للماضي ، وإيس المراد الوصف بالإتيان .

وان حرف شرط ، ولم حرف نفى وجزم وقلب معنى المضارع ماضيا ، ويضاعف مضارع مبني للمفعول مجزوم بلم ، والجملة في محل جزم بأن ، وليس من باب التنازع خلافا لبعض ، لأن ان تطلب الفعل منفيًا بلم لا مثبتا ، فلا تنازع مع لم ، وقد أطلت الكلام على ذلك ، وكان انجزم بلم لأنها أشد اتصالا به ، ولأنها لا تدخل الا على المضارع فهي أخص به ، ونائب يضاعف مستتر جوازا ، وإنما حذف

جواب ان مع كون الشرط مضارعاً ، لأنه مقرون بـثم ، ولم ترد المضارع كالماضى أو للضرورة ، ودليل الجواب أشع .

وقال الكوفيون والمبرد : ان دليل الجواب هو الجواب ، فجملة أشع على الأول وهو الصحيح ، ومذهب النازم لا محل لها لأنها مستأنفة ، وعلى الثانى فى محل جزم على الجوابية ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، والواو عاطفة ، ولم تجازمة نافية نقالبة معنى المضارع ماضياً ، ويشهر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم مستقر النائب ، معطوفة جملة على جملة لم يضاعف ، ولا محل للجملتين ، لأن لم طلبت الفعل فقط ، وإن طلبت لم والفعل وبكسرة متعلق بيشهر أو بمحذوف حال من ضمير يشهر ، وكسرة ممنوع الصرف للوزن فهو مفتوح انشاء أو مكسورها بدون تنوين ، وإن نون وكسر تنوينه وحذفت همزة أو للضرورة صح الوزن أيضاً وضم معطوف بأو على كسرة .

وكينغ متعلق بيشهر أو بمحذوف نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى اشتيهاً ثابتاً كاشتىهاً بىغى ، وما صرفت من دخلا أو خبر لمحذوف ، أى وذلك ثابت كينغ أو الكاف اسم مضاف لىغى نعتاً لمصدر محذوف ، أو خبر لمحذوف .

وعلاوة جر بىغى فتحة مقدرة على الياء صار من قبيل الأسماء المنقوصة ، ممنوع من الصرف العلمية ووزن الفعل ، وما معطوف بالواو على بىغى موصولة اسم أو نكرة موصوفة .

وصرفت فعل ماض ، وفاعل صلة ما أوصفتها ، والرابط محذوف أى وما صرفته ، ومن دخلا متعاق بالفعل وألف لدى الظرفية أو ذا الإشارية ، وياء ذى بمعنى صاحب حذفتا لالتقاء الساكنين كما علمت .

فايدة مختصرة : في عند ولدى ، أما عند فمثلثة العين والكسر أكثر ، وهي ظرف لكان الحضور الحسى وللمعنوى كثير ، أو للزمان قليل ، والنظم يحتمل المكان الاعتبارى والزمان ، وقول الناظم : عند اسم للحضور على حذف مضاف أى لكان الحضور ، أو النسبة الأدنى ملابسة ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بمن أو بارادة لفظها ، وتكون عمدة وفضلة ، وجرها بمن كثير ، وهي معربة ملازمة للاضافة لغير الجملة .

وتكون ظرفا للأعيان والمعانى ، وتقول : عندى مال ، وإن كان غائبا ، وجرها إلى لحن ، وتكون اسم فعل بمعنى خذ قليلا ، ومثلها لدى فيما ذكر إلا أنها لا تجر بمن ولا بغيرها ، ولا تكون ظرفا لأمعانى ، ولا تقول لدى مال إلا إن حضر ، ولامها مفتوحة ، وقيل هما بمعنى واحد إلا فى لامها ، فانها مفتوحة ، ومثلها لدن بفتح اللام مع تثليث الدال وضمهما ، والنون مفتوحة ، وفتح اللام مع سكون الدال ، والنون مكسورة أو مع تثليثها ، والنون محذوفة وتسكن انون أيضا حيث لم تسكن الدال .

وبسببها فى غير هذا إلا أنها لا تكون لبدأ الغايات ، كما تكون له عند ولدى ، وأن الغالب جرها بمن ، وأنها مبنية لما بسببته فى محله ، وأعربها قيس وقيل : ان فتحت اللام وضمت الدال وثبتت النون ، وأنها تجوز اضافتها للجملة ، وأنها قد لا تضاف ولا تقع إلا فضلة ، ولا تكون اسم فعل ، وقيل : ان لدى مبنية وعن بعضهم أنها تكون ظرفا للمعانى ندورا ، وقيل قياسا فصحا ، وقيل : لدى لغة فى لدن .

عين المضارع من فعلت حيث حلا
من جالب الفتح كالمبنى من عتلا

فاكسر أو اضمم اذا تعيين بعضهما
لفقد شهرة أو داع قد اعترلا

أي اكسر أو اضمم على السواء عين مضارع فعل بفتح العين
إذا خلا من جالب الفتح ، وهو حرف الحلق عينا أو لاما ، ولم يتعنى
الكسر لفقد شهرته وداعيه ، وهو كون الفاء واوا ، وكون العين
أو اللام ياء ، والتضعيف مع الزوم ، ولم يتعين الضم لفقد شهرته
وداعيه ، وهو المضاعفة مع التعدى ، وكون العين أو اللام واوا ،
المفاخرة كلفظ عتل ، فانه خال من جالب الفتح ، وجالب الكسر وجالب
الضم ، ومن الشهرة ، لأنه في نفسه غير مشهور ، قليل ورود
من كلام العرب ، فضلا عن شهرة ضمه أو كسره فانه ولو ورد بالكسر
أو بالضم ، لكن لا بشهرة فيجوز في مضارعه الضم والكسر ، وبهما
قرىء : (خذوه فاعنلوه) بكسر التاء وضمها وتخفيف اللام ، هذا
مذهب النازم هنا ، وفي الكافية والتسهيل ، وعليه صاحب القاموس ،
تبعاً لأبى زيد وجماعة .

قال أثير الدين في شرح التسهيل : وما قاله أى ابن مالك في
الشهرة ليس بجيد ، بل الأولى أن يقال : ان لم ينقل أحد الأمرين فيعلق
التخيير بانتقاء النقل ، والذي نختاره هو أن التخيير لا يكرن
إلا عند انتقاء النقل كما قلنا أ . هـ

وهو قول ثان وهو قول أئمة اللغة وينسبه صاحب التحقيق عن
أبى زيد ، قال : وهو الصواب فالسمع عند هؤلاء مانع من التخيير
مطلقا ، سواء سمع بشهرة أو بدونها ، وعلى الأول المانع منه

الشهرة لا مطلق السماع ، وقد يقال : مراد الناظم بالشهرة مطلق السماع استقمالا للخاص في العام قال صاحب بغية الآمال : ويريدون بمجاوزة المشاهير أن يرد عليك فعل لا تعرف مضارعه ، كيف هو بعد البحث عنه في مظانّه ، فلا تجده ، ومجاوزة المشاهير ليست لكل إنسان ، وإنما هي بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتي من لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ فيقول : قد عدت السماع فيختار في اللفظة يفعل بالضم ، أو يفعل بالكسر ، ليس له ذلك •

وقال ابن عصفور بجواز الضم والكسر ، ولو اشتهر أحدهما فقط ، وأم يسمع الآخر أو سمع على غير شهرة ، هذا ما فسر به بعضهم عبارته وهو قول ثالث ، وعليه فيجوز في يضرب الضم مع أنه لم يسمع إلا الكسر ، وفي يقتل الكسر مع أنه لم يسمع إلا الضم •

قُنا : هو باطل ، لأنه قياس في معرض النص ، فلا يلتفت إليه •

وقال بعضهم : أراد ابن عصفور بجواز الضم والكسر سمعا أو لم يسمع إلا أحدهما جوازهما مع عدم شهرة أحدهما ، أما إذا اشتهر أحدهما فهو المتعين فيرجع إلى المذهب الأول •

وقال ابن جنى : إذا انتفى سماع أحدهما وجب الكسر ، لأن الباب للمخالفة ، فكما أن ما كسر ماضيه بابه أن يفتح مضارعه فكذلك ما فتح ماضيه بابه أن يكسر مضارعه ، وهو قول رابع •

قل في بغية الآمال : إذا عرف أن الماضي على وزن فعل بفتح الهين ، ولم يعرف المضارع فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر ، لأنه أكثر والكسرة أخف من الضمة ، وكذا قال أبو عمرو المطرز حاكيا عن الفراء إذا

أشكل عليك يفعل بالضم أو يفعل بالكسر ، فتب على يفعل بالكسر ،
فانه الباب عندهم ، والمختار الأول •

قال أبو عمر اسحاق بن صالح الجرمي : سمعت أبا عبيدة يروى
عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : سمعت الضم والكسر في عامة هذا
الباب ، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين إما على الضم
فقط كهو لك يقتل ويخرج ، وإما على الكسر فقط نحو قو لك : يضرب
فهذا الذي اقتصر على وجه واحد فيه لا بد فيه من السماع ،
وهو ما بأبي عبيدة ، أبو عبيدة الوهبي الأباضي من أصحابنا رحمه الله
ورضى عنه ، وهو من العلماء المتقنين وترجمته مبسوطة في السير ،
ويكفي ما قاله الشميني في حاشيته المغنى أنه أم يكن أعلم منه في
الخواارج ، ولا في غيرهم •

وقول صاحب فتح الأقفال : إنه تتبع مواد الصحاح والقاموس ،
ولم ير مادة من هذا القسم إلا منصوفا على ضبطها بضم أو كسر
أو بها ، وأنه لم يظهر ما هو الذي يجوز فيه الوجهان قياسا
عند عدم سماع أحدهما سورا وقصور ، فان صاحب القاموس قد تتبع
وتفحص في ذلك ف ضبط كل كلمة لم تشور بضم أو كسر بالضم والكسر ،
وخطها بما اشتهر ، ولم ينبه على عدم الشهرة ، وأن من ذلك عتل
فان مضارعه لم يشتهر بضم أو كسر ، ولم يسمع أحدهما أو سماع
بدون شهرة فنجيز فيه الآخر وهو بمثناة فوق ، ومعناه دفعه
بتعنف •

ويفهم من قوله : اذا تعين بعضهما الخ أن ما شهور بكسر يكسر ،
أو بضم يضم ، وأن ما فيه داعي الضم يضم ، وهو كونه متديا
مضاعفا ، أو واوى العين أو اللام ، أو دالا على الغلبة ، وأن ما فيه
داعي الكسر يكسر ، وهو كونه واوى الفاء أو يائي العين أو اللام ، أو
مضاعفا لازما •

كما أفهم قوله حيث خلا من جالب الفتح أنه إن لم يخل من جالبه وهو حرف الحاق يفتح ، فأما المشهور بكسرة في المضارع فنحو :
جذبه : وخصبت الأرض ، وفيه لغة بكسر الماضي وفتح المضارع ،
وضربه وعضبه ، وغصبه ، وغلبه وقصبه بالصاد المهملة أى
قطعه ، وقضبه بالصاد المعجمة كذلك ، وكذب وكسب ، ونصبه وألته
أنقصه ، وكبته ردّه ، وكنته وصره ، ولفته صرفه عن وجهه ، ونصت
وجلده ، وحرد عليه وحقد ، ويقال بفتح المضارع فيهما وكسر الماضي
أيضا ، ورفده وسفد الذكر على الأنثى ، وصغده أوثقه ، وعضد
الشجرة قطعها ، وعقده وفقده ، وقصده ونصده جعل بعضا على
بعض ، وحيدة وحفذه شواه ، ونبذه وأسرّه وأصره عطفه ، وبشرت به
سررت ويقال أيضا بكسر الماضي وفتح المضارع ، وتبره دقه وحفرت أسنانه
تأكلت ، ويقال بكسر الماضي وفتح المضارع وحفر الأرض •

وحقر ذل ويقال أيضا بضم الماضي والمضارع ، وخسر ويقال
أيضا بكسر الماضي وفتح المضارع ، وحظر في مثيه تمايل وزفر
وسفر كشف ، وصبر على البلاء وصبره حبسه ، وعذره قبل عذره ،
وعصره وعفّره وعقره ، وعكر الريح كثر غباره ، وكسره وكشر عن
أسنانه ، وهدر البعير ، وهصر الغصن عطفه وكسره من غير إبانة ،
وجنز الميت ستره ، وخبز الخبز وعجز ويقال بكسر ماضيه وفتح
مضارعه •

وغرز الإبرة رقفز ، وكنز الذهب ونبزه نتفه بأطراف أصابعه ،
وجاس وحبسه ، وشمس اليوم ، ويقال بكسره وفتح مضارعه أيضا
وعبس وعكسه ، وغرس الشجرة وغطس في الماء ، وغرسه قتله ،
وقبس ناراً ، وقرس البرد ، ويقال بكسر الماضي وفتح المضارع ، وكس
الظبي دخل كناسه ، ولبس عليه الأمر وحمشت ساقه ، ويقال أيضا
بضم الماضي والمضارع •

وخدشه وخرشه وخمشه ، وغطش الليل أظلم وفتشه ، ونقش
الشوكة استخرجها ، وحرص ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ،
وغمصه عابه ويقال أيضاً بكسره ، وفتح مضارعه ، وقاص الظل
انقبض ، وقنص الصيد وخفضه ، وربضت الشاة ، وعرض له كذا
ويقال بكسره ، وفتح مضارعه وقبضه وفرضه ، وحبط ويقال أيضاً
بكسره وفتح مضارعه ، وخبط البعير وخلطه ، وضط وعبطه ، ويقال
أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

وغمطه حقره ، وقسط جار ونشطه جذب ، ولفظه ويقال أيضاً
بكسره وفتح مضارعه ، وحذفه رمى به ، وحرف لعياله كسب ، وحرفه
عن وجهه صرفه الى حرفه أى جانبه ، وحنف أى مال واستقام ، ويقال
أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

وخسف القمر كسف ، وخسف الشيء انخرق ، وخسفه خرقة ،
وخصف الورق خطفه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وذرف
سال ، وصدف أعرض ، وصرفه وطرف طرفه أغمضه ، وعرفه ،
وعرفت نفسه أنصرفت ، وعصفت الريح ، وعطف وعلفها وقذفه رماه
بالحجارة ، وعصف الغصن أى هصره •

وقصف العود كسره وأبانه وسمع له صوت ، وقطف الثمرة ،
وكسفت الشمس وكشفه ، ونزف الماء نزحه ، ونزف بنفسه أى عدم
وانقضى ، ونسف البناء نقضه من أصله ، وحذق فى الصنعة مهر فيها ،
ويقال أيضاً بكسر الماضى وفتح المضارع ، وحذق به طاف ، وحق
شعره ، وخرق الثوب ، وسرق وطلق ، ويقال أيضاً بكسر الفاء وفتح
المضارع •

وعتق العبد ، وفلقه شقه ، ولفقه خاطه ، ومزقه ونطق •
ونزق وهرق غد الغضب ، ويقال أيضاً بكسره وفتح المضارع ، وكذا

في أفك بمعنى كذب ، وأفكه صرفه ، وسبكه أذابه ، وشبك أصابعه وملكه حواه وماك على قومه ، وملك العجيز أتقن عجنه ، وهتك الستر وهلك ، ويقال بكسره وفتح مضارعه ، وحمله وعذل ، وعزله ، وغزل القطن وغسله ، وفتله وغصله ، وقزل تعارج ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وقصله قطعه ، وقفل الشجر ييس شديداً ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وكبله قيده ، ونتل كنانته صب ما فيها ، ونزل بالمكان ، وهتل السماء رهطلت وهمت ، وهزل في كلامه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه وكذا في ثلمه ، وجرم وجرمه قطعه ، وجرم الحكم أمضاه وحتمه ، وحسمه قطعه ، وحطمه كسره ، وختمه رختم عليه ، وخضمه أكله رطباً أو بأقصى الأضراس عكس القضم ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

وصرمه وظلمه ، وعزم عايه ، وعزم الأمر نفسه ، وعزم عليه بالله أقسم ، وعصم القربة جعل لها عصاماً ، وفصمه كقصمه أو هو بالفاء في الرطب ، وبالقاف في اليابس •

وفطم الرضيع وقسمه وقلمه ، وكظم غيظه ، وكظم البعير أمسك عن الجرة ، وكلمه جرحه ، ولثمه قبله ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، ولطمه ونظمه وهدمه ، وهزمه وهشمه كسره كهصمه بالمهمله ، وهضمه أذله أكله ، ويتم الصبي ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه وبضمهما •

ودفنه وصفن الفرس قام على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وعمن أقام ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وغبته وغبته وكفنه ، وفتن ريحه ، ويقال أيضاً بضم مضارعه ، وهدن سكن فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مكسور العين باشتجار •

وأما ما اشتهر بالضم في مضارعه فنحو : ثقبه بالمائة أو بالنون

خرقه ، وحجبه وسلبه ، وخطب ورتب ثبت ، ورسب في الماء أغاص ،
ويقال أيضاً بضم مضارعه ، ورقبه ، ويقال أيضاً بكسره
وفتح مضارعه ، وسكب الماء ونكبه صـبه ، وطلبه وعقبه خلفه ،
وعزب أى غاب ، وكتب ، وندبه في الأمر ، وندب الميـت ، ونصب الماء
نقص ، ونكب عن الطريق ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

وهرب وثبت ، وخفت سكن ، وسكت وصمت ، وغلت في حسابها
وقنت ، ونبت البقل ونكت في الأرض طعننا ، وحدث ويضم مع
مضارعه اذا ذكر مع قدم لانتاسب ، ومكث ويقال أيضاً بضمه
مع مضارعه •

ونبت القبر ونبشه بمعنى ، وخرج ودرج ورتج الباب أغلقه ،
وعوج في سلم ، وفرجه فتحه ، ومرجه خاطئه كمزجه ، ومسجه ومشجه ،
وبرد الماء ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وخضد الغصن كسره ،
وخلد وخمدت النار ، ويقال بكسره وفتح مضارعه ، ورشد ، ويقال
أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

ورصده وحرصه ، ورقد وركد ، وسجد وسرد الدرع نسجها ،
وسرد الحديد تابعه ، وسمد رفع رأسه متحيراً ، أو سند في الجبل
صـمد ، وشرده ، وصمد وطرده وعبدته وعضده وعمده أقامه ،
وعمد له قصده ، وقصد في أمره اعتدل ، وكسد المتاع ، ويقال أيضاً
بضمه مع مضارعه ، وكنده كفر بنعمته ، ولبد بالأرض مثلاً لصق ،
ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

ومجد ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، ومسد الجبل فتلته ،
ونشد الضالة سأل عنها أو عرفها ، ونشدتك الله ، ونقد الدراهم ،
ومجد ، وممدت النار طفت ، وممدت الأرض ماتت ، وذلده قطعته ،

ونفد السهم خرج طرفه من الرمية ، وبكره سبقه ، وبذر الحب فرقته
كبزره ، وبسر وجهه عبس ، وبشره سره بخبر ، وبضره شقه ، وبكر
أبيه أتاها بكرة •

وتجر وثبر هلك ، وثمرت الشجرة ، وجبر العظم وجبرته أكرهته ،
وحبره ستره ، وحجزه وحظره ، ودبر ودتر ، وذكره وزجره وسبر الجرح
اختبر غوره ، وستره ، وسجر التتور أحماه ، وسجر النهر ملاه ، وسطر
الكتاب خطه ، وسقرته الشمس أحرقتة ، وسمر لم ينم ليلا ، وشجر
اعترض ، وشطره قسمه ، وشكره وشمر ذيله ، وصبر طعامه جعله
صبرة ، وعبر الوادي قطعه عرضاً ، والعبر الجانب

وعبر الرؤيا ، وعبر الدراهم نظركم وزنها ، وعثر اطلع ، وعثر المال
أخذ عشره ، وعمر ، وغبر مكث أو ذهب ، وقذره استفذره ، ويقال
أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وقسره وقصر عليه ، وقصر عنه ،
وقصرها حبسها ، وقصر الثوب غسله ، وقطر الماء ، وقفر أثره ،
وكفر بالله ، ومطرتهم السماء ، ومكر ونذر ، ونشرت الريح هبت ،
ونشر الميت انبعث ، ونشره بعثه ، ونصره ، ونضر الله وجهه نعمه ، ونظر
إليه وفيه ، ونظر غريمه أمهله •

وهجره وهجر في كلامه ، وبرز خرج الى البراز بالفتح أى الفضاء ،
وحرزه كحرسه ، وعجزت المرأة صارت عجوزاً ، ويقال أيضا بكسره
وفتح مضارعه ، ونجز الوعد انقضى ، ويقال أيضا بكسره وفتح
مضارعه •

ودرس ودرسه عفا وأعفاه ، ودرس الحنطة ، وركسه قلبه كتكسه ،
ورمسه كتّمه وأخفاه ، وقّس طهر ، ومكسه حقه نقصه ، وملس ويقال
أيضا بضمه مع مضارعه •

وغيره ونجش الصيد آثاره من مكانه ، وجابه ونفش الصوف
ثعبه بأصابه وفرقه ، وخرصه وحرزه وقدره وخلص صار
خالصاً ، وخلص اليه وصل ، وخلص منه فصل ، وربص به انتظر ،
ورقص وقرصته النملة ، ونقص الشيء ونقصه ، ونكص رجع عن
الخير ، وركض وغمض خفى ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وغمض
عنه سامحه ونبض العرق تحرك ، ونفض الثوب وبسطه وثبطه عن
الأمر ، وسرط الطعام ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

وضبطه وفرط قبلهم تقدم ، وقشطه وكشطه ، ولقطه وجرفته
كتسه ، وخرف الثمار خبأها ، وخلف فم الصائم ، وخلف بعد أصحابه ،
وخلفه ناب عنه ، ورجف تحرك ، وردفه تبعه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح
مضارعه ، وزلف وسلف مضى ، وقرف لعياله كسب ، ولطف به ،
ونشف العرق ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

ونكف ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وبرق البصر تحير ،
ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وبرق لمع ، وبزق وبسق وبصق ،
وبسق النخل طال ، ورتق الثوب رقبه وفتقه خرقة ، ورزقه أنفق عليه ،
ورشقه ورمقه بعينه نظر اليه اختلاصاً ، وزاقت قدمه ، ويقال أيضاً بكسره
وفتح مضارعه ، وسلقه بالنار غلاه ، وبالكلام آذاه ، وشرقت الشمس ،
وصدق في الحديث وصدقه الحديث ، وصدق وصفقه ، وصدق
الباب ردّه ، وطرقه أتاه ليلاً ، وطرقه ضربه بالمطرقة ، وعرق العظم
سلمت ما عليه من اللحم .

وفترق بينهما فصل ، وورق السهم خرج من الرمية ، ونسرق
الكلام نظمه ، ونفقت السلعة ، ونفقت الدابة ماتت ، وبرك جثا ، وتركه
ودلكه مسجه ، ودلكت الشمس زالت ، وداكت رجله زلقت ، وربكه
خلطه كعبكه ، وسبك البناء رفعه ، وعركه دلكه ، وفرك الثوب حكه ،

وفرك الشيء فكه ، ونسك ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وأكله وأمله ، وبذله شقه ، وسببه لزمه أشد اللزوم ، وبطل وبقل النباتات ، وحصل وخمل ، ودبل النبات ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، ومثله عبث أى صخم ، ورمل فى مشيه ، وشمله عمه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

وصقل السيف وطبل بالطبل ، وعذله لأمه ، وغفل ، ومحات يده نطت من عمل ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وكذا فضل أى زاد ، وقتله وكفله ومطاه ، ومثله فى الماء غمسه ، وفصل السهم ونفله أعطاه ، ونقله وحكم عليه ، وحلم فى نومه ورجمه ، ورسمه كرقمه ، وركمه ، وعجمه وعجم العود غمسه ليختبر صلابته ، وكتمه ، ونجم الزهر طلع ، وهجم عليه ، وبطن خفى •

وحرنت الدابة وقفت عن الجرى ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وحزنه وحسن وجهه ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وحضن الصبى ، وخزن المال ، وضمنه حزره ، وقدره كضمنه ، وركن إليه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وسجنه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وسكن الدار ذلك الفقر ، ويضم أيضاً مع مضارعه ، وشطن بعد وقطن أقام كمدن ، وحرن على الشيء تعوده ، فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مضموم العين ، وسمعت أفعال كثيرة بالضم والكسر فى مضارعها مما خلا من جالب الفتح وداعى الضم والكسر : كجلب ، وحلب اللبن وخابه بمخلبه ، وخدعه ، وعتب عليه لأمه ، وكتبه بالمثلثة صبه ، ونسبه ورفسته دقته ، وسبت نام كثيراً ولسات قطع أنفه ، وسمت حسنت سمته أى سيرته ، وحرث اللحم مزقه ، وحرث الأرض ، وفرت الكرش ، ونفت فيه ، ونكت العهد والحبـل ، وحلج القطن ، وخدجت الناقة ألقت ولدها قبل التمام ، وفلج بحجته ، ونسج الثوب وحسده ، وحشد •

وضـمد الجرح ، وغمد السيف ، وأبر النخل لقحه ، وأثر الحديث
نقله عن غيره ، وأجره على عمله ، وأطره عطفه ، ويطر الجرج ثقه ،
وجزره قطعه ، وجزر البحر حسر ، وحدر نزل بسرعة ، وحزره قدره ،
وحسره كئسه ، وحسر البعير انقطع ، وحشرهم جمعهم ، وحصره
ضـيق عليه أو عرف مقداره ، وختر عنه ، وخطر بباله ، وخنزه أجاره ،
وذبره كتبه ، وزبره الحاكم انتهره ، وزحر بالزممار ، وسـنر بينهم
أصلح ، وسمره بالمسمار ، وصدر رجـع ، وعسر غريمه طلبه على
عسره ، وغدر وفتر عزمه ، وفسره كئسه ، وفطره سته ، وقـبـر
الميت ، وقتر عايه رزقه ضاق .

وقشـره سلقه ، ونثره فرقه ، ونذر على نفسه وعد على شرط ،
ونشر الخبر أغشاه ، ونفر الظبي شرد كاستقر ، وهـدر دمه أبطاه ،
وهدر هو بطل ، وحجز وحزز الخف ، وركر ورمز ولز ، ونشز وهمزه ،
وبجس الماء شقه ، وحـدس وخنس ، ودرس الكتاب ، ورفسه برجله ،
وغطس ، وغنت الجارية جاوزت حدّ القروج ، ويكسر ذيفقـح
مضارعه ، وقمسه في الماء غوصه وقمس هو غاص ، ولمسه .

وبطش به وجرش الحبّ دقه غير ناعم ، وعرش بنى عريشاً ،
ونفشت الغنم انتشرت ، ورفضه تركه ، وعرض العود مدّه عرضاً ،
وعرض المتاع عليه ، وخرط الورق ، وريطه ، وسمط الجدى نتف صوفه
بالماء الحار وشرط عليه كذا ، وشرطه الحجام ، وقسط أى عدل ،
وقمط شدّ يديه ورجليه ، وقنط يتئس ويضم الماضي المضارع
أيضاً ، ويكسر الماضي ويفتح المضارع أيضاً .

ونبط البئر استخرج ماءها ، وهبط ، ورسف في قيده ، ورشـه
ممّـه ، ويكسر الماضي ويفتح المضارع ، وعطف رُغرف ، وقطف قارب
خطوه ، وكنف الإبل آواها الى حظيرة ، ونطف الماء سال ، وخرق الرجل

كذب ، وأبق العبد هرب ، ويكسر ماضيه فيفتح مضارعه ، ودفق
الماء ، ودرق الطائر سلح ، وسبقه ، وفسق ، وحبكه أحكم شدة ،
وعلكه مضغه وفتك به ، وأفل النجم ، ورتله قطعه ، وبذل المال ،
وتغل بصرق ، وجبله على كذا طبقة ، وجدل الحبل وحظله منعه ،
وبخله خدعه ، وسدل شعره أرخاه ، وشمل الناقة غطى ضرعها ، وعثله
جره بعنف ، وعضلها منعها التزويج •

وعقل الشيء فهمه أو شدّه أو ودّاه ، وعقل عنه أدّى جنايته ،
وعك عليه القبس ، وقبل من السفر ، وكفل به ، ويكسر ماضيه فيفتح
مضارعه ، ونسل مشى سريعاً ، ونكل عنه رجع ، وجثم الطائر لزم
مكانه ، وجذمه بالماء جمعتين قطعه ، وجزم على الحرف وقف ، وحجمه
الحجام ، وحشمه أسمع ما يكره ، وخدّمه الخادم ، وسجّعت العين
الدمع أسألته ، وعتم بالإبل أبطأ بحابها إلى العتمة ، وعتم الماء تغير
وأسن ، ويكسر ان فيفتح مضارعهما •

وختن الولد ، ورسن الدابة جعل لها رسناً ، وعطن الإبل صرفها
إلى عطنها ، وعجن الدقيق وعدن بالمكان أقام ، وعطن الأعر ظهر ، وغير
ذلك ، وهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعهما يجوز
ضم عينه وكسرهما لو رודהما باشتها هذا •

واعلم أن فعل المفتوح الذي ليس بحلقى قد يشاركه الضم
في مادة واحدة ، فتكون المادة مفتوحة ومضمومة ، ومضارعهما
جميعاً مضموم : كرسب في الماء ، ومكث ، وبرد الماء ، وجمد المائع
وكسد المتاع ، ومجد الرجل ، وعجزت المرأة ، وهأس الشيء ، وغمض
وضعف ، ونسك وذبل النبات ، وعبل ، وحرنت الدابة ، وحسن
وجهه ، وسكن فهر مسكين بضم عين الماضي وفتحها ، وضم المضارع
مطلقاً •

وقد يشاركه الكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومكسورة ،
ومضارع المفتوحة مضموم ، ومضارع المكسورة مفتوح : كسغب أى
جـاع ، ونكب أى مال ، وخمدت النار ، ورشد اهتدى ، ولبد لزق ،
وقدره نفر منه ، ونجز الوعد ، وسرط الطعام ، وردفه ، ونشف
الثوب العرق ، ونكف تكبر ويرق البصر دهش ولم يبصر •

وزلقت قدمه ، وشملهم عمهم ، وفضل زاد ، وشجلت يده ،
وركن اليه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ومنه سميت
السفينة ، وكمن له اختفى •

وقد يشاركه الضم فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومضمومة ،
ومضارع المفتوحة مكسور ، ومضارع المضمومة مضموم : كحقر
الرجل ، وحمشت ساقه ، وبتن ريجه •

وقد يشاركه الكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ، ومضارعها
مكسور ، ومكسورة ، ومضارعها مفتوح : كخصب المكان ، وحرد عليه ،
وحقـد ، وبشرت به ، وحفرت أسنانه ، وخسر وعجز ضعف ، وشمس
اليوم اشتدت شمس ، وقرس البرد اشتد ، وحرص ، وغمصه
بالصاد المهملة ، وعرض له ، وحبط عمله ، وغبطه وغمطه بالطاء المهملة
استحفره ، ولفظه من فيه رمى به ، وحنف وخطف ، وجدق وطـق ،
ونزق خف عند الغضب ، وأفك كذب وهلك وقـزل ، وقـذل الشجر ، وهزل
في الكلام ، وثلم الإناء ، وخضم الشيء ، ولثم فاها قبله ، ويتم
الصبي وعن •

وقد يشاركه الضم والكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة
ومضارعها مضموم ، ومضمومة ومضارعها مضموم أيضا ،
ومكسورة ومضارعها مفتوح : كتقب ورفث في كلامه ، وعند عن الطريق

وعن الحق ، وأمر صار أميراً ، وعمر المال بنفسه صار عامراً ،
وقذر صار قذراً ، وكدر صار كدراً ، ومضر اللبن صار حامضاً ،
ونظر وجهه ولونه ، والغصن نعم وحسن ، وخمض بطنه خماً بالضم
خلاً ، وبغض صار بغيضاً ، ورفق به ، وسفل ضدّ علا ، وعقمت
المرأة .

وقد يشاركه الضم والكسر ، مع أن المادة المفتوحة مضـموم
مضارعها ومكسور ، والمضمومة مضموم مضارعها ، والمكسورة مفتوح
مضارعها : كحثر اللبن ، وعثر المشى كبا ، وأنس به وقنط من الرحمة .

هذا وقد زعم صاحب فتح الأقفال أن في جعل الناظم حرف
الحق جالِباً للفتح تسامحاً لأنه شرط ، أى لا يفتح إلا إذا وجد حرف
الحلق ، وليس المراد أنه إذا وجد وجب الفتح ، فافهم لا سبب موجب
أى ليس حرف الحلق كما وجد وجد الفتح لذاته .

قلت : ليس في تسمية حرف الحلق جالب الفتح ما يوهم أنه يجلب
الفتح وجوباً ، لأن قوله جالب الفتح في قوة قضـيته غير مقيدة بضرورة
ولا دوام ، إذ لم يقل جالب الفتح ضرورة أو دائماً ، فهو مرجح للفتح
في الجملة لا ضرورة ولا دائماً ، فهو شرط ، وسبب غير موجب .

وأيضاً لنا أن نقول : حرف الحلق وجوده علّة بالنسبة لجواز
الفتح ، وشرط بالنسبة لتحقيق الفتح ، فيلزم من وجود حرف الحلق
جواز الفتح بقضية أنه علته ، ولا يلزم من وجوده وجوده بالفعل
بقضية أنه شرطه ، فحيث دلّ قوله جالب الفتح على الشرطية ، يكون
المراد وجود الفتح ، وحيث دلّ على العلية ، يكون المراد جوازه .

وفي قوله : كالمبنى من عتلا ما في قوله : وافتح موضع الكسر في

المبنى من فع-لا ، وقوله : بعضهما الضمير فيه عائد للكسر والضم
المفهومين من قوله : فاكسر أو اضمم على ما تقرر في محله •

الإعراب : عين مفعول مقدم لاكسر ، وحذف مفعول اضمم ،
وذكره جائز ولو فضلة ، لأنه ليس على التنازع ، وقول صاحب تحقيق
المقال ، وصاحب فتح الأقفال ، وأبى يحيى : إنه يجوز أن يتنازع فيه
اكسر أو اضمم مع تقديمه ، يضعفه أن تنازع المتأخرين في متقدم ،
ولو أجازوه بعض لكن منعه الناظم ، فلا يخرج بيته عليه ، ولا حاجة إلى
ادعاء أنه جعل التنازع فيه ، وقدمه للضرورة والمضارع مضاف
اليه •

ومن فعلت متعلق بمحذوف حال من عين ، أو نعت للمضارع ، أى
المضارع المصوغ من فعلت ، فانظر ما مرّ في نظيره •

وحيث ظرف مكان مجازى ، ويجوز للناظم أن يأتى بها ظرف
زمان على القلة على قول الأخفش ، أى إذا خلا بنيت لافتقارها
لجملة كافتقار الحرف لما بعده ، أو لشبهها به في عدم التصرف
التمام ، أو لشبهها بالحرف في المعنى معنى فى ، وهى مفتوحة الثاء أو
مضمومتها ، أو مكسورتها ، والأول فصيح كالثالث ، والثانى أفصح ،
والكلام على بنائها وسببه وإضافتها للجملة والمفرد ، وخفضها بمن أو
الى ، وكونها مفعولا فى بعض المواضع ، وكون حوث فى لغاتها
واستعمالها اسم شرط مطلقاً ، ومنعه مطلقاً وإجازته بشرط زيادة ما بعدها
وغير ذلك أطنته فى النحو •

وتتعلق باكسر ، ويقدرّ مثلها لاضمم على حدّ ما مرّ فى عين
لا على سبيل التنازع ، وإنما لم أجعل عين مفعولا لاضمم ، وحيث
ظرفاً له لاقتران اضمم بعاطف ، والعاطف له المصدر لا يخرج عنه

إلا في التنازع ، وتقديم همزة الاستفهام عايه ، مع أنها مما بعدها في قول في نحو : (أفلم يسيروا) وإذا جعلناها اسم شرط غقت بجوابها وهو اكسر ، وبُئيت لما مرّ أو لتضمنها معنى أن الشرطية ، وإذا جعلت شرطية على مذهب من يجزم بها ، ولو خلت من ما مطلقاً .

أو مذهب من يجزم بها خالية من ما بشرط نيتها ، أو مذهب من يجعلها اسم شرط كذلك ، لكن لا يجزم فلا يجوز جعل عين مفعولاً لاكسر ، ولا متنازعا فيه ، لأن معمول الجواب لا يتقدم على أداة الشرط ، اللهم إن بنى على جـ-واز تقديمه ضرورة ، أو على مذهب الكسائي من جوازه سعة ، بل مفعول محذوف دل عليه اكسر واضمم .

وبجاز تعليقها إذا جعلت شرطية بفعل الجواب ، أو بفعل الشرط إن لم نقل بإضافتها لفعل الشرط وفاعله ، أما إذا قلنا : بإضافتها وهو الصحيح فلا ، لأن المضاف إليه لا يعمل هو ولا جزؤه في المضاف .

وخلا ماض مستتر انفعال جوازاً ، ولا محل لهما إن جعلت شرطية جازمة ، ومحل الجزم الفعل وحده ، ولهما الخفض بإضافة حيث إذا لم تجعل جازمة ، أو جعلت جازمة وبنينا على القول بإضافتها ، ولو جازمة ، وهو القول الحق ، وحذف ما الزائدة بعد حيث الشرطية للضرورة من أحسن المضائر ، لأن فيها رداً إلى الأصل ، ويرجح شرطيتها الفاء بعدها .

وأما ما ذكره أبو يحيى من أنها إذا جعلت غير شرطية ، لم يكن لها عامل فباطل ، لأن العامل اكسر أو محذوف ، ثم ذكر أبو يحيى بعض هذا بعد ذلك .

ومن جالب متعلق بخلا مضاف الى الفتح ، وكالمبنى أى كالمضارع
المبنى متعلق بمحذوف حال من ضمير خلا ، أو بمحذوف نعت لمصدر
محذوف على حذف مضاف ، أى خلواً ثابتاً كخلواً المبنى من عتلا ،
أو بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كالمبنى ، والجملة معترضة أو
بخلا ، ومن عتلا متعلق بالمبنى ، والفاء زائدة فى ما بعد حيث لتضمنها
معنى الشرط ، ولو لم تجزم أو رابطة لجوابها إن جعلت اسماً شرط
جازم أو غير جازم ، لكن إن جعلت جازمة فالجملة بعد انفاء أو مع انفاء
فى محل جزم ، وإن لم تجعل شرطية أو جعلت شرطية غير جازمة فلا محل
لها ، لأنها مستأنفة .

ويجوز جعلها رابطة لجواب أما مقدرة أى أما عين المضارع
فاكسر ، وجملة قولنا : وذلك كالمبنى معترضة مطلقاً إلا اذا جعلنا
فاكسر جواباً مقدماً لإذا على القول بجوازه مطلقاً ، أو ضرورة إن أجاز
الناظم اتباعه ، وعليه فعامل عين وحيث اكسر أو اضمم على التنازع
محذوفين مقدرين قبلهما إن أجاز تنازع المحذوفين ولا محل لها إن
جعلناها دليل الجواب ، أعنى جملة فاكسر لأنها (ح) مستأنفة أو
جعلناها جواباً مقدماً ، لأن الشرط غير جازم إلا إن جعل اذا
جازمة شعراً ، فحملها الجزم .

وجملة اضمم مثلها فى المحل وعدمه لعطفها عليها واو حرف
عطف ، واضمم أمر مستتر الفاعل وجوباً وواو ، أو مكسورة لالتقاء
الساكنين ، ويجوز ضمها لكون الضم حركة همزة الوصل بعدها
لو أثبتت ، بل تبعاً لضم الميم بعدها لضعف الساكن بعدها لسكونه ،
وذلك شأن الضم اللازم أن يتبع له الساكن قبله الساكن المسبوق
بهمزة الوصل المتصل به ساكن قبله لا للنقل منها ، لأنها لم تثبت
فضلاً عن تحركها ، ونقل حركتها ، قيل : ويجوز فتحها تخفيفاً .

وإذا ظرف زمان مستقبل متعلق بجوابه المقدر المدلول عليه
باكسر ، أو بجوابه المذكور وهو اكسر على القول بأنه الجواب
وهو في نيته التقديم على جوابه ، أو بتعلق باكسر على أنه خارج
عن معنى الشرط ، بل يتنازع فيه اكسر أو اضمم المذكورين قبله
إذا جعلناها شرطية جوابها اكسر ، أو غير شرطية ، وتعين فاعل المحذوف
فسره اعترلا بالبناء للفاعل .

قال صاحب التحقيق : فافتعل بمعنى فعل ، أو نائب المحذوف
يفسره اعترلا بالبناء للمفعول .

قال صاحبه : فيكون مطاوعاً لفعل عند من أثبتته ، وجملة اعترل
المذكورة لا محل لها ، لأنها مفسرة ، وللمحذوفة محل خفض بإضافة
إذا إليها ، وإن قلنا : بعدم إضافة إذا لشرطها جاز تعليقها بفعله ،
ولا محل للجملة ، والفعل المقدر يقدر غير مقرون بقدر ، لأن إذا
لا يكون شرطها مقروناً بقدر ، وكذا غيرها ، ولا يضر ذلك اقتران
المفسر بها كذا ظهر لى ، ثم رأيت صاحب التحقيق ذكر ذلك وقال :
إن التفسير عهد فيه ما هو أوسع من هذا ، ولا يلزم من مصاحبة قد
للمفسر أى بكسر السين أن تكون كذلك مع المفسر بالفتح ، ويجوز على
مذهب الأخفش وغيره جعل تعيين مبتدأ ، وقد اعترل خبره ، ويجوز
على مذهب الكوفيين ، وعايه الناظم فى بعض مصنفاته جعل تعيين فاعلاً
أو نائباً مقديماً ، وبعض مضاف إليه تعيين مضاف هو للهاء بعده ،
والميم زائدة ، والألف كذلك دالة على الاثنين ، وبنيت الهاء لوضعها على
حرف أو لشبهها بهاء إياهما وإياه فى المعنى ان قلنا : الضمير إيا ،
وقيل : الضمير هما ، وبسطت ذلك فى النحو .

ولفقد متعلق باعتزل المحذوف أو المذكور ، وقم للوزن والروى ،
ولا تنازع بين المحذوف المذكور على الصحيح مضاف لشهرة ، وتاء

شهرة مفتوحة أو مكسورة بدون تنوين منعاً لصرفه الموزن ، أو مكسورة بتنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة •

وداع معطوف على شهرة ، وقد حرف تحقيق مكسور القاف لالتقاء الساكنين ، أو مضمومة لأن حركة الهمزة بعدها لو ذكرت ضمة اذا بنينا اعتزل للمفعول ، بل تبعاً لضمة التاء ، وفاعل اعتزل أو نائبه مستقر جواز •

تمة :

لو قدم الناظم البيت الثاني لم يكن إشكال ، ولو قال بدلها كسر "وضم" :

لمين آلات من فعلا

إن لم يكن داع أو مشهور ما نقلا

لم يكن إشكال أيضاً ، وكان اختصاراً لجمعه المعنى ، والناظم أتى بالمعنى الواحد في البيتين ، ولكن تحذف ياء الآتى من هذا البيت ، ويكون في عين داع وجهان : كسره من غير تنوين للوزن ، أو مع تنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة ، وإنما قدم موجبات الكسر والفتح والضم ، على جواز الوجهين ، لأنها وجودية ، ورفعها هو الموجب للتخير ، ولا ريب في تقديمها ، لأن الطرف الوجودي يعرف به السلبي ، ولا يقال : لم خص "جالب الفتح" ، لأننا نقول لم يخصه ، لأن قوله : داع شامل لجالب الضم والكسر •

فصل :

هو غالباً ما اشتمل على مسائل ، وقد مرّ تعريفه وتعريف التراجم ، قال الأندلسي في محصاه شرح مفصل الزمخشري : هو

الحجز بين الشيئين ، ومنه فصل الربيع ، لأنه يحجز بين اثنين .
والصيف ، فكان ينبغي أن يوصل بين فيقال : فصل بين كذا وكذا
إلا أن المصنفين يجرونه مجرى الباب ، فيصلونه بفي فيقولون :
فصل في كذا ، كما يقولون : باب في كذا ، وهو خبر لمحذوف ،
أو مبتدأ لمحذوف ، وسوغ ابتداءه تخصيصه بتتوين الوحدة ، وفي
المطوّل إدخال التتوين في الإثبات سور الجزئية أو وصفه بمحذوف ،
أي فصل عظيم أو مفيد أو صغير ، أو حصول الفائدة كما أثبتته
المتقدمون وابن هشام والسعد ، كابن الدهان .

إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة أو مفعول المحذوف وقف
عليه بالسكون على لغة ربعية ، فيكسر الصاد على حدّ التقاء
الساكنين ، أو يفتح لتحصل الخفة ، وعدم التقائهما ، أو ينقل فتحة
اللام إلى الصاد ، وسكون الصاد إلى اللام ، هذا ولا يخفى أن
الفعل إما أن يسند إلى الظاهر أو إلى الضمير البارز المنفصل ، أو
إلى الضمير المستتر ، فيبقى على حاله نحو : رمى زيد ، وإنما رمى
هو ، وهو رمى ، وباع زيد وضرب ، وإما إلى ضمير بارز متصل
لا يسكن له آخر الفعل وهو الألف والياء والواو ، فيبقى عين الفعل
على حاله كباعا مع الألف ، ومع الواو كباعوا وتقلب العين المعتلة ياء
إن كان أصلها ياء ، وواواً إن كان أصلها واواً مع ياء المخاطبة كبيعي
وقولي إلا في نحو اختار من غير الثلاثي فتبقى .

وحاصل الأمر أنه كالمضارع ، ويكسر فاؤه إن كان أصل العين
ياء وتضم إن كان واواً إلا إن كان المضارع يفعل بالفتح بقي كما
هو نحو : خافا وخافوا وخافي ، ويفتح آخر الفعل للألف ، ويضم
الواو ، ويكسر للياء مطلقاً ، وإن كان آخره معتلاً بالألف ردت إلى
أصلها مع الألف نحو : رميا ودعوا بفتح الياء والواو ، إلا إن
اتصلت به تاء التانيث حذفت : كرمتا ودعتا ، وتحذف مطلقاً مع

الياء والواو نحو : ارمى وادعى يا هند ، وارموا وادعوا ، ويكسر ما قبلها للياء ، ويضم الواو ، وشذّ حذفه مع الألف نحو : الزيدان رما بالألف ممدودة للأعلى ، وهى ألف الاثنين ، ولام الكلمة محذوفة وقد يفتح ما قبل الواو للتخفيف .

ولا تغير الواو والياء بالحذف إن حركتا عينا أو لاما مطلقا كعورا وبقياء إلا مع الواو ، فتحذف الياء آخرأ وسواء فى ذلك المعتل الثلاثى وغيره إلا أن لام الكلمة المعتل تقلب ياء مطلقا فى غير الثلاثى ، وكذا عينها إلا فى الماضى ، فلا تقلب العين ، وذلك مبسوط فى محاله .

وإما الى ضمير بارز متصل يسكن له آخر الفعل وهو التاء والنون ونا ، فتصون لام الكلمة إن اعتلت الى أصلها من واو أو ياء ، وتحذف عينها إن التقى ساكنان ، ولا يحذف أحدهما ان تحرك كبقى ورضى وعور وحول ، وذلك على الإطلاق .

لكن إن كان ثلاثياً متصرفاً خصّ بنقل حركة العين الى الفاء ، إلا إن كانت حركتها فتحاً فإن الفاء تحرك بما يجانس العين ياء كان أو واو ، ولا يغير الصحيح ، والى بعض ذلك المختصر أشبهار بقوله :

وانقل لفاء الثلاثى شكل عين اذا اءـ

قلت وكان بتا الإضمار متصلا

أو نونه اذا فتصا يكون فمنا

ه اعتض مجانس تلك العين منتقلا

أى انقل الى فاء الفعل الثلاثى ، وهى الحرف الأسمى الأول منه حركة عينه ، وهى الحرف الثانى الأسمى اذا كانت هذه العين معتلة ، أى حرف علة ساكناً ، وكان الفعل متصلاً بتاء المتكلم ، أو تاء المخاطب ، أو تاء المخاطبة ، أو بنون الإناث ، ومن نزل منزلتين أى أو بناء الموضوع للمتكلم ، ومن معه ، وللمعظم نفسه ، وإذا كانت حركة العين فتحة ضمت الفاء إن كانت العين واواً ، وكسرت إن كانت ياء عوضاً عن فتح العين ، وبيانياً للواو والياء ، وإذا كانت حركة العين ضمة نقلت للفاء أو كسرة نقلت للفاء أيضاً .

مثال المضموم العين : طال ضد قصر ، وإذا اتصل به أحد الضمائر المذكورة حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة وآخره سكن للضمير ، وتنقل حركة العين وهى الضمة ، لأن أصله طول بضم الواو الى الفاء وهى الطاء تنبيهاً على بنية الكلمة ، ولئلا يقع الإجحاف بحذف العين وحركتها جميعاً فيقال : طلت بضم الطاء وسكون اللام .

ومثال المكسور : هاب ، وإذا اتصل به الضمير حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة وآخره سكن للضمير ، وتنقل حركة العين الى الفاء تنبيهاً على البنية ، ولئلا يقع الإجحاف والعين هى ما عنه الألف ، وحركتها الكسرة ، لأن أصلها هيب بكسر الياء والفاء

الهاء فتقول : هبت بكسر الهاء وسكون الباء ، ولو بقى أول الفعل وهو فاء الكلمة على فتحه بدون نقل حركة العين اليه ، لم يعلم أنه من باب فعل بالضم ، أو فعل بالكسر ، أو فعل بالفتح ، وقد مرّ ذلك مبسوطاً مختلفاً فيه .

وتقدم سبب قلب الواو والياء ألفاً ، وتقول في خاف : خفت بكسر الخاء وسكون الفاء ، أصله خرف بكسر الواو ، وقلبت ألفاً واتصل به الضمير فسكن آخره ، فالتقى ساكنان وحذف الأول وهو الألف ، ونقلت كسرة أصله الى الفاء وهي الخاء ، وإنما قلنا : إن الضمة والكسرة في الفاء منقولتان من العين ، لأن أول الفعل المبني للفاعل مفتوح .

ومثال المفتوح العين : قال وباع ، أصلهما قول وبيع بفتح الواو والياء ، قلبتا ألفاً بعد سلب فتحهما وتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما ، وإذا اتصل به الضمير قيل : قلت وبعث بضم القاف دلالة على أن ألف قال عن واو ، لأن الضم يجانس الواو ، وبكسر الباء دلالة على أن ألف باع عن ياء ، لأن الكسر يجانس الياء ، وسكون اللام والعين لاتصال الضمير بهما ، فليسكنوهما حذف الألف قبلهما ، إذ لو ثبتت لالتقى ساكنان في غير الوقف ، ومن غير أن يكون الأول حرف علة ، والثاني مدغماً من كلمة واحدة ، فالضم دلالة على أن العين واو ، والكسر دلالة على أنها ياء .

ويدل على أنهما دلالة لا أصالة أن أول الماضي المبني للفاعل في مثل ذلك مفتوح لا مضموم ولا مكسور ، ولو أبقى على فتحه لفاتت تلك الدلالة ، ولو نقلت اليه فتحة العين لم تكن فائدة في النقل ، لأن نقل فتحة عينه الى غائه لا يدل على أن وزنه فعل بالفتح ، لأن أول الماضي مفتوح فتعذرت الدلالة على الوزن ، فراعوا الدلالة على كون

العين واواً أو ياء ، لئلا يجحفوا بحذفها ، وبعدم الإثـماع بأن أصلها واو أو ياء •

وقد يقال : هـا اقتصروا على بيان الوزن ، فبيقوا الفاء على فتحها فرقاً بين فعل المفتوح وفعل المضموم والمكسور ، فبيقون أول المفتوح على الفتح وينقلوا حركة العين الى الفاء في المضموم والمكسور ، أو هـا نقلوا فتحة العين لالفاء بعد زوال فتح الفاء للفرق المذكور ، ولتنقل حركة فعل وفعل وفعل من العين الى الفاء لا حركة المضموم والمكسور فقط •

ولا يقال بأنهم حافظوا على بيان العين واواً أو ياء ، وبيان كونها مفتوحة يعلم من المضارع ونحوه كالأمر واسم الفاعل ، لأنه يقال : هـا حافظوا على ذلك في المضموم والمكسور ، مع أن بيان ضمه أو كسره يعلم مما ذكر أيضاً ، وما ذكره الناظم مذهب جماعة منهم الكسائي •

قال ابن الحاجب : الصحيح في باب قال وطال ضد قصر أن الضم في فائه عند اتصال الضمير لبيان الواو لا للنقل ، وكذا في باب باع وراعوا في باب خاف بنية الكلمة أ هـ • بتصرف •

وقد مرّ أنه إنما قيدنا طال بضد قصر ، لأنه المضموم وهو لازم بخلاف طاله بمعنى فضله ، فإنه مفتوح متعد ، وتعلم حركة العين المعتكئة بالمضارع ، واسم الفاعل ، فإن كان المضارع بالألف كيخاف علم أن الماضي مكسور العين ، لأن يفعل بالفتح لا يكون مضارعاً لفعل بالفتح في المعتل إلا شاذاً أو بتداخل لغات ، ولا لفعل بالضم كذلك •

وإن كان بالياء كيبيع علم أن الماضي مفتوح العين ، إذ لو كان مضموما لما كان مضارعه على يفعل بالكسر إلا شاذاً ، أو بتداخل ، ولأن الضم في ذوات الياء مفقودة إلا هيئاً ، أكنه غير متصرف للمضارع له ، وياؤه مصححة ، ولو كان مكسوراً لما كسر مضارعه ، والكسر في الماضي والمضارع شاذ ، فلا يحمل عليه .

وإن كان المضارع بالواو نظر الى وصفه المقابل لاسم فاعل من نحو : ضرب فإن كان على فعيل فالماضي مضموم انعين ، لأن فعيلاً منه يبنى غالباً وأصله كطويل ضد قصير ، وصف طال يطول ، وإن كان على فاعل علم أنه فعل بالفتح ، لأن فاعلاً فرع في فعل بالضم كقال يقول فهو قائل ، وطال يطول فهو طائل ، بمعنى فضل فهو من الطول بمعنى الفضل ، وهذا إيضاح ما ذكره أبو يحيى .

وقد مر أنه قلنا : أصل طال ضد قصر طول بالضم لمجىء وصفه على طويل ، وإن أصل خاف خوف بالكسر لمجىء مضارعه على يفعل بالفتح ، وإن أصل قال قول بالفتح لا بالضم لتعدييه ، لأن فعل المضموم لا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل على ما مر ، ولا بكسر لأن مضارعه يقول ، وإن أصل باع بيع بالفتح ، وإن عينه ياء لأن مضارعه يبيع بالكسر والياء ، وجل ذلك يعلم من كلام أبي يحيى المذكور ، واللام في قوله لفاء بمعنى الى ، وقوله الثلاثى نعت لمحذوف أى الفعل الثلاثى ، ولو ذكر الفعل ولم يقيده بالثلاثى ، أو لم يذكر الفعل ولا الثلاثى .

وقال : انتقل شكل العين لفاء ، لصح لأن الكلام في الفعل الثلاثى والباب له ، وكذا لم يقيده بالماضى لذلك ، ولعله قيده بالثلاثى لأجل أنه قال : فصل ، فقد يتوهم الإطلاق في اثلاثى وغيره ، أو في غير الثلاثى ، ولكن الحق أنه لا يتوهم ذلك ، لأن الباب للماضى

الثلاثي ، والباب يشتمل على فصول فلا يخرج عن الماضي الثلاثي إلا بقريضة ، وقد ترجم بعد للمضارع مطلقا ، ولا بنية المزيد على ثلاثة ، وسكن ياء الثلاثي للوزن وهي الياء المتحركة من ياء النسب المشددة لما سكنها التقى ساكنان ، فحذف الأولى وهي الياء الساكنة ، أو حذف المتحركة للوزن ، وبقيت الأولى ، وهذا أولى لأنه لا حاجة الى إسكان الثانية ، والأول أولى في الوقف .

وإن قلنا : أعطى الناظم الوصل حكم الوقف ، حكمنا بالأول ، وقد أطلت ذاك في حاشية التمرين فانظره .

والثلاثي بضم الأول نسب لثلاثة على غير قياس كما قاله الجار بردي ، والقياس فتحه ، وكذا رباعي وخماسي وغيرهما بالضم ، وزيادة الألف والقياس عدم الألف ، وشكل الأول بما شكل قبل النسب في أربعة وخمسة وغيرهما ، وقيل : إن ذلك منسوب الى ثلاث ورباع ونحوهما بضم أولهما على أنهما دالان على ثلاثة واحدة ، وأربعة واحدة ، بلاكتر كما هو مذهب سيويوه .

ويجوز ذلك أيضاً على مذهب غيره من دلالتهما على تكرر ، ولكن استعمالاً في ثلاثة واحدة ، وأربعة واحدة استعمالاً لهما في جزء معناه مجازاً ، وفيه تكلف ، واحترزنا بالثلاثي من غيره كأجاد وأقال وأبان وأخاف واستعمان وانقاد ، فانه لا يغير بالنقل ، ولا بشكل الفاء بحركة تناسب العين لثلاثي يخرج عن كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ، ولتحصيل الحاصل في نحو أجاد وأقال وأبان وأخاف واستعمان ، لأن الإعلال بالنقل قد حصل قيل لأن الأصل أجود وأقيل وأبكن وأخوف واستعرون بفتح الواو والياء ، وسكون ما قبلهما ، ونقل فتحهما للسكان قبلهما ، فقلبتا ألفاً وللاجحاف بالكلمة لأنها قد سكن آخرها للضمير ، وحذف لتسكينه ما كان قباه ساكناً ، وهو الألف كذا قيل .

وفيه أنه لا إجحاف إلا مثل الإجحاف في الثلاثي ، ولئلا يلتبس غير نحو استعان بالثلاثي المضموم والمكسور ، واحترز بقوله : اذا اعتلت عما صح فيه حرف العلة كعور وحول وصيد ونحوها مما مرّ في محله ، فإنه لا ينقل فيه عند الإسناد الى الضمير شكل العين الى الفاء ، ولا تحذف عينه لأنه أم يلتق ساكتان ، ولا تحرك الفاء بحركة تجانس العين ، بل يجرى مجرى الصحيح ، وكذا في غير الثلاثي مما صح نحو استحوذ فمراده بقوله : اعتلت أنها كانت حرف علة ساكناً ، فخرج حرف العلة المتحرك كما رأيت ، فتعبيره باعتلت ولو قبله أبو يحيى وصاحب فتح الأقفال وغيرهما غير صواب ، لأن اعتلال الكلمة عندهم كونها فيها حرف العلة ، سواء كان صحيحاً أى محرراً ، أو غير صحيح أى ساكناً ، فيشمل كلامه نحو عور مع أنه لا ينقل فيه ولا تحرك الفاء بما يجانس العين ، لأن العين فيه لا تحذف فضلاً عن أن يحتاج الى بيانها بتتحريك الفاء بحركتها ، أو بيان حركتها .

والصواب أن يعبر بأعلت رباعياً أو علت ثلاثياً ، لأنها لا يشملان إلا حرف العلة الساكن فنحو : قال وباع وخاف واستعان وأجاد معلول ومُعَلّ ومُعْتَلّ ، ونحو عور واستحوذ معتل لا معلول ولا معل ، فكل معل ومعلول معتل ، ولا عكس فبين معل ومعلول ، وبين معتل عموم مطلق اصدق أحدهما وهو المعتل على كل ما صدق عليه الآخر وزيادة من غير عكس ، وهذا الآخر معل ومعلول ، والذي صدقه كل أعم مطلقاً ، والآخر أخص مطلقاً ، والإعلال تسكين حرف العلة .

ويطلق على تغيير حرف العلة التخفيف وتحتة القلب ، كما في قال ، والحذف كما في قلت ، والإسكان كما في تقول .

والجواب : أن الناظم أطلق اللفظ العام وأراد الخاص ، فمراده
باعتقت الدال على عموم حرف العلة أعلت أو عت الدال على حرف
العلة الساكن أو إن اعتلت مطاوع أعلت نحو : أنجرته فانقجر ،
وأنصفته فانقصف ، وأشعات النار فاشتعات ، وأضرمتها فاضطرمت ،
وأوقدتها فانقدت ، أو مطاوع علّ كجمعت فاجتمع ، وغمته فاغتم ،
وما مرّ من تعريف الإعلال بتغيير حرف العلة للتخفيف هو ما
لابن الحاجب •

وخرج بتغيير حرف العلة تخفيف الهمزة ، فليس بإعلال ، لأن
الهمزة عند الجمور ليست حرف علة ، وخرج به أيضا الإبدال في
نحو : أصيلا في أصيلا •

وخرج بالتخفيف نحو : عالم بالهمزة بساكنة في عالم ، فبين
تخفيف الهمزة والإعلال مبانة كلية ، وبين الإبدال والإعلال عموم
وخصوص من وجه ، إذ وجدنا في نحو : قال ووجد الإعلال
بدون الإبدال في نحو : تقول ، والإبدال بدون الإعلال في أصيلا ،
ويجمع الإعلال على ما قالوا القلب كما في قال ، والحذف كقلت ،
والإسكان كنتقول •

وأما الاعتلال فيطلق على كل كون كلمة فيها حرف علة أو أكثر
أصلا أو زائدا ، سواء كانت الكلمة حرفا أم اسما أم فعلا ، وقد
يطبق على المثال خاصة غابة •

وحدّ الزنجاني والعلام التفتازاني المعتل بأنه في الاصطلاح
ما أحمّد أصوله أو حروفه الأصلية حرف علة ، وخرج بالأصلية
نحو : اعشوشب وقاتل وتفيهق ، فان الأصول عشب وقتل وفوق ،
ودخل فيه المثال كوعد ، والأجوف كقال ولا يخرج الليف بقوله أحد

حروفه ، لأن اللفيف ولو كان حرفان عليان من أصوله ، لكن يصدق عليه أن أحد حروفه حرف علة ضرورة ، لأن الواحد جزء للانين فصاعداً ، وتحقق الجزء لازم لتحقيق الكل قاله الناصر اللقاني •

ويبحث فيه : بأن ذات الواحد هو انجزء اللازم تحقيقه لتحقيق ما فوقه ، وليس الكلام فيه ، وأما مفهومه الذي الكلام فيه فهو الذات مع وصف الوحدة ، أي الانفراد ، وذلك غير جزء لما فوقه ، ولا لازم له ، بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة ، باعتبار واحد ، ففيه جزء زائد على مفهوم الجزئية ، وهو قيد الوحدة ، ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه على وجه الاستقلال ، وفي غيره وهو ما فوقه كذلك باعتبار ما فيه من وصف الوحدة فيقال : هذا واحد ، وهذان اثنان ، وهؤلاء ثلاثة ، فيعتبر مفهوم كل واحد منها ، وهذا المفهوم المستقل باعتبار الوصف بتحقيق به المغايرة ، سواء سمي عدداً أم لا ، لأن التسمية أمر لفظي خارج عن الاعتبار ، فلا يقال : الواحد ليس بعدد ، لأننا ولو سلمنا أنه غير عدد لكن مفهومه معتبر •

وكونه لا يسمى عدداً مبحث أم خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية ، لأن اعتبارها فيما تعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى ، سواء سمي بالاسم الخاص به أم لا ألا ترى أن الدليل دال على اعتبار المفهومية في الشرط ، مثلاً في أكرمك إن جئت سواء سمي شرطاً أم لا ، مع أن التحقيق أن الواحد عدد •

قال اللقاني ولا تنسى في هذا المقام ما نصوا عليه من أن الشيء قد يؤخذ بشرط شيء أو بشرط لا شيء ، أو لا يشترط شيء •

قال ابن قاسم : وكان غرضه من هذا تأييد اعتراضه ، وأن الواحد هو الذات بشرط شيء هو الوحدة أي الانفراد فيتوقف على

وجود الانفراد ، فلا يكون جراء لما فوقه للمنافاة كما قرره ،
وستعلم ما فيه •

وقال البخارى : لعل مراد اللقانى جواز أن يعتبر أحد الحروف
لا بشرط الوحدة ، بل من حيث ذاته ، فيصدق باللفيف ، فيكون
كالعذر للسعد ، وأشار ابن قاسم الى ذلك ، وزيادة بقوله الظاهر
أنه مندفع بأحد أمرين :

إما بتسليم أن الجزء وهو ذات الواحد ، وهو الذى اعتبره
الزنجانى ، فقوله : أحد حروفه أى ذات من ذوات حروفه حرف
علة ، وأما وصف تلك الذات برصف الوحدة فهو عنوان خارج
عن حقيقة تلك الذات ، ولما كان من العنوان كذلك لا يلزم اعتباره
في الحكم ، ويكفى صدقه في الجملة ، وفي بعض الأحوال •

وإما بمنع أن الجزء هو مجرد الذات ، بل الجزء هو الذات ،
مع وصف الوحدة ، لكن لا نسلم أن الوحدة التى هى وصف الواحد
بمعنى الانفراد ، بل هى بمعنى عدم التعدد ، ولا شبهة في أن مجموع
الذات والوصف بهذا المعنى جزء لما فوقه ، ولازم له •

فقول المصنف يعنى الزنجانى أحد حروفه ، معناه شيء من
حروفه ، متصف بعدم التعدد ، وهذا صادق بكل واحد من الحرفين ،
فان كلا منهما شيء متصف بعدم التعدد ، ومع جزء من مجموع
الاثنين ، بخلاف مجموع حرفين من حروفه ، فانه شيء من حروفه ،
لكنه ايس متصفا بعدم التعدد •

فحاصل التعريف : هو الفعل الذى شيء من حروفه موصوف
بعدم التعدد حرف علة ، ولا شبهة في صدقه حينئذ على اللفيف ،

لأن كلا من حرفيه شيء من الحروف موصوف بما ذكر ، وكل منهما مع هذا الوصف جزء من مجموعهما مما في قول الزنجاني ما أحد أصـوله واقعة على الفعل على ما قال السعد ، والحق وقوعها على الاسم ، والحرف أيضا سواء كان الاسم متمكنا أم لا .

قال الطبراني : لك أن تتوقف في صحة ما قاله الشيخ ، يعني اللقاني ، فإنه لو اعتبر في مفهوم الأحـد الانفراد ، لم يصدق على غير اللفيف أيضا إذا انفراد ، وهو باطل اتفاقا ، لا يقال . المراد الانفراد عن غيره من حرف العلة لا مطلقا ، لأننا نقول : هذا التخصيص باطل أيضا ، بدليل أن اللفيف يوصف الواو مثلا من حروفه بأنه أحد حروفه ، مع عدم انفرادها عن غيرها من حروف العلة .

قال ابن قاسم : قول اللقاني : بل مضاد له عائد لقوله : ولا لازم له دون ما قبله ، إذ الجزء لا يمتنع أن يضاد الكل بالمعنى الذي ذكره ، وقوله : ومن ثم صح مفهوم العدد فيه أن أراد به المفهوم الأصولي ، أي التثنييد بالواحد يخرج غيره ، وبالأكثر يخرج الواحد ، ففيه بحث ، لأنه أن كان المشار إليه قوله : وذلك غير جزء الخ ، ففيه أن صحة ذلك الاعتبار لا تتوقف على ما ذكر ، بل ممكنة مع تحقق الجزئية ، واللازمة لجواز أن يختص بعض الأحكام بالجزء دون الكل أو باللازم دون الملزوم أو بالعكس .

وان كان قوله : لعدم صدقهما الخ ، فكذلك لجـواز أن يختص بعض الأحكام بأحد المفهومين من حيث خصوصه دون الآخر ، وان صدقا على ذات واحدة باعتبار واحد .

هذا وقد قال صاحب فتح الأقفال : قوله : شكل عين اذا هو ينقل
حركة همزة الى تنوين عينا . . .

قلت : وجهه أنه لو نون عينا بدون نقل كسرة همزة إذا الى تنوينه
لكان البيت غير مخبون العروض ، وخبن العروض في البسيط كالضرب
واجب في غير العروض والضرب المقطوعين إلا شاذاً كما أوضحت في
شرح قوله : فهناك نظماً ، والخبن هو حذف الحرف الثانى الساكن في
الجزء ، أى عدم الإتيان به ، وإذا سكن التنوين ولم يكسر كان
هو ذلك الثانى مذكوراً ، وإذا كسر فتحذف الهمزة لنقل كسرتها ،
وجدت الجزء ليس فيه حرف ثان ساكن ، ويتوصل الى ذلك
أيضاً بمنع صرف عين ، أى بإسقاط تنوينه ضرورة ، ولكن اختار
النقل لأنه أمر اختياري ، ومنع حرف المنصرف ضروري ، فافهم
لا كنت من جهال هذه البلاد .

واعلم أن تاء : اعتلت الأولى للشطر الآخر من البيت ، وعينه
للشطر الأول ، وكذا في قوله : فمنه النون للشطر الأول والهاء
للشطر الآخر ، وشكل عين حركتها المنطوق بها ، هذا مراده
وأصل ذلك في الكتابة .

قال في القاموس : شكلت الكتاب بفتح الكاف خفيفة ، وأشكلته
أزلت عنه الإشكال أى بضبط القلم ، ويجوز أن يكون بصريح النطق ،
وربما أفهم قوله : اذا اعتلت أنها اذا كانت حرفاً صحيحاً لا تنقل
حركتها للهاء ، مع أنها تنقل قياساً نحو : حسن زيد بضم الحاء
وسكون السين وفتح النون ، ورفع زيد الأصل حسن بفتح الحاء
وضم السين ، سلبت فتحة الحاء ، ونقلت ضمة السين إليها ، فبقيت
السين ساكنة ، ونقول : ظرف زيد بضم الظاء نقلاً من الراء ، وسكون
الراء ، ورفع زيد ، وعلم زيد بكسر العين نقلاً من اللام ، وسكون
اللام ، ورفع زيد ، وقد مر ذلك .

وذلك أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، وقوله : إذا اعتلت شرط فيلزم من عدم الاعتلال عدم النقل وهو باطل ، لأن النقل موجود مع عدم الاعتلال كما رأيت •

ويجاب : بأن المشروط له وجوب النقل كما تدل عليه صيغة الأمر في قوله : انقل لفناء إذا الأدر للوجوب على الصحيح ما ثم تدل قرينة على خلافه ، ومعلوم أنه إذا انتفى الاعتلال ، انتفى وجوب النقل ، والنقل في نحو حسن وظرف وعلم غير واجب ، فقد لمزم من عدم الشرط الذي هو الاعتلال عدم المشروط اذى هو وجوب النقل ، كذا ظهر لى وهو مبنى على أن المراد بالشرط المذكور ما يشمل اللغوى وهو الفحوى •

وأما لزوم وجود النقل عند وجود الشرط الذى هو الاعتلال والاتصال بالضمير ، فليس لذات وجود الشرط ، بل لبيان حركة العين ، وللاستبقاء للعين على أن الناصر اللقانى قال : وأما الشرط اللغوى وهو مدخول إذا وأخواته فالمحققون على أنه ملزوم والجزاء لازم ، أو سبب والجزاء مسبب ، فوجوده مستلزم لوجوده استلزماً لذاته لاقتضائه إياه اقتضاء ذاتياً ، أو جعلياً نحو : ان جئت أكرمك ، وتخلفه عنه إنما هو لانتفاء شرط أو وجود مانع •

ويجاب أيضاً : بأن الناظم لا يرى الأخذ بمفهوم الشرط ، وبسط ذلك فى الأصول ، وخرج بقوله : وكان بتا الإضمار الخ ما اعتلت عنه ، ولم يتصل بالضمير المذكور ولا بنا كطال زيد ، وخلاف بكر ، فإنه لا تنقل فيه حركة العين للفاء ، وكذا لا ينقل فى نحو باع ، لأنه أو نقل لقليل : طول وخيف فيلتبس بالمبنى للمفعول على لغة من يكسر فى باب المبنى للمفعول كقليل ، أو يضم كبوع ،

وحمل على ذلك قال وباع ، ولأنه لو نقل لقل قول وبيع بفتح أوليهما وسكون ثانيهما فيلتبسان بالمصدر ، ويلتبسان في الخط بقول بضم أوله وبيع بكسره ، ولأن من العرب من يقول قَوْل كبوع قال بعض ذلك سييويه وأبو على •

قال صاحب تحقيق المقال : فروا من اللبس في قال وباع ، ولم يفروا منه في قات وبعث وخفت ، وفعلوا النقل مع الضمير المذكور ، ولم يراعوا اللبس لأنهم جعلوا النقل في حال ، وتركه في حال ، علامة فارقة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول ، إذ لو كان التغيير للمفعول لزم ، ولأنهم أرادوا أن لا يجحفوا بالكلمة إذا كانوا مضطرين إلى زوال حركة العين استثقالا ، ولابد من حذفها لالتقاء الساكنين ، فاستثقلوا حذف العين وحركتها ، فنقلوا لذلك •

وقيل : انهم نقلوا ليدلوا بالتغيير على أن الفعل متصرف ، ولذا لا يكون هذا في الحروف لجمودها كليت ، ولا في غير المتصرف كليس ، فإذا قلت : لست لم تكن ثم حركة تدل على العين كما قيل ، وفيه نظر إذ ليس في ليس حركة فتنتقل إلا أن يقال اعتباراً بالأصل ، فإن أصلها إما فعل أى بالكسر ، وإما فعل أى بالضم فيمن قال : لست بضم اللام أ • ه •

وأما النقل في نحو : عور وصيد إذا اتصل به الضمير أو لم يتصل ، فجائز لا واجب ، وتوهم بعض عدم الجواز فتقول : عور وصيد بقلب الواو ياء ساكنة لكسر العين قبلها ، وكسر الصاد ، وأسكن الياء ونقل النقلة في المعمل بدون اتصال الضمير كما مر في زال وكاد ، قال الشاعر :

وكيد ضباع الحى يأكلن جثتى

وكيد خراش يوم ذاك يتيم

وعلة ذلك أمن اللبس مع قلته ، لأنه لا يبنى للمفعول منهما ،
وقصر الناظم تأ للضرورة ، أو على لغة تأ بلا همزة ، وأضافها
للضمير لأدنى ملابسة ، لأن التاء تدل على صاحبها بإضمار رأى
بخفاء بالنسبة الى دلالة اظاهر ، ولأنها تسمى ضميراً ومضمراً ،
والإضمار يشمل التكلم ، وخطاب المذكور وخطاب المؤنث ، وسواء
في تاء الخطاب انفردت أو اتصلت بما يدل على اثنين أو جماعة :
كقلتما وقاتم وقلتن ، وطلتها وطلتم وطلتن ، وخفتما وخفتم وخفتن ،
وبعتما وبعتم وبعتن ، وكان الناظم جعل الضمير التاء فقط دون
لواحقها ، وهو قول ومحل ذلك غير هذا ، وأراد بقوله : أو نونه الإناث ،
ولو استعملت في الذكور والهاء عائدة للإضمار ، والإضافة فيه
كالإضافة في تاء الإضمار ، ويبقى على الناظم نا وهي مرادة له ،
والأصل أو نونه أو نا فحذف العاطف والمعطف إن أجزنا ذلك
في أو فهو من باب الاكتفاء ، وإنما اقتصر عنها لأنها في النقل
والحذف موافقة لها في العلة ، أعني للتاء والنون •

وما يتوهم من فتح الأقفال والصغير من أن المراد بنونه ما يشمل
نون الإناث ونا ، لا يخفى ضعفه ، لأن نا لا يقال له نون نص في
المعنى أن ما فيه حرفان ينطق بلفظه مثل نا فتقول : نا ، أو تعبر عنه
بالضمير ، ولا تقول النون والألف اللهم إلا أن يقال إضافة
نون الهاء للحقيقة ، لأن الإضافة ، كما قال السيد ، تنقسم انقسام
أل ، وأطلق لفظ النون على نا تعبيراً باسم البعض عن الكل مجازاً
مرسلاً لعلاقة البعضية والكلية ، أو إحداهما ، وأراد بالنون نون
الإناث ، دنا استعمالاً للكلمة في حقيقتها ومجازاً معاً في حال واحد ،
وعبارة واحدة ، بناء على جواز ذلك ، لأن لفظ نون حقيقة في نون
الإناث مثلاً ، مجاز في نا كما رأيت •

ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف قوله : واذا فتحا إلخ قال صاحب التحقيق : ظاهر فى أن التحصيل إنما يكون مع الإسناد الى الضمير لا قبله ، لقوله : فمنه اعتض ، أى من الفتح عوض ، وانقل أى عوض من فتح العين ما يناسب العين ، وهو الضم ان كانت العين واواً لكسر إن كانت ياء حال كون ذلك المناسب منقولاً أى مجلوباً ، أى مأتياً به من خارج الى الفاء لا من العين .

قال أبو عثمان : اذا قلت فِعِلْ أى بتحريك العين صارت العين تابعة للفاء أى فى الفتح ، وذلك باع وقال وخاف وهاب ، وإنما فعلوا ذلك كراهة أن يلتبس يفعل أى بالبناء للمفعول حيث أتبعوا المين الفاء وقالوا : بوع وقول .

قال ابن جنى : هذا القول من أبى عثمان يدل على أنهم ينقلون بِيَعْ وقَوِّم ، أى بفتح الياء والواو الى بِيَعْ وقَوِّم أى بكسر الياء وضم الواو ، كما ينقلون بِيَعْتَ وقَوِّمْتَ يعنى يفتح الياء والواو الى بيعت بكسر الياء ، وقومت بضم الواو ، ولا فصل بين فعل وفعلت ، وسألت أبا على يعنى الفارسى عن هذا فقال : نعم ، ينقلون فعل كما ينقلون فعلت ، ووزن متصلاً مفتعل أصله مَوْتَصِّلْ أبدات الواو الساكنة ، وهى فاء الكلمة تاء ، وأدغمت فى تاء الافتعال ، وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لتقارب مخرجيهما ، ومنافاة الموصف ، لأن حرف اللين مجهور ، والتاء مهموسة .

قال فى الخلاصة : ذو اللين فا تا فى افتعال أبديلاً كما بسط فى محله ، ووزن اعتض بفتح التاء افتعل ، الأصل اعتوض بكسر الواو وسكون الضماد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ووزن اعتوض افتعل ومعنى الافتعال هنا الاتخاذ أى اتخذته عوضاً ، أو مطاوعة فعل بالفتح أى أطع من أمرك بالعوض ، وفيه أن مطاوع المتعدى لواحد

يكون لازماً ، وهذا متعدد ، أو لموافقة المجرّد أي عضه ، أي اجمله عوضاً ، والمراد عوض عن الفتح شـ. كلا مجانساً للأعين ، منتقلا الى الفاء ، وهذا بناء على نقل نحو : قال ، الى فعل بالضم ، وباع الى فعل بالكسر ، أما على عدم النقل فالمراد عوض عن الفتح مجانساً منتقلا من خارج الى الفاء ، ويجوز فتح القاف مطلقاً على أن الأصل منتقلا به .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وانقل فعل أمر مستر الفاعل وجوباً ، ولفاء متعلق بانقل ، والثلاثي مضاف اليه ، وشكل مفعول انقل ، وعين مضاف اليها شكل ، وإذا ظرف زمان مستقبل ، واعتلت ماضٍ مستتر الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة وهي حرف على الصحيح لا فاعل ، والجملة في محل خفض بإضافة إذا اليها ، وجواب إذا مقدّر بعد قوله أو نونه ، وفي فعله تعلق إذا ، والدليل عليه انقل .

وزعم بعض أن دليل الجواب هو الجواب ، ومن علق إذا بشرطها أم يضيفها الى جملة ، وإن خرجت إذا عن الشرط تعلقت بانقل قبله ، كما يقول من يجعل انقل جواباً متقدّماً إذا لم يعلقها بشرطها ، وكان ماضٍ مستتر الاسم عائداً ذلك المستتر الى الثلاثي ، وبما متعلق بمتصلاً ، وقدم للوزن والروى ، مضاف للإضمار كما مرّ ، ومتصلاً خبر كان ، والجملة معطوفة على جملة اعتلت ، أو حال بدون تقدير قد عند كثير ، أو بتقديرها على مذهب من لا يجيز مجيء الجملة الماضية المتصرف فعلها ، المجرّد فعلها من حرف النفي ونحوه حالا ، إلا إن قرنت بعد .

ومذهب المصنف الجواز ، فلا حاجة الى تقدير قد ، وصاحب الحال ضمير اعتلت العائد العين على حدّ : جاء زيد وقد طلعت الشمس .

وزعم أبو يحيى أن صاحب الحال هو الثلاثي ، ويرده أن الثلاثي

مضاف اليه ، ولم يستوف شرط مجيء الحال كذا قيل ، والجواب أنه له مسوغ ، وهو كون المضاف ، وهو ما جزء المضاف اليه ، لأن فاء الكلمة جزء منها ، أو عاطفة لنون على تا ، وأجاز بعض أن يقال : تا بلا همزة في السعة ، وعليه فلم تقصر تا في البيت للضرورة ، وليست ممدودة ، ثم قصرت وبسطت ذلك في حاشية التمرين ، والواو للاستئناف أو للعطف ، وإذا ظرف متعلق بـ يكون بدون إضافته الى جملة ، أو باعتض وهو الصحيح ، لأنه الجواب ، فتضاف لجملة الشرط ، وفتحاً خبر مقدم الموزن على يكون ، ويكون مضارع مستتر الاسم عائداً ذاك المستتر الى شكل عين .

وزعم بعض أن فتحاً خبر ليكون مقدرة تاليتة ، فإذا مفسرة بـ يكون المذكور ، وبسطته في حاشية التمرين ، والفاء رابطة لجواب اذا ، ومنه متعلق باعتض ، واعتض أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة جواب اذا ، وقدم منه للوزن والحصص ، ومجانس أى ملائم ومناسب مفعول اعتض ، وتلك مضاف اليه ، بل تى مضاف اليه حذفت ياءه لالتقاء الساكنين ، والمشهور أن الأصل تاء حذفت الألف للساكن ، وكسرت التاء واللام حرف بـ والكاف حرف خطاب ، والعين نعت أو بيان أو بدل على ما مر ، ومنقلا حال مقدرة ، لأن الانتقال بعد التعريض لا مصاحب له ، وصاحب الحال ضمير اعتض أو مجانس ، بل موصوفة المحذف أى شيئاً مجانساً وإضافة مجانس لفظية .

ويجوز كونه حالا من ضمير مجانس ، ومنقلا على الأول بمعنى ناقل أو هو اسم مفعول افتفتح قافه بمعنى منقول موافق نقل ، قاله صاحب التحقيق .

ويردّه ان المتكلم المعروض لا يكون منقولا ، وعلى الثانى بمعنى تنقل بفتح التاء والنون ، وتشديد القاف مفتوحة أو مطاوع نقل كذا قال ، وفي كثير من النسخ : فعنه اعتض وهو أحسن ، والله أعلم .

باب أبنية الفعل المزيد فيه

الفعل بكسر الفاء مقابل الاسم ، والحرف والحاصل من المصدر ،
وبالفتح مصدر فعل بفتح العين يفعل بفتحهما وهو القياس ، وضمها
وكسرها كما لا سعد في شرح الزنجاني ، والسيد في شرح المفتح ، وقال
اللغاني ذلك بحسب الاصطلاح .

وأما لغة فهما مصدران ، فالمفتوح لم يخرج عن المصدرية
البنية ، والمكسور خرج عنها اصطلاحاً إلى الكلمة المقابلة للاسم
والحرف ، ويوافقه قول السعد في المطول ، يستعمل المكسور للفظ
والحدث ، وقد يقال : أراد بالحدث الضرب من ضرب مثلاً لا مدلول
مصدر فعل يفعل ، وقول الهندي سمي فعلاً لتضمنه الفعل اللغوي ،
وهو المصدر يوافقه ، لكن يبحث فيه بأن ما تضمنه الفعل الاصطلاحي
من المصدر هو الفعل بالفتح لا بالكسر كما في الصحاح ، وذكر في
التوضيح في بحث الحسن والقبح أن المكسور يطلق على المصدر
وعلى الحاصل به .

قال اللغاني : ولا تقضى سوى التزام ما في التوضيح أو الحمل
على التسامح ، فكأنه أراد بالتضمن الالتزام ، وبقوله : وهو المصدر
حاصل المصدر على حذف مضاف ، أو على تسمية الحاصل بالمصدر
باسم المصدر ، ولا خفاء أن الفعل الاصطلاحي يستلزم اللغوي
الحاصل بالمصدر ، فجاز أن يسمى به .

واعلم أن ما يصدق عليه الفعل الاصطلاحي إما ثلاثي ، وإما
رباعي ، وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه ، وكل منها إما سالم أو غير

سالم ، إن كانت حروفه الأصلية ثلاثة فثلاثى ، أو أربعة فرباعى ،
فإن بقى على حروفه الأصلية فمجرد أولاً فمزيد فيه ، فإن خلت
حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتصنيف فسالم ،
وإلا فغير سالم •

وقد مرّ الثلاثى والرباعى ، والصحيح والمعتل ، والمهموز
والمضعف ، والكلام الآن فى المزيد فيه ، والزيادة تكون للإلحاق
وغيره ، والإلحاق مطلقاً جعل مثاعل على وزن مثال أزيد منه زيادة
حرف أو أكثر ، أى جعله موازناً له فى عدد الحروف ، وفى الحركات
والسكنات ، ولذا لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقاً ، ولا الإعلال فى غير
الأخير ، ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلاً للأصلى فى
الملحق به ، ليعامل معاملة فى أحكامه كالتصغير والتكسير ، فنحو :
قردد ملحق بجعفر ، فيقال : قرديد وقرادد كجّعيفر وكجعافر •

واعلم أن المزيد فيه إما ثلاثى الأصول فيصير بالزيادة ، رباعياً
إن زيد حرف واحد ، وخماسياً إن زيد حرفان ، وسداسياً إن زيد
ثلاثة •

وأما رباعى الأصول فيصير بالزيادة خماسياً إن زيد واحد ،
وسداسياً إن زيد اثنان ، وللرباعى المزيد ثلاثة أوزان :

تفعل بفتحتين فسكون ففتح : كتدحرج ، والزائد التاء على
ما مرّ •

وافعلن بسكون الفاء وفتح العين ، وسكون النون وفتح اللام
الأول : كاحرنجم الزائد الهمزة ، والنون وهما المطاوعة الفعل الرباعى
الذى لا زيادة فيه •

وافْعَلْكَ بسكون الفاء وفتح العين واللام ، وتشديد اللام الثانية نحو : اقشعر ، وقيل : ملحق باحرنجم ، زادوا الهمزة وأدغموا الأخير ، وعلى الإلحاق يكون مزيد الرباعي وزنين ، ويدل على إلحاقه اتحاد مصدرهما نقول : اقشعر اقشعراراً ، كاحرنجم احرنجاماً ، وفيه أنه لا دال في ذلك كما يأتي إن شاء الله ، فإن شأن المصدر المبدوء وبهزة الوصل واحد ، والحق أنه مقتضب أى موضوع على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل ، أو كالأصل مع خلوه عن حرف مزيد لمعنى أو للإلحاق ، وقد يطاوع فاعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة كاطمان مطاوع طامن ، لكنه دخله القلب المكانى أى قدمت الميم في اطمأن ، وأخرت في طامن ، وقيل الأصل تقديم الميم .

وإنما يكون اتحاد المصدرين دليل الإلحاق في الأفعال ، والملحق الذى له أصل سابق كجلبب لدرج ، وأصل جلبب جلب ، وأدى له كالأصل كاشعر لاحرنجم ، والمراد اتحادهما في الزنة بأن تقع حروف الميزان في الفرع الملحق موقعها في الأصل الملحق به ، لا مجرد التوافق حركة وسكوناً ، ولذا حكم على اقعنسس بمماثلته ، وإلحاقه باحرنجم ، ولم يحكموا على استخراج بأنه ملحق باحرنجم ، مع أنه موافق له حركة وسكوناً ، لأن استخراج على خلاف ما ذكر في الأصلية والزيادة بالنسبة الى احرنجم أما في الأصلية ، فلأن الفاء وهى فاء وقعت موقع النون الزائدة في احرنجم الذى هو الأصل ، وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في هذا الأصل د الفاء والعين وليس الفرع ، وهو استخراج كذلك .

والفرق بين الملحق والأصل ، أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادة للإلحاق دون الملحق به مثلاً يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين ، دون باب دخرج ، ويجب في باب اقعنسس وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم ، وعلى هذا القياس نحو : تدخرج ، فإنه ملحق

تقعس بتدحرج من حيث تكرير اللام ، لا من حيث زيادة التاء أولا فإنها فيهما والفرق بين الملحق والمتشعب أن زيادة الحرف في المتشعب لقصد زيادة معنى ، كما أن زيادته في الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ لا لذلك ، بل ليعامل معاملته ، وإن صحبه معنى وهذه العبرة بالفعلة لا طرادها وعمومها في جميع صور فعل .

قال اللقاني : إن قات الإلحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة ، فكيف يكون اتحادهما دليلا على الإلحاق الذي هو عليه ، والدليل يغاير المدلول ؟

قلت : الإلحاق جعل الكلمة من باب غير بابها الأصلى ، واتحادهما مغاير له لازم ، واللازم يضح أن يكون دليلا على المازوم ، ودليل الإلحاق عند جار الله أن حرف الإلحاق ما ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف له ، كواو حوقل ، ولام شمللا ، وهذا أولى لجريانه في الأسماء والأفعال ، فليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يصحبها معنى أصلا كما قيل ، لأن معنى حوقل وشملك مخالف لمعنى حقل وشمل ، بل أن لا يكون لإغادة معنى كزيادة همزة أكرم ، وراء فرح بالتشديد ، وألف فاعل بفتح العين ، فلا يقال : إنها الإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعى ، وذلك لظهورها فى معنى آخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظى ، مع إمكان المعنوى والمزيد لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى .

وإذا قيل مثلا : إن أقال بمعنى قال فتسامح نحو : ما يقال فى من فى مثل : (ما من إله) إنه زائد لما لم يفد سوى المعنى الحاصل ، وتأكيد ، وكذا همزة أقال أفادت المبالغة كما للرضى فى شرح الشافية .

وأما الثلاثي المزيد فيه ، فإما ملحق بالرباعي المجرد عن الزيادة ، وهذا منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء ، وله ستة أوزان : تفعل ونفعل ، ويفعل وهفعل ، وسفعل ومفعل : كترهس ونرجس ، ويزنا وهلقم ، وسنبس ومدرع •

ومنه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد الفاء وقبل العين ، وله ستة أوزان أيضا : فيعل وفعلول ، وفنعل وفهعل ، وفأعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة ، وفمعل نحو : بيطر ، وجورب وسنبك ، ورهس وطامن ، وزملق •

ومنه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد العين وقبل اللام ، وله أربعة أوزان : فعنل وفعمل ، وفعلول وفعلول نحو : قلنس وجلط ، وعديط وهروول ، ولنا خامس وهو : فعئل ككتب •

ومنه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد اللام ، وله أربعة أوزان أيضا : فعلى وفعلم ، وفعلن وفعلس ، نحو : سلقى وغلصم ، وقطرن وخبس •

وإما ملحق بالرباعي الأصول ، المزيد فيه ، وهذا منه ما ألحق بباب احرنجم ، وله خمسة أوزان : فعنلا بهمزة بعد اللام ، وافعلنى بألف بعدها ، وافعنك بزيادة إحدى اللامين ، وافرنعل وافعنلس نحو : احبنط واسلنقى ، واقعنسس واحونصل ، واعلنكس •

ومنه ما ألحق بباب تدحرج وله تسعة أوزان : تفعلى وتفهل ، وتفعت وتفعنل وتفنعل وتفعيل ، وتفوعل وتفعول ، وتقل نحو : تسلقى وترهشف ، وتعفرت وتقلنس ، وتسنبل وتعذيب ، وتجورب وترهوك وتمدرع •

وإما مماثل للرباعي غير ملحق به ، وإله ثلاثة أوزان : افعل
وفعل ، وفاعل نحو : أعلم كأكرم ونحو : قدس بالتشديد ، وقاقل
بالفتح •

وإما مزيد فيه أيضاً غير ملحق بالرباعي ، وغير مماثل له ، وهو
ما في أواؤه همزة وصل ، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، فالحماسي
له أربعة أوزان : افعل وانفعل ، وافعل بتشديد الفاء ، وافعل
بتشديد اللام نحو : اعتدل وانطلق ، واظلم بتشديد الظاء أصله
اظلم ، قلبت اتقاء ظاء وأدغمت فيه الظاء ، واحمر بتشديد
الراء •

والسداسي له عشرون وزناً : استفعل وافعل بتشديد اللام ،
وافعول وافعول بتشديد واوه ، وافعلل وافعل بتشديد الفاء ، أصله
تفاعل قلبت اتقاء من جنس فاء الكلمة ، وأدغمت فيها بعد الإسكان وجيء
بهمزة الوصل ، وافعلل بتشديد الفاء والعين ، أصله تفعلل بتشديد
العين فقط ففعل فيه ذاك ، وافتعال بألف ودونه ، وافعلل بتشديد
الياء ، وافعولل وافعلل وافعلل بتشديد اللام الثانية ، وافعلل
بتشديد الأولى ، وافونعل وافوعل بتشديد اللام ، وانفعل بتشديد
اللام ، وافتعل بتشديدها ، وافعمل بتشديد الميم ، وافهل بتشديد
اللام ، وافعلل بزيادة همزة قبل اللام المشددة نحو اجفأظ ، وزاد
بعضهم افعل بتشديد الفاء والعين ، وافعل بتشديد الفاء اللذين ليس
أصلهما تفعلل وتفاعل بناء على ثبوتها •

وذكر المصنف في كتبه ستة وأربعين وزناً ، ومثال تلك العشرين :
استخرج واحمار بتشديد الراء ، واخشوشن واجلود بتشديد الواو ،
واحرنجم وادارك بتشديد الدال ، أصله تدارك أبدلت التاء دالا
وسكنت وأدغمت وجيء بهمزة الوصل ، واخصم بتشديد الخاء

والصاد ، أصله تخصصم بتشديد الصاد ، أبدلت التاء خاء ، وأدغمت
وجلب همزة النوصل ، واقتدار بفتح التاء وبألف بعد الدال ودونه ،
واهبيئخ واعثوجج ، واسلفقى واشمخر بتشديد الراء ، واجرمز
بتشديد الميم ، واحونصل واكوال بتشديد اللام قبلها همزة ، وانكسر
بتشديد الراء ، واكتسب بتشديد الباء ، واهرمع بتشديد الميم ،
وارهشف بتشديد الفاء ، وجملة ذك ثمانية وستون وزناً على خلاف في
بعضها ، وافعل بتشديد اللام الآخرة وزيادة الأولى تاسع وستون
كاسلهم ، وهو مذكور في النظم ، وافعال بالفك متم سبعين نحو :
أحرار ر الرجل أى غضب .

والدليل على ما ليس بملحق منها عدم اتحاد مصدره ومصدر
ما قد يدعى أنه هو ملحق به ، كافعل وفاعل وفعل بالتشديد ، فإنها
لم تلحق بدحرج لعدم مجيء مصدرها كدحرجة ، وذكر صاحب
التحقيق أن مزيد الثلاثى سبعة وعشرون ، وينقسم الى ثلاثة
أقسام :

الأول : زيادته للإلحاق فيكون على بناء الرباعى ، وذلك ستة
أبنية : فوعك ككوثر ، وفيعل كبيطر ، وفعل كجهور ، وفعل كقلنس
وهو قليل ، وفعل كشممل ، وفعل كساقى فهذه ملحقة بفعل
كدحرج ، بدليل مجيء مصدرها كمصدر دحرج الذى هو دحرجة ،
وتلحقها التاء كما تلحق دحرج .

الثانى : ما على شكل الملحق لا ملحق ، وهو افعل وفاعل
وفعل مشدداً ، وتلحق التاء الأخيرين كتقاتل وتكلم .

والثالث : ما لم يشاكله وهو تسعة ، ثلاثة خماسية : تفعل
وانفعل وافتعل ، وستة سداسية : استفعل وافعال وافعول وافعول

بتشديد الواو ، وافعلنل نحو اسحنكك ، وافعلنى ، وهذان الوزنان
الأخيران ملحقان باحرنجم من مزيد الرباعى •

ومزيد الرباعى ثلاثة : تفعلل كتدحرج ، وافعلنل كاحرنجم ،
وافعالل كاطمان ، فذلك أربعة وثلاثون بناء ، عشرة بالتاء وأحد عشر
بهمز الرصل وغيرها بدونهما تسعة فى الثلاثى ، واثنان فى الرباعى ،
وأربعة أصول ، وستة ملحقة بالثلاثى ، وثلاثة على وزن الملحق •

قال : هذا هو المعلوم عند الأكثرين فى عدد المزيد ، وزيدت
أبنية شاذة ، فذكر ابن عصفور يَفْعَلُ بفتح الياء والعين واللام ،
كيرناً لحيته سبغها بايرناء وهو الحناء ، وتَفَعَّلَتْ بفتح التاءين
والفاء واللام كتعفرت ، وزاد الزبيدى أفعالا تبرا من عهدتها افعل
كاهبيخ ، وافعول كاعثوجج ، وافونعل كاحونصل •

قال : ذكر صاحب كتاب العين هذه الأفعال ، ولم أسمعها لغيره ،
ولا أحققا فعهدتها عليه اه •

وكتاب العين فيه مناكير لا يعول على ما انفرد به ، لما علم من
عدم صحة نسبته الى الخليل أو لكرنه لم يصحح •

قال الزبيدى : وقد جاء فعلل حكى بعض اللغويين سنبل الزرع ،
واسنبل ودنقع الرجل اذا افتقر ، وكننأت لحيته ركنأت عن أبى عبيدة ،
وففعيل قالوا طشياً رايه ورهياً اذا غلط ، وافوعل بتشديد اللام
ككوهد ارتعد ، واكوال قصر ، ذكر هذا كله فى آخر باب ما ألحق
من الأفعال الثلاثية بالرباعى ، وأنكره غيره •

وأما هرقت وهرحت وأهرقت واسطاع فلا يقال إنها من مزيد
الثلاثى ، قال سيبويه : وأما هرقت وهرحت يريد أرحت ، فأبدلوا مكان

الهمزة الهاء كما تحذف استثقلاً لها ، فلما جاء حرف أخف منها لم يحذف في شيء ، ولِزِم لزوم الألف في ضارب وأجرى مجرى ما ينبغي لألف افعل أن يكون عليه في الأصل •

وأما الذين قالوا : هرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم النعين ، وإسكانهم إياها ، كما جعلوا ألف يمان عوضاً ، وجعلوا الهاء عوضاً لأنها تزداد ، ونظير هذا قولهم استطاع يُسطيع ، جعلوا المعوض السين لأنه فعل وهمي فيه ، وجعلوا الهاء بمنزلتها ، لأنها تزداد ملحقة في آخر الفعل نحو : ارمه وعه ، وكذا لا يقال في ارعوى واجأوى يجاوى أى اسودّ في غبرة وحمرة أنهما من مزيد الثلاثي ، لأنهما من باب احمرّ ، ولم ينحكما الإدغام لانقلاب حرف العلة ألفاً للفتحة ، بل للإلحاق بمزيد الثلاثي •

وذكر بعض شراح الألفية : أن المزيد من ثلاثي الأفعال خمسة وعشرون بناء مشهورة في بعضها خلاف ، وهي : أفعّل كأكرم ، وفعل كقدّس ، وتفعل كتعلم ، وفاعل كقاتل ، وتفاعل كتقاتل ، وافتعّل كاكْتَسَب بالتخفيف ، وانفعل كانطلق ، واستفعل كاستغفر ، وافعلّ بتشديد اللام كاحمرّ بتشديد الراء ، وافعال كذلك وهو بالألف قبل اللام كاحمارّ ، وافعوّل كاخشوشن ، وافعوّل كاجلّوّد ، وافعوّل كاعثوجج ، وافعلّ كاهبيخ ، وفوعل كحوقل ، وفعوّل كهرول ، وفعلّ كسُمّل ، وفعلّ كشيطن ، وفعلّ كرهياً ، وفعلّ كسلقى ، وافعلّ كاسلنقى بالألف ، وافعلّ كاحبناً بالهمزة لغة في احبنتى بالألف ، وافعلّ كاحرنجم ، وفعلّ كسنبّل ، وتمفعل كتمندل ، والكثير تتدلّ ، ويجيء كل من هذه الأوزان لمعان متعددة •

قلت : يرد عليه أن منها ما لم يرضح لإفادة معنى من المعاني

التي تقاد بالأبنية ، بل وضع ليفيد معنى بجوهره : كفعل وفعل ،
وفعل وفعل •

قال : وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية تفعـال كـتـدـحـرج ، وافـعـنـال
كـاحـرنـجـم ، وافـعـلـكـ كـاقـشـعـر ، وهي لازمة ، واختلف في هذا الثالث
فقليل : هو بناء مقتضب ، وقيل ملحق بأحرنجم ، زادوا فيه الهمزة
وأدغموا الأخير ، فوزنه الآن افعلك أى وقبـاه فعـل كـدـحـرج ، ويدل على
إلحاقه بأحرنجم مجيء مصدره كمصدره ا ه •

قلنا : وعلى الإلحاق أصله قشعر كدحرج ، زادوا الهمزة
وإحدى الراءين ، فصار اقشعر ، نقلوا الى العين فتحة الراء الأولى
توصلا الى إدغامها في الثانية ، وردّ القول بالإلحاق بأن الملحق به
إذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في
الأصل كما مرّ ، والنون في أحرنجم دون اقشعر ، وبأنه لا يجوز في
الملحق مطلقاً الإدغام ولا الإعلال في غير الآخر ، ومجرد اتحاد المصدرين
لا يدل على الإلحاق ، بل لابدّ من استيفاء شروط الإلحاق قاله الصبان
تبعاً للقانى •

قالت : صرح الجار بردى بأنه ملحق ، وقد أجاب ابن قاسم بأن
شرط عدم الإدغام في الملحق باعتبار الغالب ، أو تكون المسألة
خلافية •

وأما أوزان الأسماء المزيد فيها فثلاثمائة وثمانية أوزان عند
سيبويه ، وثلثمائة ونيف وثمانون عند الزبيدي ، إلا أن منها ما يصلح
وما لا يصلح ، ويزاد في الاسم حرف وحرفان ، وثلاثة وأربعة ،
ويصير الاسم الثلاثي رباعياً إن زيد حرف ، وخماسياً إن زيد حرفان ،
وسداسياً إن زيد ثلاثة ، وسباعياً إن زيد أربعة ، ويصير الرباعي

خماسياً إن زيد واحد ، وسداسياً إن زيد حرفان ، وسباعياً إن زيد ثلاثة ، ويصير الخماسى سداسياً إن زيد حرف ، وسباعياً إن زيد حرفان •

قال الشيخ خالد : ومواضع الزيادة أربعة : ما قبل الفاء ، وما بين الفاء والعين ، وما بين العين واللام ، وما بعد اللام ، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ، فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو : اجدل ، وما بين الفاء والعين نحو : كاهل ، وما بين العين واللام نحو : غزال ، وما بعد اللام نحو : علقى ، والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو : أجادل ، وبينهما العين نحو : عاقول ، وبينهما اللام نحو : قصيرى ، وبينهما الفاء والعين ، نحو : إعصار ، وبينهما العين واللام : نحو : حيزلى ، وبينهما الفاء والعين واللام نحو : احملى والمجتعتان قبل الفاء نحو : منطلق ، وبين الفاء والعين نحو : جراجر على القول ، بأن المضاعف الزائد فيه الأول ، وبين العين واللام نحو : خطاف على القول بأن زائد المضاعف هو الثانى ، وبعد اللام نحو : عباء ، والثلاث المتفرقات نحو : تماثيل ، والمجتمعة قبل الفاء ، نحو : مستخرج ، وبين العين واللام نحو : سلايم ، وبعد اللام ، نحو : عنفوان ، واجتماع ثنتين ، وانفراد واحدة نحو : أفعوان ، والأربعة نحو : اشهياب مصدر اشهاب أ ه •

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء :

الأول : الدلالة على معنى وهو الأصل والغائب ، كدلالة الهمزة على التعدية ، وهى يصير الفاعل مفعولاً ، وحاصل ذلك أمر معنوى فى نحو : أكرمته ، وثلاثيه : كرم بمعنى حسن حاله فأكرمته بمعنى ميزته حسن الحال ، وأعلمته ، ودلالة الألف فى ضاربته وقائضته على الاشتراكى فى الفاعلية والمفعولية ، ودلالة السين على الطلب فى

استغفرت ربى ، ومعرفة هذه المعانى أصل مهمّ سأذكرها مع
الأبيات إن شاء •

وكدلالة همزة أقوم على تكلم الواحد ، والنون عن تكلمه وحده
أو عن جماعة أو اثنين فى نقوم ، وكدلالة الياء والياء على الغيبة ، ودلالة
الياء على التانيث فى يقوم زيد وتقوم هند ، ودلالتهما على الخطاب فى
تقوم يازيد ونحوه ، وكدلالة زيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير
وغير ذلك مما يكثر عدّه •

الثانى : الإلحاق كواو كوثر وجوهر ، وياء صيرف وعيثر ،
وآلف أرطى وآلف شمال ، ونون جحافل ورعشن ، وقد مر تعريف
الإلحاق ، وعرفه فى التسهيل بجعل ثلاثى أو رباعى موازناً لما فوقه ،
أى موازن له صورة وإلا فقد يختلف الوزن بحسب الحقيقة ، فإن
جعفراً فعلاً ، وكوثرأ فوعلاً ، والموازن صورة هو الموازن وزناً طبيعياً
وهو الموافق حركة وسكوناً ، ولو خالف أصالة وزيادة ، والموازن
وزناً صرفياً هو الموافق حركته وسكوناً وأصالة وزيادة ، والموازن
وزناً عروضياً الموافق فى مطلق الحركة والسكون ، ولو قبولت ضمة
بفتحة أو كسرة فكل وزن صرفى أو طبعى عروضى ، وكل صرفى طبعى
ولا عكس •

الثالث : المد كآلف رسالة ، وياء صحيفة ، وواو حلوبة ،
وكحروف المد فى سريال وقنديل وعجوز •

الرابع : التعويض ، كتاء زنادقة فإنها عوض عن ياء زناديق ،
وتاء مشاركة ومغاربة عوض عن ياء النسب ، وتاء إقامة واستقامة ،
فإنها عوض عن ألف الأفعال بكسر الهمزة والاستفعال ، أو عن عين
الكلمة على الخلاف فى المحذوف ، وسين يسطيع ، فإنها عوض عن حركة
عين الكلمة بدليل ضم حرف المضارع ، إذ لو كان حرفاً زائداً بلا

تعويض لكان خماسياً فيفتح ، وميم الهم فانها عوض عن حرف
النداء •

الخامس : التكمير كميمات ستهم وزرقم وابنم فإنها زیدت
لتكثير اللفظ ، وتقخيم معنى الستة وهو العجز والزرقمة والابن فكثير
اللفظ ليكثر المعنى ، وهذا داخل في الأول ، وكألف قبعرى وكمثرى •

السادس : الإمكان ، كهزمة الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبدأ
بساكن ، ويمكن الابتداء بها كذا لصاحب تحقيق المقال كالشيخ
خالد ، وهو المشهور الذى عليه الجمهور ، وهو الحق •

قال الجاربردى فى شرح تصريف ابن الحاجب : من أنكر ذلك فقد
أنكر العيان وكابر المحسوس ، وعبرة السعد أنهم رفضوا الابتداء
بالساكن •

قال الغزى : وفيها إشارة الى إمكانه فى نفسه ، وهو ما صرح
به جماعة وقالوا : إن عدم جواز الابتداء به ربما يختص بلغة العرب ،
لا لأنه ممتنع فى نفسه ، بل لأن لغتهم موضوعة على غاية من الإلتقان ،
وفى الابتداء به نوع لكنه ويشاعة ، ويجوز فى لغة أخرى كلفة
الخوازم ، وعليه السيد فى حواشى الكشف ، قال فيها الحق جوازه ،
ومن قال باستحالة لا يسمع منه إلا حكايتها ، وإذا استعربت لغة العجم
وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما فى لغة الخوارزم
إلا أنه غير واقع فى لغة العرب •

وقال اللقانى : إن تعبير السعد بالرفض إشارة الى إمكانه ، فإن
الرفض الترك ، ولا يطلق الترك إلا حيث يصح عدم الترك ، فالمحال
لا يقال متروك صرح به السيد فى شرح المواقف ، بل قال اللقانى : ان

معنى رفضهم ذلك رفضهم جعل الساكن بدءاً للكلمة ، وإن الابتداء به بهذا المعنى ممكن باتفاق ، وإن بعضاً توهم أن المراد بالابتداء بالساكن ابتداء التلّفظ ، والخلاف في أسحالته وإمكانه شهير في علم الحكمة وغيرها ، وإن التعبير بالرفض إشارة إلى اختيار إمكانه ، وفيه نظر ، لأن رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول لإمكان بدء الكلمة بساكن يبتدأ التلّفظ بما قبله موصولاً به .

قال البخارى : ولا يخفى أن في رفضهم له بهذا المعنى الأول مع صدق نحو : (قد أفلح) بسكون الهمزة ونقل حركتها إلى الدال في القراءة المتواترة إشكالا ، والظاهر ما ذكره هذا البعض ، ونازعه أيضاً ابن قاسم قال القائل : إن يقول هو وإن لم يستلزمه لكنه يناسبه ، فالحاصل أنهم لما رفضوا الابتداء به تلفظاً مناسب أن يجعلوا أول الكلمة التي من شأنها الابتداء بأولها ، ففي الحكم بالوهم والنظر نظر اه .

هذا ومثل بعض للإمكان بهاء السكت في نحو : عه وقه ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وقفاً نحوياً ، أما مطلق الوقف عليه فممكن بأن يوقف عليه محرراً لكنه لحن .

السابع : البيان كهاء السكت في نحو : (سلطانیه°) و (مالىہ°)
إبيان أن الياء متحركة لا ساكنة ، ويزيدها لبيان وصل المنادى بالألف .

واعلم أن الأصل عدم الزيادة ، فلا يحكم بها إلا بدليل ، وأدلتها عشرة وعدّها بعضهم تسعة ، وبعضهم سبعة ، وأكثرهم ستة وهو الأظهر عند صاحب التحقيق لازماً زاد يرجع إليها :

الدليل الأول : سقوط الحرف في أصل كسقوط ألف ضارب بكسر الراء في أصله ، وهو المصدر ، وسقوط ألف ضارب بفتح الراء في ضرب الذي هو فعل ، وهمزة اعلم في علم ، وسقوط نون حنظل في حظلت الإبل أي أكلت الحنظل ، وسقوط تاء ملكوت في الملك ، وهو أقرب الأدلة الى الضبط ، وأصحها علة وأقواها .

ويكون في الفعل والاسم ولو علماً ولا سيما الصفات والأعلام المنقولة ، ونقلها نوع تصرف ، وفي اسم الجنس ولا يعتبره النحوى لأنه لا يلزم فيه ولا يطرد ويسمى ذلك بالاشتقاق وهو صغير إن كان بين اللفظين تناسب لفظاً وترتيباً كاشتقاق ضرب وضارب ويضرب ونصرها من الضرب ، وهو المراعى في الدلالة على الزيادة وكبير إن تناسبا لفظاً لا ترتيباً لحيد وجذب وأكبر إن تناسبا مخرجاً فقط كنهق ونعق ، وقيل بالنظر الى الباب إما أكبر وهو أن تكون المادة واحدة ، ويختلف حالها بالترتيب وتدل على معنى واحد ، قال بعض : كقعد تراكيب قول على معنى الخفة والسرعة .

وممن قال بدلالته : أبو الفتح ، وربما ركن اليه أبو على ، وإما أصغر وهو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهو المعول عليه كما مر ، كدلالة أحمر على الحمرة ، ومن قامت به ، وسمى الأول بالصغير لأن من ينظر الى ضرب يعلم بدون التأمل أنه مشتق من الضرب ، لحصول المناسبة لفظاً وترتيباً ، والثانى بالكبير لأن من ينظر الى جيد مثلاً يعرف بالتأمل أنه مشتق من الجذب لعدم المناسبة في الترتيب ، والثالث بالأكبر لأن من نظر الى نعق يعلم بالتأمل القوى أنه مشتق من النهق لعدم المناسبة ترتيباً ولفظاً .

ووجه الاشتقاق ثلاثة أنه إما بالتبديل فهو الأكبر ، وإما بالتقديم والتأخير ، وهو الكبير ، وإما بدونهما وهو الصغير ، وكذلك تفهم تعليل

التسمية بالأصغر ، وسمى بعضهم الأول بالمصغر ، وهو موافقة الأصول لفظاً وترتيباً ، والثانى بالصغير ، وهو الموافقة لفظاً لا ترتيباً والثالث بالأكبر وهو عدم الموافقة لا لفظاً ولا ترتيباً ، ويعتبر فى هذا الأصغر موافقة المشتق للمشتق منه فى المعنى واللائظ ، وفى الآخرين مناسبة له فى المعنى ، فإن كنى أى لم يصرح يناسب معنى ناك أى نكح فى الإخفاء ، واعتبروا فى الأكبر الموافقة فى أكثر الأصول والمناسبة نوعاً أو مخرجاً فى باقىها ، وسمى بعضهم الأول بالأكبر والثانى بالكبير والثالث بالصغير نظراً الى الظهور .

وإن شئت فحد الاشتقاق الأصغر بحسب العلم ، بأن تجد موافقة فرع لأصل بحروفه الأصول ، والمعنى فتردّه اليه وبحسب العمل بأن تأخذ من أصل فرعاً يوافق فى الحروف الأصول ، وتجعله دالا على معنى يوافق معناه ، ولك إسقاط لفظ المرّد ، لأن الأصل يغنى عنه اذ الأصالة والفرعية لا يتصوران بدونه .

والدليل الثانى : سقوط حرف فى فرع ، كسقوط ألف كتاب فى جمعه الذى هو كتب ، وهو عكس الاشتقاق ، لأن الاشتقاق استدلال بالأصل ، وهذا يسمونه التصريف استدلال بالفرع .

الدليل الثالث : سقوطه فى نظير لغير علة كسقوط ياء أيطل فى أطل وهو الخاصرة ، ويشمل الأدلة الثلاثة ، قولك بسقوط الحرف فى بعض التصاريف .

وشرط الثلاثة كما للمرادى وغيره : أن يكون السقوط لغير علة تصريفية ، فإن كان لها فليس دليلاً على الزيادة ، كسقوط واو وعد فى يعد لئلا يقع بين ياء وكسرة ، وسقوط ألف طال وخاف وقال وباع

في : طلت وخفت وقلت وبعث لالتقاء الساكنين ، وحذف واو يغزو في لم يغز ، وياء يرمى في لم يرم ، وآلف يسعى في لم يسع .

وعرف في الخلاصة الزائد : بأنه الذي لا يلزم في جميع التصارييف ، والأصلى بأنه الذي يلزم فيها ، ومراده السقوط المذكور . لأن الساقط لعلة تصريفية كالثابت ، فالأصل اذا سقط للعللة مقدّر الثبوت ، والزائد اذا لزم مقدّر السقوط ، ولذا يقل : الزائد في سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرأ ، فلا يرد عليه سقوط تلك الحروف الأصول ، وثبوت قرنفل وواو كوكب في التصارييف ، مع أنهما زائدتان .

الدليل الرابع : كون الحرف مع عدم الاشتقاق الكلمة التي هو فيها في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخذ كالنون الساكنة الثالثة غير المدغمة المتلوّة بحرفين بعدها : كعصنص بمهملات بينها نون ، وهو جبل فنونه زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة كحجنفل لشفة ذى الحافر .

الدليل الخامس : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخذ كالهزة أولاً بعدها ثلاثة نحو : أرنب ، فإنها زائدة ، وإن لم يعلم اشتقاق ما هي فيه لكثرة زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه كأحمر وأكرم ، قاله الشيخ خالد وغيره ، وظاهره أنها قد تكون اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه أصلاً ، كإمعة وإمع فانظره .

الدليل السادس : كونه بموضع لا يقع فيه إلا حرف زائد كنون حنطاو للعظيم البطن وكنثاو بمثناة الوافر اللحية ، وسنداو وقنداو الرجل الخفيف .

الدليل السابع : لزوم عدم النظر في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها ، بتقدير الأصالة في تلك الكلمة كتنقل بفتح التاء الأولى ، وسكون الثانية ، وضم الفاء لولد الثعلب ، ولو حكمنا بأصالة تائه لكان على وزن فعلل بفتح الفاء وضم اللام الأولى وهو مفقود •

قال صاحب التحقيق : وكثير يمثل بإمع وإمعت ، وهو العيب الذي لا رأى له ، ويقولون : لو كانت الهمزة زائدة لأدّى الى وجود أفعل بكسر الهمزة في الصفات وهو فيها مفقود ، وهذا في الحقيقة من أدلة الأصالة ، والأشبه بهذا أن يستثنى من دليل الكثرة ، فإن الهمزة المتصدرة في مثل هذا الأكثر زيادتها ، إلا أن توقع في محذور كعدم النظر في إمعة •

الدليل الثامن : لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها ، كتنقل على لغة ضم التاء الأولى والفاء ، فإن تائه أيضا زائدة ، وإن لم يلزم من أصالتها عدم النظر ، لأنها أو جعلت أصلا فله نظير : كبرثن وهو موجود ، لكن يازم عدم النظر في نظيره الذي هو مفتوح التاء ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظر ، حكم بزيادتها في لغة الضم ، لأن الأصل اتحاد المادة أيضا •

الدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحرف المضارعة وغيره مما مر •

الدليل العاشر : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر ، على تقدير الأصالة ، وعلى تقدير الزيادة : كتهبل بفتح الهاء وبضم الباء مشددة ، فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعَلَّ بضم اللام الأولى المشددة ، وهو مفقود ، وعلى تقدير

زيادتها فنعلك بضم اللام الأولى غير مشددة ، وهو مفقود أيضاً ،
ولكن أبنيبة المزد فيه أكثر فنحكم بزيادة نون نهبل ، ومن أصولهم
المصير إلا الى الكثير فهذه عشرة •

ووجه ردها الى ستة وهو الحرق أن هذا العاشر داخل في
السابع ، وأن الرابع مندرج في السادس ، إن أرادوا بقولهم بموضع
لا يقع فيه إلخ ما يشمل المشتق وغيره ، وأريد بنحو الأمثلة الأربعة في
السادس ما يتناول كئناو بالمثلثة ، وأن الرابع نفس السادس إن قصر
على غير المشتق ، وأريد بنحو الأربعة مثل حنظاو بالظاء المثالة المعجمة ،
وأن الثلاثة الأوائل واحد •

قال ابن هشام : وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال :
اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى يزيد بقية أحرف الكلمة
على أصلين ، أي بقية أصول أحرف الكلمة عند التردد فيها ،
والزائد نوعان :

النوع الأول : مضاعفة أصل وتكرير ، وهذا يكون في جميع
الحروف حتى الهمزة ، إلا أنه يثقل فيها إلا ألف فإنها لا تقبل
التشديد ، وسواء في ذلك أن تكون الزيادة بالتضعيف ، والتكرير
للإلحاق أو غيره •

قال صاحب فتح الأقفال : وله شروط معروفة •

قلت : بل شرط واحد ، لكن لما راعى كثرة المسوغات : هذا
مسوغ للتضعيف ، وهذا مسوغ له ، وهكذا عدّها شروطاً وهو أن
يكون المزد مماثلاً للام كجلبب بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدخرج مع
الاتصال ، كما مثلت ، أو مع الانفصال بزائد كجلباب ، وتكرير اللام
لا يفصل بأصل أبداً ، أو مماثلاً للعين مع الاتصال كقتل بتشديد

الفاء بزيادة الأولى أو الثانية على ما مرّ من الخلف ، أو مع الانفصال بزائد عليهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة ، وهو كتيب الرمل المتداخل ، ويطلق على مصارين الضَّعب ، أو مماثلاً للفاء والعين كمرمريس بفتح الميم وسكون الراء الأولى وفتح الثانية ، وهو الداهية ، ومثله مرمريث للثغر ولا ثالث لهما ، أو مماثلاً للعين واللام كصَمَحَمَح بمحركات وفتحات إلا الحاء الأولى ساكنة لأشديد أو للغليظ القصير ، أو للرأس الأصـلح خلاف •

وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة للخمر ، وسندس لرقيق الدِّياج ، أو يماثل العين المفصولة بأصل كحدود بمهملات اسم رجل ، ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره فأصلـلى •

وإذا بنى الرباعى من حرفين ، ولم يصح إسقاط الثالث فالجميع أصل ، لأن الاثنين أصل قطعاً ، ولا بدّ من ثالث مكمل ، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر ، فحكم بأصـالتهما •

وقيل عن الخليل رحمه الله ، وعن الكوفيين : وزنه فعفل بتكرير الفاء وهو بعيد ، وإن صح إسقاط الثالث كماه في لـلمه فهذا الثالث الصالح للسقوط زائد عن الكوفيين ، مبدل من حرف مماثل للثانى أصله لم بتشديد الميم الأولى على ما مرّ ، ويردّه مجيئه على فعلة ، ولو كان مضاعفاً لقل في للم تلميم كتقديس ، ويقال : إنه لما كان بوزن دحرج بالزيادة ، كان مصدره كمصدر دحرج •

وقال الزجاج : ذلك الثالث زائد غير مبدل •

وقال البصريون : غيره إنه أصل واختار ابن النازم قول الكوفيين ، وقال : إنه أولى من جعله ثنائياً مكرراً موافقاً في المعنى للاثلاثى

المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله نحو : قضمضت وكبكت وكفكت •

النوع الثانى : ما زيد لغير تكرار ، وهذا مختص بعشرة حروف : السين والهمزة ، واللام والتاء المثناة فوق ، والميم والواو ، والفون والياء المثناة تحت ، والهاء والألف ، وقد جمعت في تراكيب كثيرة جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيباً محكيًا وغير محكى •

قال علاء الدين بن عبد الباقي الخطيب : أحسنها لفظاً ومعنى قول القائل :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها

فقات ولم تبخل أمان وتسهيل

وهى حروف أمان وتسهيل ، كذا قال صاحب التحقيق إنه أحسنها ، ويجمعها أربع مرات قول القائل :

هنا وتسلم تلى يوم أنسه

نهاية مسئولى أمان وتسلم

• من الطويل

قال أبو يحيى : وقد نسب هذا البيت للمصنف يعنى الناظم •

قلت : نسبة إليه ابن هشام في التوضيح ، وجمعها بعضهم في قوله : اليوم تنساه ، حروف زائدة نطقها لكى تحور الفائدة ، وهى حروف اليوم تنساه ، فقوله : اليوم تنساه مبتدأ محكى ، وحروف خبره أى حروف اليوم تنساه حروف زائدة •

قال الرضى فى شرح الشافىة : إن المبرر سأل المازنى عن حروف
الزىادة فأنشد المازنى لنفسه :

هوىت السمان فشـيـينى

وقد كنت قدماً هوىت السمان

فقال المبرد : أنا أسألك عن حروف الزىادة وأنت تنشدنى الشعر ؟
فقال له : أجبتك مرتين ، يعنى فى قوله أوّلا وآخرأ هوىت السمان ،
وكذا نسبه شارح مراح الأرواح لأبى عثمان المازنى •

وجمعها الناظم فى التسهيل بقوله : سأتموينها ، قال الدمامى
فى شرحه : هذه العبارة وقعت لبعض النحاة ، وقد سأله بعض
أصحابه عن حروف الزىادة فقال : سألتمونيها ، فقال : نعم ، فقال :
أحسبتكم ترهموا أنه أراد أسألتهونىها ؟ أى هل طلبتم منى أن أخبركم
عنها ، وسألتموني عنها ؟ فقالوا : نعم أى استخبرناك عنها ، فقال :
قد أجبتكم أى هى فى قوله سأتموينها بالهمزة بعد السين ، وهو أراد
إخبارهم بها •

وإيهاهم أنه استفهم ، هل أردتم أن أخبركم بها أو الأول أو
الثانى ، ثم على هذا الثانى ظهر له أنه جمعها بقوله : وبعض يعبر
بأسلتهونىها بالهمزة للاستفهام قبل السين ، وإسقاطها بعدها بعد نقل
فتحتها للسين ، ويجمعها قولك يتسألونهم ، وقولك : يا هول استنم ،
وقولك : أسلمنى وقاه ، وقولك : أهوت سليمان •

قال الشيخ خالد : وينبغى أن يعدوا الشين المعجمة فى نحو :
أكرمْتُكِشْ فى خطاب المؤنث ، فإن قالوا : هذه مختصة بالوقف ،
قلنا : وهاء السكت كذلك اه •

قلت : الحق أن هاء السكت كلمة زائدة مستقلة ، حرف مضى فيما قيل ، والكاف لغة الكشكش لا تختص بالوقف ، وليست تتراد في كلمة ، وتجعل حرفاً من حروفها ، بل هي كتنوين بعد الكلمة قال : وخصت هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها ، لأن أولى ما زيد حروف المدّ واللين ، لأنها أخفّ الحروف وغيرها من الحروف العشرة ترجع إليها ، فالهمزة مجاورة للآلف في المخرج ، وتقلب إلى أحرف اللين عند التخفيف ، والهاء أيضاً مجاورة للآلف في المخرج والميم من مخرج الواو ، وهو السغة وفيها غنة ، والنون فيها المدّ في الخيشوم امتداد الآلف ، والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو في تجاه ، والسين حرف مهموس فيه صفر ، ويقرب من مخرج التاء واللام ، وإن كانت حرفاً مجهوراً لكن تشبه النون ، وتقرب منها اه .

والزيادة لللاحق تارة تكون من حروف سألتمونها ، وتارة من غيرها وهو سائر الحروف ، قال المرادي والأشموني وغيرهما ، كصاحب التحقيق : ان معنى تسمية حروف سألتمونها زوائد ، أنها نازد في الكلمة لغير تكرير ، وليس المراد أنها أبداً تكون زوائد ، لأنها كثيراً تكون غير زائدة كما لا يخفى ، وليس معنى زيادتها أنها لا تدل على معنى لأنها تدل على معنى غير المعنى المدلول عليه بجوهر الكلمة ، بل أنها ليست من أصول الكلمة ، وزيادة اللام والهاء قليلة كأمهات وأهراق ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة ، فبطل قول المبرد : ان الهاء لا تزداد .

قالوا : ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله ، لأنه لما أبدل الهمزة في هراق ، توهم أنه فاء فأدخلت الهمزة عليها ، فأسكنت وأما تمثيل الناظم في الخلاصة وابنه في الشرح بلمه ولم تهره فإيرده أن هاء السكت كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها ، ولا موزنة منزلة الجزء مما قبلها ، ومحل قولهم : ان المناقشة في المثال ليس

من دأب العقلاء والمحصلين ، ما اذا نوقش فيه مثلاً بكونه صالحاً
لغير ما مثل به له •

هذا وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : متى كانت الزيادة
لغير التكرير ، تكثير الحروف كانت أولى من أن تكون للتكرير ، ومراده
بالتكرير ما في نحو : قبعثر : أو نهبل ، هذا وقد مرت كيفية الوزن ،
هذا وباب مضاف لأبنية •

وأبنية مضاف للفعل ، والفعل منعوت بالمزيد ، والمزيد اسم مفعول
كالمبيع ، وفيه متعلق به نائب الفاعل ، ويستعمل مزيد أيضاً مصدراً
ميمياً بمعنى الزيادة ، والمزيد عما ما يأتي ان شاء الله في قوله :

كالصحيح الذي أيا عينن وعلى
رأى توقف ولا تعد الذي نقل

مكتبة جامعة القاهرة

والله أعلم •

كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع

ولى ووالى استقام احرنجم انفصلا

أى الفعل يأتي كائنا بالزيادة أى مصاحباً لها كأعلم ، ووالى وولى ، واستقام واحرنجم وانفصل ، وهكذا بالعطف فى الأبيات بعد هذا الى الفصل حيث أمكن العطف ، كل ذلك أفعال مزيد فيها أصل بعضها ثلاثة ، وأصل بعضها أربعة ، والمقصود هى وما وازنها ، بدليل كاف التشبيه ، وهذا أمر واضح ، وقد ذكر فى هذا البيت ستة أفعال ، مشيراً الى ستة أوزان ، فهذا البيت متضمن ستة أوزان .

الأول : أفعل وهو مماثل للرباعى الأصلى الحروف لا ملحق به ، والزائد فيه همزة القطع أولاً ، والباقى فى ثلاثة أصول ، وذلك كأعلم وأكرم ، ومنه نحو أعطى ، لأن أصله أعطى بياء مفتوحة ، قلبت الـ فا لتحركها بعد فتح ، ومنه نحو : أعد وأشد بالتشديد ، لأن أصلهما اعدد واشدد بسكون الـ عين والشين ، وفتح الدالين بعدهما ، نقلت فتحة الدالين اليهما ، فأدغمتا فى الدالين الثابتتين ، ومنه نحو : أقام وأعان ، لأن أصلهما أقوم وأعون بسكون القاف والـ عين ، وفتح الواووين ، نقل فتحهما للقاف والـ عين فقلبتا ألفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بعده .

فالمراد بنحو أعلم ما كان على وزن أفعل مطلقاً لفظاً أو تقديرًا مما كان أصله ثلاثة حروف ، وزيدت أوله همزة قطع ، وسواء كان مكسوراً كعلم وأعلم ، أو مضمراً ككرم وأكرم ، أو مفتوحاً كذهب وأذهب ، ونزل وأنزله ، ودخل وأدخله صحيحاً كما رأيت ، أو معتل الفاء كوعد وأوعد ، ويتم وأيتمه ، أو العين كقام وأقام ، وباع

وأباع ، أو معتل اللام كأتى بدون مد الهمزة وآتاه بمدها ، وخلا وأخلاه ، وهكذا سائر أمثلة المجرد الثلاثى المتصرف المذكورة بأنواعها سابقا ونحوها .

ومن معانى أفعال التعدية ، وهى أشهر معانيه ، ويعبر عنها بالنقل أيضا ، وهى عند بعض تصيير الفاعل مفعولا ، ولا تعرف أيضا بإيصال معنى الفعل الى الاسم ، وقال بعضهم : هى أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق ، بعد أن لم يكن كذلك ، وقال بعضهم : هى أن تضمن الفعل معنى التصيير ، فيصير فاعل أصل الفعل مفعولا للتصيير ، فانك اذا أردت أن تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ، ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل ، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولا ، نحو : جلس زيد وأجلسته ، ففاعل جلس هو الذى صيرته جالسا .

قال الجاربردى : وفى تمشية هذا المعنى فى فسقته نظر لأن معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ، ولو قيل معناها : أن يجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية ، منسوبا الى الفعل لكان أقرب .

قال ابن قاسم : لا نسلم أن معناه نسبته الى الفسق ، بل صيرته فاسقا ، وان سلطنا لكن جعله فاسقا مجاز .

وقال اللقانى : التعدية هى إيصال معنى الفعل الى مفعول لا يصل اليه الفعل بدون المعدى ، أى بكسر الدال وهو الهمزة وغيرها كالتضعيف ، وهو أولى .

واعلم أن التعدية بالهمزة مقيسة فى القاصر والمتعدى الى واحد عند بعض لا غير ، وقيل مقيسة فى القاصر ، سماعية فى غيره وهو

الحق عند ابن هشام ، قال : وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل :
سماعية في القاصر وغيره ، ولا تعدى الى ثلاثة ما تعدى الى اثنين
إلا رأى وعلم اذا دخلتهما عدتهما الى ثلاثة ، وأجاز الأخفش أن يعامل
غيرهما معاملة ما اذا كان من أخواتهما القلبية فيقول : أظننت زيدا
عمراً قائماً ، وأحسبته إياه فاضلاً ، وهو مذهب جماعة من البصريين
طردا للباب ، واختاره ابن السراج .

وظاهر التسهيل أن الأخفش أجاز ذلك في ظن وحسب ، وخال
وزعم ووجد فقط ، ومنع جمهور البصريين ذلك ، لأنه لم ينقل
عن العرب ، فالزيادة على ما ورد من ذلك ابتداء لغة ، ولأن المعدي
بالهمزة فرع المعدي مع التجرد ، وليس في الأفعال متعدد مع
التجرد ، أى من الهمزة والتضعيف الى ثلاثة ، فيقاس عليه متعدد
بالهمزة ، وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة ، لكن
ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ، ولا يستعمل
استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس عليهما لجاز أن يقال
أكسوت زيدا عمراً جبة ، لكن لا يسوغ لما ذكرت ، فلم يجز أن
يقال ذلك ، وأما ألبست زيدا عمراً جبة فلا يجوز اجماعاً ، ولو أجزنا
القياس عليهما ، لأن لبس يتعدى لواحد ، فبالهمزة انما يتعدى
لاثنين لا إلى ثلاثة ، اللهم إلا إن عدى لاثنين بابدال حركة عينه
فالى ثالث بالهمزة .

وأعلم في البيت يجوز أن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لواحد ،
فيتعدى لاثنين ، وأن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنين فيتعدى
لثلاثة ، لكن مراده ليس ذلك ، بل مراده مجرد الوزن ، وذلك لأن

المتعدى لواحد يتعدى بالهمزة الى اثنين ، والمتعدى الى اثنين يتعدى الى ثلاثة بها ، والقاصر يتعدى بها الى واحد ، فلذلك بطل قول صاحب فتح الأقفال في الصغير والكبير أن أعلم في البيت مزيد علم الثلاثي المتعدى لاثنين ، فيتعدى بالهمزة لثلاثة ، إذ يجوز أن يكون مزيد علم الثلاثي المتعدى لواحد فيتعدى لاثنين بالهمزة ، أو مزيد علم الثلاثي اللام بمعنى شقت شفته العليا أو غيره من المعاني ، فيتعدى بها الى واحد .

ومعنى قولنا يتعدى الفعل بالهمزة الى اثنين أو ثلاثة أنه يتعدى معها الى ذلك ، ونذر مجيء أفعال بالهمزة لازماً ، وفعل الثلاثي متعدياً عكس ما ذكر ، وجاء من ذلك كبه فاكب ، وقشعتهم فأقشعوا قاله صاحب فتح الأقفال ، وظاهر نص عبارته أنه لم يجيء غيرهما .

قلت : وهو باطل من وجوه الأول : أنه ورد غيرهما وهو عرضه فأعرض أى أظهره فظهر نص عليه السعد في شرح الزنجاني ، وطئرت الناقة فأطئرت أى عطفتها فانعطفت ، واستنقت البعير فاستنق أى استوقفته فوقف ، ونسلت ريش الطائر فأنسل ، أى أسقطته فسقط ، ونزفت البئر فأنزفت البئر فأنزفت ، أى زال ماؤها ، ومريت الناقة بالمسح فأمرت در لبنها ، ذكرها الناظم ، وحجمت القوم وآحجموا أى أوقفتم فوقفوا .

قال السعد : وأعلم أنه قد تنقل الشيء الى أفعال فيصير لازماً ، وذلك نحو : أكب وأعرض ، يقال : كبه أى ألقاه على وجهه فاكب ، وعرضه أى أظهره فأعرض .

قال الزوزنى : ولا ثالث لهما فيما سمع أ . ه .

غان أراد الزوزنى فيما سمعته فبناه للمفعول فلا اشكال ، ويؤيده

أن في بعض النسخ غيما سمعناه بناء على الظاهر في مثل ذلك أنه
عنى نفسه ، وإن أراد غيما سمعه الناس فيعطله الألفاظ المذكورة
سواهما ، ويدل على وجود غير أكب وأعرض في كلام السعد قوله نحو :
أعرض وأكب ، إذ لم يقل وذلك وأعرض وجعل نحو إشارة الأفراد
الذهنية ، خلاف الأصل ، ولا سيما وقد سمعت الألفاظ المذكورة وهي
أفراد خارجة .

الثاني : أنه قد لا نسلم أن أكب مطاوع كب ، بل بمعنى دخل
في الكب ، أو صار ذا كب ، كأصبح دخل في الصباح ، وأغد صار
ذا غدة ، وهما غير نادرين ، وظاهر السعد أيضاً مطاوعة أفعل لفعل ،
ونص عليها الناظم في التسهيل ، وابن جنى في الخصائص ، وأشعر به
في الكشف ، وأنكره ولم يذكره سييويه ، ومن أثبت أكب مطاوع
كب الصبان .

قال الجاربردى : قال صاحب الكشف في قوله تعالى : (أفمن
يمشى مكباً على وجهه) الآية أنه يجعل أكب مطاوع كبه ، ويقال كببته
فأكب من الغرائب ، ومثله قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو
كذلك ، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة
كتاب سييويه ، وإنما أكب من باب انقض والأم ومعناه : دخل في
الكب ، وصار ذا كب ، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ،
ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع أ . ه .

وما في قوله : وما هو كذلك نافية والواو للحال وانقض القوم
هلكت أموالهم ، والأم الرجل بالهمزة عيناً أتى ما يدعى به لثيماً
أو بالآلف إذا أتى ما يلام عليه ، ولا يقول جاهل عصرى : أن ليس
مراد فتح الأقفال المطاوعة ، وكذا السعد يحملنا العادة الجارية
في مثل عبارة كبه فأكب ، وقشعه فأقشع أنها لحكاية المطاوعة ،

ثم رأيت ابن قاسم صرح به في حاشية تصريف السعد شرح الزنجاني .
التهنئة إلا أن يقال : مع ذلك إن غرضهما غير بيان المطاوعة ، فلا يخالف
كلام الكشاف الذى ذكر بعضهم أنه الصحيح ، ووجهه بأن الأصل
في باب أفعل عدم المطاوعة ، وإن أمكن اخراج ما أوجهها عنها
بالمحمل الصحيح ، لم يجعل منها موافقة الأصل ، ولا دليل فيما طارقه
الاحتمال .

الثالث : أن عبارته توهم أنه لم يذكر ذلك أو نحوه إلا صاحباً
الصاحح والقاموس ، وليس كذلك ، وقد رأيت وأعلم أنه قد شاع
التمثيل للتعدية بأكرمت .

قال اللقاني : التمثيل به يقتضى أن المراد به صيرته كريماً كما
مر ، والمراد إنما هو أو صلت المعروف إليه .

قلت : لعل كرم المجرد يرد بمعنى الجود النفسى ، فتعديته صيرته
كريماً أى جواداً ، ويرد بمعنى تناول المعروف ، وتعديته صيرته آخذاً
لـه ، وأوصلته إليه ، وهو الشائع فى الاستعمال ، ومما زيدت فيه
الهمزة للتعدية : (فأجاءها المخاض) بزيادة الهمزة على جاء ، أى
أوصلها المخاض كذا لصاحب فتح الأقفال ، وظاهره أن الهمزة دخلت
على جاء فعده انى انضمير مع بقاء جاء على معناه .

قلت : الحق أن جاء يتعدى بدون الهمزة ، وما دخلت عليه
الهمزة إلا بعد لزومه وكونه بمعنى الانتجاء بالتاء ، وحيث دخلت
عليه عدته وصيرته بمعنى الإلجاء بدون التاء ، فالمعنى فألجأها
المخاض ، ولعل هذا مراد فتح الأقفال .

ومن معانى أفعل : سلب الفاعل وإزالته أصل الفعل عن المفعول

نحو : أقدت زيدا وأشكته ، أى أزلت القذى عن عينه ، وأزلت عنه
شكواه قال :

تمد بالأعناق أو تلويها
وتشتكى لو أننا نشكيها
مس حوايا قلما نخفيها

أى نرفعها عنها ومن ذلك أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته ، أى
لبسه بنقط ما ينقط وأهمال ما يهمل ، وأشكلته أى أزلت إشكاله
بالضبط تقول : أهملت الحرف وعجمته بتشديد الجيم ، ولا تقول
عجمته محققاً عند الجوهري ، وغلظه صاحب القاموس .

قال المبرزى : قد جوز الشارح يعنى السعد ، كون معنى الاعجام
إزالة العجمة بالتلفظ ، وهذا إنما يتم إذا جعل كون الهمزة للسلب
مقيساً أو مسموعاً فى هذه الكلمة .

قال اللقانى : ومن هذا الباب حروف المعجم أى الخط
المزال عجمته بالتلفظ .

قال ابن قاسم : ظاهره أن جميع الحروف أزيلت عجمتها بالتلفظ ،
ولا مانع أما ما نقط فظاهر ، وأما ما لم ينقط ، فمقابلته للمنقوط سبب
فى إزالة عجمته ، فالتلفظ سبب فى إزالة عجمة ما لم ينقط ، وبعض يجعل
المعجم بمعنى الاعجام مصدراً ميمياً أى من شأن هذه الحروف أن
تعجم أى تنقط .

ونقل الأزهري عن الليث : أن الحروف المقطعة سميت معجمة ،

لأنها أعجمية أى لا بيان لها ، وإن كانت أصلاً للكلم كـها ، ومن معانى أفعال سلب الفعل عن الفاعل ، أعنى سلب الفاعل الفعل عن نفسه كأقسط زيد ، أى أزال عن نفسه القسط بفتح القاف ، أى الجور ويشمل السلبين فى قولنا يجىء أفعال لسلب ما اشتق منه الفعل ، وبه عبر الصـبان •

قال : الطبرلاوى : ويجوز أن يلحق أقسط المذكور من باب اللام أى أتى بما هو عدل كقوله تعالى : (قائماً بالقسط) أى بالعدل ، أو أتى بالجور •

ومن معانى أفعال الاحواج : الى الشئ وهو ضد السلب ، ذكره اللغويون وأبو حيان وغيره ، وحكوا أنه يقال : أشكيتك إذا أحوجتك الى الشكرى ، وهو يرجع إما الى التعدية وإما الى الجعل •

قال صاحب التحقيق : فلا يقال : إن المصنف أسقطه فى التسهيل ، وفيه نظر •

ومن معانى أفعال الكثرة : كأظبى المكان كثرت ظبائه ، وأضب دثرت ضبابه ، وأعال الرجل كثر عياله ، وأذاب المكان بهمة أو ألف كثرت ذئابه •

ومن معانى أفعال الصيرورة : كأغد البعير صار ذا غدة ، والمراد ما يشمل صيرورة الفاعل كالمثال ، وهى أن ينسب الفعل الى الفاعل ، وأيس فعله ، ومن هذا أجرب البعير صار ذا جرب ، وأعشرت الدراهم وألفت وأتسعت ونحوها ، أى صارت عشراً وألفاً وتسعاً ، وأشرقت الشمس أى صارت ذات شروق أى ضوء ومنه : (وأشرقت الأرض بنور ربها) خلافاً للناظم فى الأعداد ، ولابن عصفور فى المثال الآخر ،

وما يشمل صيرورة متعلق الفاعل إما بأن ينسب الفعل الى الفاعل وهو فعاه كالأم الرجل وأيمن وأنجد ونحوهما أى صار ملتبساً باليمن ، ونجد اقامة أو واوجاً أو قصداً خلافاً للناظم ، وأشرع وأبطأ خلافاً لابن عصفور ، وإما بأن ينسب اليه ، والمراد غيره كأجرب الرجل صارت ماشيته جرباً ، وأبخر صار ذا إبل أصابها بخار ، وهو داء بصيب الإبل في رثاتها ، ويؤجد سعالاً كثيراً قاله الغزى .

وعبارة الرضى : وقد يكون للصيرورة أى صيرورة ما هو فاعل فعل صاحب شىء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب شىء هو صاحب ما اشتق منه نحو : أجرب الرجل أى صار ذا إبل ذات جرب ، ومنه : أحصد الزرع ، وأهمل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك لأنهم قالوا : يجبىء أفعل بمعنى حان وقت يستحق منه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل ، فمعنى أحصد الزرع حان أن يحصد .

وعند صاحب الشافية : هو فى الحقيقة بمعنى صار ذا كذا أى صار الزرع ذا حصاد ، وذلك حينونة حصاده ، ومنه دخول الفاعل فى المشتق منه أفعل نحو : أصبح وأمسى وأفجر وأشهر ، أى دخل فى الصباح والمساء والفجر والشهر ، وأصبى وأجنب وأدبر أى دخل فى أوقات ، ريح الصبا وريح الجنب ، وريح الدبور ، وأنجد وأخيل أى وصل الى نجد والخييل ، وأعشر وأتسع وآلف بمد الهمزة ، ونحو : العدة والصباح اسم لا مصدر ، فالمراد بالاستتقاق منه الأخذ وهو أوسع أى دائرة منه ، ومثله أورك الشجر أخذاً من الورق وهو اسم عين ، ولك أن تقول أفعل مشتق من تلك الأسماء بواسطة اشتقاق المصدر ، أى أخذه منها .

وعبارة السعد : ولصيرورة الشىء منسوباً الى ما اشتق منه

الفعل نحو : أغد البعير اذا صار ذا غدة ، ومنه : أصبحنا أى دخلنا
في الصباح لأنه بمعنى صرنا ذوى صباح أ . ه .

وانما فصل هذا المثال بقوله : ومنه لأن مفهومه الصريح ليس
للصيورة ، بل بمنزلتها ، وليس كالأول في حصول المعنى ، وتحقيقه
كأحصد الزرع ، فان معناه قارب وقت حصاده ، فنزلت مقاربتة منزلة
حصوله .

قال الجاربردى : ألا ترى أنك تقول : أصرم النخل وأحصد
الزرع ، وهو لم يصرم ولم يحصد ، بخلاف الأول ، فانه على معنى
حصول ذلك الشيء ، وإذا جعله بعضهم للجينونة أ . ه . ، قاله
العلامة الطبرلاوى .

ومن معانى أفعال الاعانة على ما اشتق الفعل منه : كآحابت
زيداً أى أعنته على الحلب ، وأقريتة أى أعنته على قراه ، وأرعيت
فلان أعنته على الرعاية .

ومن معانى أفعال التعريض : تأبعت الثوب عرضته للبيع ، وأقتلت
زيداً عرضته للقتل ، وأبعت العبد عرضته للبيع ، فإراد التعريض لما
اشتق الفعل منه ، وعبرة السعد وللتعريض للأمر .

قال الطبرلاوى : هو أن تجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل ،
وعبرة الرضى في شرح الشافية همزة باب الأفعال أى بكسر الهمزة
قد تكون للتعريض ، أى تفيد أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثى ،
معرضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً له أم لا نحو :
أقبلته أى عرضته لأن يكون مقبولا قبل أولاً ، وأسقيته أى جعلت
له ماء وسقياً شرب أو لم يشرب ، وأباع الجارية عرضها للبيع بيعت

أولاً ، وجعلها منتسبة إليه ، فالتعريض للشيء النصيب له وفي شرح
المفصل التعريض نوعان :

أحدهما : التعريض لفعل منسوب الى الفاعل كالقتل والبيع .

وثانيهما : التعريض لما ليس كذلك كأقبرته ، أى جعلته ذا قبر ،
وهذا ليس مثل عرضه للبيع ، لأن القبر ليس فعلا له متعلقا بالمفعول .

ومن معانى أفعال : إلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، وإن شئت
فقل وجدان الشيء على معنى ما صيغ منه ، وإن شئت فقل وجدان
المفعول متصفا بما اشتق منه الفعل كأبخلت زيدا وجدته بخيلا ،
وأحمدته وجدته محموداً ، أى متصفا بما يوجب حمده ، وأعظمته وجدته
عظيما متصفا بما يوجب له العظمة ، ومنه : (فلما رأيته أكبره)
أى وجدته كبير الشأن ، وقيل أكبر بمعنى حزن ، والهاء للسكت
تسكن ، وجعل منه أبو الفتح : (ولا تطع من أغفلنا قلبه)
أى وجدناه غافلا .

قال الكشاف : كأجبنته وأفحمته وأخجلته ، إذا وجدته كذلك ،
قال صاحب التحقيق : وهى نزغة اعتزاليه .

قات : لا اختصاص بذلك لاعتزلة إذا غسرنا الوجود بالمعلم
أو نحوه ، نعم يختصون عن القوم يمنع إسناد الإغفال الى الله ،
لأن الإغفال جبر مسقط للمدح والذم ، وهذا فى حد ذاته صحيح عندنا
معشر الإباضية ، ويجوز أن يكون المعنى من جعلنا قلبه غافلا عن
الذكر ، ولا جبر أو تركناه ولم نوفقه للإيمان كأغفل أبه أى تركها
بلا سيمة ، وقرئ (أغفلنا قلبه) بفتح اللام ورفع القلب ، أى حسبنا
بفتح الباء قلبه بالرفع ، غافلين من أغفلته إذا وجدته غافلا ،
ومنه قوله :

فأصممت عمرا وأغفنته

عن الجود والمجد يوم الفخار

أى وجدته أصم غافلا ، قول عمر بن معدى كرب : والله
يا بنى سليم لقد قاتلناكم فما آخيناكم ، وسألناكم فما أبخلناكم ،
وما جيناكم فما أفحمناكم ، أى ما وجدناكم اخوانا لنا ، وما وجدناكم
بخلاء ، وما وجدناكم مفحمين ، وعبارة السعد ولوجود الشيء
على صفة .

قال الجاربردى : أى أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة
مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل للفعل اللازم ان
كان أصل الفعل لازما نحو : أبخلته أى وجدته بخيلا ، وفى معنى المفعول
ان كان متعديا نحو : أحمدته أى وجدته محمودا ، فالمحمود هو
مرجع الهاء .

وفى بعض حواشيه قال الشريف : معنى قواه : لوجود الشيء على
صفة أن فاعله وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعله الثلاثى ،
وفيه بيان الأصل الفعل فى كلام الشارح ، يعنى الجاربردى (وح)
فمعنى أبخلته وجدته بخيلا ، ولا شك أن بخيلا صفة مشتقة من بخل
وهو فى معنى الفاعل ، لأن البخيل من قام به البخل ، ومعنى أحمدته
وجدته محمودا والمحمود بمعنى المفعول لوقوع حمد عليه ، ويقاس
عليه جانب النفى كما مر فى قول ابن معدى كرب .

ومن معانيه جمل صاحب الشيء بمعنى ما نحو : سقيته
أى جعلته ذا ماء ، وقد مر أقبرته جعلته ذا قبر ، وعبارة الغزى ،
ولجعل المفعول صاحب شيء بموجه ما : كأقبرته وأسقيته وأعبدته
إذا جعلت له قبرا ، وأعطيته دلوا يستقى به ، وعبدا ذكره ابن مالك .

ومن معانى أفعل : بلوغ عدد كأمات الدراهم صارت مائة على وزان

أعطت وآلفت بالمد صارت ألفا ، ومر الكلام على ذلك ، فإن أصول
مائة الميم والمهزة فوق صورة ياء ، والياء المحذوفة المعروض عنها
القاء ، فهو من باب سنة ، ولذلك يجمع جمع المذكر السالم ولو
لغير العاقل كسنة ، وأما الألف فزائد في الخط ولا حظ له في النطق ،
لأنه بعد كسرة زيد فرقاً بين منه أو منه علماً أو مصدراً أو جاراً
ومجروراً ، وذلك العدد .

ومن معاني أفعل بلوغ زمان : كأمسينا وأصبحنا ، أى بلغنا
المساء والصباح ، ومر الكلام على ذلك ، ومن معانيه بلوغ مكان :
كانجد وأيمن وأعرق وأشأم ، أى بلغ نجدا واليمن والعراق والشام ،
ومر ذلك ، ويعبر عن ذلك كله بالدخول ، أى يفسر به ، ومن معانيه
التقصّد كأنجدت بمعنى قصدت نجداً .

ومن معاني أفعل : معنى ثلاثيه المجرد ، فيستعمل بمعنى الثلاثي
المجرد من تلك المهزة ، فيتوافقان معنى مثل له الجاربردى بأقلت البيع
بمعنى قلته ، ومنه : أشغلته بمعنى شغلته ، وأحزنه بمعنى حزنه ،
وأحبه بمعنى حبه ، وأنعظ ذكره بمعنى نعظ ، وأشكل الأمر بمعنى
شكل أى التبس ، وأذعن بمعنى ذعن أى انقاد ، وأغدر بمعنى
غدر أى أظلم ، وأظلم بمعنى ظلم ، وأشجن بمعنى شجن بكسر
الثلاثيات ، من أنعظ إلى هنا وأوحى بمعنى وحى ، وأوعى بمعنى وعى ،
وأوكى القربة بمعنى وكأها ، وأزرى بمعنى زرى ، وأسرى بمعنى
سرى ، وأسقاه بمعنى سقاه ، وأشجاه بمعنى شجاه ، وأقرى الضيف
بمعنى قراه ، وأمنى بمعنى منى بالفتح عيناً والإعلال لاماً .

وأمضه الجرح بمعنى مضه بالفتح والتضعيف ، وأصابه بمعنى
صابه ، وأرده بمعنى رده ، وأنار بمعنى نار بالفتح والإعلال عيناً ،
والحد بمعنى لحد ، وأسعر النار بمعنى سعرها بفتح الحلقى عيناً ،

وَأَثَمَ الشَّجَرُ بِمَعْنَى ثَمَرَ وَأَجْبَرَ بِمَعْنَى جَبَرَ عَلَى الْأَمْرِ ، وَأَدْبَرَ بِمَعْنَى دَبَرَ ، وَأَنْظَرَ غَرِيمَهُ بِمَعْنَى نَظَرَهُ ، وَأَرْكَسَهُ بِمَعْنَى رَكَسَهُ ، وَأَغْمَضَ بِمَعْنَى غَمَضَ ، وَأَخْذَفَ فَمِ الصَّائِمِ بِمَعْنَى خَلَفَ ، وَأَشْرَقَتْ أُنْشَمَسَ بِمَعْنَى شَرَقَتْ ، وَأَبْقَعَتْ الْأَرْضُ بِمَعْنَى بَقَلَتْ ، وَأَنْجَمَتْ السَّمَاءُ بِمَعْنَى نَجَمَتْ ، وَأَعْتَمَ قَرَاهُ بِمَعْنَى عَتَمَ بِالْفَتْحِ وَعَدَمَ الْحَلْقَى وَمِنْ ذَلِكَ : (فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ) بِالتَّخْفِيفِ بِمَعْنَى تَبِعَهُ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَى اسْتَتَبَعَهُ كَذَا ظَهَرَ لِي •

ثُمَّ رَأَيْتُ الْكَشَافَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَكَذَا : (فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ) •

وَمِنْ مَعَانِي أَفْعَلَ الْإِغْنَاءَ عَنِ الثَّلَاثِي : فَلَا يَكُونُ لَهُ ثَلَاثِي أَصْلًا ، أَوْ يَكُونُ لَهُ نَادِرًا ، وَمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قِطْعًا عَدَمَ الْإِتْيَانِ بِهِ رَأْسًا ، وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ لَهُ نَادِرًا تَرَكَ اسْتِعْمَالَهُ مَعَ وَجُودِهِ : كَأَذْنَبَ أَيُّ أَثَمَ ، فَانْهَ لَا ثَلَاثِي لَهُ ، وَكَذَا أَعْنَقَ وَأَرْقَلَ بِمَعْنَى أَسْرَعَ وَأَقْسَمَ أَيُّ حَلَفَ ، وَأَفْلَحَ فَازَ ، وَالْفَى أَيُّ وَجَدَ ، وَأَمَّا أَقْلَ بِمَعْنَى حَمَلَ ، وَأَنَابَ بِمَعْنَى رَجَعَ ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِمَا نَقَلَ وَنَابَ بِالْمَعْنَيْنِ •

وَمِنْ مَعَانِي أَفْعَلَ : مَطَاوَعَةُ اسْتَفْعَلَ ، كَاسْتَفْتَيْتَهُ فَافْتَى ، وَمِنْهَا مُضَادَّةُ فَعَلَ كَأَنْشَدْتَ بِمَعْنَى عَرَفْتَ ، وَنَشَدْتَ بِمَعْنَى طَلَبْتَ ، وَأَنْشَطَ الْعَقْدَةُ حَلَهَا ، وَنَشَطَهَا عَقَدَهَا ، وَأَخْفَى سِتْرًا ، وَخَفَى أَظْهَرَ كَذَا ، قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا يَحْتَمَلُ التَّعْرِيفُ كَأَنْشَدْتَ الضَّالَّةَ عَرْضَتْهَا النَّاشِدُ أَوْ السَّلْبُ أَيُّ أَزَلْتَ نَشْدَانَهُ ، وَكَذَا فِي أَنْشَطْتَ أَيُّ أَزَلْتَ الْأَنْشَوِطَةَ ، وَأَخْفَى عَرْضَ لِلْخَفَاءِ أَوْ جَعَلَهُ فِي مَكَانٍ خَفَى •

وَمِنْ مَعَانِي أَفْعَلَ : الْهَجُومُ ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ قَالَ : يَقَالُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ بَدَتْ ، وَأَطْلَعَتْ هَجَمَتْ ، وَأَشْرَقَتْ بَدَتْ ، وَأَشْرَقَتْ هَجَمَتْ

بالشروق ، وأضاعت ، وقيل : ان أشرقت وشرقت للفرق ، قال صاحب التحقيق : وهو أصوب •

ومن معانى أفعل مطلوعة فعل بالتشديد : كفطرته فأفطر ، وشرته فأبشر ، قال سيبويه : وهذا النحْو قليل ، ويقال أيضا : أفطره بالهمزة متعديا •

ومن معانى أفعل الدعاء كأسقيته دعوت له بالسقى ، قال ذو الرمة :

وقفت على ربع لمية ناقتى
فمازلت أبكى حوله وأخاطبه
وأسقيت حتى كاد مما أبشيه
تكلمنى أحجاره وملاعبه

وناقتي مفعول وقفت ، لأن يتعدى ويأزم •

قال الرضى : والأكثر فى باب الدعاء فعل أى الثلاثى كجدعه وعفّره
أى قال جدعه الله وعفّره •

ومن معانيه التكثر ، قال سيبويه : قالوا : غلقت الباب ، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل يعنى بالتشديد والتخفيف قال : وأن قلت : أغلقت الأبواب كان عربيا جيدا قال الفرزدق :

مازلت أعلق أبوابا وأفتحتها
حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

قال صاحب التحقيق : شرك أفعل أى بالهمزة فى هذا فعل

أى بالتشديد كما شركه في التعدية ، قال سيوييه : ومثل : فرحت
وأفرحت نزلت وأنزلت ، قال الله عز وجل : (لولا نزل عليه آية من
ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية) وقال أيضا : زعموا أنه
في قراءة ابن مسعود : (وأنزل الملائكة تنزيلا) لأن معنى أنزل ونزل
واحد ، وهذا صريح أن أنزل ونزل للتعدية ، ومثله عن أبى على ،
وذكر سيوييه عن أبى عمرو أنه فرق بينهما فقال : ومثل غلقت وأغلقت
أجودت وجودت وأثبأه ، وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين أنزلت
ونزلت أ . ه .

ويرد على أبى عمرو (وأولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)
إذ لا تكثير هنالك إنما هي مرة ، وكذا (لولا نزل عليه آية من ربه قل
إن الله قادر على أن ينزل آية) فانهم قرءوه بالتشديد إلا ابن كثير
إلا أن يقال : المحل التكرير ، وآية في موضع آيات ، لأن السياق
في مكان الرد على الكفار ، والإعلام بأن الله على كل شيء قدير ،
وزيادة التشريف والاعتناء بالنبي صلى الله عليه وسلم غيظا لهم ،
وغما ، ومما يرد عليه قوله تعالى : (إن نشأ ننزل عليهم من السماء
آية) وقوله تعالى : (ما نزل الله من شيء) إذ هي سابعة كلية
فهي للسلب عن كل فرد فرد .

وأقول : إن من معانى أفعال التعظيم ، ويستدل بالآية لكان
وجهاً لأن معانى أبنية الأفعال أمر استقراره أئمة اللغة ، قال أبو على :
وقد عمل في هذا الفن أهل اللغة كتباً .

ومن معانى أفعال المجيء بالشيء : كأكثر أتى بكثير ، وأقل أتى
بقليل ، وأعرب أتى بولد عربى اللون ، وأكرم أتى بولد كريم
أو بوادين أو بأولاد ، وعبر عنه بعض بإتيان الفاعل بالماوصوف
بالأصل .

ومن معاني أفعال إتيان الفاعل الشيء كأخس أى أتى شيئاً خسبياً .

ومن معانيه التسمية : كأكفره سماه كافراً ، وأثبت ابن عصفور .

قليل : ومن معانيه الغفلة : كأغفلته وصلت غفلتى اليه ، والوجود كأبصره دله على وجود البصر ، تقول : أبصرت الأعمى بمعنى قلت : إن للناس أبصاراً يرون بها ما تفعل ، والاستحقاق كأحصد الزرع ، ولجعل المفعول (متمكناً) من معنى المصدر كأحفرت البئر أى أمكنته من حفرها ، ولحملة على الأصل كأكذبت أى حملته على الكذب .

قال السعد : وللزيادة فى المعنى ، قال اللقاني : أى المعنى المدلول عليه بالفعل الأصلى بناء على أن الزيادة فى الحروف تتبعها الزيادة فى المعنى غالباً . هـ

ويحتمله اتبعه الشيطان و (أتبعه شهاب ثاقب) أى تبعه تبعاً عظيماً قال ابن قاسم : وقد يمنع كونه مثلياً على ذلك لجواز وضع الهمزة فى هذا الباب لزيادة المعنى ، وإن لم تغب تبعية زيادة الحروف زيادة المعنى نحو : شعلت القضاء وأشغلت ، أى ملأته فلامتلاء المدلول عليه بالثلاثى دون المدلول عليه بأربعى ، قال بعض : يجوز أن يكون النقل فيه الى أفعال مجرد توسع البناء لا لزيادة المعنى ، قيل : ويجىء لنفى الغريزة كأسرع وأبطأ أى أزال البطء وأزال السرعة .

قال الغزى : وليست هذه المعانى تفاد بهذه البنية اطراداً وقياساً بل سماعاً ، وكذا زيادة تلك الهمزة ، وكذا سائر الأبنية الآتية .

قال : وقد يجيء أفعل لغير المعانى ولا ضابط له كأبصره أى رآه ،
وأوغرت اليه تقدمت والله أعلم •

تتيمات :

الأول : ألغز بعض بناء على أن نحو : أقشع مطاوع نحو :
قشع ، وأكب مطاوع كب ، فيتعدى مع التجريد من الهمزة ، ويلزم
معا قال :

يا عالم النحو أى فعل

إن حله الهمز لم يعمده

ثم هو بالعكس أن يفسر منه ، فأبن يا نسيج وحده آخر
الشطر الأول من البيت الأول لام فعل ، وآخر الشطر الثانى من
البيت الأول هاء لم يعمده ، وآخر الشطر الأول من البيت الثانى
نون منه ، وآخر الثانى منه هاء وحده ، وهاء يعمده ، وهاء وحده ،
ساكتان وهاء هو ساكنة ، وأبن بكسر الباء بعد همزة مفتوحة ،
وبسكون النون أمر من الإبانة ، ونسيج مضاف اوحّد على القلة
والفدور ، والبيتان من البسيط المجزوء عروضاً وضرباً أى المحذوف منه
فاعل الآخر فى الشطر الأول والثانى ، فيبقى كل شطر على : مستفعلن
فاعلن مستفعلن ثلاثة أجزاء ، وهو أيضاً مقطوع الضرب والعروض ،
أى محذوف من آخر ما بقى من الشطر الأول آخر الولد المجموع ،
وسكن ما قبله ، وكذا من الشطر الآخر وذلك أن الباء الثانية من
قوله : أى فعل أول سبب خفيف من الجزء حذف ثانيه الساكن ،
أى لم يؤت به ، وذلك خبن والفاء والعين سبب خفيف ، واللام أول
الوتد ، والانتوين وسطه أصله التحريك ، وجىء به ساكناً ولم يؤت
بآخره والمجموع عروض ، وياء يعمده أول السبب الخفيف من الجزء
حذف آخره الساكن أى لم يؤت به ، وذلك خبن ، والعين والذال

الساكنة المدغمة سبب خفيف ، والدال أول الوتد المجموع ، والهاء
وسطه ، وأصله التحريك ، وجيء به ساكنا ، ولم يؤت بآخره والمجموع
ضرب .

فذلك عروض وضرب مجزوان مقطوعان مخبونان ، وياء يعر وعينه
سبب خفيف وراءه أول سبب خفيف لم يؤت بثانيه ، وثانيه هو رابع
الجزء ، فذلك طى أى حذف الحرف الساكن الرابع فى الجزء ،
والميم أول الوتد المجموع ، والفون وسطه وأصله التحريك ، وأتى به
ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجموع عروض مقطوعة مجزوة مطوية غير
مخبونة ، وجيم نسيج أول السبب الخفيف لم يؤت بثانيه وثانيه حرف ثان
فى الجزء ، فعدم الإتيان به خبن ، والواو والحاء سبب خفيف ، والدال
أول الوتد المجموع ، والهاء وسطه ، وأصله أعنى أصل وسطه
التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجموع ضرب مخبون
مقطوع مجزور ، وبطل قول أبى يحيى أن العروض مخبونة فى
البيتين ، فان العروض التى قوله يتعرض من غير مخبونة .

الثانى : أن أمر الثلاثى المجرد ، ومضارعه كقتل واضرب ، ويقتل
ويضرب من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرف واحد ، ومضارع
فاعل كيقاتل من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرفان ، وقس على
ذلك ، ولكن عادة الصراف أنهم يعتبرون فى معرفة المجرد والمزيد
الماضى الذى للواحد الغائب المذكر .

الثالث : شرط زيادة همزة القطع ، وهمزة الوصل أن يتأخر
عنهما ثلاثة أصول ، وأن تتصدر كأعظم ، وأفضل وأفكل ، فان
تأخر عنهما أكثر من ثلاثة أصول لم تكن زائدة كإصطبل ، وكذا إن
تأخر عنها أصلان فقط نحو : أكل وكذا إن لم تتصدر همزة
القطع نحو : كنأبيل بضم الكاف وفتح النون ، وسكون
الهمزة ، وكسر الباء الموحدة بعدها مثناة تحتية ولا تكون

همزة الوصل إلا متصدرة ، فمعنى اشتراط التصدير لها الإخبار بأنها لا تتراد إلا أولا وهي دائما زائدة .

الوزن الثاني : فعل بفتح العين مشددة : بزيادة احدى العينين على الخلاف السابق في قوله : باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه
قيل الزائد العين الأولى لسكونها ، وقيل الثانية لحصول التكرير بها ، ولأنها قريبة من الآخر ، وقيل : بجواز الوجهين .

قال الصبان : وهذا خلاف فيما قيل في الزائد من كل مكرر ، وهو من مزيد الثلاثي على وزن الرباعي ، وليس ملحقا به ، بل مماثله .

قلت : بل الخلاف في كل مشدد سواء كان رباعيا أم أكثر إلا ما كان للالحاق ، ومثل له الفاظم بولي بتشديد اللام ، وبدون ألف بين الواو واللام ، وأصله ولي بتشديد اللام وبياء مفتوحة تحركت ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا بعد سلب فتحها والزائد احدى اللامين على الخلاف ، وذلك التشديد يكون في كل حرف إلا الألف ، فلا تشدد لأنها لا تحرك فلا تدغم فيها ألف ولا الهمزة ، فانها لا تشدد ولا تضعف ، لئلا يؤدي الى إدغام الهمزة ، والإدغام فيها قيل وإلا غيرها من حروف الحلق كذا في التسهيل وشرحه ، والحق جوازه في غير الألف والهمزة ، بل الهمزة تشدد لكنه يصعب : كسأله أي حملة على السؤال ، وسأل صفة مبالغة .

وولي في البيت يحتمل أن يكون للتعدية أي جعله تاليا لغيره ، أو للتصير أي جعل والياء كأمره جعله أميرا أو لموافقة الثلاثي من المعنى الأول ، أو لموافقة تفعل ومعناه أدبر ، وأصل وضع فعل بالتشديد للتكثير ، وأكثر وروده واستعماله للتعدية ، فله معان منها التعدية

كفرحت زيدا وخوفته عمراً وكرمته وعلمته ، وأدبت الصبي ، وزكيت الشهادة (قد أفلح من زكاهما) وسيرت الدابة هو الذي يسيركم .

وقال الطبرلاوى : عن ابن قاسم فى تمثيل السعد بفرحته أى صيرته هرحا ان أريد بالتعدية الإيصال الى المفعول ، فالمراد أن المقصود الأظهر ، ذلك وإلا فيمكن أن يجعل فرحته للنسبة ، أن المقصود الأظهر فى نحو : فسقته النسبة كما مثل به السعد للنسبة ، وإلا ففيه التعدية أيضا ، وان أريد بها التصيير فكذلك ، وحينئذ المراد بالتصيير فى فسقته التصيير نسبة ، أو أنه حملة على الفسق أ . ه .

وزعم أبو على الفارسى أن التضعيف فى سير للمبالغة لا للتعدية ، لأن سار متعد بنفسه قالوا : سرت زيدا ، قال الشاعر :

✽ فأول راض سنة من يسيرها ✽

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن سرتة قليل ، وسيرته كثير بل قليل : أنه لا يجوز سرتة وأنه فى البيت على إسقاط الباء تروى سمأ أ . ه .

قلت : أو على إسقاط فى أو مفعول مطلق لأن السنة بمعنى السيرة ، والتعدية بالتضعيف فى فعل كالتعدية بالهمزة فى أفعل نحو : (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه) (وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس) .

وقال الزمخشري والسهيلي : إن بين التعمديتين فرقا التضعيف يقتضى التكرار ، التمهال بخلاف الهمزة ، ولذلك قال : (نزل عليك الكتاب) بالتضعيف لأن القرآن نزل منجما وقال : (وأنزل التوراة والإنجيل) بالهمزة لأن التوراة والإنجيل نزلا جملة ، وقال : (إننا

أنزلناه في ليلة القدر) وقال : (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن) لأن القرآن جملة في رمضان في ليلة القدر من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا .

وأما قول القفال : المعنى الذى أنزل في شأنه أو في وجوب صومه القرآن فتكلف بدون داع ، يرد عليهما وعلى من قال بقولهما : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) فقرن نزل المضعف بقبوله : (جملة واحدة) المنافي للتمهل والتكرار ، وقد نزل عليكم في انكباب بالتضعيف مع أن المراد بالمنزل آية واحدة هي : (وإذا رأيتم الذين يخوضون) الآية ، وكذا في (لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية) .

ويجاب بأنهما قللا ما ذكر حيث لا قرينة ، وجملة واحدة ، وآية واحدة قرينة على عدم التمهّل والتكرار ، وقد صرح الزمخشري نفسه بهذا في قوله تعالى : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) بأن نزل هاهنا بمعنى أنزل لا غير كخبر وأخبر وإلا كان متدافعا أى لأن نزل لو أبقي على التمهّل والتكرار نافي جملة واحدة ، وصرح في (كهيعص) في (ما تنزل إلا بأمر ربك) بأن التنزيل على معنيين النزول على مهل ، ومعنى النزول على الإطلاق وقال فيه نزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدريج والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كفرحته والمتعدى لواحد كفهمة المسألة ، ولم يسمع في المتعدى لاثنين ، ولا يقاس وهو ظاهر سيبويه .

قال في المعنى : وزعم الحريري أنه يجوز في علم التعدية الى اثنين أن تنقل بالتضعيف الى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وقيل قياس في القاصر المتعدى الى واحد ، ومن معانى فعل

بالتضعيف التكثر نحو : (ومزقناهم) ، (وقطعناهم) ، (وغلقت الأبواب) وفتحت أبوابها كذا قال الشراح .

قلت : التكثر إما في الفعل بأن يفيد أن الفعل كثير في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته : كجولت وطوفت أى أكثرت الجولان والطواف ، وإما في الفاعل بأن يفيد أن الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير في نفسه ، ويلزمه كثرة الفعل المتعلق كموتت الإبل أى أكثر موتها ، وإما في مفعول بأن يفيد أن الفعل الذى وقع عليه الفعل كثير في نفسه ، ويلزمه كثرة الفعل الواقع لا كثرة الفاعل نحو : (غلقت الأبواب) .

وأما مزقناهم وقطعناهم فالأظهر أنهما من الأول ، ولو احتمل الثالث ، وأما موتت الشاة بالرفع فليس من تكثر الفعل ، ولا من تكثر الفاعل ، لأن الموت واحد والشاة واحدة ، ولا من تكثر المفعول لأنه لا مفعول ، وأما غلق زيد الباب ، وقطع الثوب فمن الأول لا من غيره ، لأن الثوب واحد ، والباب واحد ، والمقطع بكسر الطاء واحد ، كما يدل له ما فى شرح المفصل ، وبينه الجاربردى ، ولخصه شيخ الإسلام .

قال فان قلت : الباب أو الثوب خففت على الأصح إلا أن يكون الفعل كثيراً فتشدد للتكثر في الفعل .

قال الطبرائى : وقد علم أن التكثر في الفاعل أو المفعول يستلزم التكثر في الفعل ، ولا عكس .

قلت : ولعل مراد شيخ الإسلام بقوله على الأصح الاحتراز عن القول بجواز التشديد المبالغة في الفعل الواحد نحو : قطع زيد الثوب اذا قطعه في موضع واحد قطعاً فاحشاً .

قال صاحب التحقيق : ومن التكثير : (وفتحت أبوابها)
(وفجرنا الأرض عيونا) قلت : هما مثل مزقناهم وقطعناهم ، ولا حاجة
هنا الى ذكره أن عيونا بدل من الأرض على حد ابدال الأبواب
من مفتحة في (مفتحة لهم الأبواب) لا تمييز على الصحيح ، من حيث
كون التمييز في الفاعل لا في المفعول ، وأن مثل : (أحصى كل شيء
عددا) فعددا بدل من كل يعنى بدل اشتمال ، أى عدده ، وكذا
الأولى ان أريد بالعين الماء ، وبديل بعض إن أريد موضعه ، وأن من
قال : التمييز يكون بالمفعول جعل منه (أحصى لما لبثوا أمدا)
فأحصى عنده أفعل من ، يعنى اسم تفضيل لأفعل ، وجعله الفارسي
فعلا ، وأمدا مفعوله مانعا للتمييز بالمفعول .

وأقول : في ذلك مبحث ذكرته في النحو ، وذكر بعضه في المعنى
فى الباب الخامس ، وذلك استطراد كما في قوله : واما فرق بين الفاعل
والمفعول لتعذر البدلية في الفاعل ، وامكانها في المفعول ، فلا يعدل
عنها ، وقيل : ان الأصل في هذا النوع من التمييز أنه خارج
من باب الصفة المشبهة ، ولا ينتصب فيه إلا الفاعل .

ومن معانى فعل بالتضعيف : السلب كقردت البعير وحلمته ،
وقذيت عينه ، وجلدت الشاة ، أى أزلت عنه القراد والحلم ،
وأزلت القذى عن عينه ، وأزلت الجلد عن الشاة .

ومن معانيه التوجه : كشرق وغرب وكرف وغور ، أى توجه
الى الشرق والغرب والكوفة والغور ، ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ
منه : كأمرة وعدلته ووليته ، أى جعلته أميراً وعدلاً ووالياً ، وذلك
أولى من تعبير فتح الأقفال بالتصيير ، وجعل من أمثله فسقته أى
جعلته فاسقا وهو : باطل .

قال الجاربردى : وليس المعنى صيرته فاسقا ، وقال شيخ الاسلام :

لا يكون بمعنى صيرته فاسقاً إلا بتجاوز إلا ان أجيب بأن المراد
بالجعل والتصيير ما يشمل الجعل بالقول ، أى قلت له : يا فاسق
ونسبته الى الفسق كما مر ، والجعل بالاعتقاد أى اعتقدته فاسقاً ،
والجعل بالفعل ، ولا يجاب بالتجاوز المذكور ، لأن الكلام فى التحقق
لها فى التجوز .

ومن معانى فعل بالتضعيف : النسبة أى نسبت المفعول الى أصل
الفعل نحو : فسقته أى نسبته الى الفسق ، صرح به السعد ، وكذا
الجاربردى قال : معناه قلت له : يا فاسق ، أو نسبته الى الفسق ،
وجعله اللقانى للتعدية جوازاً ، قال : أى جعلته فاسقاً ، والجعل إما بالقول ،
وإما بالاعتقاد ، وإما بالفعل ، وكذا جعله ابن الحاجب فى الشافية ،
قال : ومنه فسقته .

قال الجاربردى : إنما فصله لأنه مخالف لفرحته فى أنه لم يصيره
فاعلاً للفعل المشتق هو منه ، وإنما جعله منسوباً اليه ، وعبر الناظم
فى التسهيل عن الجعل والنسبة ، بجعل الشيء بمعنى ما صيغ
منه .

قال بعض : ومن معانى فعل بالتضعيف : التسمية كفسقه سماً
فاسقاً . هـ .

ومن معانيه : الصيرورة كعجزت المرأة صارت عجوزاً ، ومن
معانيه معنى تفعل مع الاغناء عن تفعل كعجزت المرأة أى تعجزت ،
ومن دخل ظفار حمر أى تكلم بالحميرية ، وجربت الشيء إذ لم يسمع
تفعل من ذلك بتلك المعانى ، أو مع عدم الاغناء : كفكرت وتفكرت ، وبين
الشيء وتبينه ، ومعنى عجزت بهذا المعنى ادعت العجز أو العجزوية ،
أو فعلت فعل ذلك أو تشبهت بذلك .

ومن معانى فعل بالتضعيف : اختصار الحكاية فيصاغ من

مركب : كمسوف أى قال : سوف ، وهل إذا قال : لا إله إلا الله ،
وأمن إذا قال : آمين ، وأيه إذا قال : إيه يارجل أو أيها الرجل ،
وكبر إذا كان بمعنى قال : الله أكبر ، وسبح إذا كان بمعنى قال :
سبحان الله ، وحمد إذا كان بمعنى قال : الحمد لله .

ومن معانى فعل بالتضعيف : موافقة معنى الثلاثى المجرد نحو :
(فقدرنا فنعم القادرون) فى قراءة التشديد ، وشمز ذيله بالتشديد
بمعنى شمر بعدم التشديد ، وكذا صفق وخمنه وقطب وجهه وأبر
النخل وتبرّ وفتّس بالتشديد فى معنى عدم التشديد .

ومن معانيه الاغناء عن المجرد كذكيت الشاة إذ لم يسمع مخففا ،
وعُرد ترك القتال جنبا ، وعيرت الرجل وعولت على الصبر ، ومن
معانيه : القيام على الشيء كمرضه قام عليه فى مرضه ، ومن معانيه
ضد معنى المجرد كنمى الحديث بالتخفيف نقله على جهة الفساد ،
وفصله نقله على جهة الإصلاح مشدداً معتلاً بألف أصلية ،
والزائد أحد الميمين ، ومن معانيه الدعاء بالخير أو بالشر : كبركته
أى دعوت له بالبركة ، وخدعته أى دعوت عليه بالخدع .

ومن معانيه : الرمى بالشيء : كشجمته أى رميته بالشجاعة ، ومن
معانيه المتمهل والتكرر : كتزل على ما مر ، ومن معانيه الحينونة كظهر
الوقت أى حان وقت الظهر ، والحمل كحل الكتاب إذا حمّله على
الحفظ .

نقطة : انما تكون زيادة اللام قليلة فى غير التضعيف نحو :
طيسل بدليل سقطها فى طيس وهو العدد الكثير ، أو كل ما على وجه
الأرض من التراب ، أو هو خلق كثير كالذباب والنمل والهوام ، وسها
الناظم فى التمثيل لها فى الخلاصة بلام البعد ، لأنها كلمة برأسها

لا جزء من الكلمة ، ولا كالجزء على حد ما مر في الهاء السكتية ، وجواب شيخ الاسلام فيهما بأنه لا يسلم أن كلامهم مختص بزيادة ما هو جزء من غيره باطل ، لانه قطعاً مختص بهما ، كما لا يخفى وأما زيادتها في التضعيف فغير قليلة نحو : قلل وعلل وعلق وملق .

الوزن الثالث : فاعل بزيادة ألف بين الفاء والعين ، مع فتح العين ، وهو ثلاثى مزيد فيه مماثل للرباعى ، غير ملحق به ، ومثل له بوالى بألف بين الواو واللام ، وأصله والى بفتح الياء ، أبدلت ألفا بعد حذف فتحها لتحركها بعد فتحة ، وهو من الموالاة ضد العداوة ، أو بمعنى تابع بفتح الباء أى جعله تالياً لكذا ، فهو على الأول للاشتراك فى الفاعلية والمفعولية ، وعلى الثانى للتعددية .

وكان اقتصار أبى يحيى على الثانى اختيار له ، وأصل وضع هذا الوزن لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظياً ، والاشتراك فيهما معنى ، وهو أيضاً أشهر معانيه نحو : جاوز زيد عمراً (وآزره فاستغلظ) بهمزة فألف من المؤازرة أى المعاونة ، بناء على أصالة الهمزة وزيادة الألف ، وأما ان عكس الأمر فوزنه أفعل كأعلم ، فيجمع معنى القراءة المذكور ، ومعنى قراءة آزر بهمزة قراء مشددة أى قواه ، وضارب زيد عمراً بفتح راء ضارب وبائه ، فان زيده وعمراً قد اقتسما الفاعلية والمفعولية لفظاً ، فصار أحدهما فاعلاً ، والآخر مفعولاً ، وليس أحدهما أولى من الآخر فيهما ، فأياً منهما جعلت فاعلاً ، والآخر مفعولاً جاز ، واشتركا فى الفاعلية والمفعولية معنى ، فان كلا منهما ضارب للآخر ، ومضروب له ، ولهذا يجوز الناظم اتباع المرفوع فى ذلك بمنصوب ، والمنصوب بمرفوع ، وخالف فى ذلك مذهب البصريين والكوفيين .

واستدل بقول الحجاج :

قد سالم الحيات منه القدما
الأفعوان والشجاع الشجعما

بنصب الأفعوان بدلا من الحيات ، وهو مرفوع فاعل سالم ،
ونصب الشجاع المعطوف عليه ، والقدم مفعول به مفرد ، وألفه
للإشباع ، أو تثنيته على لغة قصر المثني ، حذفت نونه للضرورة ،
وروى بنصب الحيات ففعل : من باب اعطاء الفاعل اعراب المفعول
به ، والقدم مفعول به ، وقيل : الحيات مفعول به ، والقدم فاعل
وهو مثني حذفت نون للضرورة •

قال الطبراني : فاعل لنسبة أصله وهو مصدر فعله الثلاثي الى
أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا ويجيء عكس ذلك ضمنا وهو
نسبته الى الأمر الآخر متعلقا بالأول ، كما اذا قلت : ضارب زيد عمرا ،
فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو ، وضمنا على
نسبة الضرب الى عمرو متعلقا بزيد ، ولأجل تعلقه بالأمر الآخر
كان اللازم إذا نقل الى فاعل متعديا نحو : كرمته فان أصله
لازم ، وقد تعدى هاهنا •

والمتعدى الى واحد ان لم يصلح مفعوله لأن يكون مشاركا
للفاعل في المفاعلة ، بل يكون مغايرا للفاعل ، وهو المشارك يكون متعديا
الى مفعولين نحو : جاذبته الثوب ، فان مفعول جذب وهو الثوب
مثلا لما لم يصلح أن يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى
مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين ، وأما ان صلح
مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما في شامت
زيدا ، ويشير الى ما ذكر قول السعد وهو أى فاعل تأسيسه أى أصل
وضعه على أن يكون من اثنين فصاعداً يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل

الآخر به ، والبادى هو المرفوع ، قيل : والحق أنه المنصوب
وسياتى ان شاء الله .

قال الطبرلاوى : وقد تفرق بين فاعل أى بفتح العين ، وتفاعل من
حيث المعنى بأن البادى فى فاعل معلوم دون تفاعل ، يعنى معلوم
من العبارة وهو المرفوع كما رأيت ، أو المنصوب ولذلك يقال
أضارب زيد عمراً ، أم ضارب عمرو زيدا ، ولا يقال ذلك فى تضارب
هذا ، ومثل ابن الحاجب فى الشافية بشاركته .

ويبحث فيه بأن الاشتراك ليس مستقفاً من هيئة شارك ، بل
من المادة وهى الشين والراء والكاف ، ولا يجوز أن يراد الاشتراك
فى الشركة ، لأنه تحصيل الحاصل ، فشارك لموافقة المجرى
الثلاثى .

ويجاب : بأن شرك الثلاثى وهو المادة الأصلية إنما يدل على أن
أحدهما بحسب النطق شريك ، وأما دلالة على الآخر فباللتزام ،
وبمنع لزوم تحصيله الحاصل ، لأن المستفاد من شرك معنى لا يتصور
إلا بين اثنين ، اذ هو مفهومه ، وأما تثبيته الى الأول وتعلقه بالثانى
صريحاً وبالعكس ضمناً فانما هو مستفاد من صيغة فاعل ، اذا بنيت
منه ، ويأتى ذلك فى تمثيل صاحب التحقيق : بقاسمت شريكى ،
وتمثيل بعضهم : بخاصمته .

ومن معانى فاعل بفتح العين معنى ثلاثية المجرى : كجاوزت
الشيء بمعنى جزته ، ورافعت الحجر بمعنى رفعته ، وسافرت بمعنى
سفرت ، وهاجرت بمعنى هجرت ، فهو نسبة الفعل الى الفاعل
لا غير ، وإنما عدل فى ذلك الى صيغة فاعل ، لأن الزنة فى الأصل
للمغالبة والمباراة ، والفعل متى غلب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم

منه اذا زاوله وحده من غير مغالب ، ولا مبار لزيادة قوة الداعى اليه .

قال صاحب التحقيق : قيل ومنه : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) .

قلت : وجهه أن الله لا يخدع خلقه ، والمؤمن لا يخدع غيره ، والخادع انما هو الكافر فقط ، فليس يخادع للمفاعلة أما خدعهم الله فمبنى على زعمهم أنه يمكن خدعه بأن يخفى عنه شيء يخدع به وحاشاه ، وأما خدعهم المؤمنين فممكن قطعاً ، ولك أن تجعله للمفاعلة أما خدعهم الله والمؤمنين فعلى ما ذكر ، أو على مشابهة صورة صنعهم مع الله والمؤمنين ، حيث تظاهروا بالإيمان صورة صنع الخادع .

وأما مخادعة الله والمؤمنين لهم فلأن صورة صنعه معهم من اجراء أحكام المسلمين عليهم ، وهو عالم بكفرهم تشبه صورة الخادع ، وكذا صورة صنع المؤمنين معهم ، حيث أجروا أحكام المسلمين عليهم لجهلهم حالهم ، ولك أن تجعله من باب المجاز الاسنادى ، أو المجاز بالحذف ، بأن يكون المراد يخادعون رسول الله وهو الخليفة فى الأرض ، والناطق عن الله ، ومخادعة المؤمنين ، ورسول الله مع الكفار على ما سبق .

ولك أن تقول : أراد يخادعون الذين آمنوا بالله ، كما تقول : أعجبني زيد وكرمه ، أى أعجبني كرمه ، وقد مثل ابن الحاجب فى الشافية : سافر ، ونص فى شرحه على الفصل أنه لا ثلاثى له ، واستدرك عليه الجاربردى فى شرح الشافية أن الجوهرى أثبت له ثلاثياً قال : سمرت أسفر سفوراً اذا خرجت للسفر ، ورد على الجاربردى والجوهرى بعض من حشى على الجاربردى بقول القاموس : انه لا فعل لسافر بكسر الفاء ، وبأن عدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافر لفاعل بمعنى فاعل كما فعل

المصنف ، يعنى ابن الحاجب ، نعم الأحسن التمثيل بدافع ، وجاوزا
وواعد ونحوها .

ويجاب : بأن الجوهرى مثبت والقاموسى ناف ، والمثبت يقدم
على النافى كما تقرر فى الأصول ، ولكن يبحث فى ذلك بما قاله الناصر
اللقانى فى اثبات معنى فعل لفاعل بالمثاليين ، سافر ودافع الله الناس
نظر ، لأن الدفع من الله على يد بعض الناس وعادته جارية بمقالته
بدفع أيضا من المدفوع ، وإن كان دون الدفع الأول ، فلم يخرج
عن معناه الأصل ، وسافر يمكن أن يكون من السفور بمعنى
الظهور ، كما صرح به فى الصحاح ، بأن ذلك مصدره ، ولا يضر
تصريحه فيه بقوله إذا خرجت للسفر ، إذ يقال ذلك أى لغة فى الظهور
حيث كان .

قال الطبرانى : وإيضاح نظره فى دافع أنه لما استدل على
استعمال دافع فى معنى دفع بقوله تعالى : (إن الله يدافع عن
الذين آمنوا) ولولا دفاع الله الناس كما قرئ يدفع ودفع أشكل
الاستدلال ، بأن الدفع عن الذين آمنوا قد يكون بواسطة بعض
الناس ، كما يكون بلا واسطة ، وعلى التقدير الأول يكون يدافع ودفاع
على بابه ، إذ العادة جارية بمقابلة الدفع أيضاً بدفع من المدفوع ،
وإن كان دون الدفع الأول ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط
به الاستدلال .

قال البخارى : ولك أن تقول فى الجواب : إنه قد علم بما تقرر
أن الدفع من الله تعالى لا ينحصر فى الدفع بواسطة من الناس
ونحوهم ، ممن يتصور معه دفع من المدفوع ، بل يعمه ويعم الدفع
أيضاً بلا واسطة ، كذلك بأن لا يكون هناك واسطة أصلاً ، أو واسطة
لا يتصور معها دفع من المدفوع كما فى إرسال الريح والجنود

على الأحزاب ، المنقضى دفعهما من الأحزاب بك وجه ، وإذا عم الدفع
الشيئين صح الاستدلال به على أحد التقديرين وهو الدفع بلا واسطة ،
فتأمل •

ومما جاء فيه فاعل بمعنى الثلاثى : باعد بمعنى بعد ، ومن
معانى فاعل بفتح العين التعدية كأفعل بدون الإغناء عنه نحو :
باعدته وأبعدته ، وعاليت رحلى على الناقة وأعليته ، وعافاك الله
وأعفاك ، ويقال أيضا عفاك ثلاثياً تعدى بعد لزومه ، لأنه بمعنى أعفى ،
وقد لزم فى عفا الله عنك ، وفاعل هذا يتعدى بآلئه ، فان بعد لازم ،
فلما زيدت الألف بعد الباء تعدى •

قال فى المعنى : والثانى أى من الأمور التى يتعدى بها الفعل
انقاصر ألف المفاعلة ، تقول فى جلس زيد ، ومشى وسار : جالست
زيداً ومشيت ، وسأيرته ، وأما قول الأسمونى الثالث المفاعلة ،
فإما سهو لأن المعدى بكسر الدال ليس المفاعلة ، بل ألفها ، وإما أن
يريد ألف المفاعلة أو دلالة ، أى دلالة الفعل على المفاعلة ، واشتقاقه
من المفاعلة •

وقول الحفنى أى المشتق من المفاعلة سهو عن كون المعدود فى كلام
الأسمونى الأشياء التى يصير بها اللازم متعدياً لا الأفعال المتعدية ،
ومن معانى فاعل التكرير كفعل بالتشديد نحو : (باعد بين أسفارنا)
وقرىء : (بحد) بالتشديد ، ومثل السعد وأبو يحيى بضاعفته
أى أكثرت من ضعفه بفتح الضاد مصدراً ، أى أكثرت من تكريره
فهو للتكرير فى الفعل مثل : ضعفته بالتشديد ، فتكرير الشيء مرة واحدة
لا يستعمل فيه ضعف مشدداً ، لأنه لا يقال فى المرة الواحدة : إنها
تكرير فى التكرير ، لأن التكرير وقع مرة ، بل يستعمل فيه ضعف غير
مشدد أو أضعف ، والمراد من التكرير غير التكرير من الكثرة المقابلة

للوحدة ، فإن الكلام في إفادة الصيغة التكرير صيغة فاعل ، وصيغة
فعل بالتشديد لا في إفادة المادة الشيء ، والمستفاد من فاعل وفعل
التكرير الأول من هيئتهما وصيغتهما ، لا من مادتهما والمقاد بمادتهما
التكرير الثاني •

ون معاني فاعل : معنى أفعل اللازم نحو : شارفت على البلد
وأشرفت عليه ، ومن معانيه : معنى الثلاثي المجرد مع الإغناء عنه :
كبارك الله في أعمالنا ، ومن معانيه : معنى أفعل مع الإغناء عنه :
كواريت الشيء أى أخفيته ، وقاسيته أى صبرت عليه ، واجتهدت فيه ،
وآراه أى أراه غير ما يقصد ، أى ما يقصد الذى أرى لغيره •

وقال أبو يحيى : وأريت وقاسيت للإغناء عن المجرد ، ومن معانيه :
إتيان الفاعل الى مكان صله نحو : يأمن أى أتى الى اليمن ، ومن
معانيه : موافقة تفاعل كأسرع بمعنى تسارع •

تتمة : وقع في أكثر النسخ تقديم والى بالالف بعد الواو
بوزن فاعل بفتح العين ، على ولى بتشديد اللام وعدم الف قبلها
بوزن فعل بتشديد العين ، وعليه أكثر الشراح ، وتتراد الف بشرط
أن يصحبها أكثر من أصلين : ثانية : كضارب ، وثالثة : كتضارب ،
ورابعة : كسلقى وإدارك ، وخامسة : كتسلقى ، وسادسة نحو :
اسلنقى ، وسابعة : فى الأسماء بردرايا ، ومثال ما مرّ فى الأسماء
ضارب بكسر الراء سما ، وعماد وغضبى ، وسلامى الشاهد فى التى
بعد الميم ، وقبعثرى إلا إذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف
الرباعى ، فإنها أصل نحو : ضوضى فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة ،
وليست زائدة فى نحو : قال وباع وغزا ورمى ، لأنها لم تصب أكثر
من أصلين ، ولا تتراد أولا لأنها ساكنة •

الوزن الرابع : استفعل وهو من مزيد الثلاثي الذي ليس مماثلاً للرباعي ، أى ليس على وزنه ، وهو سداسى ثلاثة أحرف زوائد وهى : الأول والثانى والثالث الهمزة ، والسين والقاء ، وثلاثة أصول : الفاء والعين واللام ، وتلك الهمزة همزة وصل ، ومثاله : استقام أصله استقوم بسكون القاف وفتح الواو ، ونقلت فتحة الواو للقاف ، وسكنت فقلبت ألفاً ، ومثله : استدعى أصله استدعى بياء مفتوحة ، ولو كان أصله الواو من دعا يدعو تحركت الياء بعد فتحة ، فقلبت ألفاً ، ومن ذلك استحق أصله استحقق بسكون الحاء وفتح القاف الأول ، نقلت فتحتها الى الحاء فسكنت ، فأدغمت فى القاف بعدها .

ويكون لمعان منها : الطلب ، وهو الأصل الأكثر الأشهر فيه قال السعدى : وهو لطلب الفعل أى الفعل اللغوى ، وهو معنى المصدر الثلاثى هنا .

قال الجاربردى : ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه ، وهكذا فى شرح المفصل ، والمراد بالفعل المضاف اليه تحصيل المصدر ، والضمير فى معناه للفعل للطلب ، والمنفصل للفعل الأول المراد به الفعل الصناعى ، وهاء منه للثانى المراد به المصدر ، وفى التفسير (ح) نسخ والتقدير ومعناه ارادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة كذا فى حاشية بعض على الجاربردى .

قال ابن قاسم : ولا يخفى أن المناسب أن يراد بالفعل الثانى الحدث الذى هو معنى المصدر ، لأنه الذى يطلب ، وحينئذ يشكّل قوله المشتق هو منه ، لأن الاشتقاق من اللفظ ، إلا أن يراد المشتق هو من لفظه ، فهو على حذف المضاف ، وقوله : الى فاعله أراد به مفعوله ، لأن فاعله مفعول به .

قال الجاربردى : وذلك قد يكون صريحاً نحو : استكتبه أى طلبت منه الكتابة ، وقد يكون تقديرأ نحو : استخرجت الوند من الحائط ، فليس هنا طلب صريح ، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج ، ونزل ذلك منزلة الطلب أ . ه .

ومحل الأول العاقل لأنه إنما يطلب من العاقل ، ومحل الثانى غير العاقل كذا قالوا .

قلت : قد يكون الثانى من العاقل ، كقولك : استخرجت زيدا اذا فعلت له ما يتسبب فى خروجه مثل الانقباض عنه ، أو ضربه ، وأمثال ذلك ، وذلك الطلب التقديرى مجاز ، ومنه استعلفه الحمار ، أى طلب منه العلف ، أى فعل ما هو كالطلب كنهيقه له ، إذ لا فرق فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب كما يأتى إن شاء الله .

ومنه : (استوقد ناراً) اذا كان بمعنى طلب الوقود من النار ، أى احتال لها لتقد (واستهوت الشياطين) فان الشياطين لم يطلبوا منه صراحاً أن يهوى ، بل وسوسوا وخياوا له حتى هوى ، واستفزز من استطعت فإنه لا يطلب منهم الفز ، بل يوسوس ويزين ، فشبه وسواسه وتربيته بمن يطلب الفز صراحاً ، وليس من التقديرى : فاستخف قومه ، لأن المعنى طلب منهم الخفة فهو من الحقيقى فبطل قول فتح الأقفال أنه من التقديرى .

قال صاحب التحقيق : وقد يكون الطلب مجازاً كاستعجل زيد الى كذا أى طلب العجلة من نفسه الى كذا ، وما تقدم من أنه لطلب الفعل هو الغالب فى الطالب ، وقد يكون لطلب الذات نحو : استخيرتهم ، واستحمرتهم أى طلبت خيرهم وأحمرهم ، وليس منه استخف قومه ، أى طلب الخفيف ، لأن معنى الآية طلب منهم الخفة كما مر لا طلب

الخفيف ، لأنه طلب الخفة منهم عموماً ، فبطل ما يظهر من فتح الأقفال أن الآية منه ، وبطل ما صرح به من أن المعنى طلب الخفيف .

ومن معانى استعمل : النسبة الى شيء كاستحصفت زيدا ، واستقبحت الظلم ، وصوغ الفعل للطلب أو للنسبة المذكورة من أسباب تعديه كما صرح به في المعنى ، وأشار اليه الأشموني بقوله : الرابع استعمل أى الرابع مما يتعدى به الفعل استعمل ، أى صوغه استعمل ، أو كونه عليه فينقل اللازم الى التعدية لواحد كالأمثلة المذكورة ، فالأصل مثلاً حسن زيد ، فلما صيغ على استعمل تعدى لواحد ، وقد ينقل المتعدى لواحد الى اثنين نحو : استكتبته الكتاب ، ولستغفرت الله الذنب أى طلبتهما الكتابة والغفران ، الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب ، فنقلهما الصوغ على استعمل لاثنين ، وقد لا ينقل اليهما مثلاً استغفرت الله من الذنب ، واستغفرته الذنب ، أو ذنباً بتقدير من ونحو : استفهمت الخبر أى طلبت فهمه ، وكذلك التضعيف قد ينقل المتعدى كعلم ، وقد لا ينقله ككسر .

وأما الهمزة فتنقله كلما دخلت ، وأما رتج الباب وأرتجه أى أغلقه فلا يرد علينا توافقهما ، لأن الهمزة ليست للنقل .

قال في المعنى : وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استنبت ، ولو استعمل على أصله أى طلب الغفران لم يجز فيه ذلك قال : وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم : أن استغفر من باب اختار ، أى في كيفية التعدى لا في الوزن ، لأن استغفر استعمل واختار افتعل فمردود ، أى بان صوغ الفعل على استعمل للطلب مثلاً من أسباب تعديه لواحد إن تعدى لواحد ، وجعل استغفر من باب اختار خروج عن هذا الأصل لأن باب اختار ما يتعدى للأول

بنفسه ، وللثاني بحرف جر دائماً حتى إنه لو تعدى اليه بنفسه فتوسع .

وصرح ابن الحاجب في أماليه ، وصرح غيره أيضاً بأن استغفر يتعدى للثاني بنفسه تارة ، وبالحرف تارة .

ومن معانى استقل : الإصابة ويعبر عنها بإلقاء الشيء على معنى ما صيغ منه ، ويوجد أنه كذلك ، والمراد بالشيء المفعول ، وبمعنى ما صيغ منه الصفة اللغوية التي هي معنى مصدره الثلاثي ، كما أشار إليه قول السعد ، ولإصابة الشيء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيماً ، ونحو : استجدته أصبته جيداً ، واستصغرت أى وجدته صغيراً ، واستويأت الأرض وجدتها ذات وباء .

ومن معانى استقل : عد الشيء متصفاً بمعنى ما صيغ منه ، مع أنه غير متصف به كاستستمنت زيدا أى حسبته سميناً ، وليس سميناً ، واستعظمته واستحسنته أو استصغرت أى حسبته عظيماً وحسبته حسناً ، أو حسبته صغيراً وهو بخلاف ذلك ، ويجوز عندى ذلك مع كونه متصفاً به ، ولكن هذا يغنى عنه ما قبله .

ومن معانى استقل : جعل مفعوله متصفاً بأصله كاستهامه أى جعله هائماً ، ومن معانيه : موافقة أفعل كاستخلف لأهله ، وأخلف لهم واستعجلته إذا أريد معنى أعجلته ، لا معنى طلبت منه العجلة ، واستجاب أى أجاب ، واستقر أى أقر ، واستيقن أى أيقن ، واستبان أى أبان ، واستحصد الزرع بالرفع أى حصده ، أى حان وقت حصاده ، أما على معنى طلب الحصاد فمن الطلب المجازي .

ومن معانيه : الحينونة كاستحفر النهر أى حان له أن يحفر ، ومن معانى استقل : موافقة المصدر الثلاثي كاستغنى بمعنى غنى ،

واستهزأ بمعنى هزأ يستهزئون الله يُستهزأ بهم ، وجعل منه أبو يحيى استيان أى بان ، واستيئس بمعنى يئس ، ومثل سيويه وأبو حيان في التذليل والسعد باستقر بمعنى قر ، ومثل سيويه أيضا باستعلا بمعنى علا ، وقال أبو حيان في الإعراب : إن الموافقة للثلاثي إنما سمعت في المكسور العين ويرده قرء واستقر ، وعلا واستعلا ، فان الثلاثي فيهما مفتوح العين .

قال أبو سعيد : هذه الموافقة للثلاثي مطلقا تحفظ ولا تقاس ، وقد قيل : إن حكام الباب كلها الى السماع ، وقال بعضهم : إن استقر للطلب المقدر لا الصريح ، كأن فاعله يطلب القرار من نفسه ، وإنما قال من نفسه لأن ، قر لازم وضعفه السعد حيث حكاه بقليل بعد تمثيله به لموافقة المجرى الثلاثي .

قال اللقاني : ووجه تضعيفه أن استقر يصح اسناده الى ما يمتنع منه الطلب كاستقر الحجر ، وهذا القول هو ما قرره الجاربردى في استخرجت الوتد من الحائط ، وقد مر إذ لا فرق في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب ، ولهذا أسقطه من معاني استفعل أ . ه .

قلت : الحق في وجه التضعيف اتحاد الطالب والمطلوب منه ، مع أن قضية الطلب تغايرهما وزيادة امتناع تعلق الطلب حقيقة بهما ، وإلا فمجرد صحة إسناده الى ما يمتنع من الطلب لا يقتضى تضعيفه عند السعد ، لأنه أراد بالطلب ما يشمل التقديرى ، وطلب ما يمتنع طلبه تقديرى كما مر غير مرة .

ومن معاني استفعل : الإغناء عن الثلاثي نحو : استبد واستأثر واستحصى إذ لم يسمع منها ثلاثي ، وكذا استعبر وجعل منه أبو حيان في الإعراب ، وأبو يحيى وغيرهما استعان بمعنى حلق

عانتة ، ومن معانيه : الاغناء عن فعل بالتشديد كاسترجع أى قال :
إنا لله وإنا إليه راجعون ، والأصل رجع بالتشديد ولم يسمع
كما يقال : سبح أى قال سبحان الله ، وأمن قال : آمين •

قال صاحب التحقيق : ومنه استعان خلق عانتة ، الأصل أن
أن يقال فيه فعل بالتشديد لأنه للسلب والطرح كقرء وحلثم ونحوهما
مما مر ، وعليه أبو حيان في التذليل ، ومن معانيه مطاوعة أقفل
كأراحه فاستراح ، وأبنته فاستبان ، وأحكمه فاستحكم •

ومن معانيه موافقة تفعل : كاستكبر أى تكبر ، واستمتع أى تمنع
واستعظم أى تعظم ، واستيسر أى تيسر فما استيسر من الهدى ،
واستبدل أى تبدل (أتستبدلون الذى هو أدنى) وقد يجعل هذا للطلب •

ومن معانيه : موافقة افتعل كاستعصم ، أى اعتصم واستعذر أى
اعتذر ، واستراح أى ارتاح ، واستراب أى ارتاب ، ومن معانيه
الاتخاذ : كاستعبد واستأثر ، واستأخر كذا فى التسهيل ، ومن معانيه
العمل المكرر فى مهلة كاستدرجته ، ومن معانيه التعدية كاستذله ، ومن
معانيه مطاوعة فعل بالتشديد كوسعته فاستوسع •

ومن معانيه : الاستسلام كاستقبل أى استسلم لأقبل ذكره السعد
فى حاشية الكشف ، ومن معانيه التصيير والتحويل بالياء بعد الواو ،
وتمثيل بعضهم له باستحجر الطين بالرفع سهو لأنه بمعنى صار حجراً
وتحول حجراً ، لا بمعنى صيرته حجراً وحولته الى الحجرية ، بل
المثال نحو : استحجرت الطين بالنصب ، واستبويت الأعواد أى صيرت
الطين حجراً ، والأعواد أبواباً •

ومن معانيه : الصيرورة والتحول بضم الواو كاستحجر الطين
بالرفع ، واستقيست الشاة صارت تيساً ، واستنوق الجمل أى صار

ناقة ، والمقصود في ذلك كله الصيرورة الى اشكال ما ذكر وصفاته
لا التحول حقيقة ، وعجالة الجاربردى وستحول الى أصل الفعل
نحو استحجر الطين أى تحول الى الحجر أ . ه .

والأولى الى الحجرية كما قال السعد ، أعنى كما عبر السعد ،
قال الجاربردى : ومعناه أنه صار حجراً ، وأن البغاة بأرضنا
تستنسر أى تتحول الى صفة النسر ، والبغاة بتثليث الباء الموحدة
طائر دون الرحمة أى من جاورنا عربنا أ . ه .

وفى بعض حواشيه معنى قوله : ولتحول الفاعل الى أصل الفعل
أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذى اشتق منه ، كقولك : استحجر
الطين فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر ، لا كونه صار حجراً
أو كالحجر أ . ه .

قلت : الأولى إسقاط قوله : أو كالحجر ، والمراد بالاشتقاق الأخذ
بواسطة اشتقاقه من المصدر ، فإن الحجر لا يشتق منه شيء ،
فاستحجر مأخوذ منه بواسطة اشتقاقه من الاستحجار ، وفى تلك
الحاشية استتيست الساة ، واستنوق الجمل ، صارت الشاة لقوتها
متصفة بصفة التيس ، والجمل لضعفه متصفاً بصفة الناقة ، وهذا
تحول معنى ، والأول يعنى استحجر الطين حقيقى أو صورى أ . ه .

قلت : لعل كونه حقيقياً مبنى على أن إطلاق الحجر على المدر
حقيقة ، ومن ذلك استأسد زيد أى صار أسداً ، أى اتصف بصفة الأسد
حقيقة أو ادعاء .

تنبيه : قال الطبرلاوى : وهاهنا فائدة وهى أن قاعدة التصريف
أن يؤخذ أبواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد ، أو من الرباعى المجرد ،

وقد يؤخذ استفعال من أفعل ، وهو اذا كان متعديا الى واحد وزيد فيه السين ليتعدى الى اثنين كأنجح الله حاجتى ، واستنجحته إياها ، وأرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه •

تتمة : همزة استفعال وصالية ، فتحذف فى الدرج ، وتثبت مكسورة فى الابتداء وللضرورة ، وهكذا فى همزات الوصل إلا همزة آل ، فإنها مفتوحة حيث ثبتت ، وإلا همزة آل من الله فإنها تثبت مفتوحة فى النداء جوازاً ، وإلا همزة اسم فيجوز ضمها وفتحها حيث ثبتت والكسرة الأصل ، وكذا فى همزة أيم ونحوه ، والكلام على ذلك بسطته فى محله •

وتراد السين فى الاستفعال وفروعه باطراد ، وقيل : بدون اطراد ، قال الناظم فى بعض كتبه : لم تطرد زيادة السين ، لعله أراد لم تطرد فى غير باب الاستفعال ، وأما فى باب الاستفعال فالصحيح اطرادها ، ومثال زيادتها فى غيره : قدموس بضم القاف والميم وسكون الدال المهملة بينهما ، وقيل بفتح القاف وهو ملحق بعصفور حيث ضم ومعناه القديم ، ودليل زيادتها سقوطها فى التقدم بكسر القاف وفتح الدال ، قاله ابن هشام •

قال خالد : وكان حقه أن يقول فى التقدم ، ففى كتاب الترتيـص
لحمد بن المعلى الأزدي : القدموس السيد المتقدم قومه ، وجمعه
قداميس ، وقيل القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل أ • ه •

كما يستدل على زيادة همزة أعلم وآلف والى الأولى وإحدى اللامين فى ولى بالتشديد بسقوطهن فى علم وولى الثلاثين ، وأما استطاع بفتح فزيادة السين فيه مقيسة ، لأنه استفعال حذفت منه التاء ، وقيل : هو بفتح الهمزة ، وهى همزة قطع وسينه زائدة

بدليل سقوطها في الطاعة ، أصله أطوع كأكرم ، نقلت فتحة الواو الى الطاء ، فقلبت ألفا ، وزيدت السين عوضاً عن الفتحة المذكورة ، هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين ، ويدل له قولهم : يستطيع بضم حرف المضارعة ، فهو رباعى زيادة السين فيه مثل زيادة تاء التانيث الساكنة ، لم تجعل من حروفه فلم تؤثر فيه بأن تجعله خماسياً ، فيفتح حرف المضارعة .

قلت : قد يقال : لا يحسن التعويض عن الفتحة ، لأنها مذكورة لكنها نقلت ، وقلت : قد يقال يستطيع بالضم لا دليل فيه ، لأن مضارع ما ذكر ، ومن قال اسطاع استعمل حذف التاء كسر الهمزة وفتح حرف المضارعة ، بل مذهب الكوفيين أن أصل يستطيع بالضم يستطيع ، حذفت التاء تخفيفاً فأشبهه أطاع ، فضموا أوله ، قاله صاحب بغية الآمال ، وتراد التاء أطراداً في نحو : قائمة وقامت وتقوم وتعلم بتشديد اللام ، وتخرج وتراد في الاستفعال والتفعل والافتعال وفروعها ، وفي التفعيل والتفعال ، وسماعا في نحو : رهوت وملكوت بفتح الأوائل والثواني ، وضم الثوالت ، وعفريت بكسر العين والفاء ، وقيل قياساً في رهوت وما بعده .

ودليل زيادتها سقوطها في الرهبة والملك والرغبة والعفر أى التراب بفتح العين ، وتاء الرهبة والرغبة زائدة للتانيث ، وتاء رهوت ورغبوت زائدة للتعظيم لا للتانيث ، فهن متغايرات ، واستقام في النظم مطاوع أقامه بمعنى أدامه في الشيء ، أو جعله قوياً أو أزاله من المكان ، أو مواقف فعّل بالتشديد قومت السلعة واستقمته ، أو مواقف المجرد ، أو موافقاً ، أو للطلب أو لغير ذلك مما يصلح له من المعانى المذكورة ، فاقصر فتح الأقفال والصغير على المطاوعة إما اختيار لها ،

وإما قصور وتحكم ، ومؤلفهما من العلماء المحققين ، لكن أى جواد لا يكبو ، وعلى كل حال فجعله متعنياً للمطاوعة باطل .

الوزن الخامس : افعلنك بزيادة همزة الوصل ، وسكون الفاء ، وفتح العين ، وزيادة نون ساكنة بين العين واللام الأولى ، وتكرير لام الكلمة وأصوله أربعة : الفاء والعين واللامان ، وهو من مزيد الرباعى ، وهو لا يتعدى ، كما لا يتعدى ما الصيورة ، وما ألحق بافعلنك أيضاً لا يتعدى وهو افعلنك بزيادة احدى اللامين كاقعنسس ، وافعلنك بالهمزة بعد اللام ، وافعلنى بالألف ، وقيل : يتدى وسيأتى ان شاء الله .

قال فى بغية الآمال : افعلنك لا يكون متعدياً أبداً ، لأنه نظير انفعلت ، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة ، كما أنهما فى انفعلت نحو : ابرنشق وابرنسق بالشين والسين ، والأوضح أن يقال فى عدم تعديه : إنه لا يتعدى ، لأنه لا يكون إلا مطاوع المتعدى الى واحد .

ومن ذلك اخرنطم ، أى غضب ، واتعنيج أى سال ، واسحنك الليل اشتدت ظلمته ، واسحنك الشئ اشتد سواده ، واسحنك الكلام عليه تعذر ، وافرندع عن الشئ تقبض عنه بالبدال المهملة وبالذال المعجمة ، واسلنطح طال وعرض ، واسلنطحت الأرض اتسعت ، وكذا اسلنطح الوادى ، واسلنطح وقع على وجهه ، واستحنفر مضى فى كلامه أو اتسع فيه ، واسحنفر مضى فى الأرض مسرعاً ، واسحنفر الطريق استقام ، واسحنفر المرض كثر ، واستحنفر البلد اتسع ، واسحنفر الرجل حذق ، واهرنجم انعم اجتمع فى موضع واحد ، حرجمته فاهرنجم ، وهو كأمثاله مطاوع الرباعى المجرد ، ومعنى هرجم : جمع ورد بعضاً على بعض ، أنشد الفراء :

الدار أقنوت بعد محرنجم

من معرب فيها ومن معجم

وقال أبو زيد : اخرج الرجل فهو مخرج ، يريد الأمر ثم
يكذب فيرجع •

قال صاحب التحقيق : فكأنه والله أعلم يجمع أمره على شيء ، ثم
يرد نفسه عن ذلك ، وزعم الضرير أن ابن الناطم انفرد بكون
اخرج افعئل ، ويرده أنه يسبقه اليه سيوييه وأبو على وغيرهما ،
وزعم أنه افعئل بزيادة الميم من حرج الى كذا أى انضم ، ويرده أنه
لم يثبت افعئل ، وموافقة الكلمة لا يلزم منه أن تكون أصلاً كسبط
من سبطر ، والراء ليست من حروف الزيادة ، وكذا منجنيق على
الأصح ، لا يدل على زيادة ميمه جنقونا ولقلق فانه رباعى أخذ
منه فى النسب ما تحدى الهزة الأخيرة ، مع أن زيادة الميم فى غير
الأول قليل •

وأبو عثمان يمنع الزيادة فى غير الأول ، ومثل اخرج اخرجنظم ، وزعم
أن ميمه زائدة من خبط بالطعام غص ، أو من خبط بمعنى ساطه ، أو وقع
فى الأمر على جهل أو من الاستخراط فى البكاء ، والانخراط أى الازدراء
فى القول القبيح والاندفاع ، ويلزم عينه ثبوت معلوم إذ قبل خبطوم
وإنهم لم يستعملوا اخرجنظم بتلك المعانى ، ومن مزيد الرباعى : اخرجنظم
غضب وتكبر مع رفع رأسه والمطاوعة تكون فيه تحقيقاً كارجنجم ،
وتقديراً كابرنشق انبسط فرحاً ، لأن برشق لم يستعمل أى لم يستعمل
بذلك المعنى •

وأما برشق اللحم أى قطعه ، وبرشق فلاناً ضربه به فموجودان ،
ومثل ابرنشق بمعنى فرح وسر ابرنشق الشجر أزهر وابرنشق
النور تفتق •

وغير السعد اخرجنجم أولاً بازدهم ، وثانياً بارتد ، قال : وافعئل

بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم أى ازدحم احرنجاماً ، ويقال : حرجمت الإبل فاحرنجمت ، أى رددت بعضها الى بعض فارتدت .

قال الناصر : وهذا المعنى أخص من الأول .

وقال ابن قاسم : الازدحام ليس معنى الاحرنجام ، بل لازم لمعناه ، يعنى لمعناه الذى هو الارتداد ، فالتفسير به أو لا تفسير بالازم أ . ه . أ .

وفى الصحاح : احرنجم القوم ازدحموا ، قال الفراء المحرنجم العدد الكثير ، وحرجمت الإبل فاحرنجمت رددتها فارتدت بعضها الى بعض واجتمعت أ . ه . أ .

وظاهره أن له معنيين ليس أحدهما لازماً للآخر ، فليحمل عليه كلام السعد ، وجمع ذلك كله قول القاموس : حرجم الإبل رد بعضها على بعض ، واحرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل اجتمع بعضها على بعض وازدحموا ، والمحرنجم العدد الكثير أ . ه . أ .

ومن ذلك فرقته فافرنقع أى نويت عنقه فالتوى ، وفرقمت الأصابع فافرنقعت أى نفضتها ، وافرنقع انكشف ، وتأتى زيادة الكلام على افعلال المذكور عند قوله : اسنلقى ان شاء .

تتمة : شرط زيادة النون متوسطة أن يتقدمها أصلان أو أصل ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة كاحرنجم ويحرنجم واحرنجام ، واقعنسس واسنلقى وفروعهما ، وكذا احبنتأ وفروعه ، وغضنفر وعقنقل وقرنفل وورننل ، وهو النسب وأما انطلق فمن قبيل ما زيدت أوله ، لأنه لم يسبقها إلا همزة الوصل ، وتأصلت نون عنبر لأنها

سبقت بأصل واحد ، ونون غرنيق لتحركها وهو بضم الغين المعجمة وسكون الراء ، وفتح النون وسكون الياء ، طير من طيور الماء طويل العنق ، ونون عجنس للإدغام وهو الجمل الضخم بفتح العين المهملة والجيم والنون المشددة ، تعارض فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ، فغلب التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه فعل بفتح الفاء والعين ، وفتح اللام الأولى مشددة •

وقال أبو حيان : بزيادة النونين ، وأن وزنه فعل بتشديد النون ، وتتراد النون آخرأ بشرط أن يسبقها ألف بعد ثلاثة أصول فصاعداً في اسم كعثمان ، أو صفة كغضبان ، وتتراد متأخرة في المثني والمجموع على حده ، وما حمل عليهما وتأصلت نون أمان وسنان ، لكون الألف قبلها مسبوقه بأصلين فقط ، وتتراد النون متصدرة في المضارع ، وثانية في نحو حنظل ، وثالثة في نحو غضنفر ، ورابعة في نحو ضيفن ، وخامسة في نحو سرحان ، وسادسة في نحو زغفران ، وسابعة في نحو عيثران •

ونون انطلق ومنطلق ان راعينا الزائد قبلها عدت ثانية ، وهذا في سائر الزيادات أولاً وثانياً فصاعداً قبل النون ، والظاهر المراعاة كما في سرحان وما بعده ، ودليل زيادة نوني حنظل : كسنبل سقططها في حظلت الإبل أكلت الحنظل ، وأسبل الزرع والله أعلم •

الوزن السادس : انفعل بزيادة همزة الوصل والنون ، ويسمى باب الانفعال ، وهو من مزيد الثلاثي الذي ليس على وزن الرباعي ، وهو خماسي ، ولا يكون إلا لازماً لأنه للمطاوعة كذا قيل ، ويأتي ما فيه •

قال صاحب التحقيق : وأشار بانفصل الى أن هذا البناء لا يكون غالباً إلا مطاوعاً ، ولولا ذلك لقال بدل انفصل انفعل أ • ه •

قلت : ليس لازما أن يقول : انفعل بدل انفصل لو لم يرد الإشارة الى ذلك ، قال : وأشار مع ذلك الى شروط المطاوعة ، لأنه طاع ثلاثيا دل على معالجة وتأثير أ . ه .

قلت : لم يقيد الثلاثي بفتح العين لأنه يكون مطاوعا له ، ويكون مطاوعا للثلاثي المكسور نحو : خطفته بكسر الطاء فانخطف ، وللدبنى للمفعول نحو : قطع فانقطع ، وفصل فانفصل ، ومثال الناظم يحتمل مطاوعة المبنى للفاعل ، ومطاوعة المبنى للمفعول ، والأصل الأول .

قلت : بناء على اشارة صاحب التحقيق ، وأشار بالتمثيل بانفصل أيضا الى أنه إنما ينبني من المتعدى ، فإن فصل متعد ، والإشارتان بعد تسليمهما إنما تصنان من حيث أن غالب انفعل المطاوعة ، وإلا فقد يجيء لغيرها ، ويفهم اشتراط التعدى من تعريفهم المطاوعة بحصول الأثر من تعلق الفعل المتعدى لمفعوله ، ومن تعريفهم بها بقبول الأثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل بمفعوله ، فلا يبنى انفعل للمطاوعة من غير الثلاثي إلا قليلا نحو : أقحمته فانقحم ، وأفردته فانفرد ، وأغلقت فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وأسفقت الباب فانسفق ، والتعبير بالقلة للجاربردى .

قال : وقد جاء مطاوع أفعل قليلا ، وعبرة السعد ومجيئه لمطاوعة أفعل نحو : أسفقت الباب أى رددته فانسفق ، وأزعجته فانزعج من الشواذ ، وتمثيل المصنف بأوكاته فاتكأ فهو فيما قال صاحب التحقيق ، ونقول : لا دال لكون انغلق وأسفق مطاوعى أغلق وأسفق لجواز مطاوعتهما لغلقت وسفقت الثلاثين لإورودهما كما نص عليه ابن مالك صاحب النظم بلا دليل فيهما ، ولا في انقحم وانزعج وغيرها مما فوتق الثلاثي لجواز كونها مطاوعة لثلاثيات من معانيها ، أنجواز

ذلك نحو : قطعته فانفصل ، ووصلته فانقطع ، وهشمته فانكسر ،
وهكذا •

واختلف في قول أبي الأسود :

ولا أقول لقدر القوم قد غليت
ولا أقول لباب الدار مغلوق

فقيل : قصد بالشطر الأول أنه معرب غير لجان لأن غليت لم
يثبت وإن نقله بعض المتأخرين ، وبالثاني كذلك أنه فصيح لا يقول
مغلوق ، لأن غلق لحن ، وقيل أراد بالأول الامتداح بعدم التجسس
والشره للأكل ، وبالثاني الكناية عدم البخل فيثبت أبو الأسود غلق
فهو لغته وهو قليل ، ويثبت غليت •

ولا ينبغي انفعال للمطاوعة مما لا يدل على علاج وتأثير ، فلا يقال :
انكرم من كرم ، ولا من أكرم ، ولا انعدم من عدم ، ولا من
أعدم ، لأن الإكرام إعطاء شيء لآخر ، والإعدام إفناء الشيء
فلا يبقى ثمث علاج وتأثير ، فقولهم : انعدم لحن كما في القاموس ،
وأما قول بعضهم : لما شاع استعمال انعدم في كلام المحدثين ،
وكتب المصنفين صار استعماله أولى من غيره ، لأنه أقرب إلى الفهم ،
وكذا قيل الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر ، وكذا قيل اللفظ
إذا تعارفه العامة صح التكلم به على ما فيه من الخلل ، بقصد
تفهمهم ، لأنه أبلغ في تحصيل مقصودهم ، فغير مقبول عندي ، ولو
سلم فلا يخرج من اللحن ، أعنى من الخطأ في الفاظ العرب •

ولا يقال : انعلم وانفهم ، لأنه لا علاج ولا تأثير في علم وفهم ،
كما لا يقال : انكرم وذاك أن الكرم لا أثر فيه بالمكرم بالفتح ، لأن

المكرم اذا تعلق به لا تحصل منه له صفة محسوسة ، بخلاف نحو الكسر والقطع ، فان فيه أثراً ظاهراً بالمكنس والمنقطع ، وهو الكسر والانقطاع ، والمعدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر .

وأما العلم والفهم فكل منهما انفعال أى تأثير ، ولو سلم فآثرهما وهو العالمية والفاهمية غير ظاهر للحس ، بل هو معقول .

قال الطبلاوى : قال بعضهم : وإنما جاز علمته فتعلم ، وإن لم يكن فيه علاج مع أنه وضع لمطاوعة فعل بالتشديد يجىء للعمل المكرر ، فتكريره يجعله كالمحسوس ، وإنما جاز علمته فاعتم ، لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة ، فجاز أن تجىء مطاوعته في غير العلاج ، ولما في القول من العلاج جاز : قلته فانقال .

قال في شرح المفصل : وقالوا قلته فانقال ، لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفيتين ، وإخراج الصوت ، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب ، قال فان أطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المعقول المفهوم من القول ، أى مراد به ذلك المعنى غير أن يقصد الى ألفاظ محققة أو مقدرة ، كان في الامتناع نظير انعدم أ . ه .

والعلاج : إيجاد فعل الجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر ، وهو أثره كالقول والضرب والتأثير إيجاد أثر ، والمراد أثر ظاهر كما رأيت أى للحواس الظاهرة ، قائم بالمفعول قاله الطبلاوى ، فلا يقال : علمت المسألة فاعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن ، لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوساً .

قال صاحب التحقيق : ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه ، أو يصير

الى مثل حال الفاعل الذى يتأتى منه الفعل ، ومنه : قطعت الجبل فانقطع ، وكسرت الحب فانكسر ، وقوله : ولا يدى فى حميت السمن تتدخل ، ومصوت الكتاب فانمضى ، وقسمت المال فانقسم .

قأت : المطاوعة فيما يصح منه الفعل حقيقة ، وفيما لا يصح منه مجاز ، وكذا من المجاز ، فلان منقطع الى الله ، وانكشفت لى حقيقة المسألة ، وكذا حديث : « أنا عند المنكرة قلوبهم من أجلى » لأن الأثر غير محسوس .

قال الصبان : سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق زيد ، وإنما لم يبنوا انفعّل للمطاوعة إلا مما فيه علاج ، لأن الصرفين لما خصوه بالمطاوعة المعهودة ، وقصروه عليها الترموا أن يكون أصل فعله من المصدر الذى يظهر أثره ظهوراً واضحاً يعرفه من عند الفاعل ، أو حواليه بالحس ، وهو علاج تقوية للمعنى الذى هو أن المطاوعة حصول الأثر ، فقوى الأثر بكونه ظاهراً .

وما مر من أنه لا يقال انكرم وانعدم من كرم وأكرم : ولا من عدم وأعدم ، إنما هو لأن كرم وعدم لازم ، ولأنهما لا علاج ولا تأثير فيهما ، وأكرم وأعدم رباعيان لا تأثير ولا علاج ، وتخصيص السعد انتقاء انكرم وانعدم ، من أكرم وأعدم ، بكونهما لا أثر ولا علاج ، إنما هو لأن مطاوعة أفعل قد تثبت فى الجملة شذوذاً ، فنفى مطاوعتهما شذوذاً وقياساً إنما هو لعدم العلاج ، وتأثير وتعلم من قولى تقوية للمعنى أنه قد تتحقق المطاوعة ، ولو لم يكن أصل الفعل مما يظهر أثره ، ولا يبنى انفعّل للمطاوعة من اللازم خلافاً لأبى على الفاريسى قاله أبو يحيى .

وعبارته ربما توهم أنه يجيز بناءه من اللازم قياساً ، وليس كذلك ، فإنه لا يقول بقياسه ، بل يخصه بالضرورة ، فإنه قال : وقد جاء من غير متعدد ، وأنشد :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
بإجرامه من قنة النيق منهوى

قال : وفي هذه القصيدة منغوى من غوى ، وإنما ذلك لضرورة الشعر فأشار إلى أن منغوياً ومنهوياً من الضرورات ، لأن غوى لازم بمعنى ضل ، وهوى كذلك بمعنى سقط .

قال أبو الفتح : ولا يكاد يكون فعل منه إلا متعدياً ، وكذا قال الغزى ، وقد يقال : لا دليل في القصيدة للفارسي لجواز كون منغو ومنهو من هويته وغويته ، فلا شذوذ لتعديهما ، كما لأبى يحيى ، وأجاز ابن عصفور كونهما من أغويته وأهويته ، كأدخلته فاندخل ، قال : ولا يكون ذلك فيهما شاذاً .

قلت : هذا منه تصريح ، بأن بناء انفعال من الرباعى غير شاذ ، وهو مخالف لما مر ، وقد يجمع بين القول بالشذوذ وقوله بعدمه ، بأنه أراد بعدم الشذوذ عدم مخالفة الاستعمال ، وأراد من قال بالشذوذ مخالفة القياس كما للقانى ، وقد يقال : هذا الجمع ضعيف ، لأن ابن عصفور أراد نفي الشذوذ استعمالاً ، فلا حاجة إلى ما قاله ، لأنه لو جعلهما مطاوعى هوى وغوى كان كذلك كما لابن قاسم ، وقد مر جعلهما مطاوعى هوى وغوى المتعديين ، فلا يكون كذلك .

وعلى كل حال يبحث فى كلام ابن عصفور بأن الشاعر لم

يرد أهواه فانهوى ، لأن المنهوى هنا الجبل ، وبأنه لم يرد أنه
رداً . ه . ه .

ويدل عليه تصريحه بهوى أى هوى من شأنه أن ينهوى ، تأمل ،
وجعل الجوهرى منهوى فى البيت بمعنى هوى ، فيكون لموافقة الثلاثى
لا للمطاوعة ، وإنما جعله الفارسى مطاوع اللازم ، لأنه يرى أن
انفعل لا يكون إلا مطاوعا ، ويأتى خلافه ان شاء الله .

قال السعد : ولكون انفعل للمطاوعة لا يكون إلا لازما ، أى لأن
المطاوعة كما قال الجاربردى تقتضى اللزوم . ه . ه .

قلت : وفى كلامهما نظر قوى ، لأن اللزوم إنما هو فى مطاوع
المتعدى لواحد ، كما قال الناظم ، أو طاوع المعدى لواحد : ككسرتة
فانكسر ، ومنه فى باب افتعل مده فامتد ، وأما مطاوع المتعدى
لاثنين فيتعدى لواحد نحو : كسيتة جبة فانكساها ، وتكلم على ذلك
شراح الألفية وغيرهم ذكر فى المعنى أن من أسباب اللزوم صوغ
الفعل على انفعل لغير المطاوعة ، أو لمطاوعة المتعدى لواحد ، أو على
أى وزن كان كان لمطاوعة المتعدى لواحد كانطلق وانكسر ، وضاعفت
الحساب فتضاعف ، وعلمته أى عرفته بالتشديد فتعام ، وثلثته فثلثم ،
قال : وأصله أن المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبسه الثوب فلبسه ،
وأقمتة فقام .

وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعة قد يتفقان فى التعدى لاثنين
نحو : استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى
الحديث ، واستعطيته درهما فأعطانى درهما ، وفى التعدى لواحد
نحو : استفتيته فأفتانى ، واستنصحته فنصحتنى ، والصواب ما قدمته
لك وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل

من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير أ . ه .

وهو حسن سوى تعريفه المطاوعة ، فقد ينتقض بنحو ضربت زيدا فتألم ، فإن الضرب عنده للإيلاام كما في خاتمة الحذف من الباب الخامس ، فليقل أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق الخ فيخرج المثال ونحوه ، ومما مثل به صاحب فتح الأقفال : (فإذا النجوم انكدت) قلت : هو باطل لأنه لا فعل له ثلاثى من معناه ، مستعمل يطاوعه ، لأن معناه انقضت وتناثرت فهو فعل للفاعل على الحقيقة ، مفعن عن الثلاثى ، منسلخ عن معنى المطاوعة كأنطق وانقض ، وانسلخ الشهر صرح بذلك المبردة والغزى ، وبعض من حشى على الجاربردى وغيرهم .

وقد يجاب : بأنه مطاوع لفعل من معناه ثلاثى ، وقد يبطل هذا الجواب ، بأنه غير مراد لهم في باب المطاوعة ، وإلا لم يكذب يثبت فيها شاذ ، وهم أثبتوه .

وقد يجاب أيضا : بأن انكدت مطاوع لأكدت الشئ المقدر الوضع ، كما صرح به - ذا المعنى اللقائى ، وصرح أيضا بأن انطلق مطاوع لأطلق ، وانقض مطاوع اقض لاستعماله في قض اللؤلؤة مثلا ثقبها ، وانسلخ الشهر مطاوع لسلخ ، لاستعماله في سلخ الشاة مثلا ، وبأن قول بعضهم لا فعل لها باطل ، ويبطل هذا الجواب أنه أعنى صاحب فتح الأقفال إنما مثل بانكدت النجوم لمطاوعة الثلاثى ، لا لمطاوعة أفعل الرباعى ، وأكدر رباعى ، فلا يكون تقدير أكدر جوابا له .

ويبحث في كلام اللقائى المذكور بأن انطاق بمعنى ذهب ، فيحتاج

الى إثبات أن أطلق بمعنى أذهب ، وأن انقض المتكلم فيه بمعنى سقط ، فلا يلائمه قض اللؤلؤة لاختلاف معنييهما فلا مطاوعة بينهما ، وأن انسلخ الشهر أى فرغ غير سلخ الشاة أزال جلدها إلا بتشبيهه وتجوز وتكلف ، فصح قول البعض : إنها لا فعل لها ، أى لا فعل لها مستعمل بمعنى يكون معناها أثراً لذلك المعنى ، كما هو قضية المطاوعة ، وتلك الأفعال ليست كذلك ، وأطلق يتوقف كونه بالمعنى المذكور فى المطاوعة ، على أن معناه معنى أذهبت ، لأن انطلق معناه التبس بالذهاب ، ولم يثبت ذلك .

قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه فعلته : إن من ذلك انفعلت نحو : انطلقت وانكمت ، وانجردت وانسلت ، قال : وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت ، وليس مما طاع انفعلت نحو : كسرت فانكسر ، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى . . .

فأنت خير أن انفعل يخرج عن المطاوعة عند سيبويه والمبرد وغيرهما ، فقد يكون لمعنى فعل ثلاثى ويعنى عنه : كانطلق أى ذهب اذ لم يستعمل طلق الثلاثى بمعنى ذهب ، فهو لمعنى أصل الفعل ذكره المبرد وسيبويه وغيرهما كالصبان ، وقد يكون معناه موافقاً لمعنى فعل ثلاثى من لفظه نحو : انطفأت نار بسكون التاء ورفع النار ، بمعنى طفت بكسر الفاء وسكون التاء ذكره فى القاموس ، ويقال أيضاً : أطفأتها فانطفأت من مطاوعة الرباعى .

وذكر الطبرلاوى عن بعضهم : انطفأت النار وأطفأت بينائهما للفاعل ، لزومهما فيكون من موافقة انفعل للرباعى انلازم فى معناه ، وأما (انبعث أشقاها) فعناه أسرع ، والأولى أن يكون مطاوع بعث

على القياس ، وقد يجىء انفعال لبلوغ الشيء كأنحجز أى بلغ الحجاز ، ذكره الصبان ، ويعنى افتعل عن انفعال فى المطاوعة فيما فاءؤه لام : كلوتيه فالتوى ، ولمته فالتم ، أو راء : كرفعته فارتقع ، وردعته فارتدع ، أو واو : كوصلته فاتصل ، ووكلته فاتكل ، ووضعته فاتضع ، ووسمته فاتسم ، أو ميم : كملاته فامتلا ، ومددته فامتد ، ومزته فامتاز ، ومطاته فامتطل ، أو نون ككتلته فانتقل ، ونبذته فانتبذ ، ونفيته فانتفى ، ونسأته فانتسى .

وقد لا يعنى عنه فى الميمى الفاء نحو : محوته فامحى ، ومزته فانماز ، وسمع محوته فامحى ، ومزته فامغاز ، بتشديد ميمى امحى وامغاز ، والأصل انمحى وانماز ، قلبت النون ميماً وأدغمت فى الميم ، ونقول إنما أغنى افتعل عن انفعال فيما فاءؤه أحد هذه الأحرف ، لأن النون تدغم فيها فيخاف اللبس ، ويخرج المثال عن شكله الذى قصر وضعه عليه ، وذكر بعض ذلك الطبلاوى ، وبعضه الصبان ، وبعضه صاحب التحقيق ، وفى بعض نسخ التسهيل أو همزة أى ، أو كانت فاءؤه همزة فيعنى عن انفعال فيه افتعل ، وهو صحيح نحو : أمرته فائتمر ، لأن ما فاءه همزة فيه توصل الى التسهيل ، لأنه قد تبدل عن الهمزة ياء ، ثم عن الياء تاء ، فتدغم فى تاء الافتعال كاترر أصله أترر بكسر همزة الوصل ، وهى الأولى ، وسكون همزة القطع وهى الثانية ، وهى فاء الكلمة ، وفتح التاء قلبت الثانية ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، وأبدلت الياء تاء ، فأدغمت فى التاء المفتوحة ، ويأتى مزيد على ذلك قوله : اتصلا إن شاء الله .

وإذا لم تكن تلك الحروف فقد يستغنون بافتعل عن انفعال : كسقرته فاستتر ، وشددته فاشتد ، وبللته غابتل ، وغررته فاعتر

وعززه فاعتر وكفيته فاكفى ، وقد يشاك افتعل انفعل كحجبه فانحجب واحتجب ، وفصلته فانفصل وافتصل ، وفنته فانفت وافتت ، وأطرت الرمح أو نحوہ فانأطر بوزن انفعل واتطر بتشديد التاء بعدها طاء مفتوحة ، فالتاء الأولى منقلبة عن الياء المنقلبة عن همزة اطرأ التى هى فاء الكلمة ، والثانية تاء الافتعال ، والطاء عين الكلمة ، فهو من باب اترر .

وشويت اللحم فانشوى أى قبل الشوى ، نقله سيبويه وغيره فنقله حجة على ثعلب المانع لاشتوى ، بذلك المعنى القائل أن اشتوى بمعنى شوى ، فالمشتوى بالكسر عنده الشاوى لا بمعنى اللحم المقابل للشوى ، وبعض ذلك لى وبعضه للدماينى فى شرح التسهيل ، وظاهر قول الطبرلاوى عن بعضهم أنه قد يغنى افتعل عن انفعل فيما فاؤه لام أو واو أو نون أو ميم ، أن ذلك الإغناء قليل ، وأيس كذلك فانه لازم غير الميم غالب فيها كما للدماينى ، وقد فى عرف المصنفين واستعمالهم للتقليل اذا دخلت على المضارع كما نص عليه خالد ، إلا إن قيل لم يستعملها ذلك البعض للتقليل بل للتحقيق أو غيره .

قال صاحب التحقيق : واذا كان الاستغناء فى هذه الحروف جارياً كان قوله تعالى : (يريد أن ينقض) مضارعاً لأفعل لا لا نفعل ، وكذا هو عند أبى على من النقض .

وقال غيره : هو انفعل ينفعل ، هو من القضيض قضضته دققته ، ومنه أسد قضقاض كاسر لعظام فريسته ، والعادة أن الجدار اذا انهدم صار قضيضاً ، أى حجارة صغاراً ، والقضة أرض ذات حجارة صغار فى تراب أو رمل ، ومنه : « جاءوا بقضهم وقضيضهم » أى لم يبق منهم أحد ، قيل : القض كبار الحصى ، والقضيض

صغاره ، ومما يبعد كونه أفعل أنه لا يكون غالباً إلا في اللون ، ولكنه أقرب الى المعنى والحقيقة أ . هـ بلفظه .

قأت : بيان ذلك أن (ينقض) في الآية إما مضارع ماضيه على وزن افعل بتشديد اللام ، وهو انقض بتشديد الضاد ، زیدت ضاد على نقض فوقع الإدغام ، وزیدت همزة الوصل فهو مماثل المربعى ، وحذفت همزة الهمزة في المضارع على القاعدة ، فانقض وزنه افعل بالتشديد ، وينقض وزنه يفعل كذاك ، ونونهما أصلية مقابلة فاء افعل ويفعل بالتشديد ، وهى نون نقض ينقض بدون تشديد ، ويضعف هذا أن أفعل بالتشديد لغير الألوان والعيوب شاذ ، وقد يقال : هذا من العيوب الظاهرة ، ومجيئه لها غير شاذ .

وإما مضارع ماضيه على وزن انفعل بتخفيف اللام وهو انقض بتشديد الضاد ، الضاد الأولى عين الكلمة نظير عين انفعل ، والثانية لامها نظير لام انفعل ، وهما ضاد قض يقض بقاف هى فاء الكلمة ، وضادين إحداهما عين ، والأخرى لام ، وفاء انقض بالتشديد هى القاف أيضا ، والنون زائدة كتون انفعل فافهم .

تتمة : قال بعضهم عن سيبويه : وربما استغنى عن الفعل في هذا الباب ، لم يستعمل وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون فانطرد ، أى بوزن انفعل ، ولا فاطرد أى بوزن افتعمل ، استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه أ . هـ . وبسطة الكلام على اطرده في غير هذا والله أعلم .

الإعراب : كاعلم على القول بتعليق الكاف ، سواء جالت للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على اعلم ، أى على وزنه يتعلق بياتى لجواز

تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ على الأصح ، ولا سيما في
الضرورة ، ولا سيما أنه ظرف أو يتعلق بمحذوف حال من ضمير يأتى ،
وهذا أولى من تعليقه بمحذوف حال من الفعل ، لأن الفعل مبتدأ ،
ومجىء الحال من المبتدأ ضعيف ، ولو أجازوه (س) ويأتى مضارع
مستقر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ .

وبالزيادة ، أى مع الزيادة متعلق بيأتى أو بمحذوف حال من
ضمير يأتى ، وهذا أولى من جعله حالا من المبتدأ .

ومع بالسكون ضرورة أو لغة ظرف مكان مجازى أو ظرف زمان
متعلق بمحذوف حال من أعلم ، أى كأعلم مصاحباً لوالى فى مجرد
الإتيان ، أى يأتى كوالى كما يأتى كأعلم ووالى مضاف إليه ، وولى
معطوف على والى أو على أعلم وما بعده معطوف عليه أيضاً أو كل
على متلوه بعاطف محذوف هو الواو .

وأفعال ذا ألف في الحشورابعة

وعاريا وكذلك أهبيخ اعتدلا

اشتمل هذا البيت على أربعة : اثنان منها وزنان أفعال وأفعل ،
واثنان مثالان أراد بهما ما كان على وزنهما أهبيخ واعتدل .

الوزن الأول : أفعال بزيادة همزة الوصل ، بزيادة الألف بعد
العين ، وبتشديد اللام ففيه لآمان : إحداهما زائدة قيل الأولى وقيل
الثانية ، وقيل بجواز الوجهين على حد الخلاف المذكور في فعل
بتشديد العين .

قال اللقاني : ان قلت القول بأن انزائد أول العينين في فعل
لكونه ساكنا لا يجرى هنا في اللام الأولى هنا ، لكونها في الأصل
متحركة ، بدليل أنه لو سكنت لزم التقاء ساكنين عند اتصال
الضمير الذي سكن له الفعل ، وهذا الدليل جار هنا ، والتقاء اللام
ساكنة مع الألف في الوزن المذكور جائز لجواز التقاء ساكنين : الأول
حرف علة ، ونقول في القول باجازه الوجهين أن إمكان كون الزائد
أول العينين عند الصحة دليله ومكافأته لدليل مقابله ، مع أنه
لا يصح هنا لعدم السكون ، وكونه في الأصل متحركا كافلا يتأتى التعليل
بالسكون ، فلا يتأتى فيه التحكم لعدم تكافؤ الأدلة .

قلت : لما علم أن وضعه متحرك اللام الأولى عملا بالدليل
السابق ، يفضى الى وجوب سكونه للإدغام في مماثله ، نزل هذا
السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الأصلي ، فيجرى فيه
القولان المذكوران . هـ . هـ . هـ .

وتقول : افعالات بفتح اللام الأولى ، وهو من السداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، ولا تعتل لامه إلا فى شذوذ ، ولا تضاعف عينه إلا شذوذاً ، والغالب مجيئه للألوان ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية ، ونقل مجيئه لغير الألوان والعيوب نحو : املأش الشئ من الملاسة ، وارماق ضعف ، واصمال اشتد ، وابهار الليل انتصف أو كثرت ظلمته ، وانقاض الحائط ، واقطار النبات إذا أخذ يجف ، وقد يرد هذا الى اللون أو ما يدل عليه ، ويستلزمه ، وكذا فى ابهار إذا فسر بشدة الظلمة ، وأكثر مجيئه للمعانى العارضة غير اللازمة من الألوان غير الثابتة نحو : احمرار وجهه ، بالشمس أو بالخبجل ، واصفار للخبوف ، فإن الاحمرار بالشمس أو الخجل عارض غير لازم ، وكذا الاصفرار للخبوف يقال : يحمر مرة ويصفر أخرى ونقل مجيئه للآزم كاشهاب وادهام ، كقوله تعالى : (مدهامتان) فى وصف الجنة ، فإنه اسم فاعل فعله ادهام بتشديد الميم بعد ألف .

قال فى الكشف : قد ادهامتا من شدة الخضرة ، ومثال دلالتيه على عيب حسى اعوار ، واصياد ، وعن بعض أنه قليل أى أصابه عراء فى عنقه مخصوص ، وإنما لا يصاغ من معتل ، ولا مضاعف لم يلزم من الثقل بالمد فى الإعلال ، وباجتماع حروف فى التضعيف ، ولو فصل الألف فلا يقال من ألمى المأيا ، ولا من حم احمام ، وشذ احواوى بالاعتدال ، والأكثر مجيئه مدغماً ، ونقل أو ندر فكه نحو : احرارر الرجل برائين بعد الألف مفتوحتين وقبلها أخرى ، ومضارعه يحرارر بكسر الراء بعد الألف ، وهو شاذ من حيث الفك ، ومن حيث مضاعفة العين ، وأعنى بالمضاعفة فى هذا المقام كون العين واللام من جرى واحد .

وأصل ذلك الوزن الفك ، أصل أفعال بالتشديد أفعال بفتح اللامين يفعال بكسر الأولى ، فكره جمع مثلين متحركين ، فسكن الأول وأدغم للتخفيف ، إلا إذا وجد موجب الفك نحو : أفعال واحمرار ، فإنه يفك ويفتح ثلثا يلتقى ساكنان ، والإدغام دليل عدم الإلحاق ، لأن الملحق لا يدغم نحو : جلب ، لأن الإدغام ينافي الإلحاق ، لأنه لا يوازن الملحق به بإدغامه ، ولا يكون إلا لازما غير متعد ، لأنه غالبا لاوين ، وما دل على اللون لا يتعدى ، وحمل عليه غيره وهو للمبالغة في الوصف .

الوزن الثاني : أفعال بزيادة لهزة الوصل ، وإحدى اللامين من اللام المشددة بعد العين ، على الخلاف المذكور في أفعال وفعل ، وليست ألف بين العين واللام في ذلك الوزن الثاني ، وهو من مزيد الثلاثي لغير الإلحاق خماسي ، نحو : احمر واصفر ، واسود ، واشهب وابيض ، بتشديد أواخرها مدغمة لاجتماع المثلين ، وأصل الحرف الأول من المثلين الفتح ، بدليل أنه إذا زال الإدغام نحو : احمررت وابيضضت ، تحرك بالفتحة فهي حركته قبل الإدغام ، ولكنهم لما كرهوا اجتماع مثلين متحركين ، سكتوا الأول وأدغموه في الثاني ، فلو لم يماثل الأول الثاني لفتح الأول مطلقاً ، ولم يدغم : كارعوى واجاوى فإنهما من هذا الوزن ، إلا أنهما لم يدغما لانقلاب حرف اللين ألفا للفتحة قبله .

ولو بنيت مثله من الرمي لقلت ارميا بفتح الياء مخففة بعدها ألف ، وهذا الوزن إذا لم يدغم بمنزلة انفعال وافتعل في عدد الحروف والسكنات ، والغالب مجيئه للألوان كالأمثلة ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية : كاعور واعوج واصيد بتشديد آخرها ، وقل مجيئه لغير الألوان والعيوب الحسية : كارمق أى ضعف ، وأصل أى اشتد ، وأبهر الليل أى انتصف ، أو اشتدت ظلمته ، وانتقض الحائط ،

واقطر النبت اذا أخذ في الجفون ، واملس وارقد في العدو ، وابهر القمر إذ قوى ضوءه كذا مثل الناظم بابهر القمر ، وغيره بابهر الليل بالمعنيين المذكورين ، واقطر النبت •

وفي ذلك نظر لأن ابهر القمر بمعنى اشتد ضوءه ، وابهر الليل اشتدت ظلمته ، وازور النبت أخذ في الجفوف ، وترك الخصرة الى غيرها من اللون باليبس هي من الألوان ، فلا قلة ولا شذوذ ، وقيل : مجيئه للعيوب الحسية قليل ولغيره ، وغير الألوان شاذ ونادر ، وقد يقال لا منافاة ، لأن الشذوذ والقلة قد يترادفان ، وكذا الندور والشذوذ والقلة ، ولأن القلة والكثرة نسبيان ، فلعل قلته للعيوب الحسية انما هي بالنسبة للألوان ، وكثرته بالنظر الى مجرد ما ورد منه لها ، وكذا في أفعال بالألف وهو الوزن الأول ، وأكثر مجيئه أعنى أفعال بدون ألف للمعاني اللازمة ، وقل مجيئه للمعارضة نحو : احمر خجلا ، واصفر وجلا ، كقوله :

سألته قبلة منى على عجل

فاحصر من خجل واصفر من وجل

قال الشيخ أبو البركات هبة الله محمد المعروف بالوكيل ، وكان شخصاً ظريفاً أديباً حضر من بستاني كثير من ورد وياسمين ، جعلت دائرة من الورد تقابلها أخرى من ياسمين ، فدخل علينا شاعران : أحدهما يعرف بالمهذب ، والآخر بالحسن ، فقلت : لهما اعمـلا في هاتين الدائرتين شيئاً ، ففكرا ساعة ، ثم قال المهذب :

يا حسـبـها دائـرة

من ياسـمـين مشـرق

والسورد قد قابلها
في حيلة من شفق

كعاشق وحب
تغاما بالصدق

فاحمر ذا من خجل
واصفر ذا من فرق

قال : فقلت للحسن : هات فقال :

يا حسنها دائرة
من ياسمين كالخلى
والسورد قد قابلها
في حيلة من خجل

كعاشق وحب
تغامز بالمقل

فاحمر ذا من خجل
واصفر ذا من وجل

قال : فتعجبنا من اتفاقهما مع سرعة الارتجال والمبادرة الى
حكاية الحال •

قلت : والنظم من مجهزو الرجز والشاهد لنا في احمر
واصفر ، فان حمرة الخجل وصفرة الوجل ، عارضتان غير لازمتين ،
ومن ذلك ترور بسكون الزاى وتشديد الراء في قراءة ابن عامر ،
وقول غنرة :

فازور من وقع القنـا بلبانه
وشكا الى بعرة وتمحـح

فان الازورار عرض لا يلزم لأنه الميل ، وفيه قلة أخرى وهي عدم
الدلالة على لون ، وأما قراءة تزوار بألف بعد الواو فلا قلة فيها
إلا من عدم الدلالة على اللون ، لأن افعال بالألف الأكثر فيه
العروض ، وأما قراءة : (تزاور) بتشديد الزاء بعدها ألف فمضارع
ازاور بالتشديد ، أصله تراور كتغافل ، أبدلت التاء زائاً بعد
سلب فتحها فأدغمت في الزاي وجيء بهمزة الوصل على حد ما مر في
ادارك بالتشديد ، وحذفت الهمزة في المضارع •

ولا يصاغ من معتل ولا مضاعف ، أعنى معتل اللام للزوم
الثقل كما مر في افعال ، فلا يقال في : حم والى احمم بتشديد
الميم الثانية والميا ، والأحم الأسود ، والألمى من الرجال ،
واللميا من النساء ، ومن في شفته حمرة مع سواد أو سمرة ، صفة
تستحسن ، وشذ ارعوى فانه من باب افعال بتشديد اللام كما مر ،
وهو معتل وشذ أيضاً من حيث إنه لا يدل على لون وشذ أيضاً
من حيث إنه للمطاوعة ، والمطاوعة في هذا النوع نادرة ، وإنما حقه
أن يكون مقتضياً كاحمر وابيض أو موافقاً لفعل وفعل بالكسر والضم
كاسمر وسمر وسمر •

وأما أحوى وأجوى فلا شذوذ فيهما إلا من حيث الاعتلال
لأنهما لغير المطاوعة وهما للالوان ، لأن الأول لمعنى حمرة في سواد ،
والثاني لمعنى سواد في غبرة وحمرة ، وشذ اقتوى للاعتلال ، ولعدم
اللون ، وللمطاوعة ، حيث جعل لها قال :

تبدل خليلاً في كشكك شـ سـ سـ
فإنى خليل صـ الح بك مقتوى

وقال :

* وما كنا لأمك مقتوينا *

كذا قيل ، وأقول الحق إن اقتوى افتعل لا افعل ، ولا يكون
افعل إلا لازماً لأنه للألوان والعيوب ، وحمل غيرها عليها ، أو لأن
معناه لا يجاوز فاعله فيعم ذلك ، وكذا يقال في افعال بالألف ، وهو
أولى ، وهو للمبالغة في الوصف ، وافعال بالألف أشد منه ، لأن
فيه حرفاً زائداً عليه وهو الألف ، وتقول : هما سواء ، واختلف
في أيهما الأصل فقيل : الأصل افعال بالألف وهو مذهب ابن عصفور ،
والخليل ، وصاحب بغية الآمال .

قال ابن عصفور : افعل مقصور من افعال لطول الكلمة ،
ومعناه كمعناه ، بدليل أنه ما من شيء يقال بالألف إلا يقال يدونها ،
لكن قد يكثر أحدهما في لفظ ، ويقل الآخر ، وكثرة افعل كاحمر
واخضر ، وكثرة افعال كاسهاب وادهام أ . ه .

وكون افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليل كما مر .

قال صاحب بغية الآمال : وهذا المثال أعنى افعلت مقصور من
افعلت لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها ، وزعم سيبويه أنه ليس من
شيء يقال فيه افعل إلا ويقال فيه افعال وبالعكس ، إلا أنه قد
تكثر إحدى اللغتين في الشيء ، وتقل في الآخر ، فيقولون : احمر

واحمـار ، واصفر واصفار ، وابيض وابيض ، واخضر واخضر .
واسود واسود ، إلا أن طرح الألف من هذا أكثر ، قال الله
عز وجل : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) وقال :
(وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله) وقرأ بعضهم : (يوم
تبيض وجوه وتسود وجوه) ، وذكر عن ابن عباس : لا تشتروا
الفخـل را التمر حتى يحمـار ويصفر ، قال انـفراء : وهى لغة قضاة
قال : وربما أخذ بعضهم من لغة بعض .

قال سـيـويـه : ولا يكون إلا لازماً ، لأنه ليس فى الكلام
افعالته أ . ه .

وصرح صاحب فتح الأقفال أنه سمع : ارقـد وارعوى واقتوى
بدون ألف رابعة ، ولم يسمع بالألف ، وقد يقال بالألف قياساً وقيل :
الأصل افعل بدون ألف ، وزيدت الألف فى افعال الزيادة المعنى ، كما
أنه يجوز أن قال بأصالة افعال بالألف أن يقول : نقصت الألف
فى افعل لينقص المعنى .

تتمة : تقدم تعريف الكلمة المتضيئة بأنها ما وضع على مثال
لم يسبق بأصل أو مثل أصل مع خلوه من زيادة لمعنى ، أو لإلحاق ،
فخرج بقولنا : غير مسبوق إلخ نحو جلبب ، فإنه ملحق بدحرج ،
ففعل من غير تضعيف أصل للمضعف ، وبقولنا : أو مثـلـه أصل
نحو : اقعنسس فإن إحدى سينيـه زيدت للإلحاق بأحـرنجم ،
وأحرنجم من مزيد أرباعى ، وكان كالأصل لا قعنسس ، لما ألحق هو به ،
وكتجلبب فإنه للإلحاق بتسريل المزيـدة تاؤه للمطاوعة ، وبقولنا : مع
خلوه إلخ أعلم وعلم ونحوهما ، فإن الهمزة والتضعيف غيـهما للتعدية ،
وبقولنا : أو لإلحاق نحو : جهور وكوثر وبيطر ، بزيادة الواو والياء
للإلحاق بفعل .

تنبيهان :

الأول : أشار الناظم الى الوزن الأول وهو افعال بالألف يهين العين واللام ، وتشديد اللام بقوله أول البيت : وافعال ، بدليل قوله : اذا ألف في الحشو رابعة ، ولكنه لم يشدد اللام بل حففها للضرورة ، فان من الضرائر تخفيف المشدد ، وتشديد المخفف •

وأشار الى الوزن الثانى وهو : افعال بتشديد اللام وعدم الألف بقوله : أو عارياً ، ولا يقال : إن تخفيف اللام أول البيت يوهم أن الوزن افعال بتخفيف اللام أصالة لا ضرورة ، لأننا نقول : ليس في الأوزان افعال بتخفيف إلا في أوزان الأسماء ، ويجوز أن يكون افعال أول البيت بالتشديد ، وعدم الألف أسقطها للضرورة ، ويـدل عليها قوله : ذا ألف إلخ ، ويجوز كونه كذلك لا للضرورة ، ولكنه وضعه بدون ألف •

وقال بعد ذلك : سواء كان ذا ألف إلخ أى سواء زيدت عليه ألف أو أبقي كذلك عارياً ، كما تقول : يعرب غو بالحركات متصلة به الميم ، وبالحروف عارياً عنها ، وهذا الأوجه أولى من الأول ، لأن الأول ربما أوهم المبتدىء أن من أوزان الأفعال افعال بعدم التشديد •

الثانى : قال صاحب التحقيق لو قال : المص واحضر ذا ألف أو وادهم ذا ألف أى ونحوهما مما دل على لون لكان أبين في اندلالة على اللون ، نعم يفوته منه ما دل على غير لون من العيب الحسى ، فعدل إلى الوزن الجامع •

الوزن الثالث : افعيل بزيادة همزة الوصل وياءين بين العين واللام ، أدغمت الأولى في الثانية وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو من الأوزان النادرة ، بل قيل غير الثابتة ، ومثاله : اهبيخ بسكون الهاء وفتح الباء الموحدة بعدها ، وتشديد الياء المثناة تحت مفتوحة بعدها خاء معجمة ، وهو عند من أثبتته بناء مقتضب ، لأنه لم يسبق بمثال هو له أصل ، أو كأصل وخلا من حروف الزيادة لمعنى ، أو إلحاق كذا يقال ، وأقول ، قد يجمع ملحقاً باحرنجم ، والياء والهمزة من حروف الزيادة للإلحاق ، ولكنه يضعفه لحوق الإدغام ، لأن الإدغام لا يلحق الملحق كما مر ، ومعناه تبختر ، على ما فسرہ صاحب بغية الآمال ، فسرہ الصبان كصاحب التحقيق ، وأبو يحيى بامتلا الصبى وسمن ، والوصف هبيخ في المذكر ، وهبيخة في المؤنث على غير قياس .

وفي القاموس : الهبيخة بفتح الهاء والباء والياء المشددة : الجارية والمرضة ، والناعمة التارة ، والهبيخ كذلك الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم ، والنهر الكبير ، وواد والغلَام الناعم ، والهبيخة مشية في تبختر وقد اهبيخ أ . ه .

واهبيخ انتقخ وتكبر ، ولا يقلل مهبيخ ولا مهبيخة ، وسيأتى الكلام على زيادة الياء .

الوزن الرابع افتعل : بزيادة همزة الوصل والتاء ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وله معان :

منها : مطاوعة الثلاثى المفتوح والمكسور ، سواء كان علاجاً نحو جمعته فاجتمع ، أو غير علاج نحو غمته فاغتم ، أى حدثت فيه الغم ، وإنما يجىء للمطاوعة في الأغلب فيما فاؤه لام ، أو واو أو ميم أو نون ،

نحو لويته ولففته ، وردعته ورفعته ، ووضعت ووصلته ، ومددته ومطلته ، ونقلته ونفيته •

ويأتى كثيراً للمطاوعة فيما فاءه غير تلك الحروف : كجمعت المال ، وغممت زيدا ، وشويت اللحم ، وعجبت الشيء ، وقد يأتى لمطاوعته أفعل كأنجرته فانتجر ، وأنصفته فانقص ، وأشعلت النار فاشتعلت ، وأضرمتها فاضطربت ، وأوقدتها فاتقدت ، أصل اضطربت اضطربت بضاد فتاء ، قلبت لكونها حرف همس بعد حرف إطباق طاء ، وأصل اتقدت اوتقدت بكسر همزة الوصل ، وسكون الواو ، قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وثم قلبت تاء وأدغمت في التاء ، وبسط هذا ونحوه لا محل له هنا •

ومن معانى افتعل : مطاوعة فعل بالتشديد : كعطت الرمح فاعتدل ، واعتدل في النظم منه ، أعنى من هذا النوع من المطاوعة ، لأنه يقال أيضاً عدلت فلاناً فاعتدل ، وعدلت الميزان فاعتدل ، وعدت شيئاً ما فاعتدل ، ويحتمل اعتدل في النظم جل معانى افتعل أو كله - ا بتكلف في بعضها •

ومن معانى افتعل : اتخذ فاعله شيئاً كاختبز ، أى أخذ الخبز لنفسه ، واصطب الماء إذا كان بمعنى اتخذه لنفسه ، واستعده وأصله اصتب قلبت التاء طاء لما مر في اضطرم ، واذبح بتشديد الذال أى اتخذ دبيحة ، وأصاه اذ تبج ، قلبت التاء ذالا فأدغمت فيها الذال ، وبسطه في غير هذا ، واشتويت اللحم اتخذت شواء •

ومن معانى افتعل : الاختيار كانتقاء واصطفاه ، واعتماه واختاره ، وانتخبه بالخاء المعجمة ، وانتصى بالصاد المهملة أصل انتصى ، وانتقى واعتقى ، واختار انتصى ، وانتقى واعتقى بتحريك الياء

آخرأ ، واختير بتحريكها وسطاً ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتحة ، وأصل
اصطفى اصططفى بتحريك الياء ، وبين الصاد والفاء تاء قلبت الياء ألفا
لتحركها بعد فتح ، والتاء طاء لأنها همسية بعد إطباقى ، ولا يقال :
إن الاختيار فى الأمثلة مستفاد من أصولها وموادها ، لأننا نقول :
المستفاد من أصولها وموادها كون الشيء فى نفسه حسناً ، واستفيد
من هيئة افتعل فى تلك الأمثلة اختيار غيره له والاطلاع على
حسنة .

ومن معانى افتعل : موافقة الثلاثى : ككسب واكتسب ، وكصل
واكتحل ، ورقى وارتنقى ، ومثل سيبويه بقرأت واقترات ، قال : يريدون
شيئاً واحداً كما قالوا : علاه اعتلاه ، ومثله خطف واختطف ، وجذب
واجتذب ، وحمله واحتمله ، وكون اكتسب بمعنى كسب هو ما لصاحب
فتح الأقفال ، والحق أنه للمبالغة فى المعنى كما للسعد ، ويعبر عنها
أيضاً بالتسبب والسعى كما فعل الصبان ، وبالطاب والتصرف والاجتهاد
كما لصاحب التحقيق ، وكأهم مثلوا لذلك باكتسب ، إلا إن كان صاحب
فتح الأقفال مثل به على أن معناه ومعنى كسب واحد ، حيث
لا اجتهد كسبت ثمرة واكتسبتها إذا لم يكن فى كسبها عسر ، وهكذا
فى اختطف واحتمل ، واجتذب وارتنقى ، والخطفة كأنها فعلة واحدة
لما فيها القوة والسرعة .

قال سيبويه : وأما انتزع فإنه خطفة : كاستلب ، وأما نزع فإنه
تحويلك إياه ، وإن كان على نحو الاستلاب ، وكذلك قلع واقتلع ،
وجذب واجتذب ، وتمثيل جماعة للمفتحة بمعنى فعل بنزع وانتزع ،
وقلع واقتلع ، وجذب واجتذب ، مخالف لكلام سيبويه ، ومن مثل
باجتذب السعد ، وحكى الأصمى : حمل واحتمل .

قال انغزى قيل : ومنه نزع وانتزع ، وقلع واقتلع ، وفيه نظر ،

لأن الانتراع الأخذ بسرعة ، والنزع التصويل ، وكذلك القمع والاقتراع ، والجذب والاجتداب ، قاله ابن عصفور •

قال الناظم : ومنه اقتدر واستمع ، واقترب • قلت : يجاب بأن ما فيه خطفة واحدة للقوة والسرعة ما كان كذلك إلا باجتهاد فهو للمبالغة ، والحق أن استمع لكسب السمع فهو من باب الاجتهاد والمبالغة ، فلذا لا يقال : إذا وصل سمعه كلام للجهر به ولقربه من المتكلم ، ولم يضع اليه ليسمعه أنه استمع ، بل يقال : سمع وتسوية الصحاح بين جذب وحيد ، واجتذب واجتبد في المعنى دليل على صحة التمثيل باجتذب •

ومن معانى افتعل : معنى تفاعلوا نحو : اختصموا أى تخاصموا ، واشتركوا أى تشاركوا ، واجتوروا أى تجاوزوا ، وازدوجوا أى تزاوجوا ، لكن قلبت التاء دالا لوقوعها بعد الراء كما بسطته في محله ، ويدل على أن اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوزوا وتزاوجوا عدم الإعلال فيهما ، مع وجود علته فيهما تبعاً لعدمه في تجاوزوا وتزاوجوا ، لما كان في معنيهما ، وبسطة ذلك في محله ، ومن ذلك قوله تعالى : (يَخْصِمُونَ) بفتح الياء وتشديد الصاد أصله يَخْصِمُونَ ، نقلت فتحة التاء للهاء ، وأبدلت صاداً لما مر في اصطفي من اجتماع حرف همس وحرف إطباق ، وأدغمت في الصاد •

ومن وزن افتعل : استكان من السكون ، أشبعت فتحة الكاف فتولدت الألف ، والأولى أن يكون استفعل من الكون ، فالفه هي واو الكون ، والأشهر في الإشباع أنه ضروري ، وقد خرج بعض على الإشباع قوله تعالى : (فما استكانوا) ومن وزن افتعل يهتدى بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدال أصله يهتدى بسكون الهاء ، وفتح

التاء وعدم تشديد الدال ، نقلت فتحة التاء للهاء ، وأبدلت دالا ،
وأدغمت في الدال •

ومن معانى افتعل : التسبب والسعى فى الشئ ، ويعبر عنه
بالمبالغة فى المعنى وغيرها مما مر ، وتعبير السعد بزيادة المبالغة
فى المعنى مشكل ، لأن المبالغة لم توجد فى أصل افتعل حتى يزداد
عليها مبالغة فى افتعل ، فإنه مثل باكتسب أى اضطرب فى الكسب ،
والمبالغة مدلول اكتسب لا مدلول أصله ، وهو كسب ، فالأولى أن
يقول للمبالغة فى المعنى لا لزيادة المبالغة فى المعنى •

ويجاب : بأن الإضافة للبيان ، أى لزيادة هى المبالغة ، فالزيادة
بمعنى المزيد أو بأنه من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ،
أى لزيادة المتكلم المبالغة على أصل المعنى ، أو من إضافته لفاعله ،
لأن زاد يلزم ويتعدى ، أى ولحصول المبالغة أو زاد بمعنى ازداد
تأويلا ، أى لازدياد المبالغة ، وأشار بالمثال الى قوله عز وجل :
(لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) •

قال جار الله : فإن قلت : لم خص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب ؟

قلت : فى الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى
منجزة اليه ، وأمانة به كانت فى تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك
مكتسبة فيه ، ولما لم يكن ذلك فى باب الخير ، وصفت بما
لا دلالة فيه على الاعتمال والتصرف آ • ه •

قال الجاربردى : فالكسب تحصيل الشئ على أى وجه كان ،
والاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ، ففى الآية تنبيه على لطف

الله تعالى بخلقه ، أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه أ . ه .

قال الأتقاني : ما لجار الله هو مبنى ما ذكره الجاربردى من تعريف الكسب والاكتساب ، والتنبية على سر الآية ، فقول الغزى إنها متخالفان ، وإن قول جار الله ومن تبعه لما كان إلخ أولى من قول الجاربردى سهو ، وقد يقال : لا سهو بل متخالفان ، فإن الجاربردى ذكر أن الشر يقع على مبالغة وعدمها ، وجار الله ذكر أنه يقع على مبالغة ، والجاربردى صرح بأنه لا عقاب على المعصية ، إلا أن فعلت بمبالغة ، وليس كذلك ، وجار الله ذكر أن المعصية على الإطلاق تستهينها النفس ، وتعلمها أكثر من عمل الخير فيفيد أنه يعاقب على المعصية مطلقا ، وهو الحق إلا الصغيرة ، فإنه لا يعاقب عليها من اجتناب الكبائر ، وأما من مات بالكبائر فلا صغيرة عنده إلا وقد رجعت كبيرة يعاقب بها ، كما هو مذهبنا معشر الإباضية .

ولكن الحق عندى أن الصغيرة لا ترجع كبيرة على الحقيقة بل الإصرار عليها يكون كبيرة ، ومن معانى افتعل الإغناء عن الثلاثى فيفيد معناه ، كالتحى أى طلعت لحيته ، واستلمت الحجر أى قبضته ، وهو افتعلت من السلمة ، ويقال أيضاً ، استلمت الحجر بلام ساكنة بعدها همزة مفتوحة .

وقال بعض الكوفيين : همزته زائدة ، وأن وزنه افتعالت بسكون العين وفتح الهمزة بعدها ، ويرده إنه ليس من أبنية المزيد هذا الوزن ، بل همزته أصل ، ووزنه استفعلت فسينه زائدة من اللامة ، وهى آلة الحرب ، واستلمت الحجر تحصنت به ، فهو فى المبنى كاللامة بجامع التحصن .

ومن معاني افتعل : فعل الفاعل بنفسه : كادهن واكتحل ، واضطرب قاله صاحب التحقيق والغزى • قلت : ادهن واكتحل داخلان في موافقة الثلاثى ، واضطرب للمبالغة والاجتهاد ، وإنما قالوا ذلك تبعاً للناظم في شرح التسهيل ، كأنه يريد لا ثلاثى من معناه ، وقد يقال هو من قولهم ضرب إلى كذا أى مال إليه ، من معانيه معنى تفعل كابتسم واغتدى ، أى تبسم وتغدى •

ومن معانيه : معنى استفعل كارتاح واعتصم ، واختفى واحتفى ، أى طلب الراحة والعصمة والحفاء والحمى •

ومن معانيه : التثخم والتولج ، كادخلوا وأتلجوا أصلهما ادتخلوا واوتلجوا ، قلبت التاء دالا ، وأدغمت فيها الدال ، والواو ياء لسكونها بعد همزة وصل مكسورة ، وقلب التاء تاء ، وأدغمت في التاء ، وعبر عنه بعضهم بموافقة تفعل بتشديد العين أى تدخلوا وتولجوا بتشديد الخاء واللام •

قال صاحب التحقيق : وهذا المعنى في تفعل أمكن من غيره ، ولذا يعبر عنه بموافقة تفعل ، وزاد في شرح التسهيل الناظم من معاني افتعل قبول فاعله أصله كافتضح ، أى قبل الفضيحة ، قلت : هذا داخل في مطاوعة الثلاثى •

قليل : ومن معانيه التتقر والخطف ، ومثل لهما باستلَب ، فانظر ما مر •

لثمة : ما مر من أن مراد الناظم باعتدل افتعل وزناً من الأوزان هو ما عليه أبو يحيى ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، ولك أن تقول لم يرد به وزن افتعل ، وإنما أشار إلى افتعل بقوله في

البيت الآتى : اتصلا ، وإنما أراد باعتدلا تفسيرا أهيبخ ، لأن
الهيبخ تستوى أعضاؤه وتعادل وهو الظاهر لكمال الاستفادة فيهما ،
أحدهما أفاد التفسير ، والآخر أفاد الوزن ، بخلاف ما إذا جعلنا
اعتدل مراد به الإشارة الى افتعل ، فإنه لا يبقى لاتصلا إلا تنميم
البيت وزناً وقافية ، فيكون زائداً ، والتأسيس أولى من الزيادة ،
وأما جعل اتصلا خبر الخلبس وسنبس ، وآلفه للثنين أو خبر السنبس
وآلفه للإطلاق أو حالا منهما أو منه كذلك ففى منزلة الزيادة للتنميم
لأنه يغنيه عن ذلك عطف خلبس وسنبس مع أنه الأظهر .

هذا ولو قصد باعتدلا الوزن والتفسير تصريحاً في أحدهما
واشارة في الآخر لكان فيه نوع تورية ، سواء جعل اتصلا
للوزن أو للتنميم ، وذلك أنه يحتمل اعتدله الوزن والتفسير ، فإن جعل
المعنى المتبادر الوزن كانت ارادة التفسير تورية ، وان جعل المتبادر
التفسير كانت إرادة الوزن تورية ، واتصلا اذا جعل للوزن مع
جعل التورية في اعتدلا للإيضاح .

الإعراب : فعل أول البيت معطوف على اعلم أو على ما أضيف
اليه مع أو على انفصلا ، وهكذا ما يأتى بالعطف كل واحد معطوف
على مثلوّه أو على ما أضيف اليه مع أو على أعلم .

وذا حال من أفعل مضاف لآلف ، وفى الحشو متعلق لمجذوف نعت
لآلف ، أو متعلق برابعة ، أى متربعة فى الحشو لا فى الآخر ،
والأول أولى .

ورابعة بالجر نعت لآلف أيضاً أو بالنصب حال من ضمير
الاستقرار فى الحشو لا حال من الآلف ، ولو وصفت لأنها مضاف
إليها ، والمضاف اليه لا يأتى الحال منه إلا إن كان جزء المضاف

أو مثل جزئه ، أو كان المضاف يصح عمله عند الفاظم والجمهور وهو الصحيح ، فبطل جعل صاحب التحقيق رابعة حال من ألف ، لأنه لم يوجد واحد من ذلك ، اللهم إلا أن قيل بأن ذو بمعنى صاحب تعمل كالوصف ، وهو قول من أقوال •

وعارياً معطوف على ذا بالواو ، وفي بعض النسخ أو عارياً بأو ، جعل بعض الواو للتقسيم ، وأجاز أن تكون للتخيير ، وبنائوه على أن أفعل مقصور من أفعال ، ويجوز أن يبينه على اتفاق معناها ، بل أو على اختلافهما أى قل أفعال مريداً المبالغة ، أو أفعل مريداً مبالغة دونها ، ولكن في إثبات التخيير والتقسيم للواو بحث ذكرته في غير هذا ، والواضح إبقاء الواو على حالها ، ويجوز كون عارياً حالاً من محذوف أى وأفعل عارياً •

وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف الآخرة حرف خطاب •

واهبيخ مبتدأ ، والجملة مستأنفة إن جعل ما يأتى من الأوزان معطوفاً على اهبيخ أو كل على متلوه ، ومعتزلة إن جعل العطف على ما قبل اهبيخ على القاعدة ، أو متعلق بمحذوف حال من اهبيخ متقدم هو وظرفه عليه أو ظرفه فقط لأن صاحب الحال ولو كان مجروراً بالعطف حينئذ ، لكن لم يتصل به الجار ، وعليه بما يأتى من الأوزان كل معطوف على متلوه ، أو على متلوه ، أو على ما مر •

واعتدلاً معطوف على الكيفية المذكورة إن جعل وزناً ، وإن جعل تفسيراً الأهبيخ كان حالاً منه على حد ما مر في قوله : مثل جلا ، أو قدرت له أى التفسيرية فيكون على حد ما مر في قوله : أى ذملاً ، والله أعلم وله الحمد •

تدخرجت عذيط اهلولى اسبطرتوا

لى مع تولى وخبس سنبس اتصا-لا

تضمن هذا البيت ثمانية أوزان إن لم نعد اتصلا ، واستغنيا عنه باعتدلا فى البيت قبله أربعة ، وإن عدنا اتصل فى هذا البيت ولم نعد اعتدل كان فى البيت الذى قبله ثلاثة ، وفى هذا تسعة •

الوزن الأول : تفعل ، بزيادة التاء مفتوحة أولا ، وفتح الفاء وسكون العين ، وفتح اللام الأولى ، وحروفه أصول إلا التاء ، وهو خماسى من مزيد الرباعى •

قال صاحب تحقيق المقال : المزد فى الرباعى إما نون : ثلاثة ، وتجتلب همزة الوصل لسكون أوله كاحرنجم وقد تقدم ، أو تاء كدخرج وهو الذى فى هذا البيت أولا ، أو حرف تضعيف كاقشعر وسيأتى ان شاء الله بزيادة إيضاح منى •

والظاهر أن إما واو فى كلامه لمنع الخاو ، وهى أيضا قطعاً لمنع الجمع ، فيوجب ذلك حصر مزيد الرباعى فى تلك الثلاثة ، وهو صحيح ، وعليه السعد ، وزاد بعضهم رابعا من مزيد الرباعى وهو افعلل بتشديد اللام الأولى ، كاجرمرمر بتشديد الميم ، واخرمش كذلك •

قال السيوطى : قال أبو حيان : ويظهر لى أنه من مزيد الثلاثى غير الملحق وغير المماثل • • •

وهو أعنى الوزن الأول الذى هو تفعلل لمطاوعة الرباعى غالباً كدخرجته فتدخرج ، وسربلته فتسربل ، وتدخرجت فى البيت أصاها تاء

التأنيث الساكنة ، حكيت في الكلمة ، المخرج المدود ، ودحرجه فتدحرج
أيضاً تتابع في حدود ، وقد تكون المطاوعة في فعلل تقديراً كتبختر
وتمسكن وتمدرع ، إذ لم يسمع بختر ومسكن ومدرع ، ولو قال
الناظم : تفعللت بدل قوله تدحرجت لكان أشمل لأنه يعم تدحرج
ما ألحق به مثل تجلبب أى لبس الجلباب ، وتجورب لبس الجورب ،
وتفهيق أكثر في كلامه ، وترهوك أى تبختر وتمسكن أى أظهر الذل
والمسكنة ، وهذه ملحقة بتدحرج ونحوه من قواعدهم : تشرجف أى تهيباً
للقتال ، وتجرثم سقط من علوّ ، وتجرجم وتغرغر على ما مرّ في
مثلهما ، وتدرّس تقدم ، وتبرقع الجارية إذا لبست البرقع •

والإلحاق في تلك الكلمات بواسطة تكرير الباء ، وزيادة الواو
والياء والميم لا بالتاء ، لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، والتاء
إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ، والميم في تمسكن
زائدة كالتاء ، ومن قال : أصل فقد سـها ، وعن بعضهم كأنهم
اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل كبسمل •

قال القزويني : شرط الملحق بالرباعي أن يتصرف تصرفه ، ويوازنه
في جميع الأحوال كجلبب يجابب جليبة وجلباباً كدحرج يدحرج
دحرجة ودحراجاً ، وإن فقدت الموازنه في بعض لم يكن ملحقاً • مثل :
فاعل وافعِل وفعل بتشديد العين ، فإن أوزانها كدحرج لكن
لا توازنه في مصدره •

واعلم أن نحو : تمسكن يعدّه من مجرد الأوزان وزناً من
الأوزان ، ومن لا يعد الملحق لم يعدّه ، ومثله تمدّرع ، ويقال :
لنحوهما تمفعِل •

قال سيبويه : وهو قليل •

قال في بغة الآمال : وقالوا أيضاً تمندل وتمخرق وتمنطق وتمغفر وتمعثر ، وهذه ألفاظ شاذة ، وإنما الكلام تدرع وتسكن وتتدل وتنطق ، والميم زائدة ، لأن تدرع من الدرع وتمسكن من السكون ، وهكذا .

وأما تمعدد فالميم أصل لقولهم معد فوزنه تفعل ، وإنما كانت شاذة لخروجها عن القياس بزيادة الميم ثانية ، وحكمها أن تزداد أولاً في الموضع انذى لا تراد فيه الواو ، لأنها صارت خلفاً عنها أ . هـ

ولذلك قيل : لم تعهد زيادة الميم أولاً إلا فيما ذكر ، قلت : لعل ذلك في غير الأوصاف والمصادر ، وأسماء المكان والزمان والآلة ونحوها ، فإن زيادتها ، أولاً في ذلك مقيسة كثيرة : كمكرم بفتح الراء وكسرها ، ومضرب ومضروب ، ومقتل بفتح الميم أى قتال ومقاتلة ، ومدخل بالفتح للميم والخاء أى زمان الدخول أو مكانه ومفتاح .

قال صاحب التحقيق : ولما ذكر في التسهيل فوعل وفعول وفعل ذا الزيادة ، وفيعل وفعل وفعل ، وأنها ملحقات بفعل قال : ونزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعال ، وهذا كما تراه ، لأنه جعل التاء للإلحاق ، ولو كانت له ما اشترط التعدى ، لأنها إذ ذاك للمطاوعة والإلحاق بغيرها وقع بغيرها ، ولو قال قبل لازمها الإلحاق بتفعل لكان صواباً لأنها لا فائدة (ح) إلا للاحاق فتأمله ، وقد قال غير واحد : إن التاء تدخل عليها كلها أ . هـ .

قلت : وما ذكر الناظم من أن التاء للإلحاق مخالف لما مر آنفاً .

الوزن الثاني : فعيل بفتح الفاء وسكون العين بعد-دها ياء مفتوحة زائدة ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد نحو : عذيط بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، فهو عذيوط بضم انعين والياء وسكون الواو سكوناً ميتاً وعذيوط بكسر العين وفتح الياء وسكون الواو سكوناً حياً ، والمرأة عذيوط بالوجهين كذلك ، وبالتاء وهنّ صفات على غير قياس ، والقياس معذيط بضم الميم وفتح العين وسكون الذال وكسر الياء كمدحرج ، والمعذيط الذى يحدث عند انجماع ، وعبارة بعضهم الذى يسبقه الـ-دث عند الجماع ، قال الشاعر :

انى بليت بعذيوط له بجر
يكاد يقتل من ناجـاه إن كسرا

والمصدر العذيطه كالدحرجة ، والاسم العذط بفتح العين والذال مثناة بالطاء ، ويقال فى الوصف أيضاً على غير قياس عذووط بضم العين والواو الأولى ، وعذووط بكسر العين وفتح الواو مثناة بالطاء ، والجمع عذيوطون وعذائط وعذاويط ، وعن بعضهم : إنما يقال عيظ بالياء بعد العين وهو غريب مرادف لعذيط فى الوصف وغيره ، قال بعضهم لا يشتق عذيط ولا عيظ ، لأن العذط خلقة ، ومن وزن عذيط رهياً العمل وشطياه بالهمز ، أى لم يحكمه قاله أبو يحيى .

وطشياً رآيه بتقـديم الطاء أفسده ورهياه وشطياً وزهياً ضعف أو توانى ، أو جعل أحد العدلين أثقل من الآخر أو اغرورقت عيناه بالدموع جهداً أو كبراً أو حمل حملاً ولم يشده وهو يميل ، ورهياه حركة أو كفّاه بتثديد الفاء ورهياً السحاب تهيأ للمطر ، ورهياً فى أمره هم به ، ثم أمسك

عنه ، وهو يريد فعله فهو متحير متردد ، أو خلط فيه ، ورهياً عنه لم يغرم عليه ، ورهياً اضطرب ولم يثبت على رأى ، وكذلك شطياً ، وقيل : هو بمعنى لم يحكمه أو أفسده غلط ، وذلك وزن نادر .

قال الناظم في شرح التسهيل : وفعل مما أغفاه سيبويه أ . ه .

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : يعنى العلماء الأندلسية قولهم شطياً رأيه ورهياً لا حجة فيه على إثباتات فعل ، بل يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة لئلا يؤدي إلى بناء لم يستقر في كلامهم وهو فعل .

الثانى : أن يكون أصله رهياً أى بالألف زائدة ، والياء أصل فهو على وزن فعلى ، ثم أبدلت الهمزة من الألف أى غوزنه بعد الإبدال فعلاً بالهمزة بعد اللام نظراً للفظه .

وأقول : من ذلك شريف الزرع قطع ورقه إذا كثر وطال حتى يخاف فساد ، فهو من اشرف أى العلو الحسى ، وذلك الوزن كما مر ملحق بدحرج ، ويلحق به أيضاً فوعل كجورب ، وفعلول كهـرول ، وفعل كجلبب ، وشمل أى أسرع ، وفعل كبيطر ، وفعل كقلنس ، وفعل كسلقى زاد بعضهم فعل كزهق وكهلقم ، وفعل كرهمس ، وفعل كقطرن ، وتفعـل كترمس ، وفعل نحو ككتب ، وفعل كجلمط ، وفعل كغصم ، وفعل كسنبل ، وفعل كرمق ، وفعل كخلبس وسفعل كسنبس .

تممة : تراد الياء بشرط أن يكون معها أكثر من أصلين ، وأن لا تكون في مثل سمس ، وأن لا تتصدر قبل أربعة أصول في غير المضارع نحو : صيرف وقضيب وحدرية بكسر فسكون أرض غليظة قطعة فهي أصلية في بيت وبيع ، لأن معها أصلين فقط ، وفي يؤيؤ بضم الياء بينهما واو ساكنة مهموزة ، وآخره واو مهموزة لطائر ذي مخالب يشبه الباشق ، لأنه من باب سمس ، وفي يستعور بفتح الياء وسكون السين وفتح التاء ، وضم العين المهملة لتصدرها قبل أربعة أصول ، ووزنه فعللول ، والزائد الواو وهو شجر يستاك بعيدانه ، قانه خالدا تبعا للمرادى ، وذكر أنه الصحيح ، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو : يدحرج فإن ياء زائدة ، ولو تصدرت قبل الأربعة لدلالة الاشتقاق كدحرج ودحرجة وداحرجاً ومدحرج •

وقال الجوهري : اسم موضع عند حرة المدينة ، وكساء يجمع على على عجز البعير ، واسم من أسماء الدواهي ، ويقال ذهب في المستعور أى في الباطل حكاه خالد عن الجاربردى •

الوزن الثالث : افعول بزيادة همزة الوصل والواو الساكنة بين العينين الزائدة إحداهما على الخلاف المفتوحتين ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو مضاعف العين ، لكن فصلت بينهما الواو ، والغالب فيه القصر نحو : اغدودن النبات طال ، وكذا غير النعجت ، واغدودن تنعم أو لان أو حسن واسترخى أو فتر ، ونحو : اغرورقت عيناه بالدموع كأنها غرقت في دمعها ، واحضوضل ابتل ، واخزلق السحاب استوى ، وصار خليقاً للمطر ، واخزلق الرسم استوى بالأرض ، واخزلق بطن الفرس املس ، اخزلق يفعل كذا ،

وادرنتع الرجل بالقاف فر من الشدة ، واحقوق الرمل أو القمر
اعوج ، واعشوشب المكان كثر عشب ، واعشوشبت الأرض أنبتت
العشب ، واعشوشب القوم أصابوا عسبا •

واقلولى إذا كان بمعنى طاب وصار خطأ ، أو عظمت حالوته ،
واقلولى زيد جـد في السير أو رحل أو قلق أو تجافى أو انكمش ،
واقلولى في الجبل صعد أعلاه فأشرف ، ومثله اقلولى الطائر وقع
أعلى الشجرة ، وادلولى مرّ سريعاً ، واخدودق الليل أرخى سدوله ،
واغدودق المطر كثر قطره •

وقد يجيء متعديا نحو : اقلوليته أى استحلّيته واسطّيته
قال الشاعر :

لو كنت تعطى حين تسأل سامحت
لك النفس واحلولا لكل خيل—ل

أجل لا ولكن أنت الأم من مشى
وأسال من صماء ذات صليل

وقال حميد بن ثور : فلما أتى علما بعد انفصاله عن الضرع ،
واقلولى دماثاً يرودها ، وهكذا حيث كان بمعنى استفعل الدال
على الفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، ونحو : اعرورى زيد اليعير
أو أى دابة أى ركبها ، وهو أعنى زيدا عريان ، واعرورى قبيحاً
أثاه ، وأما اعرورى بمعنى سار في الأرض وحده ، فلازم •

وظاهر قول الجاربردى ، وقد جاء في افعول لفظان متعديان
نحو : اقلوليته استطّيته ، واعروريته ركبته عرياناً أنه لم يجيء

غيرهما فلا نسلمه ، أو أنه لم يطلع إلا عليهما فلا غبار ، ولا فَعَوَلَ
معان منها المبالغة ، ومثل لها السعد ، وصاحب التحقيق باعشوشبت
الأرض كثر عشبها ، وقد مرّ أنه يقال أيضاً اعشوشب وجد العشب
وأصابه ، فهو لوجود الشيء ، واعشوشبت الأرض أنبتت العشب ،
فهو الإيجاد •

ومثل الطبلاوى باخشوشن مبالغة في الخشن ، ومثل به صاحب
التحقيق أيضاً ، وباعدودن الشعر أى طال وتم ، ولان ، قال
حسان :

وقامت ترائيك مغدودنا

إذا ما تنوء به آداما

واغدودن النبات اخضر حتى ضرب الى السواد من شدة ريه ،
وجعل سيوييه من المبالغة احلولى أى حـلـاً جداً ، وجعل
منها اخلواق أن يفعل ، واخلولج التوى وتعسر ، وجعل الجوهرى
احلولى بمعنى حـلـا مخالف لكلام سيوييه ، وهى أعنى المبالغة
غالب معانى افعوعل •

ومنها الصيرورة كاحلولى اذا كان بمعنى صار حلواً ، واحقوقف
الجسم صار أحقف منحنيًا ، واحقوقف الرمل صار أعوج ، والحقف
بكسر الحاء وسكون القاف المعوج من الرمل ، والجمع أحقاف وحقاف
وحقوف ، وجمع الجمع أحقفة وحقفة ، أو الرمل العظيم المستدير
أو المستطيل المشرف ، واحاولى الشراب اذا كان بمعنى زادت حلاوته
ليس للصيرورة كما زعم في فتح الأفعـال وصغيره بلـ للمبالغة •

ومن معانيه : معنى المجرد نحو : اخلوق أن يفعل أى خلق أن يفعل واخلولى بمعنى حلا ، واخلولج بمعنى خالج أى التوى وتعسر ذكر الثلاثة الجوهرى ، وأصل اخلولى اخلولو ، تحركت الواو الآخرة وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وقيل : ياء ثم ألفا وكذا ما أشبهه •

ومن معانى افعول : مطاوعة المجرد نحو : ثنيته فاثنوني ، وهنـها قراءة (تثنون صدورهم) بفتح تاء المضارعة وهى الأولى وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وسكون الواو وكسر النون الآخرة ، لأنها فى المضارع •

واعلم أن الصيورة وإن كانت أعم من موافقة المجرد ترجـح الى معنى الموافقة ، لأن كل ما كان على صفة يقال فيه صار كذا ، واخلولق والخلولج قابلان للمبالغة ، فلا يعدل عنها ما أمكنت ، وكذا مطاوعة فعل فإن تثنونى قابل للمبالغة كذا قال صاحب التحقيق •

وأقول : الحق أنه لا يقال على الحقيقة صار كذا إلا إذا كان قبل ذلك على غير تلك الصفة ، وأنه إذا قيل فى غير ذلك صار كذا فهو مجاز •

ومن معانى افعول : موافقة معنى المجرد مع إغناؤه عنه نحو : اعروريت واداولى أى جد فى السير أو انطلق مستخفياً ، والذى يدل عليه كلام سيديويه أن افعول للمبالغة والتوكيد ، أو الإصـابة كاخلولى دماً يرودها أو الإغناء عن المجرد ، ولزم الزيادة له ، وبناء الفعل عليه ، قال : وربما بنى عايه الفعل فلم يفارقه ، كما أنه قد يجىء الشئ على افعلت وافتعلت ونحو ذلك لا يفارقه بمعنى قاله صاحب التحقيق •

قلت : المراد بالمبالغة والتوكيد واحد ، وبالإغناء عن المجرد وإزوم الزيادة أى زيادة الحروف ، وبناء الفعل عليه واحد ، وقد مرّ أنه يجىء أفعول بمعنى استفعل الدال على إلغاء الشئ بمعنى ما صيغ منه غيتعدى لذلك •

واعلم أن جعل تلك الأمثلة ونحوها من باب أفعول متعين ، لأنه لا تجعل من باب أفعّل لأنه وزن مفقود فى الأفعال ، ولا يقال إننا أن نقول إنها أفعّل وأنه غير مفقود ، وإيس أفعول لأننا نقول الدليل على أنها أفعول ثبوت الواو زيادة فى نحو اعشوشب ، ولا دليل على أنها أفعّل ، والمعتل محمول على الصحيح ، والتردد دائماً هو فى المعتل ، ولعل من قال : أفعّل مفقود أراد أنه مفقود فى الصحيح ، فكيف يدعى وجوده فى المعتل من غير دليل ، وذلك أن الواو تثبت فى الواوى نحو : أحلولى ، وفى اليائى نحو : اثنونى ، ولو كان أفعّل لقليل اثنينى ، ولا موجب لقلب الياء الأولى واواً •

قال صاحب التحقيق : ولما عارض سيويه هذان فى الفعل ، لم يدع أن وزن اقطوطى أى أسرع أفعّل وهو أفعول من القطو ، أصله اقطوطو ، فقلبت الواو الآخرة ياء فقليل اقطوطى بفتح الياء بعد الطاء ، لانقلابها كذلك فى المضارع ، وهذا هو الموجب لقلب كل واو رابعة فصاعداً بدون أن يعد حرف المضارعة ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل تقلب الواو أولاً ألفاً لا بعد قلبها ياء ، وإن لم يجعل الأئمة تلك الأمثلة من باب أفعّل بتضعيف العين واللام ، مع أن مضعفهما أوسع وأكثر مما ضعفت عينه فقط وجعلوها من باب أفعول المضعف العين فقط ، لفقد أفعّل فى الفعل كما مرّ لما مرّ •

وجعل سيبويه اقطوطى مرة افعول لتكون الواو بعد الطاء زائدة
فى الاسم والفعل ومرة فعلعل لكونه أوسع البابين لأن ما ضعفت
عينه ولامه كصمصح أكثر مما ضعفت عينه فقط كعثوثل كما مر
والله أعلم •

نقمة : شرط زيادة الواو أن يكون معها أكثر من أصلين ،
وأن لا تكون كلمتها من باب سمس الرباعى المضعف على هذه الكيفية ،
وأن لا تتصدر الواو نحو : جوهر وعجوز ، وافعول وعرقرة
بفتح فسكن فضم الخشبة المعترضة على رأس الدلو ، فهى أصل فى
نحو سوط ، وقول : لأن معها أصلين فقط ، وكذا فى تقول بالتشديد
ونحوه ، وأصل فى نحو : وعوة لصوت السبع ، لأنه من باب سمس ،
وفى وورنتل بفتح الواو والراء والتاء وسكون النون بينهما للنسر ،
لأنها تصدرت قبل أربعة أصول وذلك هو الصحيح •

وزعم قوم أنها زائدة وهو ضعيف ، لأنه لا نظير له ، وكون
لاميه جميعاً أصلين قول بعضهم وهو الصحيح ، وقال الناظم كالفارسى :
زائدة ، فعلى كلام القولين وزنه فعلل ، واللام على الأول أصل ،
وعلى الثانى زائد •

الوزن الرابع : فعلل بزيادة همزة الوصل واللام الثانية ، وهو
بلام مفتوح غير مشدد بعدده لام مشدد ، وعينه مفتوحة وفأؤه
ساكنة ، وهو سداسى من مزيد الرباعى للإلحاق باحرنجم ، وقيل
لغير الإلحاق ، وتقدم أن ما ليس للإلحاق يقال له المقتضب ، وتقدم
تعريف المقتضب نحو : اسبطر بتشدد الراء أى اضطجع وامتد ،
واسبطر الشعر وغيره ظل ، واسبطرت الإبل مدت أعناقها لتسرع فى
سيرها ، واسبطرت البلاد استقامت ، واسبطر اضطجع وامتد ، وغير
ذلك من معانى اسبطر •

واسبكر اعتدل أو استقام ، والمسبكر الشاب المعتدل انقام ،
قال الشاعر :

الى مثلها يرنو الدليم صبابة
إذا ما اسبكرت بين درع ومجدول

واسبكر الشعر استرسل ، واشمعل بالشين المعجمة أسرع
أو أشرف ، واشمعلت الإبل مضت وتفرقت مرحاً ، واشمعلت الغارة
في العدو انتشرت ، واشمعل القوم في الطلب بادروا فيه وتفرقوا ،
واشمعلت الناقة نشطت ، واشمعل الرجل خف وظرف أو طال ،
واشمعل اللبن حمض .

واسمعل بالمهمل الشعر استرسل ، واسماز الشيء بالمهمل والهمزة
أى ورم ، وابذعروا أى تفرقوا أو فروا ، وابذعرت الخيل ركضت تبادر
شيئاً تطلبه ، وكذلك أبدفر ونحو : اقشعر أى أخذته قشعريرة
أى رعدة ، واقشعرت السنة امحلت ، واشماز بالهمزة انقبض وجهه ،
واقشعر واشمازت القلوب ، واطرعش من مرضه برىء أو تمايل منه ،
واطرعش تحرك أو قام أو مشى ، واطرعش القوم غيثوا وأخصبوا
بعد الجهل ، واطرعش الفر تحرك في الوكر .

واسمهر الأمر اشتد ، واسمهر صلب ، واسمهر اعتدل ، واسمهر
قام ، واسمهر الظلام تنكر وتراكم .

واسجهر النبات ظل وانبسط ، واسجهر السراب تريه ، واسجهرت
الرياح أقبلت ، واسجهرت السحابة ترقرق فيها الماء .

واسمدر ضعف بصره ، واشمخر علا ، واسمهل تم طوله ، والمسمفل
والمسمهل الطويل من الإبل والضامر .

واسبغل الثوب ابتل بالماء ، واسبغل الشعر ابتل بالدهن ، واسبغل
الشيء اتسع •

واكفر الرجل تجهم ، وفي الحديث : « اذا لقيت الكافر فالحقه
بوجه مكفر » أى غير منبسط ، ونحو : اطمأن وغير ذلك ، وهو
أعنى ذاك الوزن الرابع بناء لازم كما فى المغنى ، وشروح الألفية •

قلت : قد يجىء متعديا ، رأيت فى القاموس : والشيء كرهه
بنصب الشيء ، أى واشماز الرجل الشيء بمعنى كرهه ، ورأيت
التصريح به المرودانى فى حاشية التصريح ، وتقدم مراراً الكلام فى
أنه بناء مقتضب ، أو ملحق باحرنجم ، ومن صرح باقتضابه الفارسى
فى إيضاحه ، ونصه •

ومما ألحقته الزيادة من الأربعة قولهم : اطمأن واقشعر واشماز ،
وهذا غير ملحق بشيء ، ألا ترى أنه ليس من الخمسة فعل كم-ا أن
احمر أى بتشديد الراء كذلك أ • ه •

قلت : بل لاحمر فعل ثلاثى وهو حمر كعلم كما مر ، وعدم
الإلحاق ظاهر سيوييه •

قال صاحب بغية الآمال : الأصل افعللك بسكون اللام الأولى
وفتح الثانية والثالثة ، فكروها جمع مثلين محركين ، فنقوا ففتح الثانية
للأولى ، وأدغموها فى الثالثة ، فأصل اقشعر اقشعرر بسكون العين
وفتح الراءين ، نقلت فتحة الأولى إليها وأدغمت فى الثانية ، ويدل على
ذلك الرجوع إليه فى نحو : اقشعررت ، وإنما أدغموها لأنها غير
ملحقة بشيء ، ألا ترى أنه ليس فعل مثل اسفرجل ، حروفه أصول
كلها سوى الهمزة الوصلية ، فيلحق به ذلك ، وقد جاء على الأصل

قالوا : اسمادَدَ بالفك أى ذهب ، وقد يخفف نحو اصطخم بتخفيف الميم ، ويقال أيضاً بتثقيلا ، ومثله فى الاستدلال على عدم بالإدغام الإلحاق .

وقول صاحب التحقيق : ويدل على عدم الإلحاق الإدغام ، لأنه لو كان ملحقا لم يدغم ؟

قلت : مرّ الجواب وصرح الناظم فى التسهيل باقتضابه ، ومثله صنيعه فى النظم حيث صرح به بعد ما صرح باحرنجم ، وهو ظاهر قواه فى الخلاصة كذا أفعّل ، إلا إن قيل راعى وزنه على ما صار إليه ، وما تقدم عن صاحب بغية الآمال من أن الأصل أفعّل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة هو الحق ، سواء قلنا بالاقتراب أو بالإلحاق ، بدليل ظهور سكون الأولى وفتح الثانية عند اتصال التاء ونحوها ، وبدليل ظهور ذلك فى اسمادَدَ كما مرّ ، فبطل قول صاحب تحقيق المقال : إن حركة اللام الأولى على الاقتراب أصلية ، والسكون فى الوسطى أصل ، وعلى الإلحاق بالعكس ، وقد يطاوع فعل كما يطاوعه تفعّل نحو : طأمنته بالهمزة فطمان بالهمزة ، والأصل أطمن بتقديم الهمزة على الميم فقلب قلباً مكانياً ، وهو مذهب سيويه ، لأن المجرى الذى هو طأمن بسكون الهمزة وتقدمها الميم وخفة النون أصل للمزيد فيه .

وقال الجرمى : طمان هو الأصل بسكون الميم مقدمه على الهمزة ، وفتح الهمزة والنون الخفيفة ، وطأمن مقلوبه بسكون الهمزة وتقدمها على الميم ، وفتح الميم وخفة النون لكثرة تصرف طمان ، وكثرة التصرف دليل لأصالة قيل ، والإلحاق به نادر كأبيض بض بتثديد الضاد الثانية .

الوزن الخامس : تفاعل ، بفتح التاء والعين بزيادة هذه التاء والألف بعد الفاء ، وهو فاعل بفتح العين زیدت علیه اثناء وهـ و خماسی من مزید الثلاثی لغير الإلحاق ، وقيل للإلحاق ، وبتفعل بتشديد العين نحو توالی أصله توالی بفتح الياء قابت ألفاً لتحركها بعد فتحة ، ونحو : ادرك بتشديد الدال أصله تدارك ، سكت التاء وأبدلت دالا ، وأدغمت في الدال وجيء بهمزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن ، وإه معان أشهرها وأصلها المفاعلة بين اثنين ، أو أكثر ، ويعبر عنها بالاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى ، نحو : تضاربوا وتضاربا ، وتضارب زيد وعمرو ، فإن هذه المرفوعات هي الفاعل ، والمعطوف على الفاعل فاعل ، والكل ضارب ومضروب .

وعبارة السعد هكذا وهوى أى تفاعل لما يصدر من اثنين فصاعداً نحو : تضاربا وتضاربوا ، قوله : لما يصدر إلخ أى للفعل الذى يصدر من اثنين فصاعداً من حيث إنه يصدر منهما ، فيوافق أنه للمشاركة المذكورة ، وبها عبر ابن الحاجب ، والمراد المشاركة على وجه مخصوص ، بأن كان فعل كل منهما متعلقاً بالآخر ، فيخرج ما إذا ضربا أو ضربوا بكرة مثلاً .

قال الطبرلاوى : قال بعضهم : فإن قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كالتداخل ، لأن الأكثر غير داخل في الأقل .

قائداً : ان قبول الفعل منزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى : (وواعدنا موسى) وقولهم : عالج الطبيب المريض أ . ه .

قال اللقاني : وعبارة السعد تصدق بنحو : القرب والبعد ، ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد من عمرو ، وبعد عنه ، فالأولى

قول ابن الحاجب : وتفاعل المشاركة أمرين فصاعداً في أصله ، أى في
مـمـ در فعله الثلاثى صريحاً •

قال الجاربردى : وإنما قال صريحاً ، احترازاً عن فاعل بفتح
العين ، ولأجل أنه يتشارك فيه أمران صريحاً نقص معمولاً عن فاعل
بفتح العين •

وحاصله : أن وضع فاعل بالفتح لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقاً
بغيره ، مع أن الغير فعل ذلك مثلاً ، ووضع تفاعل لنسبته الى
المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق به ، فلذلك جاء الأول زائداً على
الثانى بمفعول أبداً ، فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب
لم يتعد ، وان كان من المتعدى الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى
الى واحد ، وقد يفرق بينهما من حيث المعنى ، بأن البادى فى فاعل معلوم
دون تفاعل ، ولذلك يقال أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ،
ولا يقال ذلك فى تضارب أ • هـ كلام اللقانى •

قال الطبرلاوى : ولعل وجه الأولوية أن فى عبارة ابن الحاجب
التصريح بالمشاركة بين الاثنين فصاعداً ، وان تلك المشاركة فى أصله
لا فيه ، فخرج القرب والبعد ، فان الدال على المشاركة هو لا أصله ،
إذ لا أصل له •

قال البخارى : وقد يجاب عن أصل السؤال بأن الكلام فى الدلالة
بحسب الهيئة ، فلا يرد القرب والبعد ، فإن دلالتهما على ما ذكر بحسب
المادة لا الهيئة أ • هـ •

قال ابن قاسم : لا ينبغى أن يفهم أن مراد الشيخ الاعتراض ،
لأن عدم التعين فيما ذكر لا ينافى ذلك ، إذ قولنا : هذا اللفظ لهذا

المعنى لا يدل على انحصار ذلك المعنى في ذاك اللفظ ، فكونه لما يصدر من اثنين إلخ لا يقتضى حصر ما ذكر فيه ، بل غاية ما يقتضى حصره فيما ذكره ، ولهذا يصدق قوله ، وهو لما يصدر من اثنين بنحو الضرب ، مع أنه لا يتعين فيه تضارب ، لجواز ضارب زيد عمراً فليتأمل •

قال السعد ، واللقاني ، وصاحب التحقيق وغيرهم : إن كان تفعل مأخوذاً من فاعل المتعدى الى مفعولين تعدى لواحد نحو : نازعت زيدا الحديث ، وتنازعنا الحديث ، قال الله عز وجل : (يتنازعون فيها كأسداً) قال امرؤ القيس أبعد الله :

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت

هصرت ببغض ذي ثماريخ ضيال

وان تعدى الواحد فتفاعل لازم كضاربت زيدا ، وتضاربنا •

قال السعد : وإنما نقص تفاعل مفعولاً عن فاعل ، لأن فاعل وضع لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغير الفاعل ، وهو المفعول الصالح للمشاركة في نحو : ضارب زيد عمراً ، ونازعته الحديث ، مع أن غير الفاعل وهو المفعول المذكور فعل ذلك الفعل بالفاعل المذكور •

قلنا : ولذلك كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن لا صريحا ، وتفاعل وضع لنسبة الفعل المذكور الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق ذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول •

قال اللقاني : ووجه دلالة ذلك على أن تفاعل ينقص عن فاعل بمفعول أن المفعول الذى تعلق به الفعل على وجه المفعولية فى فاعل نسب إليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية ، أى والذى تعلق به الفعل

على وجه المفعولية في فاعل قد يتعدد كما مرّ في نازعته الحديث ،
فالهاء والحديث مفعولان لنـازع ، والذي ينسب اليه الفعل في تفاعل
أحدهما فقط ، وهو مرجع الهاء ، ولذا نقص مفعولا وما عدا ذلك
الواحد باق بحاله وهو الحديث ، فقلوه : مع أن غير الفاعل
إلخ قيد لقلوه : بغير الفاعل ، فالمعنى المتعلق بغير الفاعل على وجه
أن غير الفاعل فعل ذلك الفعل أيضاً ، فلا يرد على قوله ، لأن فاعل
وضع لنسبة الفعل إلخ أنه موضوع لنسبته الى الفاعل المتعلق بغيره ،
أى بغير الفاعل المذكور ، وبغيره هو المفعول كالحديث في نازعته
الحديث ، لأن قواه : وضع لنسبة إلخ لا ينافي وضعه لزيادة على ذلك
تأمل .

وربما وجد في اطلاقات الأئمة مثل ثعلب أن تفاعل لا يتعدى .

قلت : مرادهم تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدى لواحد ، وهو
الأكثر ، فإطلاقهم جار على الأكثر ، ومن أراد أن تفاعل مطلقاً لا يتعدى
سها ، ويأتى مزيد كلام على ذلك .

ومن معانى تفاعل : مطاوعة فاعل الموافق لأفعل في التعدى ،
كضاعفت الشيء فتضاعف ، وباعدته فتباعد ، وواليت الصوم فتوالى ،
وتابعته فتتابع .

ومن معانيه : تخييل اتصاف الفاعل بأصل الفعل ، وان شئت فقل
تخييل تارك الفعل كونه فاعلاً ، وان شئت فقل : إظهار الفاعل خلاف
ما هو عليه ، وعبر السعد بالتكلف نحو : تجراهل زيد ، فان الفاعل
وهو زيد خيل نفسه متصفاً بالجهل ، وهو أصل الفعل ، فان الجهل
أصل لجهل وتجاهل أو أصل لجهل ، والتجاهل وتجاهل أصله

التجاهل ، وقد خيل زيد وهو الفاعل التارك للفعل الذى هو الجهل كونه فاء-لا للجهل ، متصفاً به ، وقد أظهر الفاعل الذى هو زيد الجهل الذى هو خلاف ما هو عليه من العلم ، وأظهر الجهل من نفسه ، والحال أنه مفتقـر عنه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تجاهل فى الإسلام » ونحو : تمارض أى جعل نفسه كأنه مريض ، وتعارض أى جعل نفسه كأنه أعرج ، وتعامى جعل نفسه كأنه أعمى وفعل أفعال من ذكر ، ويعبر عن ذلك أيضاً بالإيهام بالمثلثة تحت ، وبالتخييل وبالإيهام سماه ابن عصفور كما فى بعض الحواشى على الجاربردى •

قال فى بعض الحواشى : والإيهام أن يرى أنه فى حال ليس فيها وأنشد :

إذا تخازرت وما بى من خـزـر
ثم كسرت الطرف من غير عور

ويعد :

الفيتنى ألوى بعيـد المستتر
أبـزى إذا بوزيـت من كـلـب

ذكر احمـل ما حملت من خير وشر ، وقوله : وما بى من خـزـر كاشف عن أن مراده إظهار ما ليس فيه من الخـزـر ، وهو ضيق العين مع صغرها ، أى ضيقت جفن عيني ، وليس فيها ضيق ولا صغر ، وعبرة الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ويجىء أى تفاعل ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذى اشتق منه تفاعل حاصل له ، مع أنه ليس فى الحقيقة كذلك فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل

في الحقيقة ، ومراده بالمعنى الذى اشتق منه تفاعل هو معنى مصـدر فعله المجرد ، كما يغيده قوله : فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل ، فإن لفظ الجهل مصدر جهل المجرد •

قلت : ومثل قوله اذا تخازرت وما بى من خزر بيت المعانى الذى هو قوله :

✽ تعالت كى أشجى وما بك علة ✽

أى أظهرت العلة وليست فيك •

ومن معانى تفاعل : موافقة المجرد فى المعنى نحو : تواقى اذا كان بمعنى وقى ، وتعالى الله بمعنى علا ، وتعاضم بمعنى عظم ، وتوانى اذا كان بمعنى ونى ، ولا يوافق المجرد المتعدى إلا فى المعنى ، ولا يوافقه فى التعدية ، فتوافق موافق لوقى فى المعنى ، لا فى التعدى ، فهو بمعنى تحصن وتحرز •

ومن معانى تفاعل : موافقة أفعال كتنسـاقط وأسقط ، وتفعـل كتنعاهد ، وتعهد ، ومطاوعة فعل كتنفقت الدراهم فتنافقت ، وموافقة المجرد مع الإغناء عنه كتثائب ، فإنه ليس منه ثلاثى ، وكذا تمارى وتوانى فى النظم ، قابل لتلك المعانى كلها خلا الآخر لا المطاوعة فاعل فقط ، كما هو ظاهر فتح الأقفال •

نعم الأقرب أنه للمطاوعة كما فى تحقيق المقال ، ونص فى الصغير على أنه يحتمل المطاوعة والاشتراك ، وما مر من أن تفاعل ينقص مفعولا عن فاعل ، سراء فيه كان للمطاوعة أو غيرها ، واذا كان فاعل لازما كان لازماً إن أمكن ذلك ، وما مرّ ظاهر فى أن لابد من مفعول فى الجملة •

الوزن السادس : تفعل بفتح الكل وتشديد العين ، نعم العين المدغمة ساكنة ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير الحاق ، والزائد فيه التاء ، واحدى العينين على الخلاف المذكور ، وقيل للإلحاق بتدحرج وهو الحق عندى ، وعليه أبو يحيى ولم معان : منها مطاوعة فعل بتشديد العين وهو الأصل الأكثر فيه نحو : علمته فتعلم ، وأدبته فتأدب ، وكذلك عبر انشراح وغيرهم : ومثلوا وفى ذلك بحثان :

الأول : أن اضافة المطاوعة لفعل إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله واستتاره على الخلاف ، وهو تفعل وفى ذلك تجوز بإسناد المطاوعة لتفعل ، وإيقاعها على فعل ، وحقيقة الإسناد أن يقال لمطاوعة فاعل : تفعل فاعل فعل لأن المطاوعة قبول الأثر الناشئ من تعلق فاعل الفاعل بمفعوله كقبول الإثناء للانكسار الناشئ من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الإثناء فى قولك مثلاً : كسرت فأنكسر ، فالمطاوع اسم فاعل هو المؤثر ، إذ هو المقابل للأثر ، وهو الإثناء لا الانكسار ، والمطاوع اسم مفعول هو المتكلم لا الكسر الذى هو التأثير ، لأن المطاوعة حقيقة بين الفاعل والمفعول ، لا بين المفعول والفعل ، كما حقق ذلك اللقانى •

وقد يحمل قولهم : مطاوعة فعلن على تلك الحقيقة الإنسانية بأن يكون المعنى لمطاوعة تفعل من حيث فاعله فعل من حيث فاعله ، أى لمطاوعة فاعل تفعل فاعل فعل ، على أنه يمكن أيضاً أن يدعى أن ذلك الإسناد حقيقى اصطلاحاً كما قال ابن قاسم ، وقد أسند الجاربردى أيضاً المطاوعة للفعل •

قال : ويجىء أى تفاعل للمطاوعة ، ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به كقولك :

باعدته فتباعد ، فقولك : تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعد ، أى بهذا الذى قام به تباعد ، وقد يتكلم بالمطاوع بالكسر ، وإن لم يكن مع مطاوع بالفتح كقولك انكسر الإناء .

قلت : بل هو كثير ليس ذكر المطاوع بالفتح معه أكثر .

قال عبد القاهر : معنى كون الفعل مطاوعاً أنه قبل الفعل ولم يمتنع ، والثانى مطاوع لأنه طاوع الأول والأول مطاوع لأنه طاوعه .

الثانى : قال بعض من حشى عليه أعنى على الجاربردى قوله : ومعنى كون الفعل مطاوعاً إلخ هذا التعريف ذكر المصنف فى شرح الفصل والضمير فى به للمعنى بتقدير مضاف ، أى بمحله أى بما قام به ذلك المعنى كما أفاده الشارح بقوله : أى بهذا الذى قام به تباعد أى أصله وهو التباعد وأراد بالمصنف ابن الحاجب ، وبالشارح الجاربردى وفى شرح الفصل بعد التمثيل للمطاوع بانكسر ما لفظه . فقولك : انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر به أى بهذا الذى قام به أثر الكسر ، وهو الانكسار ، قال اللقائى : وأراد بقوله : عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى .

البحث الثانى : تقدم تعريف المطاوعة مراراً ، وعرفها السعد بحصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله ، فإنك إذا قلت : كسرتة فالحاصل له الكسر .

قال اللقائى : وأراد المطاوعة المجازية ، وحصول الأثر هو مدلول تعمل مثلاً ، والفعل المتعدى هو فعل مثلاً ، قال : ولو أراد المطاوعة

الحقيقية فسد التعريف ، لأن حصول الأثر للمفعول في نفس الأمر ، ناشئاً من تعلق الفعل المتعدى الذي هو الفعل الاصطلاحي الحاكي عن الفعل اللغوي ، الذي هو الإيجاد الصادر منه ، وتفعل وفعل مثلاً يخبران عن ذلك الحصول ، وعن ذلك التعلق السابق كل منهما على الفعلين المذكورين .

قال ابن قاسم : ويمكن حمل كلام الشارح يعني السعد على هذه الحقيقة بتكلف ، بأن يراد بحصول الأثر حصـوله في محله الذي هو المفعول ، وهو المراد بقبول المفعول له ، ويراد بالفعل في قوله عن تعلق الفعل المتعدى الحدث ، وبتعلقه بمفعوله وقوعه عليه ، لا مجرد نسبة الفعل الاصطلاحي الى المفعول الاصطلاحي ، وقد نبه اللقاني على أن الحصول من التعلق ليس لازماً بل غالباً يتخلف كما في كسرتة ، فلم ينكسر ، وعلمته فلم يتعلم صرح به القاضي أعني البيضاوي في (وعلم آدم الأسماء كلها) ، قال : والتعلم فعل يترتب عليه العلم غالباً . . .

ويأتيك كلام الصبان إن شاء الله ، ولأجل كونه غالباً يكتفى في الإعلام بحصول الأثر بالإعلام بالتأثير كقولك كسرتة ، وبما قررنا ينبغي أن يفهم قول السعد ، فانك إذا قلت كسرتة فالحاصل له الكسر على أن الحصول غالب لا واجب ، هذا ما أشاروا اليه وأوضحته وبينته ، فاصغ لما أقوله وهو الحق إن شاء الله .

وهو : أن علمته في قولك علمته فلم يتعلم ، وكسرتة في قولك كسرتة فلم ينكسر ، لم يرد بهما حقيقتهما وإلا ناقضهما قولك فلم يتعلم وإنك لم ينكسر ، وإنما المراد معنيهما المجازيان ، أي فعلت ما يؤدي الى تعلمه ولم يتعلم ، وفعلت ما يؤدي الى انكساره ولم ينكسر ، وكذا المراد

في كسرتة فانكسر ، وعلمته فتعلم ، وإلا لم يكن للترتيب معنى كذا
ظهر لي ، رأيت بعضه لابن قاسم ، فالحمد لله على موافقة عالم .

فلقائل أن يقول : إن الحصول من تعلق معنى الفعل الحقيقي لازم
لا غالب ، وأنه لا حاجة الى أن يفهم قوله : فإنك اذا قلت : كسرتة
فالحاصل له الكسر ، على أن الحصول غالب لازم ، بل يمكن فهمه
على أنه لازم بناءً على أن المراد قول ما ذكر على وجه الحقيقة
قولاً صادقاً كما هو وضع الخبر ، بقى شيء وهو أن تفعل هل هو
مطاوع انفعك بمعناه المجازي أولاً ؟

يكون مطاوعاً له حينئذ قاله ابن قاسم ، قال الطبراني : والظاهر
أنه مطاوع له اصطلاحاً .

قال المصنوع : المطاوعة قبول فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ،
وإن شئت قلت : حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقاً ،
والقيد الأخير لإخراج نحو : ضربته فتألم ، وقد يتخلف معنى الثاني عن
معنى الأول لتوقعه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل ،
كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم ، بخلاف كسرتة فلا يقال فما انكسر
لعدم توقفه على شيء من المنكسر ، كذا قالوا ، وهو مبني على ما زعموه
من كون علمته موضوعاً عاماً هو من جانب المعلم فقط .

وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم
مطاوع علم ، لأنه (ح) مثل : أضجعتة فنام مما يقتضي ترتب
الثاني على الأول ، للثاني بلا مطاوعة أي مما يطلب كثيراً الأول فيه
الثاني ، وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثله : أضجعتة فما نام ،
لأن الحقيقة المنفية ليست (ح) لازمة المثبتة والإجماع ، على أن

تعلم مطاوع علم إثباتاً ونفيّاً ، فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمعلم معاً ، ولا يلزم التناقض في علمته فما تعام ، لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه ، وأنه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ، ولا وجه لمنعه فلا فرق (ح) بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي ، فاحفظه أ . هـ كلام الصبان .

وهو حسن جداً وافقه ما ظهر لي فيما مرّ ، وأقبل وجه التجوز إنه أطلق لفظ الفعل الحقيقي وهو الكسر مثلاً في كسرتة فانكسر أو لم ينكسر ، وأريد سببه وهو فعل ما يكون سبباً للكسر المذكور ، فالمجاز ارسالي ، أو يكون شبه السبب المذكور بالفعل المذكور ، فأطلق لفظ الفعل وهو كسر عليه ، فالمجاز استعاريّ تقهّمه إن شاء الله تعالى .

ومن معاني تفعل التكلف : كتحلم وتشجع ، وتسخر وتتدى وتصبر ، قال صلى الله عليه وسلم : « ومن يتصبر يصبره الله » قال حاتم :

تحلم عن الأدنى واستبق ودهم
ولن تستطيع الصلح حتى تحلم

أي تعاطى وتكلف من نفسه ، وحملها أن يكون حلماً وشجاعاً ، وسخياً وكرماً ندياً ، وصابراً ولن تستطيع الصلح الذي هو سجية أو كالسجية حتى تكتسبه ، بأن تحمل نفسك عليه ، فالتكلف كما قال الصبان معاناة الفاعل على الفعل ، أي اجتهاده فيه ليحصل ، فتشجع مثلاً معناه تكلف الشجاعة وعانها لتحصل فهو مجرد عنها ، مريد حصولها ، بخلاف التكلف في الوزن الخامس ، وهو تفاعل فان المتكلف

بكسر اللام مجرد فيه عن المتكلف بفتحها ، غير مرید حصواه ، فان تجاهل معناه أظهر الجهل ، وتكلف أن يكون على هيئة الجاهل ، مع أنه ليس بجاهل ، وأنه غير مرید حصول الجهل ، وكذلك قال الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ، والسعد فى شرح الزنجانى •

قال الجاربردى بعد ذكره ما ذكره الصبان : ولما كان هذا أى تفعل ملتبساً بتفاعل من حيث إن كل واحد منهما غير ثابت ، لمن ينسب إليه فرق بينهما ، بأن معنى التفعّل ممارسة الفعل ليحصل ، ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصيله ، بل ليظهر أنه عليه ، وأن الفاعل فى تحلم زيد يطلب أن يكون حليماً ، والفاعل فى تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلاً ، وكذا ذكره اللقمانى عنه فى حاشية السعد ، وهو أصل لما للصبان ، إن قال وإرادة حصول الأصل هنا أى تفعل وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما ، مع كون كل لإظهار الأصل •

قال ابن قاسم ، صاحب الآيات البينات : كلام الجاربردى قد يقتضى أن تفاعل مطلقاً حيث كان للتكلف ، لا يكون فاعله طالباً لأن يحصل له الفعل ، وإن نحو : تعالم زيد لا يطلب زيد فيه أن يكون عالماً ، بل يظهر العلم ، على خلاف ما هو عليه •

قلت : ومثل كلام الجاربردى قول السعد ، والفرق بين التكلف فى هذا الباب يعنى تفاعل وبينه فى باب تفعل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه ، بأن يكون حليماً بخلاف المتجاهل ، أى فإنه لا يريد من نفسه أن يكون جاهلاً ، بل يظهر أنه على الجهل ، مع أن الأمر بخلافه ، واعترضه اللقمانى بأن الأولى أن يفتقر إلى طلب كما قال الجاربردى ، لا يريد إذ وجود الحلم غير مقدور له ،

فلا تتعلق به الإرادة إلا بتأويل تتعلقها بأسبابه العادية ، بخلاف الطلب فإنه متعلق بالمقدور مطلقاً . ه . ه .

قلت : الحق أن الإرادة منا تطلق كثيراً على ميلنا الى شيء أوجبنا إياه ، ولو كان غير مقدور لنا فهي تعلق بالمقدور وغيره .

وقلت : الأولى أن يعبر في باب تفاعل بغير التكلف من العبارات السابقة فيه ، وأولها التعبير بإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه .

ومن معاني تفعل : جعل الفاعل المفعول هو أصل الفعل ، ويعبر عنه بالاتخاذ نحو : تبني زيد الصبي أى اتخذ ابناً فالفاعل زيد ، والمفعول الصبي ، والفعل تبني ، وأصل الفعل الابن ، ومثل السعد بتوسدته أى اتخذته وسادة ، والهاء عندي راجعة للشيء مثل الثوب والذراع وغيرهما ، لا للتراب كما قيل .

ومن تفعل : الدلالة على أن الفاعل جانب الفعل أى ترك الحدث المدلول عليه بالمجرد ، الذى هو أصل تفعل ، فالدال على المجانبية هو الهيئة في تفعل لا المادة لأنها لا تدل على المجانبية ، بل هي التلبس بالحدث والاختلاط به ، ومثل السعد بتهجد أى جانب الهجود وهو النوم ليلاً ، وكذا مثل فتح الأقفال تبعاً له أو للبيضاوى ، وفيه عندي بحث لتصريح بعضهم ، بأن تهجد يكون أيضاً للسهر ، وكذا هجد الثلاثى وتصاريقهما ، فتهجد مشترك بين النوم ليلاً وتركه ، فليس للدلالة بهيئته على المجانبية ، بل مادته وضعت للدلالة على المجانبية كما وضعت لفظة العين ومادتها لجرم الشمس ، والباصرة وغيرهما .

وفي القاموس بعض ذلك إذ قال : الهجود أى بالضم النوم

كالتهجد ، قال : وتهجد استيقظ كهجد ضد ، وأهجد تام وأنام ، قال :
وهجده تهجيذاً أيقظه ونومه ضد أ . ه . ا .

وهو صريح في أنه يستعمل تهجد وهجد في النوم ، وفي ترك النوم
بعد النوم ، وما تقدم صريح في استعمال مثل ذلك في النوم مطلقاً وفي
السهر ، قيل : النوم أو بعده ، أو مع عدم النوم أصلاً ، وعلى
كل حال فالأولى التمثيل بتأثم أى ترك الإثم ، وكذا تحوب وتخرج ،
أى جانب المخرج ونحو ذلك دون تهجد ، فإن تهجد بحسب ما ذكرته
لموافقة المجرد ، ثم رأيت السمين ذكر في إعرابه أنه قيل : الهجـود
النوم ، وقيل : مشترك ، فلعلم من مثل بتهجد بنى على القول بأن
الهجود النوم ، فيكون تهجد بمعنى جانب النوم ، كما أن أثم بمعنى
أذنب ، وتأثم بمعنى ترك الذنب وجانبه ، والله أعلم بما هناك .

ومن ذلك فأخبر بها معاذ عند موته تأثما أى تركاً للإثم ومجانبة
له ، فإن التأثم مصدر تأثم .

ومن معانى تفضل : الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة ،
ويعبر عنها بمواصلة العمل في مهلة ، ويعبر أيضاً عنها بالتكرار ،
ومثل السعد بتجرعته أى شريكه جرعة بعد جرعة ، ومثل ابن الحاجب
بتفهيمته ، وكذا أبو يحيى ، ومثل صاحب التحقيق به ، وبتبصرت
وبتخوفت إذ قال : ومنه أو يأخذهم على تخوف .

قال الجاربردى في شرح ابن الحاجب بعد التمثيل بتفهيمته : كأنه
حصل له فهمه شيئاً بعد شيء ، قال بعض : من خشى عليه فيه تجوز ،
لأن المسألة شئ واحد ، لا يتصور التدريج في فهمها نفسها ،
وإنما هو في مقدماته أى مقدمات الفهم ، وهى الانتقالات والأفكار
الموصلة اليه ، كان يلتفت الذهن لها فى الأول ، ثم يخالط فى الثانى ،

ثم يصح له في الثالث بالترتيب المقتضى ، لكن لما حصلت المهمة والتدرج في طريق الفهم ، جعل كأن ذلك واقع عليه ، وإلى ذلك أشار الشارح يعنى الجاربردى أى تبعاً لشرح المفصل بقوله : كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شيء •

قلت : مشى على ذلك الخنزى ، وصيى المصفوى ، والحق أن المسألة تكون مركبة وهو الغالب وبسيطة فيمكن حمل المثال على المركبة ، إذ هي الغالب ، فيمكن التدرج في فهمها بفهم أجزائها واحداً بعد واحد ، كما أشار إليه ابن قاسم ، وليس من ذلك قوله تعالى : (يتجرعه) بل للتكلف أى يتكلف جرعه •

ومن معانى تفعل : الطالب نحو تكبر إذا كان لا بمعنى طلب ، أن يكون كبيراً بذا مثل السعد ، ومنه تنجز حوائجه ومواءمه ، وتنجمها أى طلب انجازها ونجاحها ، وتعظم إذا كان بمعنى طاب أن يكون عظيماً ، وتعجل أى طلب العجلة ، وتبين وتثبت أى طلب البيان والثبات ، قرئ : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وقرئ : (فتثبتوا) قيل : ومنه ليس منا من لم يتخذ بالقرآن •

قال صاحب التحقيق : والظاهر أنه من موافقة المجرّد •

قلت : الحق أنه من موافقة فعل بالتشديد ، وهو غنى بتشديد اللون ، لأنه لا يقال غنى بالتخفيف •

والجواب : بأنه أراد المجرّد من التاء فقط خلاف الظاهر من اطلاقاتهم المجرّد ، مع أنه يردّه أيضاً تمثيله وتنظيره بتعدى وعدا ، وتحجى وحجا ، وأما قوله : وتهجد وهجد ، فهجد فيه مخفف •

قال الناصر اللقاني : ان قلت : ما الفرق بين الطلب والتكليف ؟
قلت : هو حصول أصل الفعل صورة في التكليف دون الطلب أ . ه .

فالفعل حقيقة منتف عن كل منهما ، وأما صورة فموجود في
التكليف دين الطلب ، وسواء الطلب تصريحاً أو إشارة ، ومنه
تعطى وترحم أى سأل العطاء والرحمة ، ويعبر عنه بسؤال
أصله .

ومن معانى تفعل : معنى فعل المشدد : كتغنى أى غنى ، وتواى
أى ولى .

ومن معانيه : الصيرورة نحو : تأيئت المرأة أى صارت أيماء ،
وتثيئت صارت ثيباً ، وتحجر الطين صار حجراً أو كالحجر ، وتجبين
اللبن صار جبناً ، وتقيس وتنزر أى صار من قيس ، وصار من نزار ،
أو صار بالانتماء اليهم كواحد منهم ، وهو الذى ذكره الناظم ،
وأدرج الزمخشري وابن عصفور باب تقيس فى التكلف ، ومن معانيه
معنى المجرد : كتفكر بمعنى فكر بالتخفيف ، وتبسم أى بسم ،
وتبين اذا كان بمعنى بان ، وتعجب بمعنى عجب ، وتعدى الشيء
وعداء بتخفيف دال الثانى أى تجاوزه ، وتحجى بمعنى حجا
أى قام .

ومنه قول ابن دريد : حيث تحجى المازمان ، وهى بفتح الصاء
والجيم مشددة ، وقوله : فهن يفهن له اذا حجا ، يعنى أن حجا
هذا وتحجى بمعنى ، والشاهد فى تحجى فقط ، وتهجد بمعنى هجد
بالتخفيف ، وأما هجد بالتشديد فموافق للمجرد المخفف أيضاً ،
وهكذا فى مثله ، وتأذى بمعنى أذى أو أذى بالفتح والاكسر .

ومن معانيه : معنى المجرّد مع الإغناء عنه ، كتكلم وتصدر ،
وتصدى وتأتى ، فإنها ليس لها ثلاثيات بمعانيها .

ومن معانيه : اختصار الحكاية مغنياً عن فعل بالتشديد كتويّل
أى قال ياويلاه قال الشاعر :

تويّل إذ ملأت يدي وكانت
يميني لا تملّ بالقليل

وكان حقه أن يقول : ويل بتشديد الياء أى قال : ياويلاه ، كما
يقال : أفكّ بتشديد الفاء أى قل أف ، لأن الأصل في اختصار الحكاية
فعل بالتشديد ، لا تفعل كما مرّ .

ومن معانى تفعل : التلبس بمسمى ما اشتق منه أى الاختلاط به
نحو : نقص وتعمم ، وتآزر وتغرى ، أى لبس القميص والعمامة
والإزار والغرو .

ومن معانيه : العمل فى مسمى ما اشتق منه نحو : تغدى
وتعشى ، وتضحى وتسحر ، أى أكل فى تلك الأوقاف ، أو فعل فيها
فعلاً غير الأكل .

ون معانى تفعل : التكثير كتعطينا أى أكثرنا العطاء .

ومن معانيه التوقع : كتخوف ، والانتظار كتغفر أى انتظر
الغفران ، والخل كتغفلته وتملّقه ، وتشبه الفاعل بالمتصف بأصله :
كتهجر فلان أى تشبه بالمهاجرين ، ويمكن إدراجه فى التكلف .

قال الطبرلاوى : ومطاوعة أفعل كأعقدته فتعقد ، وفعل كصاده

فتصيد .

قلت : هو داخل في إطلاق المطاوعة ، حيث أطلقها بعضهم ،
قال : ومعنى تفاعل نحو : تعهد بمعنى تعاهد ، ودخل في بعض ما مر ،
وتولى في البيت يصلح لتلك المعانى إلا الإغناء عن المجرد ، والأقرب
أنه لمطاوعة فعل بالتشديد ، أو موافقته .

تتمة : ذكر ابن هشام : في آخر الأمور التي لا يكون
الفعل معها إلا قاصراً أن ثعلباً ذكر في فصيحه ، في باب المشدد : فلان
يتعهد صنعة ، وأن ابن درستويه قال : لا يجوز عند ثعلب يتعاهد ،
لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين أى فصاعداً ، ولا يكون متعدياً ،
ويرده أنه قد يكون من واحد ويتعدى كقوله وهو امرؤ
القيس :

* تجاوزت أخراً إليها ومعثراً *

وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل ، وأن الحكم ابن قنبر سأل
أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونس فأجازها ، فجمع بينهما ، وكان
عذره ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس :
يا أبا زيد كم من علم استنفدناه كنت سببه ، وأن ابن عصفور نقل
عن ابن السكيت أنه قال في قول أبي ذؤيب :

بيننا تعانق الكماة وروغبه

يوماً أتيج له جرى سلفه

أن من رواه بجر التعانق فخطأ ، لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد
عليه بأنه كان قبل دخول التاء متعدياً الى اثنين فانه يبقى بعد
دخولها متعدياً الى واحد نحو : عاطيته الدراهم ، وتعاطينا
الدراهم ، وإن كان متعدياً الى واحد فانه يصير قاصراً نحو :

تضارب زيد وعمرو إلا قليلاً ، نحو : جاوزت زيدا وتجاوزته ،
وعانقته وتعانقته أ . ه .

وأنه إنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن
تفاعل لا يكون متعدياً ، وأن ابن السيد لم يخص التخطئة برواية
الجسر ، ولا معنى لتخصيصها بها ، وأقول هذه التخطئة باطلة ،
وتفاعل في البيت متعد سواء جر التعانق على الإضافة أو رفع
على الابتداء ، والخبر محذوف بضم القاف وفتح التاء ، لأنه مصدر
مضاف لمفعوله وهو الهاء ، رافع لفاعله وهو الكماة بالرفع ،
أو مضاف لفاعله وهو الهاء ناصب لمفعوله وهو الكماة بالنصب ،
أو جعل تعانق فعلاً مضارعاً فتفتح التاء والنون جميعاً ، وتضم
القاف ، لأنه مضارع حذف منه تاء المضارعة أو تاء تفاعل أو فعلاً
ماضياً ، فتفتح التاء والنون والقاف .

فعلى الفعلية مطلقاً فالهاء مفعوله ، والكماة فاعله ، وإن ضمت
التاء وكسرت النون وضمت القاف فهو مضارع ناصب للهاء رافع
للكماة على ما ذكر ، ولا شاهد فيه لأن (ح) من باب المفاعلة ،
وهو متعد قطعاً كخاصم يخاصم ، وقاتل يقاتل ، لا من باب
التفاعل كتضارب يتضارب ، وتخاصم يتخاصم ، ويقاتل ويتقاتل ،
هذا ما ظهر لى .

الوزن السبع : فغلس بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد
الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد ، وهو من نادر الملحق نحو :
خلبس زيد عقل عمرو ، أى خلبه أى سلبه وخدعه وفتنه ،
مأخوذ من خلب بمعنى ما ذكر ولامه مفتوحة ، ثم سكنت وزيدت
عابه السين يقال : برق خلب بالإضافة ، وبرق خلب بالنعت ، والهاء
مضمومة ، واللام مشددة مفتوحة ، أى مطمع فى المطر ، ولم يكن

مطر والخبأ أيضاً السحاب المطمع ، واليه أضيف برق ، وذلك
مذهب النازم .

قال بعضهم : ويحتمل أن تكون السين في خلبس أصلاً ، واللام
زائداً ، فوزنه فلعل والأصول خلبس أى أخذ ، وخبسه حقه
أخذه وظلمه ، وغشمه وهو عار هذا الاحتمال نادراً أيضاً ملحق
بالرباعى المجرد ، ومذهب النازم أولى ، لأن زيادة السين أحق
لتطرفها ، ولأنها في موضع الألف الزائد من قلسى الملحق بالرباعى
المجرد ، ولأن زيادة السين أكثر من زيادة اللام ، وظاهر القاموس
أن سينه أصلية ، لأنه أورده في باب السين .

قال : وخبسه وخبس قلبه فتنه وذهب به ، وظاهره أن لاه
أصل أيضاً ، لأنه أورده في عين اللام ، فهو على هذا رباعى
مجرد كدخرج ، وزنه فعل ، وسبب سكون اللام على مذهب النازم
مع أنها في الأصل مفتوحة التخفيف ، لأنهم لما زادوا السين ثقلت
الكلمة ، وسكن النازم السين للضرورة ، فيجوز إدغامه في السين
بعده ، ولم يجب لأن كل واحد في كلمة ، والباء مفتوحة ، وقد
ييقال سكنت لأنه أمر ، فالباء مكسورة ، وأشار به إلى الماضى لأنه
معاوم أن ماضى خلبس الذى هو أمر بكسر الباء ، وسكون السين
خبس بفتحهما كدخرج ودخرج .

الوزن الثامن : سفل بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى
للإلحاق بالرباعى المجرد ، وهو نادر الملحق نحو : سنبس بزيادة
السين الأولى ، وسكون النون ، وأصلها الفتح ، ولما زيدت
السين سكنت النون لما مر في خلبس ، ومعناه أسرع ، وأصله نبس
ينبس ، كضرب يضرب ، ومعناه تكلم وأسرع وتحرك ، وأكثر ما يستعمل

نبس في النفي ، وعن ابن الناذم ، عن أبي عمرو الزاهد : السنبس السريع وسينه زائدة لسقوطها في نبس أ . ه .

والسنبس صفة على غير قياس ، والياس مَسْنَبَس كمدحرج .

تنبيه : سكن لام خلبس ونون نبس ، لأنه لو فتحتا لاجتمعت أربعة متحركات في كلمة واحدة ، وخص التسكين بهما لأنها ثانيتان ، كما سكن الثاني فيما ألحقا به نحو : دحرج لأنها ملحقان بنحو : دحرج ، ولو سكن ضميرهما لفاتت موازنة دحرج ، وأما اتصل فقد تقدم الكلام عليه ، وأن أصله أو اتصل بكسر همزة الوصل وسكون الواو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء تاء ، وأدغمت في التاء ، وقيل : قلبت أولا تاء ، وأدغمت وهو مذهب النازم ، فليحمل عليه وهو أولى ، لأن فيه إعلا لا واحداً مع الإدغام ، وعليه ابن الحاجب ، قال : لم تقلب الواو ياء مثناة تحت لأنها لو قلبت ياء أزم قلب الياء تاء فيجىء إعلا لان .

ويحث فيه السعد بأنه لو قلبت مثناة تحتية لم يجر قلب هذه التحتية تاء ، وأجيب بأنه قد يجوز الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو ، والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة تقلب ياء تحية ، وتبقى الياء نحو : ابتقر ولشد إبدال الهمزة ياء والياء تاء نحو : اقرر ، وقاسمه البغداديون من ذلك اقرر ، واتمن واتهل واتكل ، من الإزار والأمانة والأهل والأكل .

مسألة : آخر الشطر الأول الألف المتصلة بواو توالي ، واللام أول الشطر الثاني .

الإعراب : تدحرجت وتوالى وما بينهما معطوفات بمحذوف على حد ما مر ، وقول أبي يحيى تدحرجت وما بعده الى قوله مع تولى

معطوفات إلخ ، ليس مراده دخول الغاية ، لأن قوله : مع ظرف متعلق
بمحذوف حال من توالى ، أو منه ومن تدجرج وما بينهما ، أو من
ذلك وغيره .

وتولى مضاف اليه ، ولو كان عدم تعرضه لإعراب قوله مع تولى
دليلاً على إدخال الغاية ، دلالة ما ، ولعله لم يتعرض له اعتماداً
على تعرضه لمثله فيما مر ، وخلص وسنبس معطوفان على حد
ما مر ، أو خلبس معطوف على تولى ، وسنبس على خلبس أو كلاهما
على تولى ، واتصلاً بالثنتين حال منهما ، أو بالإنشباع
حال مع مستتره من سنبس ، وذاك على جواز الحال جولة ماضوية
متصرفاً فعلها مجزئاً ، أو خلبس مبتدأ عطف عليه سنبس ،
واتصلاً بالثنتين خبره كما مر .



واحبناً احونصل اسلنقى تمسكن سـ
سقى قلنسـت جوربت هروات مرتحلا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أوزان ، بل ثمانية أمثلة مشيراً
بها النماذج الى ثمانية أوزان •

الوزن الأول : افعلناً بزيادة همزة الوصل أوله ، وزيادة النون
بين العين واللام ، وزيادة همزة قطع في آخره بعد اللام وهو
سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باخرنجم من الملحق الفادر ،
هذا مذهب النماذج فى شرح التسهيل ، وقيل : غير ملحق نحو : احبناً
بهمز الألف همزة زائدة لسقوطها فى حبناً وحبط على غير قياس ، لأن
قياس الهمزة الزائدة أن تكون أولاً أو آخراً بعد ألف ، وليس احبناً
كذلك •

وقيل : إن احبناً وزنه افعلنى مثل : اسـلنقى بالألف ، وأبدلت
الألف همزة ، فالهمزة بدل من ألف الإلحاق ، وذلك لأن افعلنلاً
بالمهمزة بعد اللام بناءً مفقود ، ولم يذكر فى الصحاح احبناً بالهمزة
بعد الطاء ، بل ذكر احبناً بالألف بعد الطاء ، وهو المشهور ،
وذكرهما فى القاموس معاً ، فاحبناً بالهمزة بعد الطاء من زيادات
القاموس على الصحاح ، ذكره فى فتح الأقفال فى الصغير •

قلت : ذلك غلط عجلة ، فانهما جميعاً مذكوران فى الصحاح ، لكن
ذكر احبناً بالهمزة بعد مادة خطأ بالهمزة ، ولكن وهم فى إيراد
بعد مادة خطأ بالهمزة لأنه يوهم أن همزته التى بعد الطاء أصل
مع أنها زائدة ، كما قال ابن برى فى حاشية الصحاح ، والحق
أن يذكره بعد حاحاً كما فعل فى القاموس ، ومعنى احبناً بالهمزة

أو بالألف عظم بطنه من وجع ، يسمى الحبط بفتح الحاء والباء ،
والحباط بضم الحاء ومد الباء وهو التخمّة ، واحبناً البعير عظم
بطنه لذلك ، واحبناً امتلاً غيظاً ، أو انتفخ بطنه بالخاء المعجمة ،
وقيل انفتحت بطنه بالحاء المهملة متصلة بالثناة فوق قبلها •

قال المازني : سمعت أبا زيد يقول : احبناً بالهمزة امتلاً بطنى ،
واحبنطيت بغير همزة فسد بطنى •

قال المبرد : والذي نعرفه وعليه جملة الرواة أحبط بطن الرجل
انتفخ ، واحبناً انتفخ بطنه لطعام ، أو غيره ، واحبناً امتنع ،
وأجاز فيه أبو عبيدة ترك الهمزة ، ورجل حبنطاً وحبنطاة وحبنطىء
بهمز الكل ، ومحبنطىء بالهمز أو بالياء المثناة تحت قصير سمين عظيم
البطن ، ويقال أيضاً حبنطى بالألف ، ويقال : مثل ذلك فى المرأة وفى
الحديث : « وان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » أى يقرب
من ذاك •

وقيل : الحبنطاً بالهمز المتغضب ، وبتركة العظيم البطن ، وقيل هو
بالهمز الملقى بنفسه الى الأرض •

وقال الكسائى المحبطنىء بالهمز وعدمه الممتنع ، وفى المحكم وغيره
المحبطنىء اللازق بالأرض ، قال بعضهم : ومن معنى عظم البطن
قوله :

فظل محبطناً ينزول له جبن

إما بحق وإما كما هو موصلوباً

وفى الحديث : « ان السقط يظل محبطناً على باب الجنة فيقال
له ادخل فيقول حتى يدخل أبواى » أى ممتلاً غيظاً •

قال أبو عبيدة : متغضبا متغيظا ، مستبطا لأبويه •

قلت : أو معناه ممتنعا أو ملقيا بنفسه الى الأرض •

وقال أبو زيد : قلت لأعرابي ما المحبنتا ؟

قال : المتكاكىء

قال : المتكأك •

قلت : وما المتكاكىء ؟

قال المتأزف •

قلت : وما المتأزف ؟

قال : أنت أحقق •

قلت : أراد الأعرابي بقوله : أنت أحقق التثنية على أن معناه الأحقق ، والإشارة الى أن أبا زيد أحقق حيث لم يفهم بعد عدة تفاسير ، ففيه نوع تورية •

تثنيه : شرط زيادة الهمزة آخرأ أن يسبقها ألف ، وأن يسبق الألف بأكثر من أصلين كحمراء بفتح الحاء ، وعلباء بكسر العين ، وقرفصاء بضم القاف ، فهمزة ماء وشاء أصل لسبق الألف بأصل واحد ، وكذا بناء وأبناء ، لأن الألف سبقت بأصلين فقط ، وكذا نبأ بالهمزة متصلة بالباء لعدم الألف •

الوزن الثاني : افونعل بهمزة الوصل زائدة ، ففاء فواو زائدة ، هنون زائدة ، فعين فلام ، وهو سداسى مزيد فيه الواو والنون

للإلحاق باحرنجم ، وهو من مزيد الثلاثي ، وهو من الملحق النادر
كما المناظم في شرح التسهيل •

وقيل : هو لغير الإلحاق نحو : حوصل الطائر ثنى عنقه
وأخرج حوصلته ، وهي مستقرة الطعام منه كالكرش من غيره ،
وقيل : هو مجرى الطعام كالحلقوم ، والذي في القاموس الحوصل
والحوصلاء والحوصلة ، وتشدد لامها من الطير كالمعدة للإنسان ،
واحوصل ثنى عنقه وأخرج حوصلته أو الحوصلة أسفل البطن إلى
العانة من كل شيء ، أي وقيل الحوصلة أسفل البطن إلخ ، والحوصلة
من الحوض مستقر الماء في أقصاه كالحوصل ، والمحوصل
والمحوصل من يخرج أسفله من قبل سرتة كالحبلى ، والحوصل ثمة
عظم من بطنها ما فوق سرتها ، قال : وحوصل ملاء حوصلته أ • ه •

وقيل : لا يصح احوصل لأنه لم يسمع إلا من كتاب المعين
ولا يعمل بما انفرد به •

الوزن الثالث : افعللى بزيادة همزة الوصل أولاً ، والنون بين
العين واللام ، والألف آخر بعد اللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثي
لغير الإلحاق ، وقيل : للإلحاق باحرنجم ، وهو من الملحق النادر •

قال صاحب التحقيق : والحق باحرنجم بزيادة أحد المثليين
اقعنس من القعس وهو التأخر والامتناع ، واستحملك اسود
والصحيح أن الزائد هو الثانى ، لأن التضعيف حصل بعد كمال الأصول ،
ولأن النون إنما تقع في هذا البناء بين أصليين كاحرنجم ، وفي مثل هذا
الأصل في نحو سلم خلاف في زائده ما هو •

والحق باحرنجم بزيادة الياء أخيراً اسلفى أبدلت الياء ألفاً ،

ومعناه استلقى على قفاه وظهره واهرنبي الديك انتفش للقتال ،
واحبنتى بالالف ، واغرندى واسرندى ، ومعناها الاعتلاء والغلبة
والحاق ما سوى اقعنسس واسلنقى وبابهما بافعنك نادراً ، ومأول
أو غير صحيح ، وسين اسلنقى ولامه وقافه هي الأصول ، وإن لاقى
استلقى في بعض الحروف ، وألف اسلنقى ونحوه أصـ له ياء مفتوحة
تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا .

ومن ذلك اخلنطى أى نام على أحد جنبيه ، واطلنقى بالالف
أى نام على ظهره ، ويقال أيضا اطلنقأ بالهمزة كاحبنتطأ بالهمزة ،
ويقال : اهرنبي الرجل إذا تهيأ للغضب والشر ، وكذا الديك إذا انتفش
وبره وأراد الوثوب .

ويقال أيضا اهرنبا بالهمزة واجلندى الرجل وابلندى اشد
وطلب ، وابلندى صار عريضاً ، واباندى كثر لحمه ، واعلنبي الديك
أو الكلب تهيأ للشر ، وكذا الهمزة ، واغرندى الرجل رفع صوته بالسب ،
واغرندى واسرندى بالمهملات غلظ ، واعبنقى ساء خلقه أو صار
داهيته .

وفي القاموس : اغرندى بالعين المعجمة عليه واغرنداه ، علاه
بالشتم والضرب والقهر ، وغلبه وذلك الوزن هو لمطاوعة فعلى نحو :
سلقاه غاسنقى أى اضطجع على قفاه نام أو لم ينم ، وما تقدم
من أن ألقه للإلحاق هو ما عليه صاحب فتح الأقفال ، وأقول :
لا يصح على الحقيقة ، وإنما يصح على التجوز ، لأنها بدل من ياء
الإلحاق نص في شرح المفصل أن المحققين أن المزيد فيه للإلحاق الياء ، ثم
قابت ألفا لتحركها بعد فتح ، ولا يبطل الإلحاق بهذا الإبدال ، وكذا
نقل ابن الحاجب عن المحققين ، وما يقال : لا يجوز الإدغام ولا الانحلال

في الملحق لوجب كونه مثل الملحق به لفظاً قد مرّ ما فيه من حيث الإدغام .

وأما من حيث الإعلال فظاهر ابن الحاجب منعه في غير الآخر ، ذكر أنه إن ألحقت حشواً متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، فيزول الإلحاق أو حشواً لا على غير تلك الصفة التي هي التحرك بعد فتح بقيت ، وصح الإلحاق بخلاف الآخر فإن حركته عارضة غير معتد بها في الزنة ، أي فلا يزول عن الإلحاق بالإعلال ، وفي التسهيل يحكم للمالحق بحكم مقابله غالباً .

قال الدماميني : ومن غير الغالب حبنطى ، فإن المزيد للإلحاق الياء على الصحيح ، ثم إنها لم تصح بل قلبت ألفاً ، فلم يحكم لها بحكم مقابله وهو اللام في سفرجل .

قال السعد : افعلنل بزيادة إحدى اللامين كاقعنسس ، وافعلنلى كاسلنقى ملحقان باحرنجم ، وانشرق بين بابى اقعنسس واحرنجم أنه يجب في الأول تكرير اللام كالسين في اقعنسس تقابل لام افعلنل ، وتكرير اللام يحقق كونه من الثلاثى لأن إحدى اللامين لازمة ، ويحقق كونه ملحقاً دون الثانى ، فإن الحرف الذى فيه بعد الفاء والعين كالجيم في احرنجم أصلى ضرورة أنه رباعى ، فيعبر عنه باللام مماثلاً كان أولاً بخلاف الزائد ، فإنه لا يعبر عنه باللام إلا إن كان مماثلاً للحرف الأصلى .

قلت : يرد عليه نحو : احبنطى واسانقى ، فإنهما من الأول ولم تتكرر فيه اللام إلا إن أراد الوجوب غالباً أو فصيحاً ، ومذهب سيبويه أن افعلنلى لا يتعدى وعليه الناظم .

وقال أبو عبيدة ، رضى الله عنه ، وأبو الفتح : قد يتمدى لقول
الراجز :

قد جعل النعاس يغرندينى
اطرده غنى ويسرندينى

ولا يرد هذا البيت على النازم لأنه شاذ .

قال ابن هشام : ولا ثالث لاغرندي واسرندي فى التعدى .

قال أبو حيان : لم يسمع تعدى افعلنى إلا فى هذا البيت .

قال صاحب التحقيق : القول بتعدى افعلنى منكر .

قال أبو بكر الزبيدى : أحسب البيتين مصنوعين يعنى الراجز
المذكور ، وجعل كل شطر منه بيتاً مسطوراً ، ومعنى كونهما مصنوعين
أنهما قالهما مؤلف أو عام لشأن أراد ، أو ليثبت دعواه من تعدى
افعلنى ، ويعبر أيضاً عن ذلك بالوضع ، وادعاء الزبيدى أنهما
مصنوعان باطل ، لأنهما نقلهما أبو عبيدة واللحيانى ، واستشهدا بهما
كما أشار اليه الطبرلاوى .

قال صاحب بغية الآمال : ليس كما قال الزبيدى قد ذكرهما غير
واحد من أئمة اللغة ، كان دريد ، وأبى عبيد ، وكراع وابن جنى ،
وذكرهما أيضاً أبو على القانى عن أبى عبيدة واللحيانى أيضاً .

قال اللحيانى : يقال اسرندي فلان فلاناً ، واغرنده ، وأنشد
البيتين ومعناهما واحد أعنى اسرندي واغرندي ، وهو إذا غلب
وعلاً . . .

وتقدم عن القاموس أن اغرندي يتعدى بنفسه ويعاى •

الوزن الرابع : تمفل بزيادة التاء والميم ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحاق بتدحرج فيما قيل ، وقيل : لغير الإلحاق ، وعلى القول بإلحاقه هو من نادر الملحق ، نحو : تمدرع وتمسكن وتمندل أى لبس الدرع والمنديل بفتح الميم وكسرهما ، وأظهر المسكنة ، والمسكنة من السكون ، والمنديل من ندل أى سلب ، والدرع من درع أى دفع ، وهن مطاوعات مدرع ، ومسكن ومندل مقررات ، بل سمعن شواذ وتستعمل طاوعة لها أيضاً ، والأكثر تدرع وتسكن وتنديل وهو الفصيح ، ومن ذلك تمرأى ، وفي الحديث : « لا يتمرأ أحدكم فى الماء » وفى القاموس : الدرع من الحديد ، والمدرعة بكسر الميم وفتح الراء ثوب ، ولا يكون إلا من صوف ، وتمدرع لبسره ، وتمندل تمسح بالمنديل ، وتمسكن صار مسكينا • • •

ومعنى تمرأى فى الماء رأى وجهه مثلاً فى الماء كما يراه فى المرأة ، وتمرأى نظر فيها ، وتقدم كلام على ذلك الوزن •

تنمة : تراد الميم بثلاثة شروط : أن تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم فى الاشتقاق كمسجد لموضع السجود مطلقاً ، ومنبج بفتح الميم ، وسكون الذنون وكسر الباء وبالجيم اسم موضوع فهى أصل فى نحو ضرغام الأسد ، لعدم تصدرها وشذ نحو : ابنم وسعدم إلا إن قيل : ميم ابنم كلمة مستقلة للمبالغة ، وفى نحو : مهد لتأخر أصلين فقط ، وفى نحو : مرزجوش ومردقوش بفتح ميمهما وسكون راءيهما وفتح زاي الأول ودال الثانى المهملة ، وضم جيم الأول وقاف الثانى ، كلمتان عجميتان فارسيتان عربتا لبقة طيبة الرائحة ، لتأخر أكثر من ثلاثة أصول •

وفي مرعز بكسر الميم والعين المهملة وآخره زاي لما لان من الصوف ،
وللزغب الذي تحت شعر العنز ، وتفتح الميم أيضاً وذلك للزومها في
الاشتقاق إذ قالوا : ثوب ممرعز ، ولم يقولوا مرعز بإسقاطها ، فبطل
قول الناطم بزيادة ميمه ذكر ذلك ابن هشام ، وبقي عليه شرط آخر
ذكره خالد وهو أن لا تكون الكلمة مضعفة ، أعنى أن لا تكون رباعية
مؤلفة من حرفين مكررين ، وإلا كانت أصلاً : كمرمر ومهمم ولملم
وسمم ، اكن الآخرين يحكم بأصالتها فيهما لعدم تصدرها ، ودليل
زيادة ميم ابنم ودلامص بضم الدال وكسر الميم ، وهو ملحق بملايط
ستوطها في الابن والبنوة ، وفي الدلاصة والدليص ، وفيه لغات ست :
دلامص ، ودمالص ، ودلمص ، ودملص ، ودلاص ككتاب ، ودليص
كامير وهو الشيء البراق واللين •

وقال الأخفش والمازني إن ميمهن أصل وان ذوات الأربع وافقت
ذوات الثلاث ، والكلام على اجتماع أربع متحركات في دلمص ، ودملص
ذكرت جوابه في النحو اختصار أن الأصل دلامص ودمالص خففاً
بإسقاط الألف وفيه بحث هنالك •

الوزن الخامس : فعلى بزيادة الألف آخرأ وهو رباعي من مزيد
الثلاثي للإلحاق بدحرج أصله فعلى بياء مفتوحة بعد اللام ، قابت
ألفاً لتحركها بعد فتح ، فزيدت الياء للإلحاق ، وقلبت ألفاً نحو
سلقى ، تقول : سلقاه أى ألقاه على قفاه ، وأصله سلق بفتح
اللام ، وعدم الألف ، ولما زيدت الألف سكنت اللام للتخفيف ، وليوافق
دحرج يقال سلقه أى ألقاه على قفاه ، ويقال سلقه وسيقاه أى آذاه
بالكلام ، أو طعنه ، أو عزل اللحم عن العظم ، وكلام الناطم محتمل
لذلك •

قال الجرمي : سلقاه يسلقيه رماه على قفاه ، واذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : استلقى يستلقى ، واسلنقى يسـلنقى ، وأنكر هذا أبو بكر بن الغوطية في كتاب المقصور والممدود وقال : هذا القول لا يصحبه قياس ، وأظنه غلطاً من ناقله أعنى أنه لا يقال استلقى بالقاء ، والصواب ما ذكره سيبويه اسلنقى بالنون بعد اللام ، وذلك الوزن على نوعين متعدد ولازم ، فالمتعدى كسلقى وقلسى ، يقال قلساه أى ألبسه قلنوسة وجعباه قابه أو جمعه أو صرعه ، واللازم كحنطاً وعنطى بالالف تقول : حنطى زيد أى انتفخ أو أكل الحنطة حتى سمن ، وعنطى طال مطلقاً أو طالت عنقه أو حسنت .

الوزن السادس : فعنك ، بزيادة النون بين العين واللام للإلحاق بدحرج هو رباعى من مزيد الثلاثى ، وهو من الملقح النادر ، قال سيبويه : هذا فى الكلام قليل . * هـ نحو : قلنسه أى ألبسه القلنسـوه ، وهى لباس الرأس ، وقلنست المرأة ابنها ألبسته قلنوسة ، وتقدم أنه يقال : قلسى كسلقى ذكرهما فى القاموس ، قيل : ويقال قلسته أيضاً بتشديد اللام ، وهو يتعدى ويلزم أعنى ذلك الوزن ، فالمتعدى كقلنس وزهنع يقال : زهنع المرأة زينها وغسنب الماء ثوره ذكرهما فى القاموس واللام كهرنقت المرأة أى بكت .

الوزن السابع : فوعل ، بزيادة الواو بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى كجوربه ألبسه الجورب ، وهو لباس الرجل ، وفى القاموس : الجورب لفافة الرجل ، وتجورب لبسه ، وجوربته ألبسته إياه نص على إلحاقه صاحب التحقيق كالسعد .

قلت : إن جعل الجورب عربياً فلا اشكال وهو ظاهر القاموس ، وإن قلنا عجمى عرب كما نص عليه اللقانى والطبلاوى ، فقد يبحث

فيه بأن الإلصاق فرع عن زيادة الواو فيه ، والعلم بزيادتها فرع عن الاشتقاق ، والاشتقاق يختص بالعربية ، ويجاب كما للقانى بأنه لما استعملته العرب على سند لغتهم ، أعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوها ، مما زيدت فيه الواو ، فكأنه من الجرب .

ومن ذلك حوقل الرجل أى صار شيخاً أى كبير السن وضعف ، سواء ضعف عن الجماع أم لا ، ولكن الضعف عنه من لوازم كبر السن ، والحوقل الشيخ الضعيف ، قال الراجز :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت
وبعد حيقال الرجال الموت

ويروى : وبعد حوقال ، والقياس الأول ، لأن الواو الساكنة بعد كسر تقلب ياء ، وحوقل أسرع في المشى ، أما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فهو رباعى مجرد أصلى الواو ، لأنها في أصله وهى واو ح-ول ، وأصله لا حول ولا قوة إلا بالله وقد تقدم ، ويجوز أن يقال فيه حوقل غالف والواو من قوة ، ومن ذلك الوزن المزيّد الواو حوقل بتقديم اللام على القاف ، أى صار داهية ، أو وجع في حلقه وحيق صار داهية .

وصومع الرجل إذا طول البناء أو غيره على هيئة الصومعة ، وقال الجرمى : إذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل في كل مدبر ، وصومعت الشيء وقفت رأسه كراس الصومعة ، وصومعت الشيء جمعته ، ودوقل الشيء أخذه أو أكله ، ودوقل المرأة جامعها ، ودوقلت خصياه خرجتها من خلفه وضربت أذبار فضذيه واسترختا ، قاله في القاموس .

تتمه وتنبيه : قال الصبان : الإلحاق جعل مثال أنتقص من آخر موازناً له ليصير مساوياً له في عدد الحروف والحركات النفسية والسكنات ، وفي التكسير والتصغير ، وغيرهما من الأحكام ، وربما اختلف المعنى بالزيادة للإلحاق كما في حوّل وكوثر ، فإنهما مخالفان لمعنى حقل وكثر ، وقد لا يكون لأصل الملحق معنى كما في كوكب وزينب ، فإنه لا معنى لككب وزنب ، وإنما كان فوعل للإلحاق زيادة حرف فيه غير ألف ، وهو الواو فالألف لا تتراد للإلحاق على ما مر ، ويأتى ان شاء الله .

وذلك الوزن أعنى فوعل يتعدى ويازم كما رأيت في الأمثلة .

الوزن الثامن : فعول بزيادة الواو بين العين واللام للإلحاق بدحرج وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : هروء أسرع في مشيته ، أو ذهب بين الحدو والمشى ، أو بعد العلق ، وجهور بتقديم الهاء على الواو في كلامه رفع صوته أى جهر به ، فالواو مزيدة على جهر ، وذلك الوزن يتعدى ويلزم ، فاللازم كهول وجهور المذكورين ، ورهوك بالكاف أى استرخت مفاصله في المشى ، ويوافقه في المعنى ترهوك كأنه يموج في مشيته ، ورهوكوا اضطربوا .

وزعم اللقائى وأقره ابن قاسم أن رهوك متعد لواحد ، وليس يترهوك بالمعنى المذكور مطاوعاً لرهوك ، حتى يلزم من لزوم ترهوك المطاوع بكسر الواو ، تعدى رهوك لواحد كما فهمه اللقائى عن الصحاح ، بل موافق له ، نعم يقال : أمر مرهوك بفتح الواو أى ضعيف مضطرب ، وسروك أى مشى ردياً وأبطى في مشيه من عجب أو اعياء ، وهزورمات ، وهزورمات ، والمتعدى نحو - وهروكت الأمر أضعفته ، وجهورت المتاع ، وما تقدم من أن هروء مزيد فيه للإلحاق ، وأن الواو زائدة هو ما عليه الشراح .

بعض صرح بزيادة الواو كتصاحب فتح الأقفال ، وبعض بها وبالإلحاق كصاحب التحقيق ، وأبى يحيى ، وكذا السعد فى بعض نسخ شرحه على الزنجانى .

قال اللقانى : وما أدرى ما وجه زيادة الواو فيه ، وإن صرح بها بعضهم إلا أنه قيل : دل الاشتقاق فى جهور ونحوه على زيادتها ، فيحمل عليه ما لا دليل فيه ، فلذا قالوا : إذا صاحب ثلاثة أصول فصاعداً غير مصدر كانت زائدة أ . ه .

تتمة : سكنت العين فى هذا الوزن الثامن ، وأصاها التصريك ليوافق الملحق به ، وكذا فى الوزن السادس ، وكذا جىء بالواو فى السابع ساكنة ، وكذا يقال فى زهزق وهلقم ورهمس وقطرن ، وترمس وكهيت ، وجلط وغلصم وبيطر ، وسنبل وزملق ونحوها .

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات بحذف العاطف على حد ما مرّ الأول فإنه ذكر عاطفه وتاء قلنست وجوربت ساكنة لاتأنيث فى الأصل ، وتاء هرولت متحركة مفتوحة أو مضمومة ضميراً فى الأصل ، ومرتبلاً بكسر الحاء حال من تاء هرولت إن قلت الأصل ، وهرول من قولك هرولت مرتحلاً أو نحو ذلك .

أما إذا جعلنا هرولت كله اسماً فمرتحلاً حال منه أى ولفظ هرولت حال كونه مرتحلاً على سبيل المجاز ، بل فيه ما مرّ فى قول مثل جلا إذا جعل مثل حالاً فانظره ، وإن جعلنا مرتحلاً بفتح الحاء فهو مصدر ميمى بمعنى الارتحال فيكون مصدراً أو مفعولاً به لهرولت ، على شرط ما مرّ فى قوله : علنه علا ، وقوله : وبت قطعاً ، فانظر ما فيها أو فى نحوهما فهو فى مرتحلاً بفتح الحاء ويجوز كسر التاء فى هرولت إذا فتح الحاء ، وعلى كل حال فقوله : مرتحلاً قصد به مع تفسير هرولت تتميم البيت .

